جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

الرقم التسلسلي:.....

رقم التسجيل: DC/01/14

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في: العلوم التجارية

تخصص :علوم تجارية

العنوان

أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية اتخاذ القرار الاستراتيجي في المؤسسة الاقتصادية

(دراســة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية)

من إعداد:

سمية فضيلي

تاريخ المناقشة: 2019/02/28

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة	الصفة
السعيد قاسمي	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
علي دبي	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
محمد العربي غزي	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد بوضياف المسيلة	ممتحنا
محمد سفير	أستاذ محاضر أ	جامعة آكلي محند أولحاج البويرة	ممتحنا
عمر قمان	أستاذ محاضر أ	جامعة زيان عاشور الجلفة	ممتحنا
عز الدين زوبيري	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج	ممتحنا

السنة الجامعية: 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــــــــــــــداء

❖ إلى والـــــديّ العزيزيـــــــــــن

❖ إلى شقيقي عبد السلام وشقيقتي آسية وأسمـاء

❖ إلى كل فرد من عائلة فضيلـي وعائلة جبـاري كل واحد باسمـــه...

❖ إلى الكتاكيت: عادل، بشرى، إكرام، منال، شروق، وئام، شهد، سندس، سجود، رفيف، زين الدين، فرح.

❖ إلى كل صديقاتي وزملائي، خصوصا بن التومي سارة.

❖ إلى كل أساتذتي في جميع الأطوار...

❖ إلـــى كـــل باحـــث وطـــالب علـــم...

❖ أهـــــــــــــدي هذا العمـــــــــل المـــــــــتواضع.

سميـــة

شـــــكر وتقـــــدير

❖ الحمد لله الذي وفقنا لانجاز هذا العمل، وبعد:

إنَّ واجب الاعتراف بالجميل يملي علي أن أتقدم بفائق شكري وتقديري إلى أستاذي الفاضل "أ.د. دبي علي" لإشرافه على هذا العمل، وعلى التوجيهات القيمة والجهود العلمية المتواصلة التي بذلها معي خلال فترة إعداد البحث والتي كان لها الأثر الكبير في إتمامه على النحو الذي انتهى إليه.

كما لا أنسى تسجيل فائق شكري وتقديري لأعضاء لجنة المناقشة على تكرمهم قبول مناقشة هذا العمل وكذا لأساتذتي جميعا بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة، وإلى إطارات المؤسسات الاقتصادية التي شملتهم الدراسة لحسن استقبالنا ولتوفيرهم لنا المعلومات التي احتجناها خصوصا إطارات شركة التوضيب وفنون الطباعة برج بوعريريج.

وفي الختام أسجل فائق امتناني وتقديري لزملائي وزميلاتي كلهم وفاءا لكل التعاون والصداقة والاحترام الذي بيننا.

وعسى أن تسعفنا الأيام القادمة في رد ولو القليل من الجميل الذي قدم لنا.

❖ والحمد لله أولا وأخيرا والصلاة والسلام على محمد رسول الله.

سميـــة

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وذلك من خلال الاستعانة بعدة أدوات أولها المقابلة التي استخدمناها في الدراسة الاستكشافية وذلك من خلال إجراء مقابلات مع مدراء خمس مؤسسات جزائرية لمعرفة مدى استخدامهم للمعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي المالي في عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية وأي المراحل في هذه العملية أكثر تأثرا بهذه المعلومات، واستعنا أيضا بالاستبيان كأداة لمعرفة أثر جودة مخرجات النظام المحاسبي المالي على عملية اتخاذ القرارات الإستراتجية (بالتركيز على القرارات الاستثمارية والتمويلية) وكذا مساهمة هذه المخرجات في فعالية القرارات الإستراتيجية، كما قمنا بدراسة حالة شركة اقتصادية لمعرفة كيف تقوم هذه الشركة باستخدام المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجي وذلك بدراسة أحد قراراتها الاستثمارية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تستخدم المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي المالي في مراحل اتخاذ معظم قراراتها الإستراتيجية، كما أنها تستخدمها بنسب متفاوتة في هذه المراحل، وتوصلت أيضا إلى أن جودة المعلومات المحاسبية لها الأثر الإيجابي على كل من القرارات الاستثمارية والتمويلية، وأن المعلومات المحاسبية تساهم في فعالية القرارات الإستراتيجية، كما خلصت إلى أن المؤسسة الاقتصادية الجزائرية تقوم باستخدام مخرجات النظام المحاسبي المالي في عملية اتخاذ قراراتها الإستراتيجية وذلك بالاستعانة بالتحليل المالي لقراءة محتوى قوائمها المالية.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي، المعلومات المحاسبية، القرارات الإستراتيجية، القرارات الاستثمارية، القرارات التمويلية.

Résumé :

Cette thèse a pour objectif de montrer l'impact de l'application du système financier et comptable sur le processus de prise des décisions stratégiques dans les entreprises économiques algérienne, en se basant sur plusieurs méthodes de recherche. Nous avons réalisé une étude exploratoire en utilisant l'entretien avec des responsables de cinq entreprises pour explorer les niveaux d'exploitation des informations comptables issues du système comptable et financier dans le processus de prise des décisions stratégiques, et à quel niveau du processus stratégique. Ensuite, nous avons utilisé le questionnaire pour montrer l'impact de la qualité des outputs du système financier et comptable sur le processus et la performance des décisions stratégiques (en particulier les décisions de financement et d'investissement). Ainsi, une troisième étude a été menée dans une entreprise économique pour traiter les modes d'exploitation des informations financières et comptables dans la prise de décision stratégique, en étudiant une décision d'investissement prise par cette entreprise.

Ce travail a pu montrer que les entreprises économiques algériennes exploitent les informations comptables issues du système comptable et financier dans les différents stades du processus stratégique, mais de façon diversifiée. Il a montré aussi que la qualité des informations financières et comptables a un impact important sur la qualité des décisions stratégiques d'investissement et de financement. Enfin, nous avons montré que l'entreprise économique algérienne exploite les outputs du système financier et comptable dans le processus de prise des décisions stratégiques, à travers l'analyse financier des états financiers.

Mots clés : système financier et comptable, les informations comptables, les décisions stratégiques, les décisions d'investissement, les décisions de financement.

قائمة المحتويات

الإهداء	
تشكرات	
الملخص	**I**
قائمة المحتويات	**II**
قائمة الجداول	**V**
قائمة الأشكال	**VIII**
قائمة الملاحق	**X**
مقدمة عامة	**أ-ش**
الفصل الأول: الإطار الفكري للمحاسبة المالية في الجزائر	
تمهيد	**15**
المبحث الأول: تطور فكر المحاسبة المالية	**16**
المطلب الأول: أهداف المحاسبة المالية	**16**
المطلب الثاني: التوجه الدولي نحو التوحيد المحاسبي	**21**
المطلب الثالث: جودة المعلومات المحاسبية	**24**
المبحث الثاني: المحاسبة المالية في الجزائر	**28**
المطلب الأول: مسار التوحيد المحاسبي في الجزائر	**28**
المطلب الثاني: الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي	**33**
المطلب الثالث: مكانة معايير المحاسبة الدولية في النظام المحاسبي المالي	**38**
المبحث الثالث: المعالجة المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي	**43**
المطلب الأول: مكونات النظام المحاسبي المالي ذات البعد الاستراتيجي	**43**
المطلب الثاني: عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	**54**
المطلب الثالث: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	**59**
خلاصة الفصل	**62**
الفصل الثاني: الإطار النظري لعملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية	
تمهيد	**64**
المبحث الأول: المدخل النظري لعملية اتخاذ القرار الاستراتيجي	**65**
المطلب الأول: أساسيات اتخاذ القرارات	**65**
المطلب الثاني: ماهية القرارات الإستراتيجية	**71**

المطلب الثالث: مراحل عملية اتخاذ القرار الاستراتيجي.....	75
المبحث الثاني: مدخل نظري للقرارات الاستثمارية	**82**
المطلب الأول: ماهية الاستثمار.....	83
المطلب الثاني: ماهية اتخاذ القرار الاستثماري.....	89
المطلب الثالث: عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية وثنائية العائد/مخاطرة.....	92
المبحث الثالث: مدخل نظري لقرارات التمويل	**97**
المطلب الأول: ماهية قرار التمويل.....	97
المطلب الثاني: هيكل التمويل المناسب.....	101
المطلب الثالث: قرار توزيع الأرباح.....	113
خلاصة الفصل.....	116
الفصل الثالث: دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإستراتيجية	
تمهيد.....	118
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمحاسبة الإستراتيجية	**119**
المطلب الأول: المحاسبة الإستراتيجية في الفكر المحاسبي.....	119
المطلب الثاني: المحاسبة الإدارية الإستراتيجية.....	121
المطلب الثالث: المحاسبة المالية الإستراتيجية.....	124
المبحث الثاني: مكانة المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الإدارية	**127**
المطلب الأول: مصادر المعلومات المستخدمة في عملية اتخاذ القرارات.....	128
المطلب الثاني: العلاقة: المحاسبة المالية–عملية اتخاذ القرار.....	130
المطلب الثالث: العلاقة: المحاسبة المالية–اتخاذ القرارات الإستراتيجية.....	136
المبحث الثالث: دور المحاسبة المالية في عملية اتخاذ أهم القرارات الإستراتيجية	**138**
المطلب الأول: تحليل القوائم المالية كأداة اتخاذ القرار الإستراتيجي.....	139
المطلب الثاني: دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار الاستثمار.....	144
المطلب الثالث: دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار التمويل.....	150
خلاصة الفصل.....	157
الفصل الرابع: واقع تأثير النظام المحاسبي المالي على عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية	
تمهيد.....	159
المبحث الأول: الدراسة الاستكشافية	**160**

المطلب الأول: إعداد الدراسة الاستكشافية.....	160
المطلب الثاني: عرض نتائج الدراسة الاستكشافية.....	163
المطلب الثالث: مناقشة نتائج الدراسة الاستكشافية واختبار الفرضيات.....	172
المبحث الثاني: أثر جودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإستراتيجية ومساهمتها في فعاليتها	175
المطلب الأول: تقديم منهجية الدراسة الميدانية.....	175
المطلب الثاني: عرض ومناقشة نتائج الدراسة الميداني.....	184
المطلب الثالث: اختبار الفرضيات ونموذج الدراسة.....	207
المبحث الثالث: دراسة تحليلية لاستخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإستراتيجية (دراسة حالة شركة التوضيب وفنون الطباعة).	217
المطلب الأول: تقديم عام لموضوع دراسة الحالة.....	218
المطلب الثاني: استخدامات المعلومات المحاسبية في مراحل عملية اتخاذ القرار الاستثماري المختار....	225
المطلب الثالث: تحليل نتائج دراسة الحالة واختبار الفرضيات.....	233
خلاصة الفصل.....	239
الخاتمة العامة.....	241
قائمة المراجع.....	245
الملاحق.....	255

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	المستخدمون الداخليين والخارجين للمعلومات المالية	21
02	أهمية خصائص المعلومات المحاسبية	27
03	يوضح المؤسسات التي تلتزم بمسك المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي	34
04	تصـــنيف المعـــايير	39
05	طرق الاهتلاك المتبعة في الجزائر.	45
06	مراحل عملية اتخاذ القرار	68
07	معايير التفرقة بين ظروف اتخاذ القرار	70
08	تصنيف القرارات	71
09	تعريف الإستراتيجية	71
10	تعريف القرارات الإستراتيجية	72
11	مراحل عملية اتخاذ القرار الاستراتيجي	75
12	المقارنة بين النماذج	79
13	أنوع الاستثمار	86
14	تعريف القرارات الاستثمارية	89
15	الأسباب الرئيسية لفشل عملية الاستحواذ	92
16	مصادر تمويل المؤسسة	99
17	المقاربات النظرية لهيكل رأس المال	104
18	تكلفة الأموال الخاصة	108
19	علاقة مخاطر المؤسسة بنسبة المديونية	111
20	العوامل المؤثرة في هيكل رأس مال	112
21	أهم تعاريف المحاسبة الإدارية الإستراتيجية	122
22	تصنيف Cinquini & Tenucci, 2007 لتقنيات المحاسبة الإدارية الإستراتيجية	123
23	تعريف المعلومات في الأدبيات الإدارية	129
24	بعض القرارات التي تحتاج معلومات	132
25	النسب المالية المتعلقة بقرارات الاستثمار	146
26	النسب المالية المتعلقة بقرارات التمويل	154
27	المؤسسات التي تم إجراء فيها الدراسة الاستكشافية	161
28	استخدام المعلومات المحاسبية في مراحل عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية في المؤسسة 01	164
29	استخدام المعلومات المحاسبية في مراحل عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية في المؤسسة 02	165
30	استخدام المعلومات المحاسبية في مراحل عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية في المؤسسة 03	166
31	استخدام المعلومات المحاسبية في مراحل عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية في المؤسسة 04	168
32	استخدام المعلومات المحاسبية في مراحل عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية في المؤسسة 05	169

قائمة الجداول

33	مدى استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإستراتيجية	170
34	لماذا تستخدم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإستراتيجية	171
35	استخدام المعلومات المحاسبية في مراحل عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية كل المؤسسات	172
36	عملية توزيع الاستبيان	176
37	محاور الاستبيان مع عدد ونسبة عبارات كل محور	176
38	مدى الاتساق الداخلي لعبارات أبعاد المحور الأول	178
39	مدى الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني	179
40	مدى الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثالث	180
41	مدى الاتساق الداخلي لعبارات المحور الرابع	180
42	صدق الاتساق البنائي لأداة الدراسة	181
43	يبين قيمة معامل **Cronbach's Alpha** للاستبيان	182
44	يبين قيمة الإحصائية للاختبار التوزيع الطبيعي (Kolmogorov-Smirnov)	183
45	توزيع أفراد العينة حسب المتغيرات العامة	185
46	نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على فقرات والمتعلق بـ: القابلية للفهم	187
47	نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على فقرات والمتعلق بـ: الملاءمة	189
48	نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على فقرات والمتعلق بـ: الموثوقية	191
49	نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على فقرات والمتعلق بـ: القابلية للمقارنة	193
50	ترتيب خصائص الجودة في مخرجات النظام المحاسبي المالي بالمؤسسات محل الدراسة	195
51	نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على فقرات والمتعلق بـ: المحور 02	196
52	نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على فقرات والمتعلق بـ: المحور 03	200
53	نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على فقرات والمتعلق بـ: المحور 04	204
54	تحليل نموذج الانحدار الخطي البسيط بين للعلاقة بين جودة مخرجات النظام المحاسبي المالي وعملية اتخاذ القرار الاستثماري في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.	210
55	تحليل نموذج الانحدار الخطي المتعدد بين للعلاقة بين الخصائص (القابلية للفهم، الموثوقية، الملاءمة، القابلية للمقارنة) على عملية اتخاذ القرار الاستثماري	211
56	تحليل نموذج الانحدار الخطي البسيط بين للعلاقة بين جودة مخرجات النظام المحاسبي المالي على عملية اتخاذ القرار التمويلي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.	213
57	نتائج تحليل نموذج الانحدار الخطي المتعدد بين للعلاقة بين خصائص (القابلية للفهم، الموثوقية، الملاءمة، القابلية للمقارنة) على عملية اتخاذ القرار التمويلي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.	214
58	يوضح الفروق بين المتوسط الحسابي $\overline{X}$ لإجابات أفراد العينة على إجمالي عبارات المحور 04 من الاستبيان والمتوسط الفرضي $(x) = 3$	216
59	بطاقة فنية لشركة التوضيب وفنون الطباعة	218
60	ملخص للميزانية وجدول حسابات النتائج للفترة 2010-2017.	220
61	معدل نمو الشركة للفترة 2011-2017.	223
62	مؤشرات التوازن المالي	224

قائمة الجداول

63	حساب بعض النسب المالية للشركة خلال الفترة 2010-2017.	225
64	المنافسين وحصصهم السوقية	226
65	أهم العناصر المتأثرة بالقرار	228
66	تقييم كلي لمستويات النشاط للفترة 2011-2016	229
67	إجمالي تكاليف اقتناء الآلة	230
68	جزء من جدول حسابات النتائج للسنوات 2015-2016-2017	232
69	تدفقات الخزينة للسنوات 2015-2016-2017	232
70	نمو لمستويات النشاط للفترة 2012-2015	234
71	حساب بعض النسب المالية للشركة خلال الفترة 2010-2015.	235
72	حساب المخاطر للشركة خلال الفترة 2015-2017	237

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مخطط الأطروحة	ش
02	تعريف المحاسبة	17
03	عملية المحاسبة	17
04	المستخدمون الرئيسيون للمعلومات المالية المتعلقة بالنشاط التجاري	18
05	نمـــاذج التوحيـــــد المحـــاسبي	22
06	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	26
07	مسار التوحيد المحاسبي في الجزائر	28
08	الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي	32
09	مكونات الإطار التصوري لإعداد وعرض القوائم المالية	36
10	عملية صناعة القرار وفق H.Simon	66
11	صناعة القرار واتخاذ القرار	68
12	مراحل عملية اتخاذ القرار الاستراتيجي	76
13	القرارات المالية الاستراتيجية	82
14	قرار الاستثمار: الاستخدامات البديلة لأموال الشركة	83
15	مفهوم الاستثمار محاسبيا	84
16	أنواع الاستثمار المختلفة بالمعنى المحاسبي	85
17	أنواع الاستثمار المختلفة بالمعنى الاقتصادي	85
18	قرار الاستثمار وبيئته.	90
19	علاقة هيكل رأس المال بأصحاب المصلحة الماليين وغير الماليين	102
20	المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال مقابل نسبة الدين إلى حقوق الملكية	105
21	معايير المفاضلة بين البدائل التمويلية	107
22	علاقة القوائم المالية بمختلف القرارات	138
23	نظام النشاط الاقتصادي	143
24	استخدام المعلومات المحاسبية في مراحل عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية في المؤسسة 01	164
25	استخدام المعلومات المحاسبية في مراحل عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية في المؤسسة 02	165
26	استخدام المعلومات المحاسبية في مراحل عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية في المؤسسة 03	166
27	استخدام المعلومات المحاسبية في مراحل عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية في المؤسسة 04	168
28	استخدام المعلومات المحاسبية في مراحل عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية في المؤسسة 05	169
29	مدى استخدام المعلومات المحاسبية في مراحل عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية	170
30	استخدام المعلومات المحاسبية في مراحل عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية في كل المؤسسات	172
31	درجة استخدام المعلومات المحاسبية في مراحل عملية اتخاذ القرار الاستراتيجي	173

قائمة الأشكال

32	يبين التمثيل البياني لتوزيع أفراد العينة حسب المتغيرات العامة	186
33	نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على فقرات والمتعلق بـ: القابلية للفهم	188
34	نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على فقرات والمتعلق بـ: الملاءمة	189
35	نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على فقرات والمتعلق بـ: الموثوقية	192
36	نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على فقرات والمتعلق بـ: القابلية للمقارنة	193
37	ترتيب خصائص الجودة في مخرجات النظام المحاسبي المالي بالمؤسسات محل الدراسة	195
38	نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على فقرات والمتعلق بـ: المحور 02	197
39	نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على فقرات والمتعلق بـ: المحور 03	201
40	نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على فقرات والمتعلق بـ: المحور 04	204
41	توضيح العلاقة بين المتغيرات في النموذج	208
42	الهيكل التنظيمي لشركة التوضيب وفنون الطباعة	219
43	أصول الشركة خلال فترة الدراسة	221
44	خصوم الشركة خلال فترة الدراسة	222
45	أهم الأرصدة الوسيطية خلال فترة الدراسة	222
46	الجدول الزمني لمراحل اتخاذ القرار الاستثماري	227
47	تدفقات الخزينة خلال فترة 2015-2017	233

الرقم	العنوان
01	دليل المقابلة
02	الاستبيان
03	قائمة المؤسسات محل الدراسة
04	قائمة المحكمين
05	وثيقة إجراء تربص
06	القوائم المالية لشركة التوضيب وفنون الطباعة للفترة 2010-2017

مقدمة عامة

❖ تمهيد	❖ حدود الدراسة
❖ إشكالية الدراسة	❖ منهج الدراسة
❖ فرضيات الدراسة	❖ الدراسات السابقة
❖ أهمية الدراسة	❖ أسباب اختيار الموضوع
❖ أهداف الدارسة	❖ صعوبات الدراسة
❖ خطة الدراسة	

- **تمهيد:**

إن مهنة المحاسبة في الجزائر تأثرت كثيرا بالاتجاه المتزايد نحو تبني وتطبيق معايير المحاسبة الدولية على مستوى العديد من دول العالم، وكذا الإصلاحات الاقتصادية المتعاقبة والمستمرة التي بدأت مع الارتباطات الجديدة للجزائر والناتجة عن فتح المجال للاستثمار الأجنبي كواحدة من ركائز انتهاج اقتصاد السوق، كل هذه الأحداث العالمية والمحلية ساهمت في بلورة فكرة وضع نظام المحاسبي يتبنى في مضمونه معايير المحاسبة الدولية ومقاربتها المالية وكذا يجاري التطورات الاقتصادية في البلاد.

إن توجه الجزائر نحو تبني الفكر المحاسبي الدولي ربط المحاسبة بالمالية وجاء بمعالجات محاسبية وأطر مفاهمية مختلفة عن تلك السائدة في المخطط المحاسبي الوطني، وبالتالي ظهرت عدة نتائج لهذا التوجه أهمها ما تعلق بتحسن جودة المعلومات المحاسبية وكذا دقة التقييم المحاسبي الذي يستند على قيم نقدية حقيقية؛ وعليه فإن الرهان الأساسي في الانتقال إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي يتمثل في توفير معلومات مالية ذات جودة، حيث أن هذا الرهان أثر ضمنيا على عدة جوانب في المؤسسة، أهمها عملية اتخاذ القرار بصفة عامة والقرار الاستراتيجي بصفة خاصة؛ حيث يرى بعض الاقتصاديون أن القوائم المالية التي يتم إعدادها في مجال المحاسبة المالية تتضمن قدرا هائلا من المعلومات المفيدة ماليا وإستراتيجيا، ويؤكدون بأنه يمكن الاستفادة بشكل كبير من نسب التحليل المالي إذا تم مزجها بالتحليل الإستراتيجي، ويرون بأن تلك العملية تتيح نظرة أكثر عمقا وشمولا عن أداء المؤسسة ومستقبلها، ويضيفون بأنه يمكن الاستفادة من تحليل القوائم المالية في العديد من الأغراض الإستراتيجية وعلى وجه الخصوص في التشخيص الداخلي للمؤسسات من خلال تحليل نقاط القوة ونقاط الضعف، وتقييم الأساليب المختلفة التي يمكن أن تتبعها المؤسسة للنمو خاصة عن طريق السيطرة على شركات جديدة أو الاندماج مع شركات أخرى، إضافة إلى استخدام هذه القوائم في تحقيق ثقة ورضا أصحاب المصالح في القرارات الإستراتيجية إذا تم الاعتماد عليها في إصدار هذه القرارات.

- **إشكالية الدراسة:** على ضوء ما سبق تمحورت مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

ما هي آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- هل تستخدم المؤسسات الجزائرية المعلومات المحاسبية الناتجة عن SCF في عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية؟

2- أي المراحل من عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية تستخدم فيها المؤسسات الجزائرية المعلومات المحاسبية الناتجة عن SCF؟

3- هل تؤثر جودة المعلومات المحاسبية الناتجة عن SCF على عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية بالمؤسسات الجزائرية؟

4- هل تساهم المعلومات المحاسبية الناتجة عن SCF في فعالية القرارات الإستراتيجية بالمؤسسات الجزائرية؟

5- كيف تستخدم المؤسسات الجزائرية المعلومات المحاسبية الناتجة عن SCF في اتخاذ القرارات الاستراتيجي؟

- **فرضيات الدراسة:** للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على مشكلة الأطروحة تمت صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: تستخدم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المعلومات المحاسبية الناتجة عن SCF في عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية.

الفرضية الثانية: تستخدم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المعلومات المحاسبية الناتجة عن SCF في مراحل عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية وبمستويات متفاوتة من مرحلة إلى أخرى.

الفرضية الثالثة: تؤثر جودة المعلومات المحاسبية الناتجة عن SCF ايجابيا على عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

1- تؤثر جودة المعلومات المحاسبية الناتجة عن SCF ايجابيا على عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

2- تؤثر جودة المعلومات المحاسبية الناتجة عن SCF ايجابيا على عملية اتخاذ القرارات التمويلية بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

الفرضية الرابعة: تساهم المعلومات المحاسبية الناتجة عن SCF في فعالية القرارات الإستراتيجية بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

الفرضية الخامسة: إن التحليل المالي للقوائم المالية بواسطة النسب المالية يسمح بتوظيف أحسن للمعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

- **أهمية الدراسة:** تظهر أهمية هذه الأطروحة من خلال النقاط التالية:

– يكتسي هذا البحث أهمية خاصة نابعة من كون المعلومات المحاسبية أهم العوامل المؤثرة في صنع وفعالية عملية اتخاذ القرار الاستراتيجي؛

– ضرورة دراسة كيفية استخدام المعلومات المحاسبية في الجوانب الإستراتيجية للمؤسسات الاقتصادية؛

– يمثل إضافة إلى المعرفة العلمية في هذا المجال؛

– استغلال النتائج التي نأمل في الوصول إليها، يمكن أن يسهم بشكل فعال في فتح الأفق للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية لاستغلال المعلومات المحاسبية الناتجة عن تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجانب الاستراتيجي وهذا الأمر يوفر نظرة أكثر عمقا وشمولا عن أداء المؤسسات وموقفها وكذا مستقبلها؛

– يعد هذا البحث امتداد لمذكرة تخرجي في الماجستير باعتبار أنه يظهر استخدامات المعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية الناتجة عن تطبيق النظام المحاسبي المالي في عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية.

- **أهداف الدراسة:** يكمن الهدف الرئيسي لهذه الأطروحة في الكشف عن أثر تطبيق نحو النظام المحاسبي المالي على عملية اتخاذ القرار الاستراتيجي، وهذا نظرا لخصوصية هذا النوع من القرارات الذي يخص المستويات العليا بالمؤسسات الاقتصادية وكذا الأطراف ذات المصلحة بها، حيث تعد قرارات مصيرية ومهمة قد تغير مستقبل المؤسسات ووضعيتهم التنافسية، هذا بالإضافة إلى عدة أهداف فرعية، تتمثل في:

– إبراز أوجه الاختلاف بين المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي وتحديد مستجدات هذا النظام وأثر ذلك على المؤسسات الاقتصادية المعنية بتطبيقه؛

– استعراض الأطر والمفاهيم النظرية لعملية اتخاذ القرار الاستراتيجي بالمؤسسات ودور المعلومات المحاسبي في ذلك؛

– تسليط الضوء على كيفية استخدام المعلومات المحاسبية الناتجة عن تطبيق النظام المحاسبي المالي في التشخيص الداخلي بالمؤسسات بصفة عامة والمؤسسات محل الدراسة بصفة خاصة؛

– التعرف على دور النظام المحاسبي المالي في إرضاء أصحاب المصالح في ظل كون القرارات الإستراتيجية تمسهم بالدرجة الأولى؛

– تقديم جملة من الاقتراحات التي من شأنها أن تساهم في تفعيل استخدام المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرار الاستراتيجي داخل المؤسسات محل الدراسة على ضوء النتائج المتوصل إليها.

- **حدود الدراسة:** تتمثل حدود الأطروحة في الآتي:

✓ **حدود المعالجة:** إن الموضوع المعالج في هذه الأطروحة هو أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية بالمؤسسات الجزائرية حيث تقتصر حدود الدراسة في الجانب النظري في دراسة محتوى النظام المحاسبي المالي بالمقارنة مع سابقه وكذا معايير المحاسبة الدولية وذلك إبراز الجديد الذي جاء به، وكذا دراسة الأطر النظرية للقرارات الإستراتيجية وذلك بالتركيز على نوعين فقط من القرارات الإستراتيجية ألا وهما القرارات الاستثمارية والقرارات التمويلية ثم محاولة الربط بين المحاسبة المالية عموما والنظام المحاسبي المالي بصفة خاصة مع القرارات الإستراتيجية المختارة.

✓ **الحدود الزمنية والمكانية:** تم إجراء هذه الدراسة خلال فترة التحضير لشهادة الدكتوراه على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية بالجزائر، باعتبارها المعنية بتطبيق النظام المحاسبي المالي وبالتالي المتأثر الأول بهذا التطبيق؛ حيث قمنا بدراسة استكشافية لخمس مؤسسات اقتصادية جزائرية بولاية برج بوعريرج خلال شهري أفري وماي 2018، أما الاستبيان فقد وزع على مجموعة من المؤسسات الجزائرية خلال الفترة أوت-أكتوبر 2018، أما دراسة حالة شركة التوضيب وفنون الطباعة فتمت خلال شهري سبتمبر وأكتوبر 2018.

• **منهج الدراسة:** تماشيا مع طبيعة الموضوع وللإجابة على الإشكالية المطروحة، ارتأينا اعتماد المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على جمع المعلومات والبيانات عن الظاهرة المدروسة وتحليلها وتفسيرها قصد الوصول إلى نتائج محددة؛ حيث قمنا في الجانب النظري بوصف وتحليل الاختلافات بين محتوى النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني ومعايير المحاسبة الدولية واستعراض الجديد الذي جاء به هذا النظام، أما في الجانب التطبيقي فتم الاعتماد على الأدوات التالية:

✓ **المقابلة:** تم الاستعانة بالمقابلة من أجل إجراء الدراسة الاستكشافية لمعرفة مدى استخدام المؤسسات لمخرجات النظام المحاسبي المالي في اتخاذ القرارات الإستراتيجية، من خلال إجراء 10 مقبلات مع مدراء مؤسسات اقتصادية.

✓ **الاستبيان:** تم الاستعانة به لدراسة أثر جودة المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي المالي في اتخاذ القرارات الإستراتيجية، وكذا مساهمته في فعالية هذا النوع من القرارات حيث وجه الاستبيان لمجموعة من المؤسسات الجزائرية.

✓ **دراسة الحالة:** الهدف من دراسة الحالة هو معرفة كيفية استخدام المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي المالي في اتخاذ القرارات الإستراتيجية وذلك بالتطبيق على شركة التوضيب وفنون الطباعة فرع برج بوعريريج، كما أنها تعد دراسة تأكيدية لنتائج المقابلات والاستبيان.

• **الدراسات السابقة:** بغرض استكمال الجانب النظري للدراسة وبهدف ترصين محتوى الدراسة وفرضياتها، تم الاطلاع على بعض الجهود السابقة للباحثين في هذا مجال، من أجل معرفة ما قدموه من جهد علمي وما تناولوه من متغيرات يمكن الاستفادة من بعضها في الدراسة الحالية، وفيما يلي عرض لبعضها من حيث الهدف والنتائج، وقد فضلنا عرضها في جدول ملخص، حيث تم ترتيبها تاريخيا من القديمة إلى الحديثة مهما كانت طبيعتها عربية أو أجنبية؛ مع ملاحظة أننا وجدنا الكثير من الدراسات المتعلقة بدور المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الإدارية، لكن ذكرنا فقط الدراسات التي فعلا استفدنا منها أكثر.

1-دراسة محمد حسن محمد عبد العظيم سنة 2005	
عنوان الدراسة.	دور المعلومات المحاسبية في تفعيل الإدارة الإستراتيجية في المنظمات
نوع الدراسة	مقال من: مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 21، العدد الأول، عمان، جوان 2005.
هدف الدراسة.	إظهار ما المقصود بالمحاسبة الإستراتيجية من خلال اعتبار أنها المجال الذي يربط بين المحاسبة والإدارة الإستراتيجية، مع تحليل الاتجاهات المختلفة في الأدب المحاسبي لدمج مجالي المحاسبة والإدارة الإستراتيجية
الأدوات المستخدمة.	هي عبارة عن دراسة نظرية تحليلية للأطر المفاهيمية للمحاسبة الإستراتيجية.
نتائج الدراسة	يفضل النظر إلى مخرجات المحاسبة المالية بصورة شمولية وربطها بالمزيد من المعلومات التي تخدم أغراض التحليل الإستراتيجي.
أوجه الشبه مع دراستنا.	كلا الدراستان تركزان على أهمية مخرجات المحاسبة المالية في اتخاذ القرارات الإستراتيجية بالمؤسسات الاقتصادية.
أوجه الاختلاف مع دراستنا	تختلف دراستنا عن هذه الدراسة في ما يتعلق بمحاولة ربط مخرجات النظام المحاسبي المالي مع عملية اتخاذ القرار الاستراتيجي وهي دراسة ذات طابع خاص متعلق بالمحاسبة المالية في الجزائر.
الاستفادة منها في دراستنا	تم الاستفادة منها في إعداد الجانب النظري خصوصا في إعداد المبحث الأول من الفصل الثالث.
2- دراسة عبد الرحمن مرعي سنة 2006	
عنوان الدراسة.	دور المعلومات المحاسبية التي تقدمها التقارير المرحلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية.
نوع الدراسة	مقال من: مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22، العدد الثاني، 2006
هدف الدراسة.	يهدف الباحث في هذا المقال إلى تسليط الضوء على أهم المتغيرات التي تؤثر في القرار الاستثماري ودور المعلومات التي تقدمها التقارير المالية المرحلية وخاصة المحاسبية منها في التأثير في رأي مستخدم تلك المعلومات،كما عمل الباحث على تبيان هل المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المرحلية بمفردها ذات تأثير في قرار المستثمر أم أن هناك معلومات أخرى لا تحتويها التقارير المرحلية لها دور هام عند اتخاذ القرار.
الأدوات المستخدمة.	استبيان وزع على خمسين مستجوبا (20 من أساتذة قسم المحاسبة جامعة دمشق، 10 من المحاسبين القانونيين في المكاتب المحاسبية في دمشق، 10 من مديري المحافظ السورية في المصارف التجارية الخاصة والحكومية، 10 من رجال الأعمال في غرفة صناعة وغرفة تجارة دمشق.
نتائج الدراسة	-للمعلومات دور مهم في اتخاذ القرار الاستثماري والاقتصادي، إلا أن محدودية المعلومات التي تحتويها التقارير المالية المرحلية المختصرة يجعل الفائدة منها محدودة. -إن المعلومات التي تؤثر في اتخاذ القرار ليست المعلومات التي تحتويها التقارير المالية المرحلية فقط إنما هناك معلومات أخرى تصدر عن الدولة وعن مؤسسات للدراسات المالية قد يكون لها كبير الأثر في اتخاذ القرار حتى وإن كانت تتعارض مع ما تتضمنه التقارير المرحلية من معلومات.
أوجه الشبه مع دراستنا	يشتركان في ربط القوائم المالية بالقرارات الاستثمارية.
أوجه الاختلاف مع دراستنا	ركزت هذه الدراسة على نوع معين من القوائم المالية ألا وهي القوائم المرحلية.

الاستفادة منها في دراستنا	تم الاستفادة منها في إعداد الجانب النظري.
3-دراسة يوسف محمود جربوع سنة 2007	
عنوان الدراسة.	**مجالات مساهمة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية في تحسين القرارات الإدارية للشركات المساهمة العامة في فلسطين**
نوع الدراسة	مقال من: مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد 15، العدد 02، الجامعة الإسلامية، غزة، يونيه، 2007.
هدف الدراسة.	توضح هذه الدراسة مجالات مساهمة المعلومات المحاسبية في تحسين القرارات الإدارية للشركات المساهمة العامة في فلسطين، ومدى قدرة متخذي القرارات على الاستفادة من البيانات المالية المنشورة في عمليات تقييم الأداء.
الأدوات المستخدمة.	الاستبيان موجه لعينة من المؤسسات الفلسطينية.
نتائج الدراسة	إدارة شركات المساهمة العامة في فلسطين تعتمد على المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية.
أوجه الشبه مع دراستنا	التشابه في هيكلة الدراسة النظرية.
أوجه الاختلاف مع دراستنا	أهم اختلاف بين دراستنا وهذه الدراسة هو في نوعية القرارات المدروسة وكذا بيئة الأعمال التي تطبق عليها الدراسة.
الاستفادة منها في دراستنا	تم الاستفادة منها في إعداد الجانب النظري
4-دراسة إبراهيم ميادة سنة 2009	
عنوان الدراسة.	**العوامل المؤثرة في نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الإستراتيجية**
نوع الدراسة	مقال من: مجلة جامعة دمشق، المجلد 25 العدد 01، دمشق، 2009.
هدف الدراسة.	هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العوامل التنظيمية وتكنولوجيا المعلومات والبيئية المؤثرة في نظام المعلومات المحاسبية في القطاع الصناعي الأردني من جهة ومن جهة ثانية تأثير نظام المعلومات المحاسبي على عملية اتخاذ القرار الاستراتيجي.
الأدوات المستخدمة.	الأداة هي الاستبيان.
نتائج الدراسة	هناك علاقة بين نظام المعلومات والعوامل التنظيمية وتكنولوجيا المعلومات والبيئية، ولم تجد علاقة موثوقا بها بين نظام المعلومات وعملية اتخاذ القرار الاستراتيجي.
أوجه الشبه مع دراستنا	التشابه في دراسة علاقة المعلومات المحاسبية مع القرارات الإستراتيجية.
أوجه الاختلاف مع دراستنا	تختلف دراستنا عن هذه الدراسة في جانبين الجانب الأول متعلق بالمعلومات المحاسبي حيث سنقوم بدراستنا بدراسة انعكاس تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودتها، والجانب الثاني والمتعلق بربط المعلومات المحاسبية بعملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية فدراستنا سوف تطبق على بيئة (الجزائر) أعمال تختلف عن بيئة تلك الدراسة.
الاستفادة منها في دراستنا.	تم الاستفادة منها في إعداد الجانب النظري.
5- دراسة مداح عرايبي الحاج سنة 2010	

عنوان الدراسة.	**أهمية التحليل الإستراتيجي في تقييم الرأسمال غير المادي للمؤسسات الاقتصادية**
نوع الدراسة	مقال من: مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 05
هدف الدراسة.	هدفت هذه الدراسة إلى استعراض مفهوم الرأسمال غير المادي وأهم أدوات التحليل الاستراتيجي.
الأدوات المستخدمة.	دراسة وصفية نظرية.
نتائج الدراسة	وتوصلت إلى أن عملية تقييم الرأسمال غير المادي يحتاج إلى تحليل استراتيجي.
أوجه الشبه مع دراستنا	التركيز على الجوانب الإستراتيجية للمحاسبة.
أوجه الاختلاف مع دراستنا	هذه الدراسة محدودة مقارنة بدراستنا.
الاستفادة منها في دراستنا	الاستفادة من المصادر والمراجع الواردة فيها.
6- دراسة Siyanbola, Trimisiu Tunji سنة 2012	
عنوان الدراسة.	**Accounting Information As An Aid To Management Decision Making**
نوع الدراسة	مقال من: International Journal of Management and Social Sciences Research, Volume 1, No. 3, December 2012
هدف الدراسة.	هدفت الدراسة إلى تحليل أهمية المعلومات المحاسبية كمساعد في اتخاذ القرارات الإدارية
الأدوات المستخدمة.	استبيان: تم تبني تصميم بحث استقصائي حيث تم استخدام 50 عاملاً، من شركة تصنيع.
نتائج الدراسة	إن المعلومات المحاسبية تؤدي دورا حاسما في قرارات الإدارة وأداء المنظمة، والتي ثبت أنها قوة رئيسية في صنع القرار، يتم تحقيق ذلك من خلال تطبيق أفضل مفهوم أساسي للمحاسبة يناسب كل شركة، وقد أظهرت الدراسات أن الاستخدام الناجح للمعلومات المحاسبية يتطلب ملائمة بين ثلاثة عوامل، أولاً لابد من تحقيق التوافق مع وجهة النظر السائدة في نشأة الموقف أو إدراكه، ثانيا يجب أن يتلاءم النظام المحاسبي عند حل المشاكل عادة، أي تكنولوجيا المنظمة، وأخيرًا يجب أن تتوافق المعلومات المحاسبية مع الثقافة، أي المعايير ونظام القيم الذي يميز المنظمة.
أوجه الشبه مع دراستنا	طريقة الطرح وتسلسل الأفكار.
أوجه الاختلاف مع دراستنا	دراستنا تركز على اتخاذ القرارات الإستراتيجية.
الاستفادة منها في دراستنا	الاستفادة من المصادر والمراجع الواردة فيها.
7-دراسة Alexandra-Daniela Socea سنة 2012	
عنوان الدراسة.	**Managerial decision-making and financial accounting information**
نوع الدراسة	مقال من: Procedia - Social and Behavioral Sciences 58, 2012
هدف الدراسة.	تركز الورقة على دور المعلومات المحاسبية المالية في اتخاذ القرارات الإدارية.
الأدوات المستخدمة.	دراسة وصفية.
نتائج الدراسة	كشفت نتائج الدراسة أن المعلومات المحاسبية المالية تساعد المديرين على معرفة ما حدث في الماضي والذي هو الوضع الحالي للشركة وجعل الأحداث التي لا يمكن إدراكها من خلال الأنشطة اليومية

	واضحة وتقديم نظرة عامة كمية لمديري الشركة والمساعدة في التحضير للأنشطة والقرارات المستقبلية لتكون مفيدة لصنع القرار ويجب أن تكون معلومات المحاسبة المالية غير ملموسة وذات صلة وموثوقة وقابلة للمقارنة.
أوجه الشبه مع دراستنا	ربط المعلومات المحاسبية بعملية اتخاذ القرار.
أوجه الاختلاف مع دراستنا	دراستنا تحوي جانب تطبيقي للموضوع.
الاستفادة منها في دراستنا	تم الاستفادة منها في إعداد الجانب النظري.
8- دراسة Hafij Ullah, Jamil Ahmed Khonadakar & Syeda Tamann Fahim سنة 2014	
عنوان الدراسة.	**Role of Accounting Information in Strategic Decision Making in Manufacturing Industries in Bangladesh**
نوع الدراسة	مقال من: Global Journal of Management and Business Research: D Accounting and Auditing,Volume 14, 2014
هدف الدراسة.	محاولة لتقييم استخدام المعلومات المحاسبية من قبل صناع القرار في الممارسات في مجالات القرار الاستراتيجي في قطاع الصناعات التحويلية في بنغلاداش.
الأدوات المستخدمة.	الاستبيان: تم دراسة خمسة مجالات إستراتيجية للقرار مثل القرار الإستراتيجي الأساسي، قرار التصنيع، قرار الموارد البشرية، قرار الاستثمار طويل المدى وقرار التسويق.
نتائج الدراسة	ثبتت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعلومات المحاسبية والقرارات الإستراتيجية والقرارات الإستراتيجية في جميع المجالات المختارة التي تعتمد بشكل كبير على المعلومات المحاسبية، كما لوحظ من تحليل آراء المستجيبين أن 44.44٪ من المستجيبين دائما استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار الاستراتيجي في الصناعات التحويلية في بنغلاديش.
أوجه الشبه مع دراستنا	يتمثل وجه الشبه في طبيعة الموضوع حيث كلا الدراستين تحاولان ربط عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية بالمعلومات المحاسبية.
أوجه الاختلاف مع دراستنا	الاختلاف في طريقة معالجة الموضوع.
الاستفادة منها في دراستنا	في تصميم أسئلة المقابلة وأسئلة الاستبيان.
9-دراسة Maria do Céu Gaspar Alves سنة 2015	
عنوان الدراسة.	**Utilisation De L'Information Comptable Dans Le Processus De Prise De Décision De L'Entreprise**
نوع الدراسة	مقال في الموقع: https://www.researchgate.net/publication/254418574
هدف الدراسة.	تستكشف هذه الدراسة كيف يستخدم المديرون بالفعل المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الإدارية.
الأدوات المستخدمة.	المقابلة: أجريت مقابلات مع سبعة عشر مديرًا في المبيعات والتسويق والإنتاج والمحاسبة ونظم المعلومات في ست شركات تصنيع برتغالية حول المعلومات التي يستخدمونها لاتخاذ قرار.
نتائج الدراسة	تشير النتائج إلى أن استخدام المعلومات المحاسبية يتأثر بمراحل القرار، كما وجدنا أن المعلومات

	المحاسبية تُستخدم في غالبية القرارات ولم نجد اختلافات بين القرارات الإستراتيجية والتنفيذية.
أوجه الشبه مع دراستنا	في طريقة معالجة إشكالية مدى استخدم المعلومات المحاسبية في مراحل اتخاذ القرارات الإستراتيجية.
أوجه الاختلاف مع دراستنا	أطروحتنا تركز على القرارات الإستراتيجية ولا تدرس القرارات التشغيلية.
الاستفادة منها في دراستنا	في تصميم المقابلة وطريقة تحليلها بالمبحث الأول من الفصل الرابع.
10-دراسة Ana Ježovita سنة 2015	
عنوان الدراسة.	**Accounting Information in a Business Decision-Making Process – Evidence from Croatia**
نوع الدراسة	مقال من:International Review of Economics & Business, Vol. 18, No. 1, 2015
هدف الدراسة.	فحص أهمية البيانات المالية وتحليل البيانات المالية في عملية صنع القرار في العمل
الأدوات المستخدمة.	استبيان موجه إلى: 320 مؤسسة.
نتائج الدراسة	أكثر من 60٪ من المؤسسات تستخدم المعلومات والمعلومات المحاسبية المتواترة من البيانات المالية السنوية في إطار عملية صنع القرار في مجال الأعمال، وأنهم على دراية بأساليب استخدام تقنيات تحليل البيانات المالية للأجور وأغراض تقييم الوضع المالي وفعالية الأعمال.
أوجه الشبه مع دراستنا	التركيز على المعلومات الناتجة عن المحاسبة المالية.
أوجه الاختلاف مع دراستنا	دراستنا تركز على اتخاذ القرارات الإستراتيجية.
الاستفادة منها في دراستنا	الاستفادة من المصادر والمراجع الواردة فيها وكذا في تصميم الاستبيان.
11-دراسة Nikolaos G. Theriou سنة 2015	
عنوان الدراسة.	**Strategic Management Process and the Importance of Structured Formality, Financial and Non-Financial Information**
نوع الدراسة	مقال من:European Research Studies, Volume XVIII, Issue (2), 2015
هدف الدراسة.	يدعو الباحث إلى تحقيق توازن بين المعلومات المالية وغير المالية لدعم العمليتين الإستراتيجيتين المتمثلتان في تطوير الإستراتيجية وتنفيذ الإستراتيجية.
الأدوات المستخدمة.	الاستبيان.
نتائج الدراسة	لا يوجد فرق كبير في استخدام المعلومات المالية وغير المالية لتطوير الإستراتيجية وهناك اختلاف كبير في تقييم المعلومات المالية والمعلومات غير المالية لتنفيذ الإستراتيجية.
أوجه الشبه مع دراستنا	التشابه في التركيز على أهمية المعلومات المالية في تنفيذ الاستراتيجيات.
أوجه الاختلاف مع دراستنا	هذه الدراسة تركز على المحاسبة الإدارية عكس دراستنا التي تركز على المحاسبة المالية.
الاستفادة منها في دراستنا	تم الاستفادة منها في الجانب النظري، وكذا في تصميم الاستبيان.
12-دراسة Khondoker Ziaur Rahman سنة 2016	
عنوان الدراسة.	**Accounting Information System as a Strategic Decision Making Tool in Banking Sector: Evidence from Bangladesh**

نوع الدراسة	مقال من مجلة :Asian Business Consortium
هدف الدراسة.	تهدف هذه الدراسة إلى معرفة تأثير نظام المعلومات المحاسبية كأداة لاتخاذ القرارات الإستراتيجية مع التركيز على القطاع المصرفي في بنغلاديش.
الأدوات المستخدمة.	استبيان موجه لمجموعة بنوك.
نتائج الدراسة	بعد إجراء مسح استبياني بين 40 مصرفًا خاصًا وعامًا مختلفًا من بنغلاديش، تظهر النتيجة أن 72.5٪ من إجمالي المستجوبين يستخدمون هذه الأداة بشكل متكرر في البنك.
أوجه الشبه مع دراستنا	نفس الموضوع
أوجه الاختلاف مع دراستنا	ربطت هذه الدراسة بين استخدام المعلومات المحاسبية وأساسيات القرار الاستراتيجي وقرار الموارد البشرية وقرار الاستثمار وقرار التسويق، أما نحن فقد ركزنا على نوعين فقط من القرارات الإستراتيجية ألا وهي قرارات الاستثمار وقرارات التمويل.
الاستفادة منها في دراستنا	الاستفادة من المصادر والمراجع الواردة فيها وكذا في تصميم الاستبيان.
13-دراسة أولاد قادة أمال سنة 2017	
عنوان الدراسة.	**جودة المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد قرارات التمويل والاستثمار في المؤسسات الاقتصادية (دراسة حالة لعينة من المؤسسات الجزائرية).**
نوع الدراسة	أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.
هدف الدراسة.	تهدف هذه الدراسة إلى إظهار مدى أهمية جودة المعلومات المحاسبية ومدى قدرة متخذي القرارات على الاستفادة منها والاعتماد عليها في عمليات اتخاذ القرارات لا سيما منها القرارات التمويلية والاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية.
الأدوات المستخدمة.	الاستبيان موجع لعينة من المؤسسات الجزائرية
نتائج الدراسة	أظهرت الدراسة الدور الهام للمعلومات المحاسبية ومدى ضرورة توفر خصائص الجودة فيها من خلال بيان كفاءة نظام المعلومات المحاسبي، ومدى مساعدته على ترشيد وتفعيل قرارات التمويل والاستثمار في المؤسسة الاقتصادية، لما لها من أهمية في تطوير وتحسين أدائها وضمان سيروريتها وبقائها لتحقيق أهدافها المسطرة في ظل اتخاذ القرارات السليمة والرشيدة.
أوجه الشبه مع دراستنا	يكمن التشابه في نوعية القرارات التي تم التركيز عليها ألا وهي القرارات الاستثمارية والقرارات التمويلية.
أوجه الاختلاف مع دراستنا	يكمن الاختلاف في طريقة الطرح في الجانب النظري وجزء من الجانب التطبيقي.
الاستفادة منها في دراستنا	تم الاستفادة من الأسئلة المطروحة في الاستبيان.
14-دراسة Mihaylova, L., & Papazov, E سنة 2018	
عنوان الدراسة.	**Using accounting information for strategic decision-making in a multi-segmented company**

نوع الدراسة	مقال من:Copernican Journal of Finance & Accounting, Vol 7(1), 2018
هدف الدراسة.	هدفت هذه الدراسة إلى تتبع العلاقة بين المحاسبة القطاعية والإدارة الإستراتيجية للمنظمات المتنوعة ولإلقاء الضوء على مجالات المشكلات التي تستحق اهتمام الإدارة.
الأدوات المستخدمة.	تم استخدام التحليل التجميعي للمعلومات المحاسبية القطاعية لمجموعة من المؤسسات.
نتائج الدراسة	تظهر نتائج البحث أن اختيار بنية مناسبة للتكلفة والتخصيص على مستوى قطاع التشغيل سيساهم في زيادة قدرات المديرين على اتخاذ قرارات إستراتيجية أفضل للشركات.
أوجه الشبه مع دراستنا	الاختلاف في نوع المعلومات المحاسبية المدروسة وطريقة معالجة الجانب التطبيقي
أوجه الاختلاف مع دراستنا	هذه الدراسة ركزت على المحاسبة القطاعية أي التقارير القطاعية.
الاستفادة منها في دراستنا	تم الاستفادة مناه في الجانب النظري.
15-دراسة Mohanad Fayiz Saleem AL-Dweikat & Mohmoud Ibrahim Nour سنة 2018	
عنوان الدراسة.	**A Structural Equation Model for Analyzing the Impact of Strategic Management Accounting Techniques on Quality of Financial Information**
نوع الدراسة	مقال من:International Journal of Economics and Finance; Vol. 10, No. 4; 2018
هدف الدراسة.	هدفت إلى تحليل تأثير تقنيات المحاسبة الإدارية الإستراتيجية على جودة المعلومات المالية في الجامعات الأردنية الخاصة في العاصمة عمان
الأدوات المستخدمة.	اعتمدت على الاستبيان.
نتائج الدراسة	تم إجراء النمذجة الهيكلية لفهم العلاقة بين متغيرات الدراسة وتظهر النتائج أن قياس الأداء له تأثير إيجابي كبير على جودة المعلومات المالية كما أن لتكلفة سلسلة القيمة تأثير إيجابي كبير على جودة المعلومات المالية، بالإضافة إلى ذلك فإن بطاقة الأداء المتوازن لها تأثير إيجابي كبير على جودة المعلومات المالية، وتوضح هذه الدراسة الدور الهام لأساليب المحاسبة الإدارية الإستراتيجية في تعزيز جودة المعلومات المالية، وكذلك تساعد صناع القرار على اتخاذ قراراتهم استنادًا إلى المعلومات كونها ملائمة ومفهومة وقابلة للمقارنة.
أوجه الشبه مع دراستنا	يشتركان في نقطة أنها يؤكدان على أن تمتع المعلومات المحاسبية بالجودة يساعد في اتخاذ القرارات الإستراتيجية.
أوجه الاختلاف مع دراستنا	هذه الدراسة تربط بين مكونات المحاسبة الإدارية وجودة المعلومات المحاسبية.
الاستفادة منها في دراستنا	تم الاستفادة منها في كيفية تصميم الاستبيان ومعالجته الإحصائية.

- **أسباب اختيار الموضوع**: يمكن إيجاز أسباب اختيار هذا الموضوع في النقاط التالية:

- كون أن موضوع دراسة آثار الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي من المواضيع المطروحة في الساحة الاقتصادية والمهنية حاليا؛

- نظرا للجهود المبذولة من قبل السلطة الجزائرية والمتمثلة في إصلاح النظام المحاسبي فإنه من الضروري تقييم هذا النظام بعد مرور سنوات من تطبيقه، وذلك من منظور مدى تأثيره على عملية اتخاذ القرار بالمؤسسات المعنية بتطبيقه ومدى الاستفادة منه في العديد من الأغراض الإستراتيجية؛

- رغبة منا في أن تستفيد المؤسسات الاقتصادية من هذه التغيرات المحاسبية الناتجة عن تطبيق النظام المحاسبي المالي في عملية اتخاذها لقراراتها الإستراتيجية.

- **صعوبات الدراسة:** لقد واجهتنا جملة من الصعوبات عند قيامنا بانجاز هذه الأطروحة ومعظمها عند انجاز الجانب التطبيقي (وهذا شائع في كل البحوث العملية في بلادنا)، نذكر من بينها:

- صعوبة الدخول للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية فما بالك بالالتقاء بمسيريها؛

- البيروقراطية الإدارية التي واجهتنا لقبول المؤسسات قيامي بالدراسة الميدانية، فمثلا في أحد المؤسسات التي توجهت لها لتوزيع الاستبيان طلب مني مسؤول في مصلحة الموارد البشرية بها أن أجلب طلب ممضي من قبل رئيس الجامعة لقبول توزيع استبياني على المسيرين بها؟؟؟؟؟؟؟؟؟.

- مشكلة الوقت: حيث أن المسيرين في أغلب الأحيان مشغولين حسب ما يقولون، لذا ممكن أن أجلس بالساعات في انتظار تفرغهم أو حتى انتظار إجابتهم على الاستبيان الذي يظل لدى أغلبهم أكثر من عدة أسابيع.

- **خطة الدراسة:** للإجابة على الإشكالية المطروحة، ومن ثم اختبار الفرضيات المقترحة، تم تقسيم الأطروحة إلى أربعة فصول تسبقهم مقدمة وتليهم خاتمة تتضمن ملخصا عاما عن الموضوع متبوعا بأهم النتائج، إلى جانب مجموعة من الاقتراحات.

يتناول **الفصل الأول** الأصول النظرية للنظام المحاسبي المالي وموضوع تطور المحاسبة في الجزائر والتوجه نحو المقاربة المالية للمحاسبة انطلاقا من التوجه الدولي نحو التوحيد المحاسبي، ثم توضيح مسار التوحيد المحاسبي بالجزائر وصولا إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي؛ مع عرض المعالجات المحاسبية الواردة في النظام المحاسبي ومقارنتها بالمعالجات الواردة في المخطط المحاسبي الوطني؛ ويعالج **الفصل الثاني** الإطار النظرية لعملية اتخاذ القرار الاستراتيجي مع التركيز على قراري الاستثمار والتمويل، وخُصص **الفصل الثالث** لدراسة دور المحاسبة المالية عموما ومخرجات النظام المحاسبي المالي خاصة في عملية اتخاذ القرار الاستراتيجي؛ وأخيرا **الفصل الرابع** الذي هو عبارة عن الدراسة الميدانية من أجل اختبار فرضيات البحث؛ والشكل الموالي يلخص محتوى الأطروحة.

الشكل رقم 01: مخطط الأطروحة

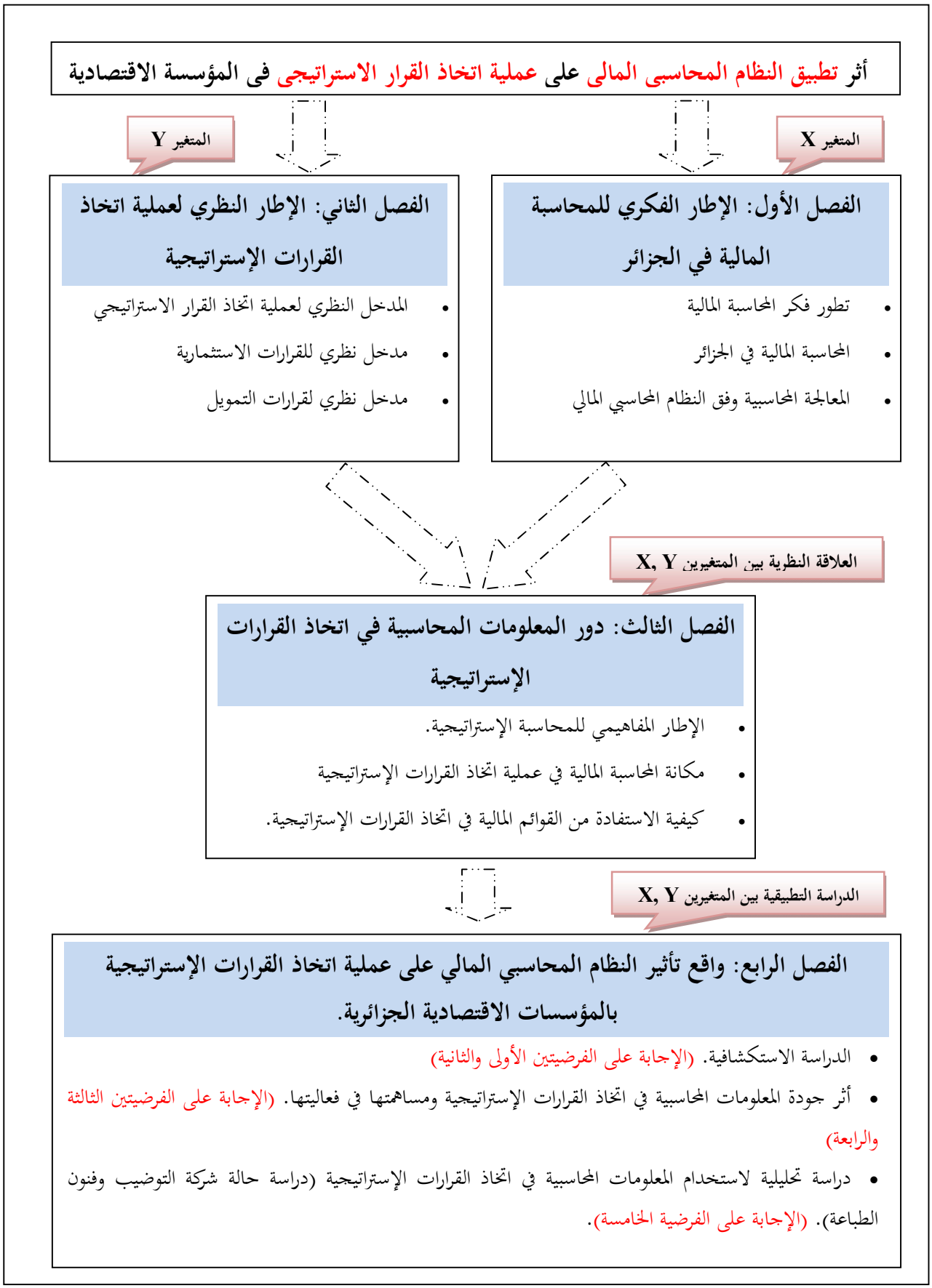

الفصل الأول: الإطار الفكري للمحاسبة المالية في الجزائر

المبحث الأول: تطور فكر المحاسبة المالية

المطلب الأول: أهداف المحاسبة المالية

المطلب الثاني: التوجه الدولي نحو التوحيد المحاسبي

المطلب الثالث: جودة المعلومات المحاسبية

المبحث الثاني: المحاسبة المالية في الجزائر

المطلب الأول: مسار التوحيد المحاسبي في الجزائر

المطلب الثاني: الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي

المطلب الثالث: مكانة معايير المحاسبة الدولية في النظام المحاسبي المالي

المبحث الثالث: المعالجة المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي

المطلب الأول: مكونات النظام المحاسبي المالي ذات البعد الاستراتيجي

المطلب الثاني: عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

المطلب الثالث: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

أهداف الفصل الأول

أهداف المبحث الأول	-إبراز تطور دور المحاسبة المالية.
	-توضيح النماذج المحاسبية السائدة سابقا والتركيز على فكرة التوحيد المحاسبي
	-إبراز الخصائص التي تجعل من المعلومات المحاسبية ذات جودة.
أهداف المبحث الثاني	-معرفة كيف تطورت المحاسبة في الجزائر.
	-معرفة الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي باعتباره أهم لبنة للإصلاحات المحاسبية في البلاد
	-تحديد العلاقة بين النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية باعتبار أن SCF تبنى فكرة التوحيد
أهداف المبحث الثالث	-إبراز مكونات SCF ذات التأثير طويل المدى (الإستراتيجي).
	-عرض مخرجات النظام المحاسبي المالي.
	-إبراز فكرة الإفصاح حسب SCF باعتبارها من محددات استخدام القوائم المالية.

تمهيد:

تعتبر الغاية الأساسية من إعداد ونشر القوائم المالية هي تزويد مستخدمي تلك القوائم بمعلومات تكون مفيدة لهم في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية؛ والتشريع الجزائري وضع النظام المحاسبي المالي كخطوة لتحقيق هذه الغاية وهي تعد من بين خطوات عديدة في الإصلاح الاقتصادي المستمر الذي انتهج في سياق تحول الجزائر إلى نظام اقتصاد السوق ومن انجر عنه من توقيع اتفاقية الشراكة والتبادل الحر مع دول الاتحاد الأوروبي وبالتالي فإن محتوى هذا النظام ومرجعيته الفكرية لابد وأن تؤثر بالإيجاب أو السلب على مسار هذه الإصلاحات الاقتصادية، لهذا لابد من أن يولى هذا النظام بالعناية الفائقة من خلال دراسة كل جوانبه وتحليل كل مكوناته.

إن المهتم بموضوع المحاسبة في الجزائر سيلاحظ أن الكتابات في هذا الموضوع شهدت تزايدا مستمر منذ سنة 2007 حيث نجد العديد من الأكاديميين الذين قدموا كتبا في هذا الخصوص وأغلبها تحوي في مضمونها دراسة نظرية لمحتوى النظام المحاسبي المالي وكذا مقارنته بكل من المخطط المحاسبي الوطني وكذا معايير المحاسبة الدولية، ومن خلال ذلك يظهر لنا أن دراسة النظام المحاسبي المالي تتطلب إجراء مقارنة بين محتواه ومحتوى المخطط المحاسبي الوطني ومعايير المحاسبة الدولية، وهذا لإبراز الجديد الذي جاء به وكذا من أجل معرفة مدى تقاربه ومعايير المحاسبة الدولية، وهذا بالضبط ما قمنا به في هذا الفصل.

كما نقدم في البداية ملاحظة بخصوص ترجمة المصطلحات والمفاهيم باللغة الأجنبية في الأطروحة والتي تكون بمحاذاة المصطلح باللغة العربية، حيث استخدمنا اللغة الفرنسية للمصطلحات المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي (هو وضع أصلا باللغة الفرنسية)، واللغة الانجليزية لباقي المصطلحات والمفاهيم خصوصا وأن الكتابات في موضوع القرارات الإستراتيجية عموما هي بالدرجة الأولى باللغة الإنجليزية.

المبحث الأول: تطور فكر المحاسبة المالية

يتمثل دور المحاسبة في خدمة متخذي القرار الاقتصادي على المستوى الجزئي والكلي، وذلك بإمدادهم بالمعلومات التي تساعدهم على اتخاذ القرار الاقتصادي الرشيد، إذ كلما تطورت حاجات المستفيدين عكفت المحاسبة لإمدادهم بالمعلومات الاقتصادية المتجددة وبما أن هذه الحاجات في تطور دائم فإن طبيعة ودور المحاسبة أيضا متجدد، وترجع صعوبة تحديد طبيعة ودور المحاسبة لارتباطها مباشرة بتطور المحيط الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، فلقد بدأت كنظام لخدمة صاحب (مالك) المؤسسة الاقتصادية في المحافظة على أمواله، ووصلت إلى نظام معلومات متطور يهدف إلى تقديم معلومات ذات فائدة لمتخذي القرارات الاقتصادية عامة، بينما يعتقد البعض الآخر بأن المحاسبة علم قائم بذاته، وليس مجرد خدمة أو سلعة، ويتطور هذا العلم تبعا لتطور معالمه الرئيسية؛ ومن خلال اسم المبحث يظهر أننا نريد إبراز تطور الفكر المحاسبي عموما، ومن أجل ذلك قمنا بتوضيح أهداف المحاسبة المالية من خلال تطور مفهومها، ثم انتقلنا إلى أهم تطور حصل في الفكر المحاسبي ألا وهو فكرة التوحيد والتوافق المحاسبيين، وفي الأخير ركزنا على مفهوم جودة المعلومات المحاسبية.

المطلب الأول: أهداف المحاسبة المالية

قد تبدو المحاسبة في بادئ الأمر أداة ثابتة لتسجيل البيانات، والتي يمكن أن توفر فقط معلومات عن الحالة والمشاكل الموجودة في كيان اقتصادي* أو مؤسسة عامة، ولكن دون تقديم حلول لها، ولكن من المهم أن نتذكر أن الخطوة الأولى لحل المشكلة هي أن نكون على دراية بالموقف ومعرفة تفاصيله، فالمعلومات التي تقدمها سجلات المحاسبة والقوائم المالية تأخذنا إلى جذور المشاكل، مما يساعد المؤسسة على القضاء على الأسباب وليس فقط لإصلاح الآثار؛ يتمثل الدور الرئيسي للمحاسبة في توفير المعلومات لهؤلاء المهتمين سواء كانوا جزءًا من الكيان الاقتصادي أو المستخدمين الخارجيين، إذ توفر المحاسبة نوعين من المعلومات، المعلومات العامة وعادة ما تعرض في القوائم المالية، وتكون في الغالب موجهة إلى المستخدمين الخارجيين كمساهمين، أو مستثمرين، أو بنوك، أو مؤسسات مالية أخرى، أو سلطات الدولة، أو مؤسسات عامة، أو شركاء أعمال، إلخ، ومعلومات خاصة مخصصة للاستخدام الداخلي، وتستخدم في عملية اتخاذ القرار.[1]

في الشكل أدناه نقدم مجموعة من تعاريف المحاسبة المالية والتي توضح اختلاف معناها وتطوره وفق الهدف الذي تخدمه.

---

* الكيان الاقتصادي أو الوحدة الاقتصادية يقصد بهما المؤسسة الاقتصادية.

[1] Carmen Mihaela Scorte, Adina Cozma, Luminiţa Rus, **The Importance Of Accounting Information In Crisis Times**, Annales Universitatis Apulensis Series Oeconomica, Vol 11, N 01, 2009, p196, https://www.jstor.org, Downloaded on: 12/11/2017, At: 12:55.

الشكل رقم 02: تطور تعريف المحاسبة

1953	هي فن التسجيل والتصنيف والتلخيص للأحداث المالية وتفسير نتائج ذلك.
1966	هي عملية تحديد وقياس وتوصيل المعلومات الاقتصادية التي تسمح باتخاذ القرار من قبل المستخدمين.
1970	هي نشاط خدماتي تتمثل مهمتها في توفير معلومات ذات طبيعة مالية حول المؤسسات الاقتصادية، بحيث تكون مفيدة عند اتخاذ القرارات الاقتصادية.

Source: David Alexander, Christopher Nobes, **Financial Accounting, An International Introduction**, 04 Edition, Pearson Education Limited, London, 2010, P04.

من التعاريف أعلاه تظهر سمات المحاسبة كما يلي:

- **التسجيل:** يتعلق الأمر بتسجيل المعاملات المالية بطريقة منظمة، بعد وقت قصير من حدوثها في دفاتر الحسابات المناسبة.
- **التصنيف:** ويختص بالتحليل النظامي للبيانات المسجلة وذلك لتجميع المعاملات من نفس النوع في مكان واحد، ويتم تنفيذ هذه الوظيفة عن طريق الحفاظ على دفتر الأستاذ الذي يتم فيه فتح حسابات مختلفة ونشر المعاملات ذات الصلة ببعض.
- **التلخيص:** يهتم بإعداد وعرض البيانات المصنفة بطريقة مفيدة للمستخدمين، وتتضمن هذه الوظيفة إعداد القوائم المالية.
- **الترجمة الفورية:** في الوقت الحاضر يتم تنفيذ الوظائف الثلاث المذكورة (التسجيل، التصنيف، التلخيص) من قبل أجهزة معالجة البيانات الإلكترونية ويتعين على المحاسب التركيز بشكل رئيسي على الجوانب المحاسبية للترجمة، إذ يجب على المحاسبين تفسير العبارات بطريقة مفيدة للعمل، كما يجب عليهم أن يشرحوا ليس فقط ما حدث ولكن أيضا سبب حدوثه، وما يمكن أن يحدث في ظل ظروف محددة؛ والشكل الموالي يوضح أفضل هذه الخصائص:

الشكل رقم 03: عملية المحاسبة

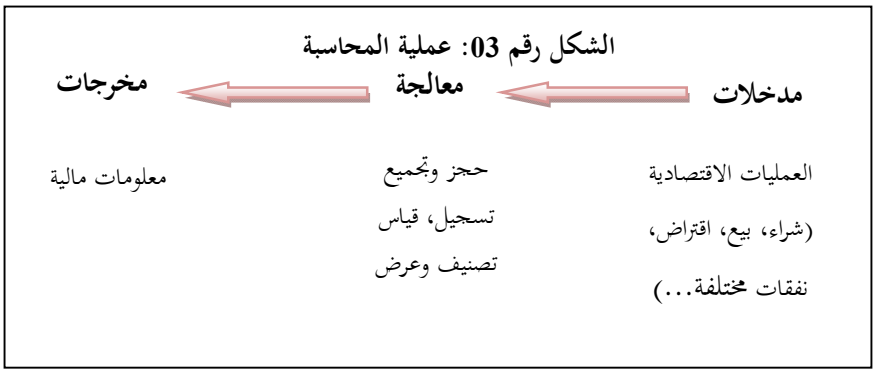

Source: Claude Laroche et al, **le gestionnaire et les états financiers**, 5ème édition, Québec, Canada, 2006, p 3.

كما توضح التعاريف والتحاليل أعلاه تطور هدف المحاسبة عبر الزمن، فكمرحلة أولى (المحاسبة تخدم صاحب المشروع) والتي شملت الفترة الممتدة من بداية ظهور المشاريع الفردية ووصولا إلى ظهور المؤسسات الاقتصادية، والتي تميزت المحاسبة فيها بالحسابات البسيطة؛ أما المرحلة الثانية (المحاسبة أداة لأطراف خارجية) وتزامنت مع ظهور المؤسسات الاقتصادية الكبيرة وانفصال الملكية عن الإدارة، مما أدى إلى زيادة الحاجة للمعلومات المحاسبية التي قد تفي باحتياجات مختلف الأطراف؛ وأخيرا المرحلة الثالثة (المحاسبة كنظام معلومات داخلي) التي توافق نهاية القرن التاسع عشر وما حمله من تغيرات وتطورات اقتصادية جمة ازداد فيه المؤسسات حجما وحاجة للمعلومات المحاسبية وبالتالي أصبح للمحاسبة هدف هو مساعدة إدارة المؤسسة في قيامها بوظائفها الأساسية وكذا في اتخاذها لقراراتها.[1]

حتى أن النظرة إلى المحاسب تطورت من كونه ماسك للدفاتر المحاسبية ليصبح مستشارا لأعمال المؤسسة، وأصبح المطلوب منه أن يركز على قضايا تتعلق بالإدراك الشامل لتفاصيل المؤسسة والبيئة التي تعمل بها فضلا عن النواحي المالي، كما يجب أن يوحد جهوده مع عدة وظائف أخرى لتحقيق أهداف المؤسسة، وأن يَعُدّ مديري الوظائف الأخرى عملاء أساسيين له يجب أن يوفر لهم احتياجاتهم من المعلومات؛[2]ومنه وكما شرحنا في البداية فالمحاسبة مرت عبر التاريخ لتطور في الطبيعة والدور الإداري الذي تؤديه فبعد أن كانت مجرد وسيلة لضبط وتسجيل الأحداث المالية للمؤسسة، أصبحت علم قائم بذاته يتسم بمعالم رئيسية تجعل منه أداة فعالة في خدمة الأغراض الإدارية للمؤسسات وذلك بإمدادهم بالمعلومات التي تساعدها على اتخاذ القرارات الاقتصادية، وهؤلاء المستفيدين:

الشكل رقم 04: المستخدمون الرئيسيون للمعلومات المالية المتعلقة بالنشاط التجاري

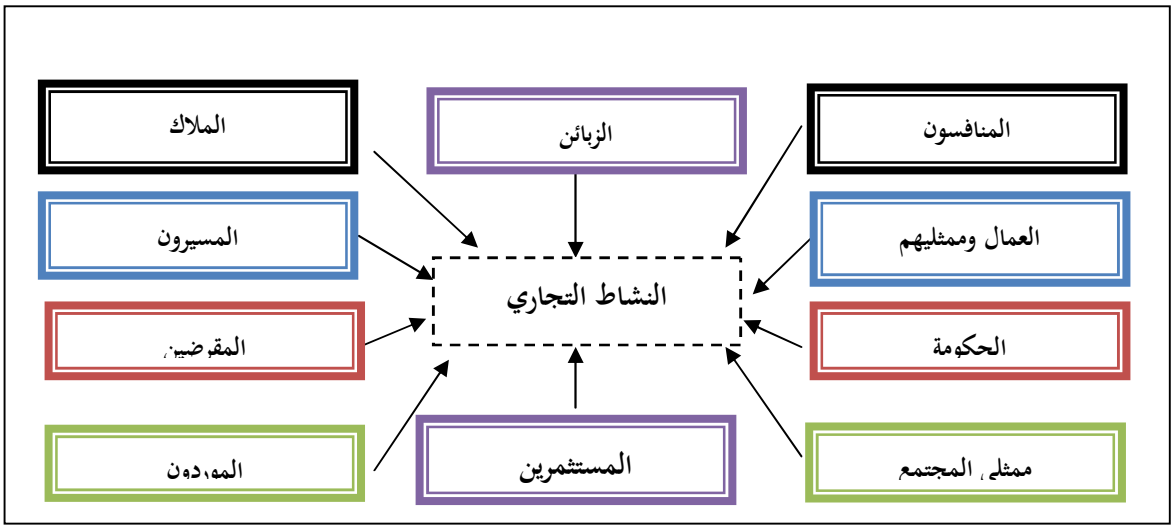

Source: Peter Atrill, Eddie McLaney, **Financial Accounting for Decision Makers**, 6 Edition, Pearson Education Limited, London, 2011, p 02.

[1] قاسم إبراهيم الهيبي، زياد يحيا السقا، **نظام المعلومات المحاسبية**، الحرباء للطباعة والنشر، الموصل، 2003، ص ص 05-08.

[2] Roslen.R, S.Hart and J.Ghosh, **Strategic Management Accounting Refocusing The Agenda**, Management Accounting, December, 1998, p44, https://www.jstor.org, Downloaded on: 29/12/2015, At: 13:45.

- **الزبائن:** العملاء لديهم مصلحة في المعلومات حول استمرار المؤسسة، خاصة عندما يكون لديهم مشاركة طويلة الأجل إذ يعتمدون على ازدهار المؤسسة، فعلى وجه الخصوص يحتاج العملاء إلى معلومات تتعلق بالحاضر والمستقبل في توريد السلع والخدمات المعروضة والسعر وشروط البيع.[1]
- **المنافسون:** يستخدم المنافسون أداء المؤسسة في جوانب مختلفة كـ "معيار" عند تقييم أدائهم الخاص، وقد يحاولون أيضًا تقييم القوة المالية للمؤسسة وتحديد التغييرات المهمة التي قد تشير إلى إجراءات مستقبلية تقوم بها.[2]
- **العمال:** تشمل هذه المجموعة الموظفين الحاليين والمحتملين والماضيين، هم يحتاجون معلومات تتعلق بقدرة المؤسسة على دفع الأجور والمعاشات اليوم، بالإضافة إلى ذلك هم مهتمون بمستقبل المؤسسة لأن هذا سوف يؤثر على أمنهم الوظيفي (الموظفون الحاليون) وكذا الآفاق المستقبلية داخل المؤسسة (الموظفون المستقبليون).
- **المجتمع (الجمهور):** تشمل هذه المجموعة المستهلكين والمجتمعات الأخرى التي تحتاج معلومات تتعلق بسياسات المؤسسة وكيف تؤثر هذه السياسات على المجتمع، كما أن الجمهور مهتم بشكل متزايد بالقضايا البيئية.
- **المستثمرون والملاك:** تشمل هذه المجموعة مالكي الأسهم الحاليين (الملاك) والمحتملين (المستثمرين المستقبليين) في المؤسسة، إذ يحتاجون معلومات تتعلق بأداء المؤسسة لقياس قدرتها على خلق الربح وأهمية هذا الربح عند التوزيع على المساهمين، كما أنهم مهتمون أيضا بالسياسات الاجتماعية والاقتصادية للمؤسسة وهذا حتى يقرروا ما إذا كانوا يرغبون في الارتباط بمثل هذه المؤسسة.
- **المقرضين:** تشمل هذه المجموعة مقدمي الخدمات الحاليين والمحتملين أو مقدمي القروض طويلة الأجل أو قصيرة الأجل، ويحتاج هؤلاء معلومات تتعلق بقدرة المؤسسة على سداد الفائدة على هذه القروض عند استحقاقها؛ ونمو واستقرار المؤسسة على المدى الطويل لضمان قدرتها على سداد القرض في الوقت المتفق عليه، بالإضافة إلى ذلك ولتأمين القرض يجب معرفة قيمة الأصول المضمونة بالمؤسسة إذ تعد كوسيلة لاستعادة المبلغ المستحق.
- **الحكومة:** تشمل هذه المجموعة السلطات الضريبية والوكالات الحكومية الأخرى والإدارات، ستقوم سلطات الضرائب بحساب ضرائب المؤسسة المستندة إلى تقارير المحاسبة التي يقدمها لهم، أما الإدارات الأخرى تتطلب معلومات إحصائية لقياس حالة الاقتصاد.[3]

[1] Pauline Weetman, **Financial Accounting An Introduction**, 05 edition, Pearson Education Limited, England, 2011, p16.
[2] Peter Atrill, Eddie McLaney, **Financial Accounting for Decision Makers**, Sixth Edition, Pearson Education Limited, London, 2011, p 03.
[3] Henry Lunt, **C2 Fundamentals of Financial Accounting**, CIMA Publishing, Burlington, USA, 2009, p05.

- **الموردون:** يهتم موردو السلع والخدمات بالمعلومات التي تمكنهم من تقرير ما إذا كانوا سيبيعون للمؤسسة أم لا ولتحديد هل سيتم دفع مبالغهم عند استحقاقها، كما أن الموردين من المرجح أن يكونوا مهتمين بالمؤسسة خلال فترة أقصر من المقرضين إلا إذا كانوا معتمدين على استمرار المؤسسة كعميل رئيسي.[1]
- **المسيرون (إدارة المؤسسة):** نظرًا لأن العديد من القرارات الرئيسية تستند إلى معلومات المحاسبة، فإن الإدارة هي واحدة من أهم مستخدمي المعلومات المحاسبية في عملية صنع القرار إذ عند قيام الإدارة بالوظائف التي هي ضرورية لتشغيل العمل يجب أن يتم تنفيذ هذه الوظائف مع توافر معلومات محاسبية بشأنها، أي توفير المعلومات لصانعي القرار.[2]

لقد رأينا أعلاه أن كل مجموعة من المستخدمين تنظر إلى المؤسسة من منظور مختلف ولديها اهتماماتها الخاصة، هذا يعني أن هناك دائما خطر أن مصالح مجموعة واحدة ستصطدم بمصالح مجموعة أخرى؛ ولا أحد يدعي من المفكرين أن المعلومات المحاسبية تلبي بالكامل جميع الاحتياجات لكل من مجموعات المستخدمين المختلفة، فالمحاسبة لا تزال موضوعا ناميا وما زال هناك الكثير لتعلمه حول احتياجات المستخدمين والطرق التي ينبغي أن تلتقي به كل هذه الاحتياجات، ومع ذلك فإن المعلومات الواردة في التقارير المحاسبية ينبغي أن تساعد المستخدمين في اتخاذ القرارات وأن تقلل من عدم اليقين حول المركز المالي وأداء المؤسسة، كما يجب أن تساعد على الإجابة على أسئلة تتعلق بتوافر الأموال لدفعها للمالكين، لسداد القروض، ولمكافأة الموظفين،كما يجدر بالذكر أنه لا يوجد بديل مقرب للمعلومات المقدمة من المالية وبالتالي إذا لم يتمكن المستخدمون من جمع المعلومات المطلوبة من البيانات المالية، غالبا ما يكون غير متاح لهم مصادر أخرى للمعلومات.[3]

كما تحدد الأدبيات المتخصصة "المستهلكين" للمعلومات المحاسبية وتجمعهم في فئتين هما المستخدمين الداخليين والمستخدمين الخارجيين، في فئة المستخدمين الداخليين يشمل معظم المؤلفين المدراء والموظفين، وتحتاج هذه الفئة معلومات كلا من المحاسبة المالية وأيضاً من المحاسبة الإدارية، حيث تقدم الأخيرة معلومات حصرية للمستخدمين الداخليين، وفئة المستخدمين الخارجيين أكبر فهي تشمل المستثمرين، والممولين، والدائنين، والشركاء التجاريين (الموردين والعملاء) والشركاء الاجتماعيين (النقابات)، والسلطة العامة والمحللين الماليين، والنظام القضائي، وكذلك الجمهور؛[4] والجدول الموالي يوضح هذا التصنيف:

---

[1] Pauline Weetman, op.cit, p15.
[2] Belverd E. Needles, Marian Powers, **Principles of Financial Accounting**, 11 Edition, Cengage Brain, South-Western, USA, 2011, p11.
[3] Peter Atrill, Eddie McLaney, op.cit, pp04-05.
[4] S_rac Ionu. Pavel, **Accounting Information: a Basis for Achieving the Decision for the Realization of Public Investment Project**, p716, https://www.jstor.org, downloaded on: 15/10/2017, at: 14:55.

الجدول رقم 01: المستخدمون الداخليين والخارجين للمعلومات المالية

المستخدمون الداخليين	المستخدمون الخارجيين
-المسيرون	-المستثمرون المحتملون، والزبائن
-الملاك	-الموردون، المقرضون، والمجتمع
-العمال	-الحكومة، والمنافسون.

المصدر: من إعداد الطالبة

المطلب الثاني: التوجه الدولي نحو التوحيد المحاسبي

ترجع فكرة التوحيد المحاسبي إلى منتصف القرن 19 عند ظهور المنظمات المهنية المحاسبية في بريطانيا، ثم انتقلت هذه الفكرة إلى الولايات المتحدة، وبعد أزمة الكساد العالمي عام 1929 ظهرت هيئات محاسبية دولية وعقدت المؤتمرات في مختلف البلدان لغرض إيجاد تفاهم دولي حول توحيد محاسبي، ليتجسد بوضع معايير محاسبية دولية سنة 1973 أتفق على تطبيقها في جل دول العالم؛ وفيما يلي تعريف كل من التوحيد والتوافق المحاسبيين:

1- مفهوم التوحيد المحاسبي: يقصد به "أن تعتمد المحاسبة على مصطلحات وقواعد مشتركة ومتشابهة، وأن تصدر وثائق وقوائم مالية يكون محتواها وتقديمها متطابق من مؤسسة إلى أخرى"،[1] كما نجد أن جمعية المحاسبين الأمريكيين عرفته "بأنه الثبات في التبويب والمصطلحات والثبات في القياس".[2]

2- مفهوم التوافق المحاسبي:"هو محاولة لجمع الأنظمة المحاسبية المختلفة مع بعضها، فهو عملية مزج وتوحيد الممارسات المحاسبية المتنوعة الناتجة عن بيئات مختلفة في شكل منهجي مرتب يعطي نتائج متناسقة"،[3] كما عرف على أنه "مسار مؤسساتي يهدف إلى التقريب بين المعايير والأنظمة المحاسبية الوطنية، وبالتالي تسهيل مقارنة القوائم المالية المعدة من قبل المؤسسات في الدول المختلفة"،[4] أي يقصد بالتوافق تقليل الاختلافات بين المعايير والممارسات المحاسبية بين الدول والتقريب بين وجهات النظر المختلفة، كما يعني توصيل معلومات في شكل مناسب يمكن فهمه وتفسيره دوليا؛ لذا فالفرق الجوهري بين التوحيد والتوافق، هو أن مصطلح التوافق يتضمن التوفيق بين وجهات النظر المختلفة، عكس التوحيد الذي يعني أن الإجراءات المتبعة والملزمة في بلد ما يجب تبنيها من قبل الآخرين، لذا فالتوافق أفضل وسيلة لإيصال معلومات محاسبية يمكن فهمها وتفسيرها دوليا، كما أنه أكثر واقعية.[5]

---

[1] Bernard Colasse, **Comptabilité Générale: PCG 1999 et IAS**, Economica, Paris, 2001, P 26.

[2] محمد المبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص267.

[3] Robert Obert, **Pratique des Normes IAS/IFRS**, Dunod, Paris, 2008, P91.

[4] Bernard Colasse, **Harmonisation Comptable Internationale, Encyclopédie de Comptabilité de Contrôle de Gestion et d'Audit**, Economica, paris, 2000, p 757.

[5] أمين السيد أحمد لطفي، **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 29.

3- معوقات التوافق المحاسبي الدولي: رغم المزايا العديدة للتوافق المحاسبي إلا أنه يواجه صعوبات مختلفة أهمها:[1]

- الاختلافات البيئية والثقافية بين الدول، والتباين في مضمون وأهداف التشريعات القانونية لكل دولة؛
- ضعف أو انعدام القوة الإلزامية لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية المتفق عليها؛
- الطبيعة المعقدة التي تصاغ بها بعض المعايير، مثل المعايير المرتبطة بالأدوات المالية والمعايير المرتبطة بالقيمة العادلة هذا ما يؤدي إلى عدم فهمها ومن ثم عدم تطبيقها على الوجه الصحيح؛
- غالبية الدول ليس لها تشريعات منظمة للأدوات المالية لأنها لا تتوفر على أسواق على درجة من الكفاءة التي تحقق قيم سوقية يمكن اعتمادها في التقييم المحاسبي؛
- في بعض الدول يكون الهدف من القوائم المحاسبية حساب الربح الضريبي أو توفير معلومات للمحاسبة الوطنية؛
- تعود مستخدمي القوائم المالية على المعايير الوطنية إلى درجة يصعب فيها تحولهم إلى قراءة قوائم مالية أعدت باستخدام طرق محاسبية أخرى، خصوصا في حالات ضعف الثقافة المحاسبية عند هؤلاء المستخدمين؛
- تصدر المعايير المحاسبية باللغة الإنجليزية وترجمتها إلى اللغات الوطنية (غير الإنجليزية) أفقدها مضمونها الأصلي؛
- بالإضافة إلى القيود السياسية والاقتصادية التي في ظلها تتغير القواعد المحاسبية من دولة لأخرى.[2]

4- نماذج التوحيد المحاسبي: إن الاختلاف في طبيعة التوجهات الاقتصادية، قوة الأداء الاقتصادي ومسار عملية التوحيد في مختلف الدول أبرز اختلافا في أشكال التوحيد المحاسبي، والتي يمكن أن نميز من خلالها نموذجين مختلفين للتوحيد المحاسبي، وهما النموذج الأنجلوسكسوني والنموذج الفرانكفوني، ومع ظهور معايير المحاسبة الدولية كنموذج رائد في العمل الدولي للتوحيد المحاسبي أمست هذه النماذج تعمل نحو التقارب معه سواء في شكل تبني للمرجعية أو التكيف معها، والشكل الموالي يظهر تلك النماذج سالفة الذكر.

الشكل رقم 05: نمـــاذج التوحيـــد المحـــاسبي

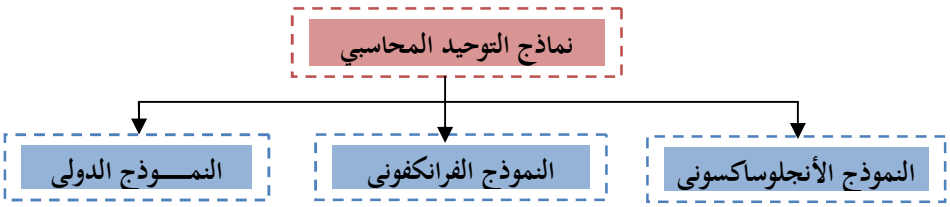

المصدر: من إعداد الطالبة

[1] نور الدين مزياني، محمد الصالح فروم، **المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية: مقومات ومتطلبات التطبيق**، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد NSCF في ظل معايير المحاسبة الدولية، تجارب، تطبيقات وآفاق، جامعة الوادي، 17-18 جانفي 2010، ص7.

[2] ثناء قباني، **المحاسبة الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 164.

1-4- النموذج الأنجلوسكسوني: يسود هذا النموذج في دول ذات نظام اقتصادي حر يتميز بأسواق مالية نشطة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وكندا...الخ، وبناء على هذا النموذج فإن عملية وضع وتطوير المعايير المحاسبية تتم من قبل خبراء المحاسبة المهنيين والمنظمات المهنية المختصة بشكل شبه مستقل عن تدخل الحكومة،[1] أما فيما يخص أهم الانتقادات الموجهة لهذا النموذج فهي هيمنة مصالح بعض المستخدمين (خصوصا المستثمرين والمقرضين) على مصالح الفئات الأخرى، إضافة إلى غياب حجة الإلزام القانوني –في بعض الأحيان– التي تعتبر أهم عنصر لتنفيذ اللوائح والتشريعات المحاسبية المعدة من قبل جهات غير حكومية،[2] بالإضافة إلى أن المنظمات المهنية غير الحكومية المسؤولة عن وضع النظم المحاسبية يمكن أن تستخدم قوتها التنظيمية لمصالحها الخاصة.

2-4- النموذج الفرانكفوني: تعد الدولة حسب هذا النموذج المعنية كلية بوظيفة التوحيد وإعداد المعايير المحاسبية، مما يجعل الممارسات المحاسبية أكثر توحيدا (نظام محاسبي موحد)، إذ نجد هذا النموذج في الدول التي لها نظام اقتصادي مركزي وسوق رأسمالي غير نشط .....الخ، حيث أن المحاسبة به غير موجهة أساسا لخدمة متخذي القرارات من أصحاب رؤوس الأموال، بل مصممة لتلبية احتياجات الحكومة، وتعد التجربة الفرنسية في هذا المجال مرجعا لهذا النموذج، حيث تتم عملية التوحيد استنادا إلى مخطط محاسبي، ويتم إعداد المعايير المحاسبية من قبل هيئات رسمية بالإضافة إلى ممثلي الدولة، ومجموعة من الفئات الأخرى ذات علاقة بالمحاسبة مثل أصحاب المهنة، ممثلي المؤسسات، الباحثين...الخ،[3] ولقد كان لنموذج التوحيد الفرنسي أثر كبير على طبيعة مسار التوحيد في دول مختلفة من بينها الجزائر، ومن أهم الانتقادات الموجهة لهذا النموذج فقدان المحاسبة حسبه للمرونة اللازمة لتتماشى مع تعقد بيئة الأعمال، وكذا افتقار النظام المحاسبي الموحد إلى التطوير والتحسين الذاتي للقوائم المالية.

3-4- النموذج الدولي للتوحيد المحاسبي: للتقليل من الاختلافات المحاسبية بين مختلف الدول أصدرت معايير محاسبية موحدة من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) التي أنشأت سنة 1973، وفي سنة 1983 وقع انضمام كل المنظمات المحاسبية الأعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)* تم إصدار 41 معيار محاسبي إلى غاية 2001، ومنذ أفريل 2001 ظهر تنظيم جديد بديل للسابق يدعى "مجلس معايير المحاسبة الدولية" (IASB) كما أصبحت المعايير التي تصدر عن هذا المجلس تسمى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRIC) أو معايير

[1] محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص 66.

[2] شعيب حمزة، عمر غاليب، **التنظيم المحاسبي في المدرستين الفرنسية والأمريكية**، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية (IFRS-IAS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA): التحدي، جامعة البليدة، 13-14 ديسمبر 2011، ص 4.

[3] محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص 73.

*أنشئ عام 1972 مقره نيويورك، وهو منظمة ترعى مهنة المحاسبة على نطاق العالم.

الإبلاغ المالي (IFRS)، وتمثلت أهم أهداف المجلس في وضع معايير محاسبية مقبولة على المستوى الدولي، ودعم استخدام هته المعايير، والعمل لتحقيق التوافق في الأنظمة المحاسبية وفي عرض القوائم المالية على المستوى الدولي.[1]

أحرزت عملية وضع المعايير المحاسبية الدولية في السنوات القليلة الفائتة عددا من النجاحات، من خلال تحقيق اعتراف واستخدام أكبر لها، حيث بدأت تتغير التوجهات الفكرية والمرجعيات المتنوعة لتصب كلها في محتوى المرجعية المحاسبية الدولية المتجسدة في المعايير الدولية لإعداد القوائم المالية، ففي الاتحاد الأوروبي تبنت مختلف الدول المشكلة له المعايير الدولية بموجب القرار الذي صدر عام 2002 والذي طالب الشركات الأوربية المسجلة في البورصات التي كان يبلغ عددها 8000 شركة تقريبا بإتباع المعايير الدولية ابتداء من عام 2005، وبهذا باتت 30 دولة تطبق الشركات فيها تلك المعايير،[2] أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد بدأت البورصة الأمريكية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي يقتربان شيئا فشيئا من المعايير الدولية، وذلك عن طريق إتباع إستراتيجية مزدوجة تتمثل الأولى في تغيير بعض المعايير الأمريكية لتتوافق مع المعايير الدولية، والثانية تتمثل في تغيير بعض المعايير الدولية لتتوافق مع المعايير الأمريكية، ففي عام 2002 توصل كلا من مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي إلى تفاهم مشترك تضمن العمل على جعل المعايير الصادرة عن كلا منهما متوافقة وقابلة للتطبيق والتنسيق فيما بينها قبل أي إصدارات مستقبلية، وبالتالي يمكن القول أن المعايير الأمريكية مازالت قائمة وأن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي مستمر في إصداره لمعاييره الخاصة لكن بالتنسيق مع المعايير الدولية قبل أي إصدار لها، وبدوره مجلس معايير المحاسبة الدولية يغير بعض معاييره تبعا لعملية التوفيق.[3]

المطلب الثالث: جودة المعلومات المحاسبية

عادة ما ينظر إلى القوائم المالية على أنها أهم عنصر للمساءلة، ومع المساءلة تظهر أهمية الشفافية في إعداد التقارير المالية، فالشفافية المالية هي الضامن للحوكمة؛ والشفافية المالية المكتسبة في السنوات الأخيرة، على حساب الفضائح العظيمة، لم تبدد الشعور العام تقريباً بسوء الفهم وعدم اليقين بشأن أهميتها وتفسيرها، وجودة المعلومات المحاسبية تساهم في هذه الشفافية، في البداية من المهم توضيح أن الجودة هي مفهوم عام الاستخدام وأن العديد من المؤلفين يتفقون على الجانب متعدد الأغراض لمفهوم الجودة ففي اللغة اليومية تستخدم عادة كمرادف لـ"جيد"من المفهوم الفلسفي اللاتيني"qualitas"، حيث يمكن فهم الجودة من زاويتين الجودة "الموضوعية"

[1] Stéphan Brun, **L'essentiel des Normes comptables internationales IAS/IFRS**, 3édition, Gualino éditeur, paris, 2006, P24.

[2] T.P. Ghosh, Yass A. Alkafaji, **Understanding Fundamentals IFRS, International Financial Reporting Standards**, John Wiley & Sons, Canada, 2010, P8.

[3] الزين منصوري، **متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر**، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد NSCF في ظل معايير المحاسبة الدولية، تجارب، تطبيقات وآفاق، جامعة الوادي، 17-18 جانفي 2010، ص 8.

وما يسمى بالجودة "الذاتية"، ويستند المنهج الموضوعي بشكل أساسي إلى تعريف المؤشرات والمعايير والمحددات، أما المنهج الثاني فيقدم تصور مفهوم الجودة من قبل المستخدمين مقارنة مع توقعاتهم.[1]

إن الأدب المحاسبي يؤكد على وجود ثلاث طرق مختلفة لقياس جودة المعلومات المحاسبية التي تحويها القوائم المالية وأول طريقة تقوم على قياس الجودة من خلال تغيرات السوق، النهج الثاني على أساس قياس الجودة حسب كمية المعلومات المنشورة (الافتراض هو أن نعتبر أن كمية المعلومات تعبر عن جودتها)، وأخيرا النهج الثالث الذي يركز على قياس الجودة من خلال معايير محددة (وهو يتألف من ربط الجودة مع مجموعة من الخصائص)؛ [2] حيث أن صفات المعلومات المحاسبية هي جزء من الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية، إذ لكي يحقق الإفصاح عن هذه المعلومات الأهداف المرجوة منه والتي تتمحور حول غرض أساسي هو منفعة المستخدم متخذ القرارات، لابد من أن تتوافر في تلك المعلومات مجموعة من الخصائص النوعية، وقد حدد مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية في البيان رقم اثنان حول المفاهيم المحاسبية الذي أصدره عام 1980 والشكل القادم يوضح مدلول هذه الخواص:[3]

تتمثل جودة المعلومات المحاسبية في الخصائص التي يجب أن تتميز بها المعلومات المحاسبية أو القواعد الواجب اعتمادها من أجل تقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية، بحيث يؤدي تحديد جملة الخصائص المتعلقة بالمعلومات المحاسبية إلى مساعدة القائمين على وضع المعايير المحاسبية، كما تساعد المسؤولين عند إعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات المحاسبية ويؤدي التركيز على أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي للحصول على المعلومة المحاسبية الضرورية لاتخاذ القرارات لمساعدة المستفيدين الخارجيين في اتخاذ القرارات المناسبة فيما يتعلق بعمليات توظيف الأموال؛ وحتى يتحقق هذا لابد وأن تتصف المعلومات المحاسبية بمجموعة من الخصائص والتي تمثل المعايير التي تحدد من خلالها درجة الجودة.[4]

[1] Guy Djongoué. **Qualité perçue de l'information comptable et décisions des parties prenantes**, Thèse De Doctorat, Gestion et management, Université de Bordeaux, France, 2015, pp 50-51.
[2] Ibid, p55.
[3] Nandakumar Ankarath and others, **Understanding IFRS Fundamentals, International Financial Reporting Standards**, John Wiley & Sons, New Jersey, 2010, pp 13-14.
[4] علي عبد الغني وآخرون، **أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة التقرير المالية**، مجلة التقني، المجلد السادس والعشرون، العدد الرابع، 2013، ص 103.

الشكل رقم 06: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

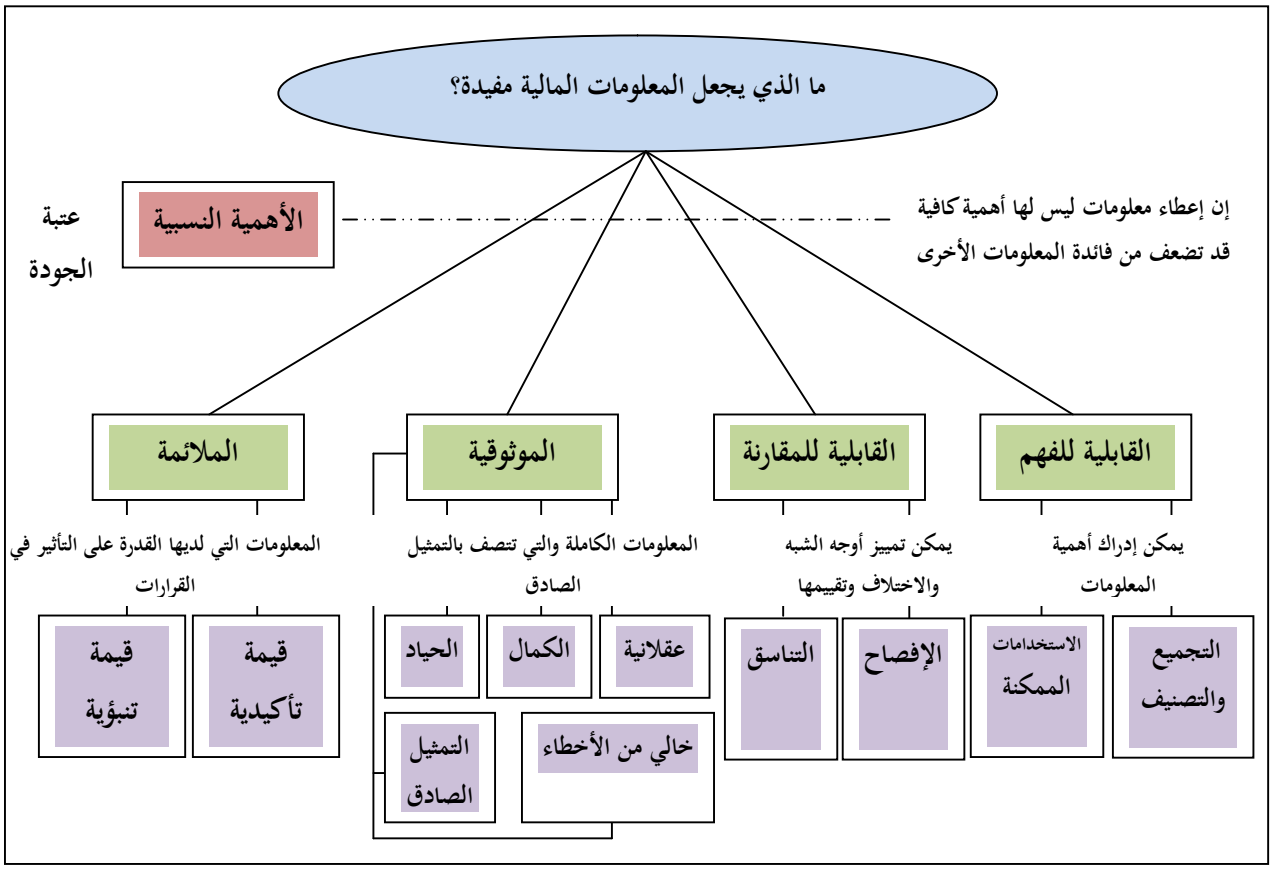

Source: Richard Lewis, David Pendrill, **Advanced Financial Accounting**, 7th edition, Pearson Education Limited, London, 2004, p16.

1-القابلية للفهم Understandability: ينبغي أن تقدم البيانات المالية معلومات يفهمها مستخدموها وبعبارة أخرى تشير الفهمية إلى المعلومات التي يسهل على المستخدمين فهمه أو بعبارة أخرى يشترط على المعلومات الواردة في مجموعة من البيانات المالية ينبغي أن تكون:

- مفهومة من قبل المستخدم الذي لديه معرفة معقولة بالأنشطة التجارية والاقتصادية والمحاسبة؛
- والاستعداد لدراسة المعلومات مع الاجتهادات المعقولة.

2-الملائمة Relevance: بمعنى أن تكون المعلومات ملائمة لأغراض المستخدم عند اتخاذ القرار، وللملائمة ثلاثة عناصر رئيسية هي:

أ-**القيمة التنبؤية:** ويقصد بها قيمة المعلومات كأساس للتنبؤ بالتدفقات النقدية للمؤسسة أو بقوتها الايرادية.

ب-**قيمة التغذية العكسية من المعلومة:** أي المدى الذي يمكن لمتخذ القرار أن يعتمد عليه في تصويب أو تعديل توقعاته السابقة.

ج-**التوقيت المناسب:** أي ربط مدى ملائمة المعلومة لمتخذ القرار بتوقيت إيصاله له، ذلك لأن إيصال المعلومة لمتخذ القرار في الوقت غير المناسب يفقدها تأثيرها على عملية اتخاذ القرار ومن ثم ينزع عنها الفائدة المرجوة منها.

3-الموثوقية Reliability: ويقصد بها أن تصلح المعلومات كأساس يمكن لمتخذ القرار الاعتماد عليها التنبؤ، ولتكون موثوقة، يجب أن تكون المعلومات:

- خالية من الأخطاء المادية؛
- محايدة أي خالية من التحيز.

4-القابلية للمقارنة Comparability: تشير قابلية مقارنة المعلومات إلى إمكانية مقارنتها عبر الوقت من أجل تحديد الاتجاهات في الوضع المالي والأداء المالي، يجب أن يكون المستخدمون قادرين على مقارنة المعلومات المالية للمؤسسات المختلفة أيضا.[1]

5-التناسق Consistency: ويحدد أن عرض وتصنيف البنود في البيانات المالية، كقاعدة عامة يجب الإبقاء عليه من فترة إلى أخرى، مع استثناءات محددة.

6-الأهمية النسبية materiality: تعد المعلومات المحاسبية ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يؤثر على القرار الاقتصادي الذي يتخذه مستخدمها عند اعتماده على هذه المعلومات.

7-التحفظ Conservatism: ممارسة استخدام التقديرات الأقل تفاؤلاً عندما يكون هناك تقديرين للمبالغ متساوية.[2]

كما يمكن تلخيص مختلف الصفات التي تجعل المعلومات مفيدة في اتخاذ القرارات من خلال طرح سلسلة من الأسئلة على النحو التالي:

الجدول رقم 02: أهمية خصائص المعلومات المحاسبية

الخاصية	أهميتها
القابلية للفهم Understandability	يجب فهم المعلومات لاستخدامها.
الملائمة Relevance	يجب أن تكون المعلومات التي يمكن أن تؤثر على القرار.
الموثوقية Reliability	يجب أن يكون قادراً على الاعتماد على المعلومات.
القابلية للمقارنة Comparability	يجب أن تكون قادرة على المقارنة مع الشركات الأخرى.
التناسق Consistency	يجب أن تكون قادرة على المقارنة مع السنوات السابقة.
الأهمية النسبية Materiality	يجب أن يكون مبلغًا كبيرًا بما يكفي للتأثير على القرار.
التحفظ Conservatism	إذا كان هناك أي شك، استخدم أقل التقديرات تفاؤلاً.

Source: Gary A. Porter, Curtis L. Norton, **Using Financial Accounting Information, The Alternative to Debits and Credits**, 7 edition, South-Western Cengage Learning, USA, 2011, 63.

[1] Caraiman Adrian-Cosmin, **Accounting Information System: Qualitative Charactristics And The Impotance Of Accounting Information At Trade Entities,** Constantin Brâncuşi, University of Târgu Jiu, Issue 1, volume II, 2015, p168.
[2] Gary A. Porter, Curtis L. Norton**, Using Financial Accounting Information, The Alternative to Debits and Credits**, 7 edition, Cengage Learning, South-Western, USA, 2011, 63.

المبحث الثاني: المحاسبة المالية في الجزائر

تعتبر المحاسبة كأي علم من العلوم الاجتماعية التي تمس النشاط الإنساني نتاج البيئة التي تعمل فيها، والبيئة المحاسبية تتكون من الظروف الاجتماعية والاقتصادية والقانونية وكذلك القيود والمؤثرات التي تختلف من وقت لآخر، وبالتالي فإن أهداف المحاسبة والممارسات المحاسبية في الوقت الحاضر ليست مثلها في الماضي،[1]ففي الجزائر كانت الفلسفة الاقتصادية والسياسية السائدة إلى غاية التسعينيات هي السيطرة على وسائل الإنتاج وهو ما أدى إلى تركيز أهداف المحاسبة على تجميع المعلومات المحاسبية لخدمة المخططات الوطنية والتي كان يجسدها المخطط المحاسبي الوطني، وبعد بدأ تبني الدولة لفلسفة اقتصاد السوق بدأت خصخصة المؤسسات، الأمر الذي أدى إلى تنامي دور المحاسبة المالية كأداة لخدمة الاقتصاد الوطني من خلال العمل على تحقيق أهداف جديدة تساير التطورات الاقتصادية العالمية، ويمكن اختزال أهدافها في هدفين أساسين أولهم استحداث نظام محاسبي جزائري يواكب ويتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية، وما ينجر عن ذلك من مزايا على الاقتصاد الجزائري؛ وثانيهم ترقية نظام محاسبي يستجيب للبيئة الاقتصادية الجزائرية، ويقدم معلومات صحيحة وموثوقة عن المؤسسات الاقتصادية ويتكيف مع كل تغيراتها ومستجداتها.

المطلب الأول: مسار التوحيد المحاسبي في الجزائر

مر التنظيم المحاسبي في الجزائر بثلاث محطات رئيسية تمثلت الأولى في وضع إطار محاسبي ينظم مهنة المحاسبة في البلاد بعد الاستقلال، وثانية حملت معها أهداف تشمل الاقتصاد الكلي والتخطيط المركزي والأخيرة أبرزت التوجه نحو العمل بمعايير المحاسبة الدولية، ومن خلال هذه المحطات (PCG, PCN, SCF) يمكن استنتاج مرحلتين مهمتين في التنظيم المحاسبي الجزائري، يمكن إبرازهما في الشكل الموالي:

الشكل رقم 07: مسار التوحيد المحاسبي في الجزائر

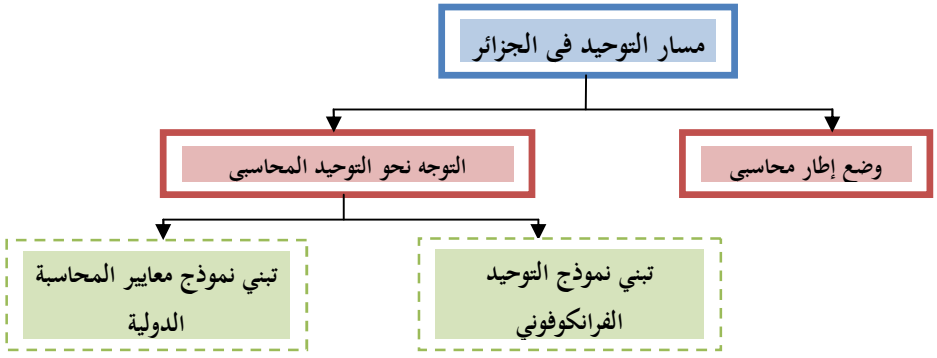

المصدر: من إعداد الطالبة

[1] كمال الدين مصطفى الدهراوي، **المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المالية**، ط2، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007، ص 17.

1- مرحلة وضع إطار محاسبي في الجزائر(المخطط المحاسبي العام PCG):احتفظت الجزائر بعد الاستقلال 1962-1975 بالنظام المحاسبي الفرنسي وذلك تجنبا لحصول فراغ في جانب التنظيم المحاسبي بالبلاد،[1] لكن هذا المبرر وقف أمامه مفارقة كبيرة أفرزت صعوبات جمة في تبنيه كمرجع محاسبي وطني ناتجة من كونه مستلهما من الاقتصاد الرأسمالي وتوجهاته، في حين أن الاقتصاد الجزائري كان في بدايات تبنيه الاقتصاد والتسيير الاشتراكي للمؤسسة، بالإضافة إلى أن مصممو (PCG) أنفسهم قد أعلنوا في سنة 1971 عن البدء في إصلاحه، وانتهت هذه العملية بوضع مخطط جديد سنة 1982، وهذا دليل آخر على أن هذا النظام يشوبه الكثير من النقائص لذلك كانت هناك حاجة ملحة لإيجاد مخطط محاسبي آخر يستجيب لمستجدات بيئة أعمال البلاد، ويتوافق مع توجهاتها الاقتصادية على المستويين الجزئي والكلي، وهو ما تجسد بصدور المخطط المحاسبي الوطني.

2- التوجه نحو التوحيد المحاسبي في الجزائر: إن موضوع التوحيد المحاسبي لم يتم تناوله في الجزائر إلا مع بداية السبعينيات وذلك بدخول المخطط المحاسبي الوطني حيز التطبيق، إلا أن طبيعة التوجه الاشتراكي الذي طبع الحياة الاقتصادية في الجزائر، جعل من التوحيد المحاسبي ذا خلفية جبائية حيث لعبت إدارة الضرائب دورا مهما في التوحيد المحاسبي، إلا أن هذا التوجه أصبح لا يساير وغير ملائم للشروط الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة في الجزائر، خاصة بعد سلسلة الإصلاحات الاقتصادية التي ترمي للتحول نحو اقتصاد السوق بكل ما يحمله هذا النمط من انفتاح وحرية لانتقال الأموال وتنميط للمعاملات الاقتصادية الدولية.[2]

2-1- تبني نموذج التوحيد الفرانكفوني (المخطط المحاسبي الوطني PCN): بدأت تتشكل ملامح التنظيم المحاسبي في الجزائر واستقلاله عن التنظيم المحاسبي الفرنسي مع بداية تطبيق المخطط المحاسبي الوطني سنة 1976 بموجب الأمر 75/35 بتاريخ 1975/04/29، وقد تم التحضير لإعداده في الفترة الممتدة من 1969 إلى 1973 حيث قدمت وزارة المالية حصيلة عملها سنة 1970، ولكن بسبب عدم كفاية الفترة المحددة لم تنجح وزارة المالية في مهمتها، لذا تم في سنة 1971 إنشاء المجلس الأعلى للمحاسبة الذي أوكلت له مهمة إحلال المخطط المحاسبي الفرنسي العام بمخطط محاسبي وطني، وذلك بالاستعانة بخبراء أجانب من فرنسا وتشيكوسلوفاكيا، وقد تمكن الفريق من إرساء نظام محاسبي يتماشى والتوجه الاشتراكي للجزائر في تلك الفترة.

2-2- تبني نموذج معايير المحاسبة الدولية (مرحلة النظام المحاسبي المالي SCF): يعتبر النظام المحاسبي المالي تغير في الثقافة المحاسبية الجزائرية في إطار عمليات التحديث المحاسبي التي تصاحب الإصلاح الاقتصادي ومحاولة

[1] مختار مسامح، **النظام المحاسبي المالي الجزائري وإشكالية تطبيق المعايير المحاسبية في اقتصاد غير مؤهل**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد 4، 2008، ص 194.

[2] مداني بن بلغيث، **إشكالية التوحيد المحاسبي" تجربة الجزائر"**، مجلة الباحث، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2002، ص 57.

التقارب مع المعايير الدولية التي تشكل في الوقت الحالي المرجع العالمي، حيث يهدف إلى وضع أداة تتكيف مع البيئة الجديدة التي تولدت من خلال الإصلاحات الاقتصادية، بالإضافة إلى تلبية احتياجات المستخدمين الجدد للمعلومات المالية والمحاسبية حول المؤسسات الجزائرية خاصة المستثمرين الأجانب،[1] فالتفتح الاقتصادي يستلزم استعمال معلومات صادقة وموثوقة وموحدة ومعدة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، وذلك تسهيلا لنقل المعلومات الاقتصادية ولعمليات التجميع المحاسبي للشركات المتعددة الحسابات.[2]

أ- أعمال لجنة المخطط المحاسبي الوطني 1998-2001: شرعت وزارة المالية في عملية الإصلاح المحاسبي بتاريخ 28 مارس 1998، وأوكلت هذه المهمة إلى مجموعة من الخبراء الفرنسيين بالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة (CNC) الذي تم إحداثه بموجب المرسوم التشريعي رقم 96-318 المؤرخ في 1996/09/25 باعتباره الهيئة الوطنية المؤهلة للقيام بأعمال التوحيد وإعداد المعايير المحاسبية، إذ تكفل بمهمة تحديث وتغيير المخطط المحاسبي الوطني بما يتلاءم والتحولات التي عرفها الاقتصاد الوطني، ومحاولة جعله أداة فعالة للتسيير في متناول المؤسسات وقد شكل المجلس في هذا الصدد لجنة مختصة أوكلت لها مهمة تحديث وتعديل المخطط المحاسبي الوطني، وقد تم توزيع أعمال هذه اللجنة على ثلاث مراحل أولها تشخيص مجال تطبيق المخطط المحاسبي الوطني، ثانيا إعداد مشروع مخطط محاسبي جديد، ثالثا صياغة نظام محاسبي جديد؛ وباشرت اللجنة عملها أولا بتقييم المخطط المحاسبي الوطني عن طريق إعداد استمارتي استجواب (جانفي 1999، جويلية 2000)، وما تجدر الإشارة إليه هو أن كلا الاستمارتين أولتا اهتماما كبيرا بالإطار العام للمخطط وبالمشاكل التقنية التي اعترضت تطبيقه، وعلى ضوء الردود المتحصل عليها قامت اللجنة بإعداد تقريرها التقييمي خلصت فيه إلى ضرورة إعادة النظر في المبادئ المحاسبية، الإطار المحاسبي والقوائم المالية الختامية، بعد أن اختارت مراجعة المخطط دون تغييره حتى لا يؤثر ذلك في الممارسة المحاسبية من جهة، ولارتفاع تكاليف الإصلاح المحاسبي من جهة أخرى.[3]

ب- أعمال مجموعة الخبراء الفرنسيين 2001-2007: توقفت أعمال لجنة المخطط المحاسبي الوطني في سنة 2001، ووضعت مهمة الإصلاح المحاسبي في الجزائر محل مناقصة دولية اختير على إثرها مجموعة الخبراء الفرنسيين للقيام بمهمة إصلاح المخطط المحاسبي الوطني، حيث مولت هذه العملية من طرف البنك الدولي، وقد تم إعداد برنامج عمل للمجموعة على أربعة مراحل كما يلي:

- المرحلة الأولى: تشخيص تطبيق المخطط المحاسبي الوطني مع إجراء المقارنة بينه وبين المعايير المحاسبية الدولية.

---

[1] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية**، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008، ص13.

[2] جمال لعشيشي، **محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي الجديد**، الأوراق الزرقاء، الجزائر، 2010، ص11.

[3] Conseil national de la comptabilité, **Rapport des travaux de la commission PCN**, Alger, 2000, D'après: www.ccomptes.org.dz, consulté le: 22/09/2013 à 23:34.

- المرحلة الثانية: إعداد مشروع نظام محاسبي جديد.
- المرحلة الثالثة: إجراء تكوين للمختصين على النظام المحاسبي الجديد وعلى المعايير المحاسبية الدولية.
- المرحلة الرابعة: المساعدة على تحسين تنظيم وعمل المجلس الوطني للمحاسبة.

بالنسبة إلى تقرير المجموعة عن المرحلة الأولى فقد حمل ثلاث خيارات ممكنة لتطوير PCN وهي:

- **الخيار الأول**: الإبقاء على تركيبة المخطط المحاسبي الوطني وتحديد الإصلاحات تماشيا مع تغيرات المحيط القانوني-الاقتصادي في الجزائر، ومن وجهة نظر المهنيين والخبراء المحاسبين هناك صعوبة في التكيف مع هذا الإطار المفاهيمي المحاسبي المختلف والغريب عن المخطط المحاسبي الوطني.
- **الخيار الثاني**: يتمثل في ضمان بعض المعالجات والحلول التقنية المطورة من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية، إلا أنه مع مرور الوقت قد يتكون نظامين محاسبين مختلفين يشكلان نظام مختلطا ومعقدا، وبالتالي يمكن له أن يكون مصدرا للتناقض والاختلاف.
- **الخيار الثالث**: انجاز نسخة جديد للمخطط المحاسبي الوطني مع عصرنة شكله ووضع إطاره التصوري المحاسبي المبادئ والقواعد مع الأخذ بعين الاعتبار معايير المحاسبة الدولية.[1]

بعد دراسة الخيارات السابقة من قبل هيئات المجلس، قام بقبول الخيار الثالث، أي تبني إستراتيجية توحيد محاسبي تقضي بإحلال المخطط المحاسبي الوطني بنظام محاسبي جديد يتوافق وينسجم مع معايير المحاسبة الدولية.

من أجل إرساء دعائم المحاسبة المالية في الجزائر خصص لها تشريعات قانونية تبرز فحواها وطبيعتها، حيث يتمثل الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي في تلك المنظومة القانونية المتكاملة والصادرة من أجل تقديم مضمون وشرح التفاصيل التي يحويها، وأهم هته التشريعات القانونية موضحة في الشكل الموالي:

[1] شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص15.

الشكل رقم 08: الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي

القانون رقم 07-11 المؤرخ في 2007/11/25 المتضمن النظام المحاسبي المالي:

يشمل 7 فصول و43 مادة ألغيت أحكام القانون رقم 75-35 المؤرخ في 1975/04/29 المتضمن المخطط المحاسبي الوطني، وحدد موعد انطلاق تطبيق

المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 2008/05/26 يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11:

يتضمن هذا المرسوم 44 مادة، إذ تضمن تعريف الإطار التصوري للمحاسبة المالية (4 مواد) تعريف الطرق المحاسبية (15 مادة)، تعريف عناصر القوائم المالية (9 مواد)، المعايير المتعلقة بطرق القياس ومحاسبة عناصر الكشوف المالية (مادتان)، مدونة الحسابات (مادة واحدة)، تعريف القوائم المالية (6 مواد)، متفرقات (الحسابات المدمجة، تغيير الطرق المحاسبي، مسك المحاسبة المالية المبسطة.. إلخ) في (7 مواد).

القرار رقم 71 المؤرخ في 26 جويلية 2008 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى القوائم المالية وعرضها وكذا مدونة وقواعد سير الحسابات:

يهدف هذا القرار إلى تحديد كيفيات تطبيق أحكام المواد (4-16-18-25-26-30-31-33-34-35-36-37-38-41-42-43) من المرسوم

القرار رقم 72 المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لأسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط، المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة

المرسوم التنفيذي رقم 09-110 المؤرخ في 2009/04/07 الذي يحدد شروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي:

جاء المرسوم في ست وعشرين مادة تضمنت الإجراءات التنظيمية التي يجب مراعاتها عند المعالجة المحاسبية بواسطة برامج الإعلام الآلي وكذا الشروط

التعليمة رقم 08-02 الصادرة بتاريخ 2009/10/29:تتضمن أول تطبيقا للنظام المحاسبي المالي:

تضمنت المبادئ العامة حول الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، ويطبق هذا النظام بأثر رجعي وفق الخطوات التي حملتها التعليمة، كما أرفقت هذه التعليمة بجدول كملحق يتضمن حسابات المخطط المحاسبي الوطني من جهة والحسابات التي تقابلها في النظام المحاسبي

المصدر: من إعداد الطالبة

المطلب الثاني: الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي

إن النظام المحاسبي المالي أو المحاسبة المالية هو "نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها، وتقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية".[1]

ما يجب الإشارة إليه أن النظام المحاسبي المالي جاء بفلسفة جديدة للمفاهيم والمبادئ المحاسبية مغايرا تماما لما كان معمولا به سابقا في ظل المخطط الوطني المحاسبي، من بينها اعتماد المقاربة المالية بدلا من المقاربة المحاسبية حيث تظهر جليا في التصنيف الجديد للميزانية وجدول النتائج والقوائم الأخرى التي تعتمد بشكل كبير وواضح على التحليل المالي، كما أن النظام المحاسبي المالي يتكون كما ورد في المادة 06 من القانون رقم 11/07 من الإطار التصوري للمحاسبة المالية، المعايير المحاسبية، مدونة الحسابات.

أولا: ماهية الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي

إن عدم احتواء المخطط المحاسبي الوطني على إطار تصوري يفسر الممارسات المحاسبية، جعل من الإطار التصوري الذي تضمنه النظام المحاسبي المالي من أهم ما أفرزته عملية الإصلاح المحاسبي.

1- مفهوم الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي: يتضمن النظام المحاسبي المالي على إطار تصوري يشكل دليلا لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب معيار أو تأويل،[2]إذ أنه يعرف المفاهيم التي تشكل أساس إعداد وعرض القوائم المالية، كالاتفاقيات والمبادئ المحاسبية التي يتعين التقيد بها والخصوصيات النوعية للمعلومة المالية، ويشكل مرجعا لوضع معايير جديدة، كما يسهل تفسير المعايير المحاسبية وفهم العمليات أو الأحداث غير المنصوص عليها صراحة في التنظيم المحاسبي.

2- أهداف الإطار التصوري: يهدف الإطار التصوري إلى المساعدة على تطوير المعايير وتحضير الكشوف المالية، ومساعدة مستعملين الكشوف المالية في تفسير المعلومات التي تتضمنها والمعدة وفق المعايير المحاسبية، وكذا إبداء الرأي حول مدى مطابقة الكشوف المالية مع المعايير.[3]

3- مكونات الإطار التصوري: يمكن تقسيم مكونات هذا الإطار التصوري إلى:

3-1- مجال التطبيق: من خلال الجدول رقم 03 نوضح المؤسسات التي تلتزم بمسك المحاسبة المالية وفق SCF:

---

[1] القانون رقم 07-11، المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية الصادرة في 2007/11/25، العدد 74، ص3.

[2] الجريدة الرسمية الصادرة 2007/11/25، المتضمنة القانون رقم 07-11، العدد 74، مرجع سبق ذكره، ص4.

[3] المرسوم التنفيذي رقم 08-156، المؤرخ في 26 ماي 2008 والمتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11، الجريدة الرسمية الصادرة 2008/05/28، العدد 27، ص11.

الجدول رقم 03: يوضح المؤسسات التي تلتزم بمسك المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي

المؤسسات الملزمة	مضمونـــــــها
الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري	حصر المشرع التجاري الشركات التجارية بموجب المادة 544 من القانون التجاري وهي شركة التضامن، شركة التوصية، الشركة ذات المسؤولية المحدودة، شركات المساهمة، والتكتلات أو التجمعات.
التعاونيات	اكتفى المشرع الجزائري بإدراج التعاونيات في مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي، دون تعريفها ودون تحديد أنواعها والحالات التي تصبح ملزمة بمسك محاسبة مالية وفق النظام المحاسبي المالي.
الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية.	إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبينة على عمليات متكررة كالغرف الصناعية والتجارية، غرف الحرف والصناعات التقليدية وغرف الفلاحة والصيد البحري.
الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.	حظائر المعدات التابعة لمديريات الأشغال العمومية، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

المصدر: من إعداد الطالبة

أما المؤسسات غير الملزمة بتطبيق النظام المحاسبي المالي فهي تلك الخاضعة لقواعد المحاسبة العمومية، كما أنه يمكن للمؤسسات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها حد معين خلال سنتين متتاليتين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

3-2- الاتفاقيات المحاسبية (الفرضيات): هي مقدمات علمية تتميز بالعمومية، وتتمثل في مجموعة من الحقائق المعروفة بالفعل أو تمثل نتائج بحث مقبولة عموما في ميادين معرفية أخرى، حيث تستخدم الفروض لتكون نقطة بداية للوصول إلى المبادئ العلمية التي تتكون منها النظرية،[1] في المادة 06 والمادة 07.

3-3- المبادئ المحاسبية: هي قانون عام أو قاعدة تستخدم كمرشد للعمل، وهو أرض صلبة أو أساس للسلوك أو التطبيق العلمي،[2]والمبادئ التي تضمنها SCF هي من المادة 15 إلى المادة 19 من القانون رقم 11/07.[3]

3-4- الخصائص النوعية للمعلومة المالية: تعد الخصائص النوعية صفات تجعل المعلومات المعروضة في البيانات المالية مفيدة للمستخدمين،[4] إذ هناك أربعة خصائص نوعية أساسية تطرق لها النظام المحاسبي المالي هي:

أ- الملائمة: يجب أن تكون المعلومات المقدمة في القوائم المالية ملائمة لاحتياجات متخذي القرار، وتعتبر المعلومات ملائمة للمستخدمين إذا كان لها تأثيرات على القرارات الاقتصادية التي يتخذوها، وذلك عن طريق مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحالية أو المستقبلية.

[1] رضوان حلوه حنان، **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 118.

[2] محمود السيد الناغي، **دراسات في نظرية المحاسبة والمعايير المحاسبية**، ط1، المكتبة العصرية، المنصورة، 2002، ص 211.

[3] الجريدة الرسمية الصادرة 2008/05/28، المتضمنة المرسوم التنفيذي رقم 08-156 (المادة 18)، العدد 27، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[4] أحمد حلمي جمعة، **نظرية المحاسبة المالية: النموذج الدولي الجديد**، ط1، دار الصفاء، عمان، 2010، ص 40.

ب- المصداقية (الموثوقية): تكون المعلومة صادقة إذا كانت خالية من الأخطاء ويثق فيها مستخدموها وتكون المعلومة صادقة إذا تم تحضيرها حسب المبادئ التالية: التمثيل الصادق للمعلومة المالية، الواقع الاقتصادية يطغى على الواقع القانوني، الحياد، الحيطة والحذر، الشمولية.

ت- القابلية للمقارنة: تؤدي هذه الخاصية إلى تمكين من يستخدمون معلومات المحاسبة المالية من التعرف على الأوجه الحقيقية للتشابه والاختلاف بين أداء المؤسسة وأداء المؤسسات الأخرى خلال فترة زمنية معينة كما تمكنهم من مقارنة أداء المؤسسة نفسها فيما بين الفترات الزمنية المختلفة.

ث- المعلومة واضحة وسهلة الفهم: المعلومات القابلة للفهم أو الواضحة هي معلومة سهلة الفهم من قبل المستخدمين الذين يملكون معارف أساسية في التسيير والمحاسبة والاقتصاد ولديهم الرغبة في دراسة المعلومات.

ثانيا: المقارنة بين الإطار التصوري لـ SCF وIASB

إن أهم ما كان يعاب على المخطط المحاسبي الوطني هو عدم احتوائه على إطار مفاهيمي يفسر الممارسات المحاسبية لكن هذا النقص في الجانب المفاهيمي تم تداركه في النظام المحاسبي المالي الذي يحوي إطار تصوري مفسر؛ وفيما يلي مقارنة بين الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي والإطار التصوري لمعايير المحاسبة الدولية.

1- من حيث مفهوم الإطار التصوري: في عام 1989، قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية بوضع ونشر الإطار المفاهيمي بهدف تحديد إطار تصوري ثابت تقوم عليه تنمية القوائم المالية،[1] وفي العام 2001 تم تعديل هذا الإطار من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية في سنة 2010، إذ يشكل الإطار العام الذي يسترشد به المجلس في عملية إصدار معايير جديدة وفي إجراء تعديلات على المعايير الموجودة وفي معالجة أي من الموضوعات المحاسبية التي لم يتم تغطيتها بشكل مباشر في المعايير الحالية؛ بمعنى أنه الإطار النظري الذي يتم بموجبه الاسترشاد في عملية تحديد الأحداث والعمليات التي يتوجب المحاسبة عنها وكيفية قياس تلك الأحداث، وكذا كيفية توصيل المعلومات الخاصة بذلك إلى مستخدمي القوائم المالية،[2] أما مفهوم الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي لا يختلف عنه.

2- من حيث أهداف الإطار التصوري: إن الهدف من وضعه هو العمل على التوجه نحو التوحيد المحاسبي ووضع إطار فكري يكون دليل للممارسات المحاسبية في الدول، وهو النقطة التي تقرب المحاسبة في الجزائر والمحاسبة الدولية.

[1] Robert Obert, **Pratique des Normes IAS/IFRS**, op.cit, P9.

[2] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية والعملية**، المكتبة الوطنية، عمان، 2008، ص2.

3- من حيث مكونات الإطار التصوري: إن الأُطُر المفاهيمية التي تم تطويرها للاستخدام العملي من قِبل المحاسبية النموذجية في مختلف البلدان تبدأ جميعها بافتراض مشترك أن البيانات المالية يجب أن تكون مفيدة، هيكل معظم الأطر المفاهيمية هو على النحو التالي:

- من هم مستخدمي البيانات المالية؟
- ما هي احتياجات المستخدمين من المعلومات؟
- ما هي أفضل أنواع البيانات المالية التي تلبي احتياجاتهم؟
- ما هي خصائص البيانات المالية التي تلبي هذه الاحتياجات؟
- ما هي مبادئ تعريف البنود في البيانات المالية والاعتراف بها؟
- ما هي مبادئ قياس البنود في البيانات المالية؟[1].

فيما يخص مكونات كل من الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي والإطار التصوري لإعداد وعرض القوائم المالية فهي موضحة في الشكل الموالي:

الشكل رقم 09: مكونات الإطار التصوري لإعداد وعرض القوائم المالية

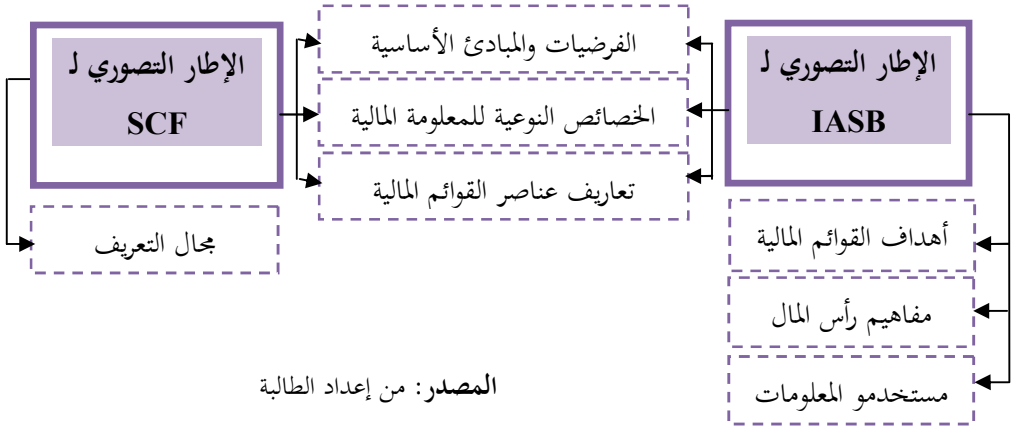

المصدر: من إعداد الطالبة

1-3- من حيث مجال التطبيق: يتم تطبيق النظام المحاسبي المالي في جميع المؤسسات ذات الشكل القانوني (مؤسسات خاضعة للقانون التجاري والتعاونيات) بصفة إجبارية، بينما تطبق معايير المحاسبة الدولية إجباريا في الشركات المدرجة في البورصة، أما الشركات الأخرى فهي مخيرة نظرا لغياب القوة الإلزامية للمعايير بها؛ وبهذا يتضح خضوع النظام المحاسبي المالي إلى القانون التجاري بينما لا ترتبط معايير المحاسبة الدولية بأية تشريعات خاصة.[2]

[1] Pauline Weetman, op.cit, p7.

[2] فاطمة الزهراء رقايقية، **إصلاح وتكييف النظام المحاسبي في الجزائر في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية**، الملتقى الوطني حول معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية: متطلبات التوافق والتطبيق، المركز الجامعي سوق أهراس، 25-26 ماي 2010، ص16.

2-3- مستخدمو المعلومات المالية: تلجأ فئات متعددة لاستخدام المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، وقد حدد الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية في مادته 09 عددا من الفئات كمستخدمين للقوائم المالية، لكن النظام المحاسبي المالي لم يذكر مستخدمو القوائم المالية، إلا أنه يمكن اعتبارهم هم نفسهم المعتمدين في النظام المحاسبي المالي، والجدول الموالي يوضح هؤلاء المستخدمين:

3-3- أهداف القوائم المالية: تهدف القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي إلى إعطاء صورة صادقة من خلال تقديم معلومات مناسبة عن الوضعية المالية للمؤسسة، وهذا الطرح يقترب إلى حد بعيد لطرح الإطار التصوري المقدم من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية فيما يخص أهداف القوائم المالية التي حددها في المادة 12 منه، أما المخطط المحاسبي الوطني فقد كان يهدف إلى تلبية احتياجات الاقتصاد الكلية من خلال تقديم المعلومات إلى جهاز التخطيط المركزي بالإضافة إلى تلبية احتياجات المحاسبة الوطنية من المعلومات.

4-3- الفرضيات والمبادئ الأساسية: لم يحدد المخطط المحاسبي الوطني بصفة صريحة المبادئ المحاسبية أو حتى الفرضيات التي تقوم عليها المحاسبة حتى وإن أشار ضمنيا إلى بعض المبادئ، إلا أن ذلك يعتبر غير كافيا، حيث أن هذا النقص تداركه النظام المحاسبي المالي من خلال تبني المبادئ المحاسبية الخاصة بالإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية، وما جاء من اختلاف يرجع إلى اختلاف في بعض المصطلحات الناتج عن تبني المرجعية الفرنكوفونية في إعداد وصياغة النظام المحاسبي المالي، إلا أنه ما يلاحظ عن النظام المحاسبي المالي أنه لم يفرق بين الفرضيات والمبادئ وحتى الخصائص النوعية للمعلومة حيث قدمها جملة دون تفريق أو تفصيل.

5-3- الخصائص النوعية للمعلومة المالية: يشار إلى أن هناك تقصير في تعريف الخصائص النوعية للمعلومات المالية في النظام المحاسبي المالي والتي كان من الواجب ورودها في صلب الإطار التصوري، إذ عرفها في الملحق رقم 3 من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 الخاصة بتعريف المصطلحات ولم يوليها الاهتمام الكافي، في حين المرجعية الدولية قسمتها إلى ثلاث مجموعات هي:[1]

أ- **الخصائص النوعية المحددة لمنفعة المعلومة** :المصداقية، الصورة الوافية، أسبقية الواقع الاقتصادي على الجانب القانوني.

ب- **الخصائص النوعية المشتقة التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف الأساسية للقوائم المالية**:الحيطة والحذر، الحياد، الشمولية، عدم المقاصة، الأهمية النسبية.

ت- **الخصائص النوعية الأساسية:** قابلية الفهم، الملائمة، المصداقية، قابلية المقارنة.

[1] Robert Obert, **Pratique des Normes IAS/IFRS, comparaison avec les règles française et USGAAP**, Dunod, Paris, 2003, P53.

3-6- تعاريف عناصر القوائم المالية: بمقارنة النظام المحاسبي الملي بمعايير المحاسبية الدولية في ما يخص تعريف المصطلحات يظهر توافق كبير، مع وجود بعض الاستثناءات كتفرد النظام المحاسبي المالي في تعريف بعض المصطلحات كاتفاقية الكيان، واتفاقية الوحدة النقدية.

3-7- مفاهيم رأس المال والمحافظة عليه: تقتضي مفاهيم رأس المال عدم المساس به والمحافظة عليه من التآكل،[1] حيث يبين الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية وجود مفهومين لرأس المال هما المفهوم المالي لرأس المال الذي بموجبه يمثل رأس المال صافي الأصول أو حقوق الملكية، والمفهوم المادي لرأس المال الذي وفقه يمثل رأس المال الطاقة الإنتاجية للمؤسسة،[2] حيث نجد في مشروع النظام المحاسبي المالي المفهوم المالي دون ذكر المفهوم المادي له.

المطلب الثالث: مكانة معايير المحاسبة الدولية في النظام المحاسبي المالي

إن نهج التوافق المحاسبي الذي تحتم على الجزائر انتهاجه في ظل مسايرة عولمة النشاط المالي والمحاسبة الدولية، والذي تم ترجمته من خلال SCF الذي وإن تعددت آلياته ومفاهيمه ومبادئه ومعايره الباحثة عن تحقيق أكبر تقارب ممكن مع المعايير المحاسبية الدولية (المعايير الدولية لسنة 2010)، كان يهدف وبصورة دقيقة إلى توفير إطار مرجعي لإنتاج معلومة مالية حول واقع الممارسات المحاسبية المحلية ومدى توافقها مع مختلف الخصائص التي تؤشر عليها المعايير الدولية المتعارف عليها دوليا، حيث أن اكتساب المعلومة المالية لهذه الخصائص يمكن أن يكون له تأثير ايجابي داخليا وخارجيا كما يلي:[3]

- تحسين صورة الاقتصاد الجزائري ضمن المنظومة الدولية فيما يتعلق بالشفافية المالية ومعايير الإفصاح وزيادة ثقة المتعاملين الداخليين والخارجين في مجمل الإحصاءات المقدمة والتي غالبا ما تقوم على مختلف المعلومات المالية المشكلة للاقتصاد وبالتالي زيادة الثقة في الاقتصاد الوطني؛

- تقديم معلومات صادقة عن مختلف المؤسسات الجزائرية، وهذا بفعل فعالية النظام المحاسبي المطبق والذي يستجيب إلى حد بعيد مع ما هو متعامل به في مختلف الأنظمة المحاسبية الأخرى؛

- إن التوافق المحاسبي يمكن الاقتصاد الجزائري بصفة عامة من ميزة الثقة والقبول العام داخل منظومة الاقتصاد الدولي (الهيئات، المتعاملين الاقتصاديين، الأسواق المالية الدولية،)...؛

---

[1] خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية 2007**، ط1، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 63.

[2] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[3] سليمان بن بخمة، برحال عبد الوهاب، **جودة المعلومة المالية وفق النظام المحاسبي، وإشكالية الوصول إلى مستويات جودة الإعلام المالي داخل البيئة المؤسسية الجزائرية**، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادي، العدد الثاني، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2017، ص ص 160-161.

- خضوع المعلومة المالية المنتجة إلى نفس معايير الإخراج والإفصاح، وهذا ما يعتبر عامل محفز للشركات المستثمرة من خلال تقليل أعباء إعداد التقارير المالية، حيث تكتفي بإعدادها مرة واحدة فقط نظرا لوجود توافق بين المعايير المحلية والمعايير الدولية، وبالتالي يعتبر عنصر محفز لهذه الشركات التي غالبا ما تبحث عن تدنية تكاليف الاستثمار؛

- تساعد الشركات الأم من خلال اكتساب ميزة الوقت والجهد في المعالجة المحاسبية لمختلف الفروع (التجميع المحاسبي) من خلال خفض تكاليف الاستغلال المتعلقة بإعداد القوائم المالية المجمعة لمختلف الفروع، حيث تكون مختلف الفروع خاضعة لنفس معايير المعالجة المحاسبية؛

بالاعتماد على المادة 30 من النظام المحاسبي المالي يمكن أن نقوم بمقارنة معايير هذه المادة مع بعض معايير المحاسبة الدولية والجدول أدناه يبرز مثلا أن المعايير الخاصة بالأصول وفق النظام المحاسبي المالي متوافقة مع تلك المعايير الخاصة بالأصول وفق معايير المحاسبة الدولية؛ يظهر جليا من هذه المادة أن المعايير المحاسبية الدولية هي المرجعية الأساسية للنظام المحاسبي المالي، إلا أن هذا الأخير استند وبصفة عامة على المعايير الصادرة في 2002،[1] في حين أن هذه المعايير شهدت وما تزال تشهد تغيرات وتطورات مستمرة لم يأخذها هذا النظام بعين الاعتبار.

الجدول رقم 04: تصـــنيف المعـــايير (أوجه التشابه بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية)

المجموعة	SCF	IAS/IFRS	المجموعة	SCF	IAS/IFRS
المعايير المتعلقة بالأصول	التثبيتات العينية	IAS16	المعايير المتعلقة بالخصوم	رؤوس الأموال الخاصة	IAS1
	التثبيتات المعنوية	IAS38		الإعانات	IAS20
	التثبيتات المالية	IAS32,39/IFRS2,7		مؤونات المخاطر	IAS36 ,37
	المخزونات	IAS2		القروض والخصوم المالية الأخرى	IAS23
المعايير المتعلقة بقواعد التقييم والمحاسبة	الأعباء	IAS1	معايير ذات صفة خاصة	العمليات المنجزة بصفة مشتركة أو لحساب الغير	IAS27,28,31 /IFRS3
	المنتوجات	IAS1,18		العقود طويلة الأجل	IAS11
	تقييم الأعباء والمنتوجات	IAS23,18		الضرائب المؤجلة	IAS12
	الأدوات المالية	IAS39		عقود الإيجار التمويلي	IAS17
	عقود التأمين	IFRS4		امتيازات المستخدمين	IAS19
				العمليات المنجزة بالعملة الأجنبية	IAS21

المصدر: من إعداد الطالبة

كما يمكن التطرق إلى بعض المعايير المحاسبية الأخرى وإبراز مدى التقارب بينها وبين SCF:

[1] Mokadam Abirat, Yahia Djekidel, **L'adoption des Normes Comptables Internationales: une évolution majeure du référentiel comptable en Europe et en Algérie**, Séminaire International "Le nouveau système comptable financier selon les normes comptables internationales", Centre Université d'El-oued, Algérie, 17 et 18 janvier 2010, p 9.

- **عرض القوائم المالية IAS1**: التزم النظام المحاسبي المالي بما جاء بهذا المعيار إلا أنه توجد بعض الاختلافات الخاصة بعرض القوائم المالية منها:[1]

– حدد النظام المحاسبي المالي شكل الميزانية أما معايير المحاسبة لم تفعل ذلك؛

– لم يدخل المعيار المحاسبي الخاص بعرض القوائم المالية البنود غير العادية في جدول حساب النتائج غير أن النظام المحاسبي المالي سمح بظهورها.

- **قائمة التدفقات النقدية IAS7**: التزم النظام المحاسبي المالي بهذا المعيار وأوصى باستخدام الطريقة المباشرة في تقديم التدفقات الناشئة عن الأنشطة التمويلية، كما قدم نموذجين لجدول تدفقات الخزينة.

- **السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء IAS8**: إن النظام المحاسبي المالي التزم بما جاء به هذا المعيار.

- **الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية IAS10**: إن النظام المحاسبي المالي التزم بما ورد في هذا المعيار إلا أنه حدد أجل أقصاها ستة أشهر من تاريخ غلق السنة المحاسبية لنشر القوائم المالية.

- **التقارير حول القطاعات IAS14**: أشار النظام المحاسبي المالي من خلال القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 حول مكملات الإعلام الضرورية لفهم أفضل للقوائم المالية، إلى تقسيم رقم الأعمال حسب فئات الأنشطة وحسب الأسواق الجغرافية، وإلى ضرورة تحليل العناصر ذات الأهمية القطاعية حسب كل قطاع نشاط وحسب كل قطاع جغرافي، إلا أنه لم يحدد شروط وكيفيات القيام بذلك.[2]

- **الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة IAS24**: التزم النظام المحاسبي المالي بما جاء بالمعيار المحاسبي الدولي 24 من خلال ما جاء في القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، الذي نص على ضرورة أن يحتوي ملحق القوائم المالية على المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والمؤسسات المشتركة والفروع والشركة الأم، وتلك المعاملات التي تتم عند الاقتضاء مع هذه الكيانات أو مسيريها (طبيعة العلاقة، نمط المعاملة، حجم ومبلغ المعاملات، سياسات تحديد الأسعار التي تخص المعاملات).[3]

- **المحاسبة والتقارير عن برامج منافع التقاعد IAS 26**: تقوم المؤسسات في الجزائر بدفع اشتراكات عن كافة عمالها وبصفة إجبارية لصندوق التقاعد الذي يتولى بدوره دفع المنح المتعلقة بالتقاعد، وتنتهي علاقة المؤسسة

---

[1] أمينة بوفرح، دليلة دادة، **النظام المحاسبي المالي ومدى توافقه مع معايير المحاسبة الدولية**، الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية IAS–IFRS، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، يومي 14/13 جانفي 2013، ص14.

[2] الجريدة الرسمية الصادرة 2009/03/25، المتضمنة القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص39.

[3] رفيق يوسفي، **النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق**، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة تبسة، 2011/2010، ص 122.

بالعامل بمجرد الإحالة على التقاعد لذا لم يشر النظام المحاسبي المالي إلى هذا المعيار باعتبار أن برامج منافع التقاعد لا تقع على عاتق المؤسسة.

- **المعيار المتعلق بالتقارير المالية في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع IAS29:** لم يتطرق النظام المحاسبي المالي إلى كيفية عرض القوائم المالية في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع وإلى كيفية ترجمة عناصر القوائم وفق معدل الأسعار السائد عند إعداد القوائم المالية والتي وضحها معيار المحاسبة الدولي 29.
- **المعيار الخاص بربحية الأسهم IAS33:** لم يتطرق النظام المحاسبي المالي إلى طريقة حساب ربحية السهم إلا أنه نص على أن يشمل جدول حساب النتائج بالنسبة لشركات المساهمة على القيمة الصافية لكل سهم من الأسهم.
- **التقارير المالية المرحلية IAS34:** على عكس معايير المحاسبة الدولية لم يشر النظام المحاسبي المالي الجزائري إلى التقارير المرحلية وكيفية إعدادها والمعلومات التي يجب أن تشملها.
- **العقارات الاستثمارية IAS40:** من خلال ما جاء في القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 حول قواعد التقييم والإدراج للعقارات الموظفة، يظهر أن النظام المحاسبي المالي التزم بما نص عليه معيار المحاسبة الأربعون حيث أخذ بنفس المفهوم ونفس قواعد التقييم والإدراج.
- **الزراعة IAS41:** هناك توافق إلى حد بعيد بين هذا المعيار ومع ما جاء به النظام المحاسبي المالي.
- **تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية لأول مرة IFRS1:** بالاعتماد على التعليمة الوزارية رقم 02 المؤرخة في 29 أكتوبر 2009 والتي حددت كيفيات وإجراءات تنفيذ الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، يظهر جليا التزام النظام المحاسبي المالي بمعيار الإبلاغ المالي الدولي الأول.
- **الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة IFRS5:** يختلف النظام المحاسبي المالي في معالجة الأصول غير الجارية المحتفظ بها برسم البيع والعمليات المتوقفة عن معالجة هذا المعيار، حيث لم ينص على ضرورة إدراجها كبنود مستقلة في الميزانية وجدول حساب النتائج وتعامل معها مثل باقي الأصول غير الجارية حيث لا يتم التوقف عن اهتلاكها إلا عند التاريخ الفعلي للبيع، أما الأصول المستغنى عنها فتخرج من الميزانية بتاريخ إقرار الاستغناء عنها لأن الكيان لم يعد ينتظر منها أن تعود عليه بمنافع اقتصادية مستقبلية، كما نص على أن تدرج تكاليف التخلص من الأصل ضمن قيمته لدى الإدراج الأولي إذا أمكن تحديدها بشكل موثوق.

- **استكشاف وتقييم الموارد المعدنية (الطبيعية) IFRS6:** أقر النظام المحاسبي المالي على أن تدرج مصاريف تنمية حقل منجمي موجه للاستغلال التجاري ضمن الأصول وتعتبر تثبيتات معنوية، وعليه فالنظام المحاسبي المالي التزم بمعيار الإبلاغ المالي الدولي السادس.[1]

إن وجود أوجه اتفاق بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية لا يعني أن هناك تطابق كلي بل هناك عدة اختلافات نحاول أن نذكر فيما يلي بعض منها:

- لم يبين النظام المحاسبي المالي ما يجب فعله عندما لا تكون شروط التسجيل ضمن الأصول والخصوم محققة بشكل كامل، وتحتاج إلى تحقيق أحداث وعوامل غير مؤكدة في المستقبل عندما يستحيل مثلا القيام بتقدير الحصول على المنافع الاقتصادية للأصل في المستقبل، لكن المعايير الدولية للمحاسبة أشارت إلى ذلك من خلال المعيار رقم 37، بحيث تعتبر ذلك من الأصول والخصوم المحتملة، لا يتم تسجيلها في الميزانية إلا أنه يجب تقديم التفاصيل اللازمة عنها في الملحق.

- إن المؤسسات الخاضعة للنظام المحاسبي المالي مجبرة على القيام بالجرد الدائم، لكنه إجراء مسموح به وليس إجباريا في المعايير المحاسبية الدولية.[2]

- تتميز معايير المحاسبة الدولية بالقابلية للتطوير والتحديث من طرف مجلس المعايير الدولية للمحاسبة، والذي في كل مرة يحدث تعديل أو إضافة أو توقيف مفعول معيار، ولا يزال لحد الساعة يصدر هذه التغييرات لمعالجة الظروف الجديدة، بينما النظام المحاسبي المالي يحتوي على نصوص المعايير الصادرة في وقت إعداده، ويمثل تحديث المعايير مشكلا بالنسبة له، فكيف سيتعامل مستقبلا مع هذه التغيرات؟، هل يتم احتوائها من خلال قوانين أو مراسيم أو يتم إعادة تشكيل النظام المحاسبي المالي؟، بالخصوص مع صدور المعايير الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو ما يمثل تحديا آخر بالنسبة للجزائر.

- تم تصميم المعايير الدولية للمحاسبة أساسا لكي تطبق في المؤسسات الكبيرة التي تنشط في البورصة والحاضرة في الأسواق المالية العالمية، بينما في الجزائر لا توجد سوق مالية فعالة، وأغلبية المؤسسات فيها صغيرة ومتوسطة.

من خلال ما سبق يمكن ترجيح الاحتمالين الأول والثاني حيث أن الجزائر تطبق معايير المحاسبة الدولية ضمن مجموعات مختلفة عن الترقيم الدولي للمعايير، لكن الإشكال المطروح حول مدى تناسبها مع طبيعة الاقتصاد الجزائري يبقى مطروحا؟.

---

[1] فضيلي سمية، **واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الاقتصادية (دراسة مجموعة من المؤسسات بولاية المسيلة)**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم تجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبية، جامعة المسيلة، 2014، ص44.

[2] Samir Merouani, **Le Projet du Nouveau Système Comptable et Financier Algérien: Anticiper Et Préparer Le Passage Du PCN 1975 Aux Normes IFRS**, mémoire de magistère en sciences de gestion, option management, école supérieur de commerce, Alger, 2007, p 94.

المبحث الثالث: المعالجة المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي

الهدف من هذا المبحث حول دراسة بعض المعالجات المحاسبية المسموح بها من النظام المحاسبي المالي وليس كلها، وهذا راجع إلى أن غايتنا ليست دراسة كل النظام المحاسبي المالي بقدر رغبتنا في معالجة الموضوعات التي لها علاقة بشكل أو بآخر بعملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية خصوصا التمويلية والاستثمارية منها.

المطلب الأول: مكونات النظام المحاسبي المالي ذات البعد الاستراتيجي

حسب مجلس المحاسبة الوطني (CNC) يعتبر النظام المحاسبي المالي أفضل خيار لتحسين العمل المحاسبي في الجزائر، خصوصا في إطار طرق التقييم المحاسبي والتي كانت في السابق مبنية فقط على التكلفة التاريخية، لكن بعد ظهور النظام المحاسبي المالي أضيفت طرق أخرى بديلة تمثلت في **القيمة العادلة** "القيمة التي يمكن مبادلة الأصل أو سداد التزام بها بين إطراف ذو معرفة ورغبة في إتمام الصفقة"، **قيمة الإنجاز**، و**القيمة المحينة** "هي التقدير الحالي للقيمة المحينة للتدفقات النقدية المقبلة"، ومن خلال هذا المبحث تم التطرق لمختلف المعالجات المحاسبية مسموح بها وفق النظام المحاسبي المالي وذلك لمختلف عناصر الحسابات.

أولا: التثبيتات

يقصد بالتثبيتات الأصول الثابتة أو غير الجارية التي تحتفظ بها المؤسسة من أجل استخدامها، وقد تكون تثبيتات عينية أو معنوية أو مالية وقد عرفها النظام المحاسبي المالي وعالجها وفق التقسيمات أدناه.

1- التثبيتات العينية (Immobilisations corporelles): يعد التثبيت العيني "أصل مادي يحوزه الكيان من أجل الإنتاج، تقديم الخدمات، الإيجار والاستعمال لأغراض إدارية، حيث يفترض أن تستغرق مدة استعماله أكثر من سنة".[1]

أ- **أسس التسجيل المحاسبي للتثبيتات العينية:** يُعترف بالتثبيت العيني حسب النظام المحاسبي المالي والمعيار المحاسبي الدولي 16 "**الممتلكات والمصانع والمعدات**" كأصل حينما يُحقق للكيان منافع اقتصادية مستقبلية ويمكن قياس تكلفته بصورة صادقة، كما أنه يمكن اعتبار العناصر ذات القيمة الضعيفة وفق النظام المحاسبي المالي كما لو كانت مستهلكة تماما في السنة المالية التي تتم استخدامها فيها ولا تدرج ضمن التثبيتات، حيث تعتبر هذه المعالجة مختلفة عن تلك المصرح بها وفق المعيار المحاسبي رقم 16 إذ يتم وفقه تجميع هذه العناصر ضمن عنصر واحد من التثبيتات، كما أنه يمكن تطبيق تعريف التثبيت العيني وأسس تسجيله المحاسبي على قطع الغيار ومعدات

[1] القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 المحدد لقواعد التقييم المحاسبي ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية الصادرة 2009/03/25، العدد 19، ص 8.

الصناعة النوعية المزمع استخدامها لأكثر من سنة مالية وهي معالجة مطابقة للمعالجة وفق المعيار 16، وقد تعرض النظام المحاسبي المالي أيضا إلى نفس المبادئ التي تطرق لها المعيار 16 والمتعلقة بفصل التثبيتات العينية فيما بينها.

ب- **التقييم الأولي**: يتم تسجيل التثبيتات العينية بتكلفة الشراء أو الإنجاز دون الأخذ بعين الاعتبار الأعباء غير المباشرة، كما يتم اعتبار النفقات اللاحقة لتثبيت سواء مادي أو معنوي والتي تؤدي إلى رفع القيمة المحاسبية له، أي إذا كان من قبيل الاحتمال زيادة المنافع الاقتصادية المستقبلية كتثبيتات، أما النفقات التي تحافظ على الحالة التشغيلية للتثبيت فتعتبر أعباء.

ج- **التقييم اللاحق**: سمح النظام المحاسبي المالي والمعيار المحاسبي الدولي 16 باستخدام أحد النموذجين التاليين للتقييم اللاحق للتثبيتات العينية:

- **نموذج التكلفة**: بموجب هذا النموذج يتم تسجيل التثبيت العيني بالتكلفة مطروحا منها الاهتلاك المتراكم ومتراكم خسائر القيمة.
- **نموذج إعادة التقييم (Les réévaluations)**: بموجب هذا النموذج يسجل التثبيت العيني بقيمة إعادة التقييم، والتي تمثل القيمة العادلة له مطروحا منها الاهتلاك المتراكم، ويشترط لاستخدام هذا النموذج أن يكون بالإمكان قياس القيمة العادلة للتثبيت بشكل موثوق، وعند تبني المؤسسة لنموذج إعادة التقييم يظهر لها أحد الطريقتين للمعالجة المحاسبية:[1] (**إعادة تقييم القيمة الإجمالية للتثبيت، إعادة تقييم القيمة المحاسبية الصافية للتثبيت**).

د- **الاهتلاك (Amortissement)**: يُعرف الاهتلاك بكونه "استهلاك المنافع الاقتصادية المرتبطة بأصل مادي أو غير مادي، ويتم حسابه كعبء إلا إذا كان مدمجا في القيمة المحاسبية لأصل نتجه الكيان لنفسه"،[2] حيث يوزع المبلغ القابل للاهتلاك بصورة مطردة على مدة دوام نفعية الأصل (وهي إما المدة التي يرتقب فيها الكيان استعمال أصول مهتلكة أو عدد الوحدات الإنتاجية التي يرتقب الكيان الحصول على الأصول المعتبرة منها)، مع مراعاة القيمة المتخلفة المحتملة لهذا الأصل (المبلغ الصافي المتبقي في نهاية مدة نفعية الأصل) في حال إمكانية تحديد القيمة المتخلفة بصورة صادقة، كما يوصي المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر والنظام المحاسبي المالي بضرورة إجراء دراسة دورية لطريقة الاهتلاك، المدة النفعية والقيمة المتبقية، وفي حالة حدوث تغير فيجب إدراجه في الحسابات كما لو كان تغير تقدير محاسبي.

[1] عبد الرحمن عطية، **المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي**، ط1، دار النشر جيطلي، برج بوعريريج، 2011، ص 219.

[2] الجريدة الرسمية الصادرة 2009/03/25، المتضمنة القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، العدد19، مرجع سبق ذكره، ص 09.

يُوزع المبلغ القابل للاهتلاك حسب الطريقة المعتمدة في حساب الاهتلاكات، والتي يمكن أن تكون خطية أو تناقصية أو طريقة وحدات الإنتاج، وتكون الطريقة الخطية هي المعتمدة في حالة عدم التمكن من تحديد تطور استهلاك الكيان للمنافع الاقتصادية التي يحققها (يدرها) الأصل بصورة صادقة حيث: [1]

- الاهتلاك الخطي يقود إلى عبء ثابت على المدة النفعية للأصل؛
- الطريقة التناقصية تؤدي إلى عبء متناقص على مدة الأصل النفعية؛
- طريقة وحدات الإنتاج يترتب عليها عبء، يقوم على الاستعمال أو الإنتاج المنتظر من الأصل؛
- الطريقة المتزايدة تؤدي إلى عبء متزايد على المدة النفعية للأصل.

وعليه إن طريقة الاهتلاك الواجب تطبيقها وفق النظام المحاسبي المالي هي تلك التي تعكس بصدق استهلاك المؤسسة للمنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالأصل، أي بدون تدخل القواعد الضريبية، والجدول الموالي يوضح طرق الاهتلاك المتبعة في الجزائر مع مقارنتها بالطرق الخاصة بمعايير المحاسبة الدولية:

الجدول رقم 05: طرق الاهتلاك المتبعة في الجزائر.

الجهات المقرة بالطريقة	طـــــرق الاهتـــــلاك
معايير المحاسبة الدولية	الاهتلاك الخطي (الثابت)–المتناقص–وحدات الإنتاج
المخطط الوطني للمحاسبة	الخطي–المتناقص–المتزايد
قانون الضرائب الجزائري	الخطي–المتناقص–المتزايد
النظام المحاسبي المالي	الخطي–المتناقص–المتزايد–وحدات الإنتاج

المصدر: من إعداد الطالبة

من الجدول أعلاه يظهر أن النظام المحاسبي المالي يختلف عن المخطط المحاسبي الوطني في كونه تبنى طريقة جديدة في حساب الاهتلاك وهي طريقة وحدات الإنتاج الواردة في معايير المحاسبية الدولية وهذا دليل آخر على تبني النموذج الدولي للتوحيد المحاسبي، لكن ما يعاب عن هذه العملية أن قانون الضرائب لم يساير هذا التحول.

هـ- خسائر القيمة: إن مفهوم تدهور قيم التثبيتات يجبر المؤسسة أن تعيد تقييم ممتلكاتها كل نهاية سنة، إذا كانت هناك مؤشرات تدل على أن أصل من الأصول قد يفقد من قيمته، وهذه المؤشرات هي القيمة السوقية، التقدم التكنولوجي، التقادم، التراجع المادي...الخ.[2]

[1] محمد لعربي، **المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة**، الملتقى الدولي حول الإصلاح المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير الحاسبية الدولية IAS/IFRS، جامعة سعد دحلب، البليدة، 13-15 أكتوبر 2009، ص 3.

[2] جمال عمورة، **الاهتلاكات وتدهور قيم التثبيتات في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF)**، ملتقى دولي حول الإصلاح المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير الحاسبية الدولية IAS/IFRS، جامعة سعد دحلب، البليدة، 13-15 أكتوبر 2009، ص 9.

فحسب النظام المحاسبي المالي تسجل خسارة القيمة إذا صارت القيمة القابلة للتحصيل* لأي تثبيت أقل من قيمته المحاسبية الصافية بعد الاهتلاكات.[1]

و- **إلغاء التثبيت**: يحذف أي تثبيت مادي أو غير مادي من الميزانية عند خروجه من المؤسسة أو عندما يكون الأصل غير صالح للاستعمال بصورة دائمة، ولم يعد ينتظر منه أي منفعة اقتصادية مستقبلية لا من استعماله ولا من خروجه لاحقا، كما أن عملية التنازل عن التثبيتات العينية قد تكون بسعر أكبر من قيمتها المحاسبية الصافية فنقول أن عملية التنازل تمت بربح، وفي حالة العكس يكون هناك خسارة.[2]

ن- **عقارات التوظيف**: يشكل أي عقار موظف ملكا عقاريا (قطعة أرض، بناية أو جزء من بناية) مملوكا لتقاضي إيجار و/أو تثمين رأس مال، فهو لذلك غير مرصود لكي يستعمل في إنتاج أو تقديم سلع أو خدمات أو لأغراض إدارية أو ليباع في إطار النشاط العادي.[3]

لا تدخل عقارات التوظيف في مجال تطبيق المعيار 16 بل خصص لها معيار خاص IAS40، "**الممتلكات الاستثمارية**"، ومن خلال دراسة ما جاء به النظام المحاسبي المالي فيما يخص تسجيلها المحاسبي فيظهر أنه يصنفها في الحسابات كأصول إذا توفرت فيها شروط إدراج الأصول وتعالج محاسبيا حسب طريقة معالجة التثبيتات الأخرى وهذه المعالجة تختلف عن تلك التي وضحها IAS40 باعتبار أنه يدرجها كأصول مالية لأن الهدف من استخدامها هو هدف مالي، ويشتركان في انه عند إعداد القوائم المالية للمؤسسة عليها تقييم عقارات التوظيف بأحد النموذجين التاليين: نموذج التكلفة، نموذج القيمة العادلة.

ك- **الأصل البيولوجي**: وضح المعيار المحاسبي IAS41 "**الزراعة**" أن الأصل البيولوجي هو نبات أو حيوان حي، وحسب النظام المحاسبي المالي وهذا المعيار يتم تقييم أصل بيولوجي لدى إدراجه في الحسابات للمرة الأولى وفي تاريخ أي إقفال للحسابات بقيمته العادلة منقوصا منها المصاريف المقدرة في نقطة البيع، إلا إذا لم يمكن تقدير قيمته العادلة بصورة صادقة، وفي مثل هذه الحالة يتم تقييم هذا الأصل البيولوجي بكلفته منقوصا منها مجموع الاهتلاكات وخسائر القيمة، أما فيما يخص الخسارة أو الربح المتأتيان من تنوع القيمة المنقوص منها المصاريف التقديرية في نقاط البيع فيثبتان في النتيجة الصافية للسنة المالية التي يحدثان فيها.

ي- **الأصول الثابتة قيد الانجاز**: لا تعترف معايير المحاسبية الدولية بالأصول الثابتة قيد الانجاز كأصول ثابتة إلا أن النظام المحاسبي المالي يعترف بها ويصنفها ضمن الصنف الثاني "الأصول الثابتة المادية الأخرى".

---

*تقيم القيمة القابلة للتحصيل بأعلى قيمة بين سعر البيع الصافي والقيمة النفعية.

[1] عبد الرحمان عطية، **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي**، دار النشر جيطلي، برج بوعريريج، 2009، ص127.

[2] الجريدة الرسمية الصادرة 2009/03/25، المتضمنة القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، العدد19، مرجع سبق ذكره، ص 09.

[3] المرجع نفسه، ص 10.

2- التثبيتات المعنوية (Immobilisations incorporelles): التثبيت المعنوي "هو أصل محدد الهوية غير نقدي وغير مادي، وهو أصل يراقبه الكيان ويستعمله في إطار أنشطته العادية، والمقصود منه هو المحلات التجارية المكتسبة، العلامات المميزة، والبرمجيات المعلوماتية، أو رخص الاستغلال الأخرى، والمخالصات، ومصاريف تنمية حقل منجمي معد للاستغلال التجاري".[1]

يتم تسجيل التثبيتات المعنوية في الحسابات كأصول إذا توفرت فيها شروط الإدراج وتعالج محاسبيا حسب طريقة معالجة التثبيتات التي نص عليها النظام المحاسبي المالي، كما أنه أقصى المصاريف الإعدادية التي صنفها المخطط المحاسبي كاستثمارات بينما في الواقع هي عبارة عن مصاريف كما تشير إليها تسميتها؛ تمتلك التثبيتات العينية لمدة لا تتجاوز 20 سنة باستثناء حالات خاصة ينبغي أن تبرر في الملاحق، لكن حسب معايير المحاسبة لم تحدد مدة الاهتلاك مادامت التثبيتات المعنوية قادرة على تحقيق منافع مستقبلية، ويمكن تحديد مدتها النفعية.

أ- فرق الاقتناء: يعرف النظام المحاسبي المالي فرق الاقتناء على أنه "كل فائض في تكلفة الاقتناء من حصة فائدة المقتني ضمن القيمة الحقيقية للأصول والخصوم المعرفة على أنها مكتسبة عند تاريخ عملية التبادل"، وحسبه يسجل هذا الفارق في الحساب رقم 207 الذي يدخل ضمن حسابات الأصول المعنوية،كما ينص النظام المحاسبي المالي على أنه يتم في هذا الحساب تسجيل فرق الاقتناء (الشهرة) سواء كان موجبا أو سالب والناتج عن اقتناء أو انصهار أو اندماج (لا يمكن أن تنشأ شهرة إلا في ظل استخدام أسلوب الشراء عند الاندماج)، كما يمكن أن يكون مدينا أو دائنا ويجب أن يظهر في الميزانية ضمن الأصول غير الجارية مهما كان رصيده، أما خسائر القيمة التي يتم إثباتها عقب اختبار تناقص القيمة في فرق الاقتناء، لا يمكن أن تكون موضع استرجاعات لاحقة،[2] مع الإشارة إلى أنه لا يتم الاعتراف بالشهرة المولدة داخليا حيث تسجل مباشرة كعبء؛ حيث تساوي الشهرة تكلفة الشراء مطروح منها صافي الأصول بالقيم العادلة.

- **الشهرة الموجبة:** حسب النظام المحاسبي المالي والمعيار IFRS3 **"اندماج الأعمال"** تعد الشهرة الموجبة أصل معنوي، كما أن SCF سمح بحساب الاهتلاك للشهرة الموجبة، مما يدل على أن هذا النظام يتماشى مع المعيار الدولي IAS22 المستبدل منذ 2004 وليس مع IFRS3 الذي لا يسمح بذلك هذا رغم حداثة النظام المحاسبي.
- **الشهرة السالبة:** حسب SCF تسجل الشهرة السالبة في الأصول غير الجارية تحت عنوان منفصل في شكل تخفيض للأصل، هذه المعالجة غير مسموح بها في IFRS3 إذ تسجل الشهرة السالبة في النتيجة كإيراد فوري.

[1] الجريدة الرسمية الصادرة 2009/03/25، المتضمنة القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، العدد19، مرجع سبق ذكره، ص 08.

[2] معمر قربة، **بودربالة سارة، فرق الاقتناء (الشهرة) من منظور معايير المحاسبة الدولية**، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد NSCF في ظل معايير المحاسبة الدولية: تجارب، تطبيقات وآفاق، جامعة الوادي، 17-18 جانفي 2010، ص 13.

ب- نفقات التنمية ونفقات البحث: تشكل نفقات التنمية أو النفقات الناتجة عن طور التنمية لأي مشروع داخلي تثبيتا غير مادي في الحالات الآتية فقط:[1]

- إذا كانت تلك النفقات ذات صلة بعمليات نوعية مستقبلية تنطوي على فرض جدية لتحقيق مردودية شاملة؛
- إذا كان الكيان ينوي ويمتلك القدرة التقنية والمالية لإتمام العمليات المرتبطة بنفقات التنمية أو استعمالها أو بيعها؛
- إذا كانت تلك النفقات مما يمكن تقييمها بصورة صادقة.

كما تشكل نفقات البحث أو الناتجة عن طور البحث عن مشروع داخلي أعباء تدرج في الحسابات عندما تكون مستحقة ولا يجوز تثبيتها.

3- التثبيتات مالية (سندات وديون) Immobilisations financières : titres et créances: التثبيتات المالية هي أصول مالية مملوكة لغايات التوظيف على المدى البعيد من غير القيم العقارية للتوظيف والأصول المالية الجارية وهي مكونة من العناصر الأربعة التالية:

- سندات المساهمة والحسابات الدائنة الملحقة التي يعد امتلاكها الدائم مفيدا لنشاط الكيان؛
- السندات المثبتة لنشاط المحفظة الموجهة لكي توفر للكيان على المدى الطويل بقدر أو بآخر مردودية مرضية لكن دون التدخل في تسيير الكيانات التي تمت الحيازة على سنداتها؛
- السندات المثبتة الأخرى التي تمثل أقساط رأس مال أو توظيفات ذات أمد طويل والتي يمكن للكيان الاحتفاظ بها حتى حلول أجل استحقاقها؛
- القروض والحسابات الدائنة التي أصدرها الكيان والتي لا ينوي أو لا يسعه القيام ببيعها في الأجل القصير.

تكون التثبيتات المالية محل إدراج في الحسابات تبعا لنفعيتها وللدواعي التي كانت سائدة عند اقتنائها أو عند تغيير وجهتها، ويتم تقييمها عند دخولها ضمن أصول الكيان بتكلفتها مضاف إليها مصاريف السمسرة، الرسوم غير المستردة، ومصاريف البنك، مع استثناء الحصص والفوائد المتوقع استلامها غير المدفوعة والمستحقة قبل الشراء؛ أما خلال التقييم اللاحق، فسندات المساهمة والحسابات الدائنة المرتبطة التي تمت حيازتها بغرض التنازل عنها لاحقا وكذلك السندات المثبتة لنشاط المحفظة كما لو كانت أدوات مالية متاحة للبيع، يتم تقييمها عقب إدراجها الأولي في الحسابات بقيمتها الحقيقية التي هي على الخصوص:[2]

- بالنسبة للسندات التي تم تسعيرها فتقيم بالسعر المتوسط للشهر الأخير من السنة المالية؛

[1] الجريدة الرسمية الصادرة 2009/03/25، المتضمنة القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، العدد19، مرجع سبق ذكره، ص ص09- 10.
[2] المرجع نفسه، ص 12.

- بالنسبة للسندات التي لم يتم تسعيرها فتقيم بقيمتها التفاوضية المحتملة، ويمكن تحديد هذه القيمة انطلاقا من نماذج وتقنيات التقييم المقبولة على العموم.

يدرج في الحسابات ما يظهر من فوارق التقييم المستخرجة من التقييم بالقيمة الحقيقية مباشرة في شكل انخفاض أو ارتفاع لرؤوس الأموال الخاصة، أما فيما يخص لباقي العناصر التي لم يتم حيازتها بهدف بيعها فيتم تقيمها بالتكلفة المهتلكة وتخضع كذلك في نهاية كل سنة مالية إلى اختبار تناقص القيمة وهذا طبقا لقواعد التقييم العامة، عند القيام بالتنازل عن التثبيت المالي، وتدرج القيم الفائضة أو الناقصة كمنتوجات أو أعباء عملياتية.

لم يعالج النظام المحاسبي المالي موضوع الأدوات المالية إلا بصفة مختصرة، غير أن المعايير المحاسبية الدولية عالجتها بشكل مفصل (معيار الأدوات المالية: الاعتراف والقياس IAS39، معيار الأدوات المالية: الإفصاح والعرض IAS32) حيث فصلت في الأدوات المالية من حيث الاعتراف والقياس والإفصاح.

ثانيا: القروض والخصوم المالية الأخرى (Emprunts et autres passifs financiers)

عالج النظام المحاسبي المالي تحت عنوان القروض والخصوم المالية الأخرى موضوع تكاليف الاقتراض معتمدا في ذلك على المعيار المحاسبي الدولي رقم 23 "**تكاليف الاقتراض**"، بيْد أن النظام المحاسبي المالي لم يعطى الاهتمام الكافي لهذه المعالجة مقارنة بالمعيار رقم 23؛ وفي ما يلي عرض لمكونات القروض والخصوم المالية الأخرى وكذا المعالجة المحاسبية المسموح بها:

1- مكونات القروض والخصوم المالية الأخرى: إن مكونات تكاليف الاقتراض التي حددها النظام المحاسبي المالي تتطابق مع تلك التي فرضها المعيار المحاسبي 23 حيث تتضمن تكاليف الاقتراض ما يلي:[1]

- الفوائد المترتبة على المكشوفات المصرفية والقروض؛
- اهتلاك علاوة الإصدار والتسديدات المتعلقة بالقروض، وكذا اهتلاك التكاليف الملحقة عن تنفيذ القروض؛
- الأعباء المالية التي تقتضيها عمليات الإيجار التمويلي؛
- فوارق الصرف الناجمة عن القروض بالعملات الأجنبية إذا كانت مماثلة لتقويم كلف الفوائد.

2- المعالجة المحاسبية: عموما يتم الاعتراف بالقروض والخصوم المالية الأخرى كأعباء مالية أو رسملتها وفيما يلي المعالجة المحاسبية التي سمح بها النظام المحاسبي المالي:

أ- المعالجة الأساسية: يجب معالجة القروض والخصوم المالية الأخرى كأعباء مالية للسنة المالية المترتب فيها.

ب- المعالجة البديلة المسموح بها: يُسمح بإدماج (رسملة) تكاليف الاقتراض المنسوبة مباشرة إلى شراء أو بناء أو إنتاج أصل مالي يتطلب مدة طويلة من التحضير (أكثر من 12 شهرا) قبل أن يستعمل أو يباع في كلفة هذا

[1] المرجع نفسه، ص 14.

الأصل المالي، كما تتوقف عملية إدماج تكلفة الاقتراض في حالة انقطاع نشاط الإنتاج أو عندما تنتهي عمليا الأنشطة الضرورية لتحضير الأصل المالي قبل استعماله أو بيعه.

رغم أن طبيعة المعالجة المحاسبية لهذه القروض والخصوم المالية هي نفسها التي يسمح بها المعيار المحاسبي الخاص بتكاليف الاقتراض إلا أن هناك اختلاف كبير يكمن في طبيعة الأصل الذي تنسب له هذه القروض والخصوم حيث أن المعيار المحاسبي رقم 23 ينص على أن الأصل الذي يعزى بتكاليف الاقتراض (الأصل المؤهل) يمكن أن يكون بضاعة أو بناء أو معدات أو مصنع كما قد يكون أصول غير ملموسة، غير أن النظام المحاسبي المالي حصر الأصل المؤهل في الأصول المالية فقط.

ثالثا: تجميع الحسابات

إن تطور الشركات الضخمة وامتداد نشاطها في عدة دول أدى إلى ظهور العديد من الروابط المتعلقة بالمساهمات فيما بينها، وباعتبار أن لهذه الشركات خصوصية مقارنة بالمؤسسات العادية فقد عمدت المؤسسات الخاصة بالتنظير المحاسبي إلى وضع أسس لبيان كيفية المعالجة المحاسبية عن الحالات الناتجة عن تلك الارتباطات وكذا لإعداد قوائم مالية موحدة؛ وفي هذا الصدد تم من خلال هذا العنصر تحديد نوع الارتباط بين مؤسسة ما ومؤسسة أخرى، ثم تبيان طريقة التجميع المتبعة حسب كل من معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي:

1- الاندماج: الاندماج هو العملية التي تجمع فيها مؤسستين على الأقل لتشكل مؤسسة واحدة،[1] معنى أن يكون الاندماج تام أن تتحكم مؤسسة ما في السياسات المالية والتشغيلية لمؤسسة معينة لتحقيق منافع من أنشطتها (السيطرة التامة)، حيث تصبح المؤسسة المتملكة "**الشركة الأم**" والمملوكة "**الشركة التابعة**"، كما تنتج هذه العلاقة في الحالات التالية:[2]

- الحيازة المباشرة أو غير المباشرة لحقوق التصويت؛
- السلطة على أكثر من 50% من حقوق التصويت؛
- سلطة تعيين وعزل المسيرين في الكيان التابع؛
- التحكم في السياسات المالية والعملياتية للكيان التابع وقف قانون أساس أو بموجب عقد؛
- القدرة على توفير أغلبية حقوق التصويت في اجتماعات أجهزة تسيير لكل كيان.

فيما يخص طريقة التجميع بعد إتمام عملية الاندماج فتكون تامة أي اندماج تام (تكامل شامل):

[1] Patrick Mykita, Chérif Jacques Allali**, Comptabilité des Sociétés: conforme au SCF et Normes Comptables Internationales IAS/IFRS**, Berti éditions, Alger, 2010, P104.

[2] الجريدة الرسمية الصادرة 2009/03/25، المتضمنة القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص16.

أ- **في الميزانية:** الأخذ بعناصر ممتلكات الكيان المدمج ما عدا سندات الكيانات المجمدة، وإحلال مجموع الأصول والخصوم المكونة لرؤوس الأموال الخاصة لهذه الكيانات المحددة حسب قواعد التجميع، محل القيمة المحاسبية لتلك السندات غير المأخوذ بها.

ب- **في حساب النتيجة:** يتم حذف جميع العمليات التي تتم بين الشركة القابضة والتابعة، كما يجب تحديد نصيب الأقلية وعرضها في بند مستقل ضمن رؤوس الأموال الخاصة، وفي النتائج الصافية.

2- **المشاركة:** تظهر المشاركة عندما يكون هناك مستثمر يمارس نفوذ ملحوظ (تأثير ملحوظ) في كيان مشارك (الشركة الزميلة)، إذ يعرف التأثير الملحوظ بأنه القدرة على المشاركة في وضع السياسة المالية والتشغيلية لنشاط اقتصادي،[1] حيث يبرز النفوذ الملحوظ في الحالات التالية:[2]

- الحيازة لـ 20% أو أكثر من حقوق التصويت؛
- التمثيل في الأجهزة المسيرة؛
- المشاركة في عملية إعداد السياسات الإستراتيجية؛
- وجود معاملات هامة بين الطرفين، بالإضافة لتبادل معلومات هامة وإطارات ومسيرين.

أما طريقة التجميع المتبعة في حالة المشاركة فهي طريق المعادلة التي تتمثل في:

أ- **على مستوى الميزانية:** إحلال الحصة التي تمثلها السندات في رؤوس الأموال الخاصة نتيجة الكيان المشارك محل قيمتها المحاسبية، مع احتساب حصة المجموعة هذه في نتيجة الكيان المشارك ضمن حساب النتائج المدمجة.

ب- **على مستوى حساب النتيجة:** يقدم تحت عنوان خاص حصة المجمع في نتيجة الكيان المشارك، والأخذ في الحسبان النتيجة المدمجة هذه الحصة للمجمع في حساب نتيجة الكيان المشارك.

كما عالج النظام المحاسبي المالي وفق معايير المحاسبة الدولية موضوع فارق التجميع الذي حدد على أنه الفرق بين تكلفة شراء أسهم من مؤسسة والحصة غير معاد تقييمها لصافي أصولها، بالإضافة يمكن تحديد هذا الفرق بطريقة أخرى من خلال فرق التجميع يمثل مجموع فرق الاقتناء وفرق التقييم، حيث فرق التقييم هو الفرق بين القيمة المحاسبية للأصول المحددة والقيمة العادلة لها، أما فرق الاقتناء فقد تم تناوله.

3- **التقاسم أو السيطرة المشتركة:** هي اتفاق تعاقدي يتفق فيه طرفان أو أكثر على ممارسة نشاط اقتصادي تحت المراقبة المشتركة، ومن أشكال المشاريع المشتركة العمليات الخاضعة للسيطرة المشتركة، الأصول الخاضعة

[1] غانم شطاط، **المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS**، مكتبة نوميديا، قسنطينة، 2009، ص 201.

[2] الجريدة الرسمية الصادرة 2009/03/25، المتضمنة القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص17.

للسيطرة المشتركة، والشركة الخاضعة للسيطرة المشتركة؛[1] أما طريقة التجميع المتبعة فهي الاندماج النسبي بمعنى أن كل مشترك يسجل في حساباته القسط الذي يعود إليه من أصول وخصوم الكيان المشترك.

فيما يخص أصول امتيازات الخدمة العمومية تسجل في ميزانية الكيان الاحتيازي، أما العمليات المنجزة لحساب أطراف أخرى فلا تسجل المؤسسة (الوكيل) سوى الأجر الذي تتقاضاه، أما العمليات المنجزة لحساب الغير باسم الكيان فيدرج حسب نوعه في (عبء، منتج) حساباته.

رابعا: العقود طويلة الأمد (Contrats long terme):

تمثل عقود الإنشاء (العقود طويلة الأمد) أو ما يطلق عليه "عقود المقاولات" اتفاق بين طرفين يقوم بموجبه الطرف الأول (المقاول) بإنشاء أصل لصالح الطرف الثاني (المستفيد) وبسعر يكون في الغالب محدد وثابت عند توقيع العقد، وتبرز المشكلة المحاسبية لمعالجة عقود الإنشاء في دفاتر المقاول، حيث أن هذا النوع من العقود يستغرق تنفيذه في العادة فترة زمنية طويلة وبالتالي تمتد فترة تنفيذه عبر أكثر من فترة محاسبية واحدة، مما يتطلب أسلوب محاسبي ملائم لتوزيع إيراد العقد وتكاليفه عبر الفترات المحاسبية لتنفيذ العقد.

يتضمن عقد طويل المدى إنجاز ملكية، سلعة، خدمة، مجموعة ممتلكات أو خدمات تقع تواريخ انطلاقها والانتهاء منها في سنوات مالية مختلفة، ويمكن أن تتعلق بعقود البناء، عقود إصلاح أصول أو بيئة، عقود تقديم خدمات.[2]

بما أن هذه العقود تمتد لعدة دورات محاسبية فإن الإشكالية الخاصة بالإيراد الذي يجب الاعتراف به كل سنة يكون مطروحا، ولهذا فقد حدد النظام المحاسبي المالي تبعا للمعيار IAS11 **"عقود الإنشاء"** طريقتين لمعالجة مثل هذه العقود.

فالطريقة الأولى تسمى طريقة تقد الانجاز وتستخدم في الحالة العادية، حيث يمكن استخراج النتيجة المحاسبية حسب تقدم الانجاز، أما في الحالة غير العادية حيث لا تستطيع المؤسسة تطبيق هذه الطريقة (مثل عدم قدرتها على تحديد قيمة العقد) فإنها تطبق طريقة إنهاء الإنجاز (طريقة الاستكمال)، والتي تعتمد على تسجيل الإيرادات إلا بالمبلغ الذي يعادل الأعباء المثبتة والتي يكون تحصيلها محتملا،[3] وفي حالة لما تكون تكلفة العقد تفوق منتجات العقد فيجب تكوين مؤونة بقيمة الخسارة.

---

[1] Bruno Bachy, Michel Sion, **Financière des Comptes Consolidés Normes IFRS**, 2 éditions, Dunod, Paris, 2009, P40.

[2] الجريدة الرسمية الصادرة 2009/03/25، المتضمنة القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، العدد19، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[3] حنيفة بن ربيعة، **الواضح في المحاسبة المالية وفق SCF والمعايير الدولية IFRS/IAS**، الجزء الثاني، ط1، منشورات كليك، الجزائر، 2013، ص 209.

خامسا: عقود الإيجار التمويلي (Contrats de location financement)

عقد الإيجار "هو اتفاق يتنازل بموجبه المؤجر للمستأجر لمدة محددة عن حق استعمال أصل مقابل دفع واحد أو دفعات عديدة، ويمكن التمييز بين عقد إيجار تمويلي وعقد إيجار بسيط (تشغيلي)".[1]

انتشرت عقود الإيجار في السنوات الأخيرة بشكل كبير في معظم دول العالم وذلك نظرا للمزايا التي توفرها للمستأجر (مصدر تمويلي سهل، تجنبه مخاطر تقادم الأصل نتيجة التطورات التكنولوجية، مرونة الاستخدام والدفع، وقلة التكلفة)، وفي مسح أجراه المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) عام 1999 أظهر أن 541 من إجمالي 600 شركة شملها المسح تمارس أنشطة تتعلق بعقود الإيجار.[2]

1- تصنيف عقود الإيجار: يمكن تصنيفها إلى عقود الإيجار البسيط وعقود الإيجار التمويلي، وقد حدد النظام المحاسبي المالي حسب المعيار IAS17 "**عقود الإيجار**" مبدأ عام لتمييز عقد الإيجار التمويلي، وذلك بأن أشار إلى أن عقد الإيجار التمويلي يكون كذلك إذا "ترتب عليه عملية تحويل كامل لمخاطر ومنافع ذات صلة بملكية أصل إلى مستأجر، مقرون بتحويل الملكية عند انتهاء مدة العقد أو عدم تحويلها"،كما أنه في حالة توفر أحد الشروط التالية فإن العقد يصنف تمويلي:[3]

- ملكية الأصل ستنقل للمستأجر بعد انقضاء مدة الإيجار؛
- قد يمنح المستأجر حق خيار اقتناء الأصل بسعر يقل عن القيمة العادلة له، مع وجوب التأكد بدرجة معقولة بممارسة هذا الخيار؛
- إذا كانت القيمة الحالية للحد الأدنى للدفعات التي سيدفعها المستأجر للمؤجر خلال مدة العقد تغطي عند توقيع العقد على الأقل القيمة العادلة للأصل المستأجر؛
- مدة الإيجار تغطي الجزء الأكبر من الحياة الاقتصادية للأصل؛
- إذا كان الأصل المستأجر ذا طبيعة خاصة بحيث لا يمكن استخدامه بدون إجراء تعديلات جوهرية عليه إلا من قبل المستأجر.

2- المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار: فيما يخص الإيجار البسيط فيسجل كأعباء بأسلوب لا يختلف عن الأسلوب المتبع في المخطط المحاسبي الوطني، إلا في أسماء وأرقام الحسابات المستخدمة.

[1] حنيفة بن ربيعة، مرجع سبق ذكره، ص19.

[2] Kieso Weygandt, **Intermediate Accounting**, 10 edition, John Wiley & Sons, New Jersey, U S A, 2006, P1189.

[3] الجريدة الرسمية الصادرة 2009/03/25، المتضمنة القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص 19.

حيث يتم معالجة عقود الإيجار التمويلية محاسبيا مع احترام مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الجانب القانوني، كما أن الإيجارات خلال مدة العقد تدرج في الحسابات لدى المؤجر والمستأجر بالتمييز بين الفوائد المالية المحددة على أساس صيغة تترجم عن نسبة مردود ثابت للاستثمار الصافي، وتسديد المستحقات الرئيسية.[1]

2-1- التسجيل المحاسبي عند المستأجر: يدرج الأصل المستأجر في الميزانية على أساس القيمة العادلة أو القيمة المحينة للمدفوعات الدنيا للإيجار (متضمنة لمبلغ شراء الأصل في نهاية العقد) في حالة كونها أقل من القيمة العادلة للأصل، حيث تحدد قيمة الدفعات بمعدل ضمني للعقد وهو معدل خصم يجعل القيم الحالية للدفعات تساوي القيمة العادلة أو بمعدل استدانة هامشي للمستأجر،[2] يكون الأصل المستأجر موضوع اهتلاك في حسابات حسب القواعد العامة التي تخص التثبيتات، وإذا لم يكن هناك يقين معقول بأن يغدو المستأجر مالكا للأصل في نهاية مدة العقد، فإن الأصل يهتلك كلية على مدى أقصر مدة لهذا العقد، ومدته النفعية.

2-2- التسجيل المحاسبي عند المؤجر: نميز حالتين خاصتين بالتسجيل لدى المؤجر:[3]

أ- حالة المؤجر غير الصانع أو الموزع للأصل المؤجر: تسجل القيمة الحقيقة للأصول المؤجرة كدين ضمن التثبيتات المالية (حـ/274).

ب- حالة المؤجر الصانع أو الموزع للأصل المؤجر: تسجل العملية مثل أية عملية بيع المنتجات، وهكذا فإن الربح أو الخسارة الناتجة عن العملية ستظهر في حساب النتيجة، مع مراعاة عدم تأثير نسبة الفائدة للعقد على الربح المحقق منها؛ لا تشكل عقود إيجار الأراضي عقود إيجار تمويلي، والمدفوعات الأصلية التي يتحملها المستأجر تمثل أعباء مدرجة مسبقا وهي معالجة توافق معالجة IAS17، أما في حالة التنازل عن عقد الإيجار التمويلي فيعد كما لو كان معاملة تجارية عادية، والفائض الناتج من مبلغ البيع والقيمة المحاسبية لدى المستأجر لا يسجل كمنتجات بل يوزع على مدى مدة عقد الإيجار.

المطلب الثاني: عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

فرض النظام المحاسبي المالي، بما يتوافق والمعيار المحاسبي الدولي الأول"**عرض القوائم المالية**" وكذا المعيار المحاسبي الدولي السابع "**قائمة التدفق النقدي**" على المؤسسات التي تدخل ضمن مجال تطبيقه إعداد قوائم مالية سنويا، كما أن المشرع الجزائري لم ينسى المؤسسات الصغيرة التي لا تتوفر على الشروط التي تسمح بتطبيق

[1] لخضر علاوي، نظام المحاسبة المالية: سير الحسابات وتطبيقاتها، مرجع سبق ذكره، ص 133.

[2] عبد الرحمن عطية، المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره، ص 176.

[3] المرجع نفسه، ص 177.

المحاسبة المالية، فخصص لها نظام محاسبي مالي يناسب طبيعتها؛ ومن خلال هذا المبحث تم معالجة موضعي عرض القوائم المالية وكيفية الإفصاح بها، وكذا الطريقة المحاسبية المتبعة بالمؤسسات الصغيرة.

تم من خلال هذا المطلب تحديد الاعتبارات العامة لعرض القوائم المالية وكذا طرق العرض المعمول بها وفق النظام المحاسبي المالي مع مقارنتها بالكيفيات المسموح بها في معايير المحاسبة الدولية.

أولا: الاعتبارات العامة لعرض القوائم المالية

أورد النظام المحاسبي المالي من خلال إطاره التصوري –خاصة الفروض المحاسبية– عدة اعتبارات لعرض القوائم المالية تتمثل في ما يلي: [1]

1- الاتساق في العرض: يتوجب على المؤسسة القيام بتلخيص وتصنيف بنود القوائم المالية بشكل متسق.

2- الأهمية النسبية والتجميع: يتوجب عرض عناصر القوائم المالية المتشابهة ولها التي أهمية نسبية في بنود منفصلة، كما يمكن تجميع البنود مع بعضها إذا كانت لا تمثل أهمية نسبية عالية، مع الأخذ بعين الاعتبار:

– المنافع الموفرة للمستعملين بواسطة إعلام مفصل؛

– التكاليف المحتملة سواء لإعداد هذا الإعلان ونشره أو لاستعماله.

3- المعلومات المقارنة: يفرض النظام المحاسبي المالي عرض المعلومات المالية في القوائم المالية للفترة المالية الحالية وللفترة السابقة، حيث كل عنصر من عناصر القوائم المالية يجب أن يتضمن بيانيا للمبلغ المتعلق بالعنصر المقابل له من السنة المالية السابقة، كما يوجب النظام المحاسبي المالي أيضا عند تغيير طريقة التقييم لأحد عناصر القوائم المالية إعادة تصنيف المبالغ المقارنة لجعل عملية المقارنة أمرا ممكننا، وعندما تكون عملية إعادة التصنيف غير عملية (عدم توافر المقارنة) يجب على المؤسسة الإفصاح عن ذلك في الملحق.

4- التوقيت المناسب لنشرها: تضبط القوائم المالية تحت مسؤولية مسيري المؤسسة، ويتم إصدارها خلال مهلة أقصاها ستة أشهر تلي تاريخ إقفال السنة المالية.

5- الهيكل العام للقوائم المالية: يجب أن تحوي القوائم المالية بصفة عامة المعلومات التالية:

– اسم الشركة، الاسم التجاري، رقم سجلها التجاري، نوع البيانات المالية (حسابات فردية، مجمعة، مركبة)، تاريخ إقفال الحسابات، العملة التي تقدم بها؛

– معلومات عن هوية المؤسسة: عنوان مقره، الشكل القانوني، مكان النشاط وموطنه، أنشطته الرئيسية، معدل عدد العاملين، وفي حالة الشركات التابعة يجب تحديد الشركة الأم.

[1] الجريدة الرسمية الصادرة 2009/03/25، المتضمنة القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، العدد19، مرجع سبق ذكره، ص 22.

ثانيا: كيفية عرض القوائم المالية

يشير العرض إلى الطريقة أو الأسلوب أو الشكل أو الترتيب الذي يتم به تنظيم عرض القوائم المالية للمؤسسة، وإظهار المعلومات المحاسبية المتعلقة بنتائج نشاطها ومركزها المالي.[1]

حيث تمثلت القوائم المالية في PCN في القوائم المالية الشاملة تتمثل في الميزانية، وجدول حسابات النتائج، وجدول حركات عناصر الذمة، وكذا الجداول الملحقة إذ كان هناك 41 جدولا ملحقا يكمل القوائم المالية الشاملة، وتمنح مستعمليها التفاصيل اللازمة، بحيث يسهل فهم محتوياتها بمجرد الإطلاع على أشكالها؛[2] أما النظام المحاسبي المالي فيتضمن القوائم المالية الخاصة بالمؤسسات عدا المؤسسات الصغيرة وفق ما يلي:

1- مفهوم الميزانية: توضح الميزانية الحالة المالية للمؤسسة اعتبارًا من تاريخ معين،[3] وتحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم، ويبرز عرضها داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية والعناصر غير الجارية، حيث أن الأصول ترتب حسب درجة سيولتها أما الخصوم حسب درجة استحقاقيتها بالإضافة إلى مبدأ السنوية في التفرقة بين العناصر الجارية وغير الجارية.

2- حساب النتائج: حساب النتائج هو بيان ملخص للأعباء والإيرادات المحققة من طرف الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ بعين الاعتبار تاريخ التحصيل أو الدفع ويظهر النتيجة الصافية للسنة المالية بإجراء عملية الطرح، وحسب النظام المحاسبي المالي هناك نوعين من حسابات النتائج: حسب الطبيعة وحسب الوظيفة.

3- مفهوم جدول تدفقات الخزينة: جدول سيولة الخزينة هو كشف مالي يهدف إلى تقديم قاعدة لمستعملي القوائم المالية لتقييم قدرة الكيان على توليد سيولة الخزينة وما يعادلها وكذا معلومات حول استعمال هذه السيولة حيث يتضمن جدول تدفقات الخزينة ما يلي:[4]

- **الأنشطة التشغيلية:** تتضمن الأعباء والنواتج والنشاطات الأخرى التي ليست لها علاقة بنشاط الاستثمار أو التمويل (وظيفة الاستغلال).
- **الأنشطة الاستثمارية:** عبارة عن الأنشطة المتعلقة بالحصول على أو بيع الأصول طويلة الأجل.

---

[1] علاء بوقفة، **الإصلاح المحاسبي في الجزائر وأثره في تفعيل الممارسة المحاسبية: دراسة تحليلية تقييميه خلال الفترة 2010-2012**، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012/2011، ص 39.

[2] القرار المؤرخ في 02 جوان 1975، المتعلق بكيفية تطبيق المخطط الوطني للمحاسبة، الجريدة الرسمية، العدد 24، الصادر في 23 مارس 1976، المادة رقم 25.

[3] Charles H. Gibson, **Financial Reporting &Analysis: Using Financial Accounting Information**, 11th Edition, Cengage Learning, South-Western, USA, 2009, p93.

[4] شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص 83.

- **التدفقات المالية الناشئة عن أنشطة التمويل:** وهي الأنشطة التي تكون نتيجتها تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض.

كما حدد المشرع الجزائري ضمن النظام المحاسبي المالي طريقتين لعرض جدول تدفقات الخزينة:

- **الطريقة المباشرة:** إن الطريقة المباشرة التي أوصى بها المشرع الجزائري ترتكز على تقديم الأجزاء الرئيسية لدخول وخروج التدفقات النقدية الإجمالية (الزبائن ،الموردين ،الضرائب ...) قصد الحصول على تدفق للخزينة صافي، ثم تقريب ومقارنة هذا التدفق الصافي مع النتيجة قبل الضريبة للفترة المعنية.[1]
- **الطريقة غير المباشرة:** إن الطريقة غير المباشرة في تقديم جدول تدفقات الخزينة المحدد من قبل المشرع الجزائري ترتكز على تصحيح وتسوية النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان:[2]

– أثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (الاهتلاكات، تغيرات الزبائن، المخزونات، تغيرات الموردين...).

– التفاوتات أو التسويات (الضرائب مؤجلة).

– التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة) وهذه التدفقات تقدم كلا على حدا.

باعتبار أن جدول تدفقات الخزينة من المستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي مقارنة بالمخطط السابق يظهر جليا تبنيه للمعيار 7 **"قائمة التدفقات النقدية"** في معالجته لهذه القائمة.

4- مفهوم جدول تغيرات الأموال الخاصة: يشكل جدول تغيير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في الفصول المشكلة لرؤوس الأموال الخاصة بالكيان خلال السنة المالية.

5- الملحق: الملحق وثيقة تلخيص يعد جزءا من القوائم المالية، وهو يوفر التفسيرات الضرورية لفهم أفضل للميزانية وحساب النتائج فهما أفضل، ويتمم كلما اقتضت الحاجة المعلومات المفيدة لقارئي الحسابات، تعد عناصر الإعلام الرقمية للملحق حسب نفس المبادئ وحسب نفس الشروط التي تظهر في الوثائق الأخرى التي تتشكل منها الكشوف المالية، بيد أن ما يسجل في الملحق لا يمكنه بحال من الأحوال أن يحل محل ما يسجل في إحدى الوثائق الأخرى للقوائم المالية.

حيث يشتمل المحتوى على معلومات تتضمن النقاط الآتية، متى كانت هذه المعلومات ذات طابع بالغ الأهمية أو كانت مفيدة لفهم العلميات الواردة في القوائم المالية:

---

[1] نصر الدين بن نذير، عمار بوشناف، **جدول تدفقات الخزينة**، الملتقى الدولي حول الإصلاح المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير الحاسبية الدولية IAS/IFRS، جامعة سعد دحلب، البليدة، 13 -15 أكتوبر 2009، ص 3.

[2] الجريدة الرسمية الصادرة 2009/03/25، المتضمنة القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، العدد19، مرجع سبق ذكره، ص 26.

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية؛

- مكملات إعلام ضرورية لفهم أفضل للقوائم المالية؛

- المعلومات التي تخص الكيانات المشتركة والمعاملات التي تمت مع هذه الكيانات أو مسيريها؛

- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة.

يمكن الإشارة إلى أن قائمتي الميزانية وجدول حسابات النتائج كانت معتمدة في المخطط المحاسبي الوطني، بينما تم استحداث القوائم الأخرى في النظام المحاسبي المالي بما يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، لكن تجدر الإشارة أيضا إلى أنه طرأت عدة تغييرات على قائمتي الميزانية وجدول حسابات النتائج عند الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي، وهذه التغييرات يمكن أن تلخص فيما يلي:[1]

- تتكون الميزانية في المخطط المحاسبي الوطني من 5 أصناف، ثلاثة أصناف في الأصول هي الاستثمارات، المخزونات، الحقوق، وصنفين في الخصوم هما الأموال الخاصة والديون، بينما في النظام المحاسبي المالي قسمت الأصول إلى أصول غير جارية وأصول جارية، أما جانب الخصوم فقسم إلى :رؤوس الأموال الخاصة، الخصوم غير الجارية، والخصوم الجارية.

- عناصر الأصول في الميزانية المحاسبية في المخطط المحاسبي الوطني كانت تقيم بالقيمة التاريخية، بينما في الميزانية المالية يمكن إعادة تقييم عناصر الأصول بالقيمة العادلة.

- كل من الميزانية وجدول حسابات النتائج في PCN كانت تحتوي فقط على المعلومات المتعلقة بالدورة الخاصة بها، بينما في ظل SCF تحتوي أيضا على المعلومات المتعلقة بالدورة السابقة، وهذا مهم جدا من أجل المقارنة.

- كان جدول حسابات النتائج يعد بمنظور واحد فقط حسب الطبيعة أما قائمة حساب النتائج في النظام المحاسبي المالي فيتم إعداده وفق منظورين حسب الطبيعة وحسب الوظيفة.

فيما يخص بنية الحسابات (مدونة الحسابات) يلاحظ أن بنود الحسابات قد تم اقتباسها من المخطط الفرنسي PCG نسخة 1983 المعدل سنة 1999، ثم أجريت عليه عدة تعديلات أخرى في الفترة الممتدة من 2002-2007،[2] وبما أن أصناف الحسابات مستنبطة من PCG لذا نجد تسميات هذه العناصر تختلف عن المسميات وفق معايير المحاسبة المالي.

فيما يلي ذكر أهم الاختلافات بين الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني:

---

[1] منور أوسرير، محمد مجبر، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية: حالة جدول حساب النتائج**، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد NSCF في ظل معايير المحاسبة الدولية: تجارب، تطبيقات وآفاق، جامعة الوادي، 17-18 جانفي 2010، ص 15.

[2] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**، الجزء الثاني، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2009، ص 21.

- الصنف الأول رؤوس الأموال: يختلف النظام المحاسبي المالي عن المخطط المحاسبي الوطني في احتواء الأول الأموال الخاصة بالإضافة إلى القروض اعتمادا على مبدأ الاستحقاقية.
- الصنف الثاني التثبيتات: في النظام المحاسبي المالي تم إلغاء المصاريف الإعدادية، كما أن الحقوق الخاصة بالقيم الثابتة صنفت ضمن التثبيتات والتي كانت تصنف في المخطط المحاسبي الوطني في الصنف 4.
- الصنف الثالث المخزونات: الحساب 35 في النظام المحاسبي المالي يضم الحسابات 33، 35، 36 في المخطط المحاسبي الوطني، بالإضافة إلى إلغاء طريقة Lifo في تقيم المخزونات.
- الصنف الرابع حسابات الغير: بالإضافة إلى حسابات الحقوق فإن النظام المحاسبي المالي يضم حسابات الديون في المخطط المحاسبي الوطني (الصنف 5) في هذا الصنف، كما يمكن أن تكون أرصدة حسابات هذا الصنف دائنة أو مدينة حسب طبيعة الحسابات.
- الصنف الخامس الحسابات المالية: يضم الحسابات المالية ويمكن أن تكون أرصدتها مدينة أو دائنة.
- الصنف السادس الأعباء: أصبحت الأعباء تصنف حسب الوظيفة بالإضافة إلى تصنيفها حسب الطبيعة.
- الصنف السابع المنتوجات: لا يوجد اختلافات كبيرة.
- الصنف الثامن: حساب كان يضم النتائج، تم إلغاؤه.

المطلب الثالث: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

الإفصاح المحاسبي هو نشر المؤسسات للمعلومات الضرورية المتعلقة بها للأطراف التي لها مصالح حالية أو مستقبلية مهما كانت طبيعة هذه المعلومات، حيث أعطى النظام المحاسبي المالي أهمية كبيرة له، من خلال إعطاء الأولوية للمعايير المتعلقة بالإفصاح، وهذا بغية اكتساب القوائم المالية المعدة وفقه المصداقية والشفافية، وتقليص الفروق والنقائص الموجودة بينها وبين القوائم المعروضة حسب معايير المحاسبة الدولية، وبهذا فهو يتوافق مع هدف المرجع المحاسبي الدولي بالتركيز على تحسين نوعية المعلومة المحاسبية والمالية.

رغم الإجماع العام على أنه من غير الممكن عرض كل المعلومات الجوهرية والعمليات الاقتصادية الهامة لمدة عام كامل عن مؤسسة معينة، إلا أن هناك اتفاق على وجوب أن تفصح التقارير المالية (التقارير المالية أشمل من القوائم بحيث تحوي عليها بالإضافة إلى إيضاحات وقوائم أخرى)، عن أية حقائق مالية جوهرية كفيلة بجعلها غير مضللة.[1]

[1] محمد مطر، موسى السويطي، **التأصيل النظري للممارسات المحاسبية في مجالات: القياس والعرض والإفصاح**، ط2، دار وائل للنشر،عمان، 2008، ص 342.

من أهم المعايير التي استعان بها النظام المحاسبي المالي للإفصاح المحاسبي نجد المعيار المحاسبي الدولي لعرض القوائم المالية IAS1، والمعيار الخاص بالتدفقات الخزينة IAS7، وكذا المعيار المتعلق بالطرق المحاسبية، التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء IAS8، مع الإشارة إلى أن مجلس معايير المحاسبة الدولية خصص معايير عدة تعالج قضايا الإفصاح إلا أن النظام المحاسبي المالي تبني جزء فقط منها وذلك من خلال استخدام الأسلوب التالي:

- الإفصاح في صلب القوائم المالية الأساسية؛
- استخدام المصطلحات والعرض المفصل؛
- استخدام الملاحظات والملاحق.

في العموم تعتبر هذه الأساليب مكملة لبعضها البعض ولا تحل محل بعضها البعض، حيث يتوقف استخدام أي من هذه الأساليب على طبيعة ونوعية ودرجة أهمية المعلومات، حيث توجد معلومات تعتبر معلومات أساسية ويجب إظهارها ضمن المكونات الأساسية للقوائم المالية، وهناك معلومات أخرى ثانوية يتطلب الإفصاح عنها في الهوامش.[1]

فيما يخص المعلومات التي يجب الإفصاح عنها فيمكن أن ترد في ما يلي:

1- الإفصاح عن السياسة المحاسبية: نظرا لتعدد بدائل السياسات المحاسبية فإن على الإدارة اختيار الإفصاح عن السياسة التي سوف تعتمدها وكذا المبررات والأسباب في حالة تغيرها.

2- الإفصاح في القوائم المالية: من خلال الإفصاح في القوائم المالية يتم إبراز العناصر المكونة للقوائم المالية ومبررات تسجيلها المحاسبي، مع توضيح الشروحات والطرق المحاسبية المتبعة في الملاحق المرافقة لها.

تكمن أهمية الإفصاح المحاسبي في توفير المعلومات اللازمة لمساعدة مستخدمي القوائم المالية على اتخاذ القرار المناسب، حيث يحقق المزايا التالية:[2]

- يساهم في تحديد الأسعار المناسبة للسهم في الأسواق المالية، حيث يؤدي الإفصاح إلى تخفيض عدم التأكد فيما يتعلق بالاستثمار، وإقبال المدخرين على تقديم أموالهم للمستثمرين، حيث تكون المعلومات متوفرة ومتاحة للجميع دون تحيز؛
- الإفصاح عن المعلومات بصورة دورية يعمل على تخفيض عدم تماثل المعلومات، والذي تستغله الأطراف داخل المؤسسة لتحقيق مكاسب غير عادية؛

[1] محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص 583.

[2] محمد مهدي ضيف الله، **الاتجاهات الحديثة لتطوير وظيفة الإفصاح في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية**، المؤتمر الدولي الأول حول المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، جامعة المسيلة، 04-05 ديسمبر 2012، ص 03.

- يعمل على مساعدة مستخدمي المعلومات المحاسبية في الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية من خلال اتخاذ القرار المناسب؛

- يساهم الإفصاح المحاسبي في حل مشكلة الوكالة لما يوفره من معلومات تسمح باستمرار العلاقة التعاقدية بين الإدارة والمساهمين.

كما يهدف الإفصاح إلى توفير معلومات لمساعدة المستثمرين والدائنين لتقييم مخاطر واحتمالات كل من البنود المعترف وغير المعترف بها، وتوفير معلومات مهمة تسمح لمستخدمي القوائم المالية بالمقارنة ضمن السنة الواحدة وبين السنوات السابقة، وكذا توفير معلومات عن التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية، مع مساعدة المستثمرين في تقدير العائد على الاستثمار، كتحديد نسبة توزيعات الأسهم.[1]

[1] أحمد بلقاوي، **نظرية المحاسبة**، تعريب رياض عبد الله، ج 01، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 403.

خلاصة الفصل:

في ظل التغيرات الاقتصادية التي تشهدها الجزائر، عمدت إلى تبني نظام محاسبي مالي يتوافق والمتطلبات الدولية كأحد الأساليب لتسهيل المعاملات الدولية وخاصة مهام المستثمر الأجنبي، الذي يجد صعوبة في التأقلم والتعامل مع المعلومات التي تفصح عنها المؤسسات في الجزائر والتي أعدت أساسا للاستجابة لمتطلبات التحصيل الجبائي هذا من جهة، ومن جهة أخرى تسهيل العمل المحاسبي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية وربطه بالجانب المالي لها؛ ومن أجل ذلك حمل النظام المحاسبي المالي المرجعية الفكرية لمعايير المحاسبة الدولية، المتجسدة في إطارها التصوري، بالإضافة إلى وجود مفاهيم وعناصر تحمل في طياتها المرجعية الفرنسية لما قبل تبني المعايير الدولية في فرنسا (هذا الأمر ناتج من كون مصممي هذا النظام فرنسيون)، كما أن الجانب التطبيقي للعمل المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي هو إلى حد بعيد يتوافق معايير المحاسبة الدولية، بالإضافة إلى استحداث معالجات محاسبية أفرزتها التغيرات الاقتصادية ولم يكن المخطط المحاسبي الوطني يواكبها.

كل التغيرات الإيجابية التي مست المحاسبة في الجزائر تبرز الجدية في الإصلاحات المحاسبية بالبلاد، لكن في الميدان وواقع الممارسات المحاسبية نجد أنه لا يعكس مئة بالمائة أهداف هذه الإصلاحات، حيث أبرزت العديد من الدراسات المحلية منذ بداية التفكير في وضع نظام محاسبي مالي إلى أن هناك الكثير من العوائق التي سوف تؤثر على النظام المحاسبي المالي (وما زالت تؤثر) كطبيعة الاقتصاد الوطني وكذا مشاكل خاصة بالجانب البشري الممارس لمهنة المحاسبة، إضافة إلى ذلك الجمود في الجانب التنظيري حيث أنه منذ السنوات الأولى لظهور النظام المحاسبي المالي لم يقدم المشرع الجزائري أي إضافات لهذا النظام سواء تعديلات لما سبق وضعه في النظام المحاسبي المالي أو إضافات تواكب التطورات الاقتصادية المستمرة في البلاد.

كما يظهر النظام المحاسبي المالي في إطاره النظري أنه يخدم كل الأفراد ذات العلاقة بالمؤسسة من خلال تزويدهم بكل المعلومات التي يحتاجونها، والأهم أنه أداة مفيدة جدا لإدارة المؤسسة خصوص ما تعلق بعملية اتخاذ القرارات بها.

الفصل الثاني: الإطار النظري لعملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية

المبحث الأول: المدخل النظري لعملية اتخاذ القرار الاستراتيجي
المطلب الأول: أساسيات اتخاذ القرارات
المطلب الثاني: ماهية القرارات الإستراتيجية
المطلب الثالث: مراحل عملية اتخاذ القرار الاستراتيجي
المبحث الثاني: مدخل نظري للقرارات الاستثمارية
المطلب الأول: ماهية الاستثمار
المطلب الثاني: ماهية اتخاذ القرار الاستثماري
المطلب الثالث: عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية وثنائية العائد/مخاطرة
المبحث الثالث: مدخل نظري لقرارات التمويل
المطلب الأول: ماهية قرار التمويل
المطلب الثاني: هيكل التمويل المناسب
المطلب الثالث: قرار توزيع الأرباح

أهداف الفصل الثاني

أهداف المبحث الأول	-إبراز ماهية المتغير التابع في الدراسة والمتمثل في عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية.
أهداف المبحث الثاني	-تقديم الإطار النظري لنوع من القرارات الإستراتجية والذي اخترنا دراسته وهو القرارات الاستثمارية.
أهداف المبحث الثالث	-تقديم الإطار النظري لنوع من القرارات الإستراتجية والذي اخترنا دراسته وهو القرارات التمويلية.

تمهيد:

إن موضوع اتخاذ القرارات الإستراتيجية بالمؤسسات الاقتصادية من المواضيع القديمة الحديثة التي أسهب المفكرين فيها، ووضع له نظريات تفسره وتحدد ملامحه، وطبعا وكأي موضوع اقتصادي متجدد ومتأثر بالتغيرات البيئية المحيطة به فموضوع اتخاذ القرارات الإستراتيجية انتقل من مستوى دراسة مفهومه وعناصره ونظرياته إلى دراسة العوامل المؤثرة به أو تلك الداعمة له، فعمد المفكرين إلى ربطه بعديد الميادين الاقتصادية الأخرى، ومن بينها ميدان المحاسبة؛ لذا قبل أن ننتقل لهذا الربط يجب أن نعطي لمفهوم القرارات الإستراتيجية جزء من حقه من خلال التطرق لماهيته بصفة عامة، ثم دراسة الجانب النظري لنوعين مهمين من القرارات الإستراتيجية ألا وهما قرار الاستثمار وقرار التمويل؛ هذا طبعا ليس تقليلا من شأن الأنواع الأخرى وإنما هو عبارة عن اختيار من قبلنا مبني على أساس أن أغلب الأطر النظرية تربط بين قرارات التمويل والاستثمار مع المحاسبة بشكل أساسي مقارنة بأنواع أخرى من القرارات الإستراتيجية.

وكتسلسل منطقي قمنا في البداية بالتطرق إلى عملية اتخاذ القرارات عموما (بصفة مختصرة) ثم انتقلنا إلى اتخاذ القرارات الإستراتيجية والتي هي نوع من أنواع القرارات الإدارية التي تتخذها الإدارة العليا بالمؤسسات، حيث قمنا بذكر أهم التعاريف وأهم التصنيفات لمراحل عملية اتخاذها، وحاولنا تلخيص تلك التصنيفات في خطوات سنستخدمها في الجانب التطبيقي من الدراسة.

بعد ذلك قمنا بالتطرق للجانب النظري لكل من القرارات الاستثمارية والقرارات التمويلية وفق هذا التسلسل، حيث بدأنا بالقرارات الاستثمارية (كل الكتابات التي تتناول هذين النوعين من القرارات تبدأ بالقرارات الاستثمارية ثم التمويلية) ثم القرارات التمويلية، حيث تعمدنا ذكر موضوع الاندماج والاستحواذ في المبحث الثاني وتبرير ذلك أن هذا النوع من الاستثمارات ذو بعد استراتيجي، وقد فكرنا عند انجاز هذا العنصر أن يكون هناك دراسة ميدانية تقابله في الجانب التطبيقي من الأطروحة، لكن لم نتمكن من تحقيق ذلك إذ لم نجد مؤسسة (حسب إمكانياتنا المحدودة) قامت بعملية اندماج تساعدنا في دراسة أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية الاندماج؛ أما في المبحث الثالث المخصص للقرارات التمويلية فقد عمدنا إلى التطرق لقرار توزيع الأرباح الذي هو في نظرنا له تأثير كبير على قرارات الاستثمار وقرارات التمويل.

المبحث الأول: المدخل النظري لعملية اتخاذ القرار الاستراتيجي

يحظى موضوع القرارات بأهمية بالغة بالنسبة لإدارة المؤسسات، ويشكل القرار الاستراتيجي المرتكز الأساسي لنجاح الأعمال أو فشلها، لذلك فهو من المهام الأساسية للإدارة العليا في المؤسسة؛ ولقد كانت اللبنة الفكرية للموضوع ترتكز إلى تكوين خلاصات فكرية حول مستقبل المؤسسة وتطورها، وتشكل هذه بداية اهتمام الإدارة العليا بالمواضيع الإستراتيجية في المؤسسة، وترتكز على هذه القضايا المهمة الكثير من القرارات التشغيلية التي لا تعني شيئا إذا كان القرار الاستراتيجي خاطئا، لذلك ظهرت المقولة بكون المؤسسة عبارة عن حياة كاملة بقرارات تشغيلية يومية وبقرار استراتيجي واحد، إن هذه المقولة تعني أن القرارات الإستراتيجية بالغة الأهمية، ويجب أن تُدعم بأنظمة قرارات تشغيلية ذات كفاءة.

المطلب الأول: أساسيات اتخاذ القرارات

في عام 1957 تم نشر كتاب لا يزال حتى يومنا هذا مرجعية جيدة جدا في نظرية القرار وهو كتاب ألعاب وقرارات (Games and Decisions; Jeux et décisions) لـ Luce et Raiffa حيث أعتمد عليه كثيرا في معظم البحوث في علم الاقتصاد وخصوصا جانب القرار؛ وتاريخيا تبلورت نظرية القرار في كتاب Le chevalier de Méré (1607-1684) إذ كان أول طرح لمشاكل القرار في المصطلحات العلمية وسعى لحلها في إطار بسيط من لعب القمار،[1] حيث طرح مشاكل صنع القرار بطريقة أعربت عن الحاجة إلى نظرية، ومنذ ذلك الحين ونظرية القرار تتطور وأضيفت لها عدة آليات ومفاهيم جديدة.

أولا: المفهوم

إن مناقشة موضوع اتخاذ القرار يتطلب منا في البداية توضيح مفهوم مصطلحي اتخاذ القرار وصناعة القرار والعلاقة بينهما؛ حيث جاء في اللغة العربية القرار بمعنى "سكن واطمأن وقرر الأمر أي رضي عنه وأمضاه، وتقرر الأمر أي ثبت واستقر والقرار ما انتهى إليه الأمر"،[2] أي أن القرار هو الفصل أو الحكم في مسألة ما أو قضية أو خلاف،[3]ومصطلح القرار في اللغة الانجليزية (Decision) مشتق من أصل لاتيني ويعني البث النهائي،[4] أما اصطلاحا فقد تعدد تعاريف القرار في علم الإدارة منها أن القرار يمثل الناتج النهائي الذي تم اعتماده في ضوء

[1] Robert Kast, **La théorie de la décision**, Éditions La Découverte, Paris, 2002, P14

[2] محمد حافظ حجازي، **دعم القرارات في المنظمات**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2006، ص105.

[3] عبد الفتاح ياغي، **عملية اتخاذ القرارات**، المجلة العربية للعلوم الإدارية، العدد 02، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، الأردن، 1983، ص 05.

[4] حسين موسيلم، **أنواع برمجة الخطية بالأهداف المبهمة، دراسة حالة بين BDL بمغنية**، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي يكر بلقايد، تلمسان، 2013، ص 03.

مراحل مختلفة للصناعة والاختيار، ويمثل الجوهر النهائي الذي تعتمده الإدارة،[1] أو أنه الحل أو التصرف أو البديل الذي يتم اختياره على أساس المفاضلة بين عدة بدائل وحلول ممكنة ومتاحة لحل المشكل،[2] ولعل أكثر التعاريف شمولية هو التعريف الذي ينص على أن القرار هو سلوك أو تصرف واع ومنطقي ذو طابع اجتماعي ويمثل الحل أو التصرف أو البديل الذي يتم اختياره على أساس المفاضلة بين عدة بدائل وحلول ممكنة ومتاحة لحل مشكلة ويعد هذا البديل الأكثر كفاية وفعالية بين تلك البدائل المتاحة لمتخذ القرار؛[3] وصنع القرار (Decision Making) هو دون شك إحدى وظائف الإدارة الأساسية على الرغم من أن مؤسسي نظرية الإدارة (وخاصة Fayol) حددوا الوظائف الأساسية للإدارة في التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة، غير أن صنع القرار له ميزة شاملة يتم إدراجه ضمنيا في جميع وظائف الإدارة الأخرى؛ وقد بدأ لفت الانتباه لأهمية صناعة القرار والحاجة إليه في ستينيات القرن العشرين من قبل H.Simon, 1960، الذي أشار إلى ضرورة فهم صنع القرار كعملية.

الشكل رقم 10: عملية صناعة القرار وفق H.Simon

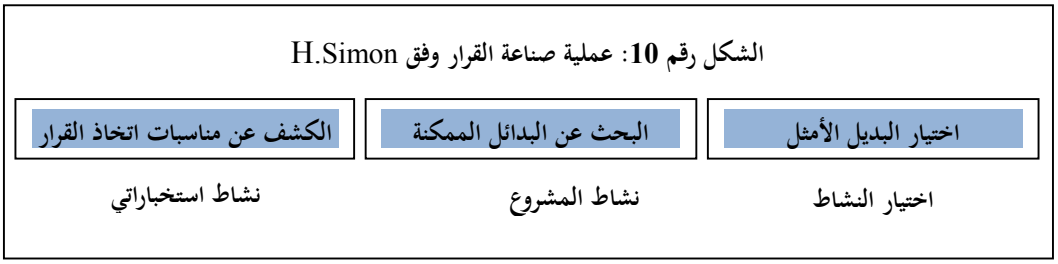

Source: Zuzana Papulova, Andrea Gazova, **Role of Strategic Analysis in Strategic Decision-Making**, 3rd Global Conference on Business, Economics, Management and Tourism, 26-28 November 2015, Procedia Economics and Finance 39,Rome, Italy, 2016, p 573.

ومنذ ذلك الحين بدأت نظرية صنع القرار التي تقوم على مبادرة H.Simon, 1960، في التطور ووضعت النظرية العديد من الأساليب والتقنيات التحليلية التي تستخدم في الكشف عن الفرص والبحث والتطوير في الحلول البديلة، فضلا عن اختيار البديل المناسب لحل المشاكل، وقد أنشئت تقنيات مختلفة أيضا لصنع القرار على المستوى الاستراتيجي وعلى وجه الخصوص نظرية الإدارة الإستراتيجية، التي توفر العديد من الأدوات والتقنيات المناسبة للتحليل الإستراتيجي وخلق المتغيرات والحلول المناسبة؛[4]وعليه صنع القرار هو دراسة تحديد واختيار البدائل على أساس قيم وتفضيلات صانع القرار، بمعنى أن هناك خيارات بديلة وفي هذه الحالة لا نريد فقط تحديد أكبر عدد ممكن من هذه البدائل ولكن اختيار واحد يناسب بشكل أفضل أهداف ورغبات وقيم المؤسسة.[5]

[1] طاهر محسن منصور الغالبي، وائل محمد صبحي إدريس، **الإدارة الإستراتيجية (منظور منهجي متكامل)**، ط 01، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص 139.

[2] حسين حريم وآخرون، **أساسيات الإدارة**، ط 01، دار حامد، عمان، الأردن، 1998، ص 140.

[3] محمد الصيرفي، **القرار الإداري ونظم دعمه**، ط 01، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 12.

[4] Zuzana Papulova, Andrea Gazova, **Role of Strategic Analysis in Strategic Decision-Making**, 3rd Global Conference on Business, Economics, Management, 26-28 November 2015, Rome, Italy, 2016, p 573.

[5]János Fülöp, **Introduction to Decision Making Methods**, Hungarian Academy of Sciences, p 10, http://academic.evergreen.edu/projects/bdei/documents/decisionmakingmethods.pdf

ثاني مصطلح هو اتخاذ القرار (Decision Taking) الذي يعد عملية اختيار بديل من بين البدائل الكثيرة الممكنة للوصول إلى هدف محدد أو حل مشكلة معينة أو حتى انتهاز فرصة سانحة،[1] بمعنى هو عملية اختيار أحسن البدائل المتاحة، بعد دراسة النتائج المتوقعة لكل بديل وأثرها في تحقيق الأهداف المطلوبة.[2]

بالنسبة للفرق بين مفهومي صنع القرار واتخاذ القرار فقد انقسم الباحثون إلى ثلاثة مجموعات:

- **المجموعة الأولى:** لم تميز بين المفهومين حيث لا نجد أثرا لمفهوم صنع القرار في كتابات بعض الباحثين المحسوبين على هذا الفريق، وتم الاكتفاء فيها بذكر في كل مرة المفهوم الثاني مع التأكيد بأن مراحل أو خطوات اتخاذ القرار تبدأ من تحديد المشكلة أو الهدف، وتنتهي باختيار البديل المناسب وبإصدار القرار الذي استقر عليه الرأي وتنفيذه، مرورا بتحليل المشكلة وتحديد البدائل وتقييمها، لكن الملاحظ أن هذه المراحل أو الخطوات أصبحت تحسب على أنها مراحل أو خطوات صنع القرار.
- **المجموعة الثانية:** استعملت مفهوم صنع القرار إلى جانب مفهوم اتخاذ القرار وأقروا بوجود فرق بين المفهومين، لكن مع التأكيد أنه ليس بفرق كبير، وفي هذا الاتجاه يرى بعض الباحثين أنه في الواقع لا يوجد فرق كبير بين اتخاذ القرار وصنع القرار، بل هي عملية واحدة ولكن كيفية المزج والتركيب والتحليل للمعطيات توحي بإمكانية صنع القرار أكثر من اتخاذه، فعملية الصنع للقرار تمهيد لاتخاذ القرار أي عبارة عن مرحلة التهيئة والتحضير فقط.[3]
- **المجموعة الثالثة:** أما الفريق الثالث من جهته قد ميز بين المفهومين حيث اعتبر بأن عملية صنع القرار تتضمن عدة مراحل مع اعتبار عملية اتخاذ القرار كمرحلة حاسمة من بين هذه المراحل أي أن اتخاذ القرار ما هو إلا مرحلة من مراحل صنع القرار.[4]

ووجهة نظرنا في هذه النقطة هي أن اتخاذ القرار مصطلح إداري ليس مرادفاً لصنع القرار، ويعد كل منهما مرحلة من مراحل القرار، إذ أن اتخاذ القرار هو الخلاصة التي يتوصل إليها صانع القرار بعد جمع المعلومات والأفكار حول مشكلة في الميدان وإيجاد عدد من البدائل والحلول، حيث أن عملية اتخاذ القرار هي اختيار الحل الأمثل بين مجموعة من القرارات تم صنعها من قبل شخص مخول بذلك، والشكل الموالي يعطي صورة على طبيعة العلاقة بينهما حسب المجموعة الثالثة:

---

[1] Dhénin, JF Brigitte F, **50 Thèmes d'initiation à L'économie D'entreprise**, Ed. Breal, Paris, 1998, p 175.

[2] جاسم محمد الذهبي، نجم عبد الله، **مبادئ الإدارة العامة "منظور استراتيجي شامل"**، الجزيرة للطباعة، بغداد، 2005، ص 101.

[3] علي السلمي، **مهمة الإدارة**، مجلة عالم الفكر، المجلد 20، العدد 02، الكويت، 1989، ص 512، idrak4.blogspot.com/2017/08/1-2016-pdf

[4] مؤيد عيد الحسين الفضل، **المنهج الكمي في إدارة الأعمال نماذج قرار وتطبيقاتها عملية**، ط 01، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2006، ص 207.

الشكل رقم 11: صناعة القرار واتخاذ القرار

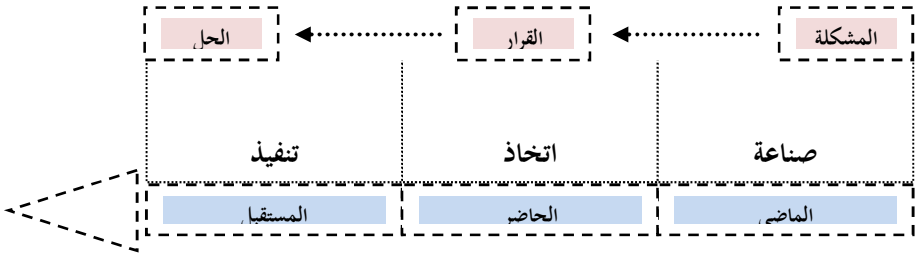

المصدر: من إعداد الطالبة

فمن حيث درجة الشمولية فصنع القرار أشمل لأنه يتضمن عدة مراحل (تحديد المشكلة، تحديد البدائل، اختيار البديل المناسب، .....)، أما اتخاذ القرار فهو مرحلة واحدة تكون من مسؤولية القائد الإداري فقط بينما صنع القرار فيشترك فيه جميع المستويات الإدارية ويتميز بطول الوقت المستغرق له، عكس اتخاذ القرار.[1]

ثانيا: مراحل عملية اتخاذ القرار

يقصد بهذه المراحل الخطوات التي تتضمنها بشكل صريح أو ضمني نماذج صناعة القرار، وهناك جدل كبير قائم بين الباحثين المختصين حول عدد هذه المراحل وأولوية ترتيبها، وقد أدت الأبحاث الكثيرة حول موضوع عملية اتخاذ القرار إلى النظر إليها كعملية تتكون من عدة مراحل، وندرج في الجدول الموالي آراء العديد من الباحثين حول مراحل عملية اتخاذ القرار والتي يبدو من خلالها ظهور اختلاف فالمسميات وتأكيد على بعض المراحل لأهميتها قياسا إلى مراحل أخرى:

الجدول رقم 06: مراحل عملية اتخاذ القرار

الباحث	المراحل
Dewey, 1910	1-تحديد المشكلة؛ 2-تحديد البدائل؛ 3-اختيار البديل الأفضل.
Simon, 1960	1- مرحلة استطلاع المشكلة؛ 2- مرحلة التصميم؛ 3- مرحلة الاختيار.
Mazzolilni, 1981	1-تحديد الحاجة للقرار؛ 2-البحث عن بدائل فعلية؛ 3-تحليل البدائل الفعلية؛ 4-المراجعة والموافقة؛ 5-التنفيذ.
Narayanan & Fahey,1981	1-التصور (التنشيط، التعبئة، التحالفات)؛ 2- الحل (المواجهة، القرار).
Russo et Schoemaker, 1994	1-الاطار؛ 2-جمع المعلومات؛ 3-القرار؛ 4-التغذية الرجعية.
Schoenfeld, 2011	1-تحديد المشكلة؛ 2-توليد البدائل، 3-تقييم البدائل؛ 4-اختيار بديل وتنفيذ القرار؛ 5-تقييم فعالية القرار.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

-Jérémy Aldrin, **Etude Des Processus De Décision Dans Une Organisation Complexe: Le Cas D'une CCI**, Thèse de doctorat; École doctorale de Sciences Juridiques, Politiques, Économiques et de Gestion, Université de Lorraine, 2012, p18.

-Fred C. Lunenburg, **The Decision Making Process**, National Forum Of Educational Administration And Supervision Journal Volume 27, November 4, 2010, p03, https://www.jstor.org, Downloaded on: 11/04/2016, At: 10:15.

[1] جازية زعتر، **أصول التنظيم والإدارة**، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، 1977، ص 104.

من أجل فهم سبب اتخاذ القرار، من الضروري معرفة العوامل الذي تحيط به (الخارجية والداخلية)، إضافة إلى بروز صانع القرار في الأدبيات المحيطة بعملية صنع القرار، إذ يعتبر عنصرا هاما: [1]

- **العوامل الخارجية:** تؤثر العناصر المختلفة خارج المؤسسة على عملية اتخاذ القرار خصوصا عند الاستثمار في الخارج مثل الاقتصاد المحلي، وتوافر العمالة والمواد الخام، والتكنولوجيا، والتشريعات الإقليمية، إضافة إلى العناصر المتعلقة بالبيئة الخارجية المباشرة للمؤسسة، مثل سلوك المنافسين.
- **العوامل الداخلية:** وفيما يتعلق بالعناصر ذات الصلة بالسياق الداخلي، فإن الطابع الداخلي للمؤسسة، وخبرتها، وحالتها الراهنة، وأدائها، وحجمها، وما إلى ذلك، هي عوامل لها تأثير على عملية اتخاذ القرار وعلى عمليته، ولا سيما خلال الاستثمارات في الخارج.
- **صانع القرار:** من وجهة نظر الإدارة العليا تعكس القرارات المعتمدة خصائص صناع القرار مثل: العمر والقيم المسؤوليات والخبرة المهنية والتشغيلية والتأثيرات التي يتلقونها من شبكته والطاقم المرافق له.

تتعدد الظروف البيئية التي يتم في ظلها اتخاذ القرارات، وتختلف تبعا لذلك حجم ونوع وطبيعة المعلومات المتاحة في كل حالة، ويتم اتخاذ القرار من خلال مجموعة من البيانات والمعلومات، هذه الأخيرة تخضع لأحد الظروف التالية:[2]

- **التأكد التام:** وهي الظروف التي يفترض أن تكون فيها كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بالمستقبل محددة ومعلومة على وجه الدقة، وأن متخذ القرار على علم تام بالظروف التي سوف تتحقق بالمستقبل، ولا يوجد أي احتمالات للأحداث المتوقعة سواء كانت احتمالات ذاتية (شخصية) أو احتمالات موضوعية، بل هناك تأكد تام لوقوع حدوثها.
- **المخاطرة:** والتي يتوفر فيها قدر من البيانات ويكون القرار ناتج عن الخبرة السابقة ويتم إعداد الاحتمالات الخاصة بالظروف المتوقعة الحدوث مستقبلا بناءا على ما يتوفر من بيانات الخبرة السابقة ولذا فإن الاحتمالات الناتجة تكون احتمالات موضوعية مثل هذه الحالة تسمى بحالات أو ظروف المخاطرة، وتكون المخرجات معروفة بدرجة احتمالية.
- **عدم التأكد:** وهي التي تتوفر فيها قدر من البيانات والمعلومات الناتجة من واقع الخبرة الماضية بتحقق أي ظرف من الظروف المتوقعة الحدوث، وفي مثل هذه الحالة يمكن إعداد الاحتمالات بطريقة ذاتية، وتسمى بالاحتمالات الذاتية، ويطلق على هذه الحالة ظروف عدم التأكد؛ أي أنه في ظل هذه الظروف يكون من الصعب على متخذ

[1] Bénédicte Naudan, **La Prise De Décision Stratégique L'investissement Direct**, Maîtrise en sciences de l'administration, Faculté Des Sciences De L'administration, Université Laval, 2008, p20.

[2] حسين بلعجوز، **المدخل لنظرية القرار**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 02، بن عكنون، 2017، ص ص 110-115.

القرار تقدير الاحتمالات للحالات المختلفة التي من المنتظر أن تكون عليها بطريقة موضوعية، وبالتالي فإنه يعتمد على البيانات والمعلومات الذاتية لتقدير الاحتمالات المتوقعة لكل عنصر من العناصر، التي يمكن أن تؤثر على القرار، والمخرجات في هذه الحالة تكون غير معرفة.

بعد استعراضنا لظروف القرار وجدنا ثلاث ظروف أساسية من حيث توافر أو عدم توافر معلومات عن بيئة القرار، وللتمييز بين هذه الظروف سوف نبين بعض معايير التفرقة بينها حسب الجدول التالي:

الجدول رقم 07: معايير التفرقة بين ظروف اتخاذ القرار

المعيار	التأكد التام	المخاطرة	عدم التأكد
المعلومات عن الأحداث المستقبلية	معرفة تامة	معرفة جزئية بالمستقبل	عدم المعرفة بالمستقبل
الاحتمالات	100٪ معروفة	احتمالات حالات طبيعية معروفة.	100٪ غير معروفة.
حالات الطبيعة	واحدة.	أكثر من واحدة ومعروفة.	أكثر من واحدة وغير معروفة.
طبيعة المخرجات	محددة.	احتمالية يمكن تعينها لكل حالة من حالات الطبيعة	غير مؤكدة ولا يمكن تعيينها لحالات الطبيعة.
نوع الاحتمالات	احتمالات موضوعية.	موضوعية	ذاتية.
الاختيار الأمثل	الذي يحقق أعلى منفعة.	يتم التعرف عليه باستخدام القيمة المتوقعة وتحليل الحساسية، خصم المخاطرة.	يتم التعرف عليه باستخدام العديد من المعايير:Min-Max, Max-Min

المصدر: حسين بلعجوز، **المدخل لنظرية القرار**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط02، بن عكنون، 2017، ص 115.

أساسا صنع القرار ينطوي على اختيار واحد أو أكثر من الخيارات المفيدة أو مرضية من مجموعة أكبر من الخيارات، قد تتكون هذه الخيارات من متطلبات واستراتيجيات وأحداث وتنبؤات وفرص، لكن القرار يتطلب دائمًا التزامًا بمسار عمل يهدف إلى تحقيق نتائج مرضية لأفراد معينين، هناك العديد من أنواع القرارات المختلفة.[1]

وحسب الجدول أدناه نلاحظ أن للقرارات الإستراتيجية أنواع كثيرة أكثر حتى مما احتوى هذا الجدول ولكننا في هذا الفصل لدينا هدف محدد وهو دراسة القرارات الإستراتيجية لذا لم نتعمق في هذه النقطة أكثر.

[1] David H. Jonassen, **Designing for decision making, Educational Technology Research and Development**, Vol. 60, No. 2, April 2012, p.343, https://www.jstor.org, Downloaded on: 12/11/2017, At: 11:57.

الجدول رقم 08: تصنيف القرارات

أساس التصنيف	أنواع القرارات
❖ حسب الأهمية	إستراتجية؛ تكتيكية؛ تنفيذية.
❖ حسب وظائف المؤسسة الأساسية	الإنتاج؛ التسويق؛ التمويل؛ الأفراد.
❖ حسب متخذ القرار	فردية؛ جماعية.
❖ حسب برمجتها	مبرمجة؛ غير مبرمجة.
❖ حسب ظروف اتخاذها	حالة التأكد؛ حالة عدم التأكد؛ حالة المخاطرة.
❖ حسب مضمونها	سياسية؛ اجتماعية؛ اقتصادية.
❖ حسب أسلوب اتخاذها	كيفية؛ كمية.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

-مخوخ رزيقة، **استخدام الأساليب الكمية في ترشيد قرارات المؤسسة الاقتصادية، دراسة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017، ص 81.

المطلب الثاني: ماهية القرارات الإستراتيجية

خصص هذا المطلب لدراسة ماهية القرارات الإستراتيجية وهذا بعد أن قمنا بدراسة مفهوم القرار وعملية اتخاذه، إذ يعد القرار الاستراتيجي نوع من أنواع القرارات التي تختص به الإدارة العليا ويتسم بمميزات الإستراتيجية؛ فتوجهات الفكر الإداري تشير إلى أن الإستراتيجية مفهوم ذو أبعاد كثيرة، تنطلق من أطر مفاهيمية للعديد من الباحثين لتقدم مفهوم شامل لها؛ وفيما يلي عرض لأهم المساهمات الفكرية لبعض الباحثين في تعريفها:

الجدول رقم 09: تعريف الإستراتيجية

الباحث	المفهوم	ركائز المفهوم
Drecker; 1954	هي تحليل الوضع الحالي وتغييره إذا تطلب الموقف، ويتضمن فرز الموارد المتاحة لغرض استخدامها بما يحقق الأهداف المحددة.	يركز على الجوانب التخطيطية في صياغة الإستراتيجية وما يرتبط بها من ممارسات (الأهداف، الوسائل).
Chandler; 1962	تحديد الأهداف والغايات الأساسية الطويلة الأجل للمؤسسة، واعتماد مسارات العمل وتخصيص الموارد اللازمة لتنفيذ هذه الأهداف.	يتبنى chandler في تعريفه للإستراتيجية نفس توجه drecker .
Mintzberg; 1979	قوى وسيطية بين المنظمة وبيئتها، وتحتوي أنماط من القرارات المنظمية للتعامل مع البيئة.	الإستراتيجية سلسلة من القرارات تحقق توافق بين المؤسسة ومتطلبات بيئتها.
Porter; 1996	عملية بناء وضع منفرد للمنظمة ذي قيمة للعملاء من خلال تصميم مجموعة أنشطة مختلفة عما يؤديه المنافسون.	يرى porter أن الكفاءة المميزة هي الطريق لتحقيق الميزة التنافسية، وأن تحقيق الكفاءة المميزة يتم من خلال استراتيجيات المؤسسة التنافسية التي تربط بين المؤسسة وبيئتها (العملاء، المنافسون).

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

-Peter drucker**, The Practice of Management**, harper & row, new york, 1954, p17.
-Fred Nickols**, Strategy, Strategic Management, Stategic Planningc And Strategic Thinking**, 2016, p01, https://www.jstor.org, Downloaded on: 12/11/2017, At: 11:57.

يمكن إعطاء تعريف شامل للإستراتيجية وذلك من خلال دمج توجهات التعاريف السابقة وتعرفيها على أنها مجموعة من القرارات تهدف إلى تحقيق أهداف المؤسسة طويلة الأجل، مع الأخذ بعين الاعتبار البيئة الخارجية (الفرص والتهديدات) والبيئة الداخلية (نقاط القوة ونقاط الضعف) التي تواجه المؤسسة.

إن القرار مصطلح متأصل في الإطار المفاهيمي للإستراتيجية، حيث يسمح للإستراتيجية وفقه بتحديد الأهداف والغايات الأساسية طويلة الأجل للمؤسسة، وأيضا اختيار أساليب العمل والموارد اللازمة لتحقيقها، ويرتبط المصطلحين ليس فقط لأن الإستراتيجية تتطلب اتخاذ القرارات فحسب، بل لأنه يمكن أن ينظر إليها على أنها تجري في تدفق القرارات؛ وتشمل القرارات الإستراتيجية المفاضلة بين مخاطر مختلفة تحيط بها الشكوك، وعلاوة على ذلك فإنها تساعد أصحاب المصالح في شرح كيفية إدارة المؤسسة وكذا علاقتها بالبيئة الخارجية والداخلية.[1]

شكلت القرارات الإستراتيجية في مضمونها إطار فكري ذو أبعاد ذات شمولية، وقد استخدمت استخداما واسعا من قبل العديد من الباحثين والمفكرين في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأكاديمية، وبموجب هذا الاستخدام وهذا التنوع تعددت التعاريف:

الجدول رقم 10: تعريف القرارات الإستراتيجية

الباحث	التعريف
Mintzberg, 1976	تتمثل في القرارات التي تحدد الاتجاه العام للمؤسسة في ضوء متغيرات متوقعة وغير متوقعة قد تحدث في البيئة المحلية للمؤسسة وتؤثر على الأهداف الحقيقية لها.
Eisenhardt, 1989	تنطوي على تحديد المواقع الإستراتيجية، وهي ذات مخاطر عالية وتدمج العديد من وظائف بالمؤسسة.
Judge and Miller, 1991	تمثل القدرة الديناميكية للمدراء في جمع خبراتهم المختلفة في مجال الأعمال والوظيفية والشخصية لاتخاذ الخيارات التي تشكل الحركات الإستراتيجية الرئيسية للمؤسسة.
Eisenhardt & Zbaracki 1992	هي قرارات غير متكررة يتخذها كبار قادة المؤسسة وهي التي تؤثر بشكل حاسم على الأمور التنظيمية وبقاء واستمرارية المؤسسة.
Papadakis and Barwise, 1998	عادة ما تكون كبيرة ومحفوفة بالمخاطر ويصعب عكس آثارها طويلة المدى، فهي الجسر بين الإستراتيجية المعتمدة والناشئة، ويمكن أن تكون مصدرا رئيسيا للتعلم التنظيمي فهي تلعب دورا هاما في تطوير المديرين الفرديين.
Wheelen and Hunger, 2012	لها ثلاث خصائص: 1-الندرة: القرارات الإستراتيجية غير معتادة وعادة لا يكون لها سابقة للإتباع، 2-النتائج المترتبة عليها: تلتزم القرارات الإستراتيجية بموارد كبيرة وتطلب قدراً كبيراً من الالتزام من الناس على جميع المستويات. 3-التوجيه: القرارات الإستراتيجية تضع قبلها قرارات أقل وإجراءات مستقبلية في جميع أنحاء المؤسسة.

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

-Said Elbanna, **Strategic Decision Making: Procss perspectives**, International Journal of Management Reviews, February 2006, p03.
-Martha Mador, **Strategic Decision Making: Opportunities for Research**, Kingston Business School Working Paper Series No 11, Kingston University, July 2000, P01.
-Thomas L. Wheelen .and J. David Hunger, **Strategic Management and Business Policy**, 13Edition, Pearson Education Inc, Upper Saddle River, New Jersey, 2012, P25.

[1] Bénédicte Naudan, op.cit, p 09.

من خلال التعاريف السابقة نجد أن القرارات الإستراتيجية يجب أن تتعامل بشكل أساسي مع مستقبل المؤسسة على المدى الطويل ولها ثلاث خصائص مهمة:[1]

- القرارات الإستراتيجية النادرة وليست شائعة؛

- القرارات الإستراتيجية تتضمن تخصيص موارد كبيرة وبالتالي يجب أن تكون هناك درجة عالية من الالتزام من الأشخاص على جميع المستويات؛

- التوجيه: يمكن أن تكون القرارات الإستراتيجية بمثابة سوابق لقرارات أقل أهمية (تكتيكية، تشغيلية) وأعمال مستقبلية للمؤسسة.

كما تمتلك القرارات الإستراتيجية خصائص معينة تميزها عن القرارات الإدارية الأخرى ويمكن فهم طبيعة هذه القرارات بصورة أكثر وضوحا من خلال استعراض الخصائص التالية:[2]

- **المستوى التنظيمي**: إن القضايا التي تحتاج إلى صياغة قرارات إستراتيجية يتم التعامل معها من خلال الإدارة العليا كونها تملك تصورا كافيا تدرك من خلاله المضمون الحقيقي لهذه القرارات، ومن القضايا التي تتطلب مشاركة الإدارة العليا هو صياغة الإستراتيجية لتحقيق الأهداف العريضة للمؤسسة.
- **التأثير الزمني**: القرارات الإستراتيجية لها تأثير بعيد المدى على المؤسسة، فعندما تتخذ المؤسسة قرارا استراتيجيا يتعلق بدخول سوق جديد أو فتح خط إنتاجي إضافي فإنها بذلك تقرر مواصلة العمل في هذا المضمار لعدة سنوات قادمة،مما يعني أن المؤسسة ومن خلال هذا النشاط تصبح معروفة ومميزة بمنتج أو سوق معينة.
- **التوجه المستقبلي**: القرارات الإستراتيجية تمثل توجها مستقبلا للمؤسسة، فالإدارة العليا وهي بصدد صناعة القرار الاستراتيجي تجد نفسها ملزمة بإجراء التنبؤات حول الخصائص المستقبلية للبيئة بهدف تقييم الفرص التهديدات ومواءمتها بعناصر القوة والضعف داخل المؤسسة وبذلك تصبح المؤسسة في وضع يسمح لها بصناعة قرار يشكل مستقبل المؤسسة من حيث نوع المنتج وحجم السوق، والوضع التنافسي، وحجم الإنفاق على البحوث والاستثمار في تكنولوجيا حديثة، وعليه فإن التوجه المستقبلي للقرارات الإستراتيجية يعني تقرير أو تحديد المسار الحالي للأحداث التي ستجعل المؤسسة تنقل نفسها من وضعها القائم إلى الوضع المرغوب فيه مستقبلا.
- **المنظور النظمي**: عند صناعة القرار فإن المدراء يدركون أن المؤسسة تمثل نظاما مفتوحا يتكون من مجموعة أنظمة فرعية متداخلة ومترابطة وان القرارات الإستراتيجية التي تؤثر في جزء من المؤسسة (كقسم الإنتاج) تمتلك أيضا تأثيرا على جزء آخر من المؤسسة (كقسم التسويق).

[1] R. Srinivasan, **Strategic Business Decisions, A Quantitative Approach**, Springer, India, 2014, p246, https://www.jstor.org, Downloaded on: 12/11/2017, At: 11:57.

[2] طاهر محسن، وائل محمد، مرجع سبق ذكره، ص 157.

- **التوجه نحو النظام المفتوح:** يقال أن المؤسسة تتوجه ببيئتها الخارجية، إذا كانت عملياتها ووظائفها الداخلية تؤثر وتتأثر بالبيئة الخارجية، وكمثال على ذلك، فإن الانخفاض الحاد في المواليد سيؤثر بشكل كبير على مبيعات المؤسسة التي تسوق طعام الأطفال، وبناء عليه فإن المؤسسة التي تريد أن تحافظ على نجاحها في المدى البعيد يجب أن تأخذ في الاعتبار وهي تصنع قراراتها الإستراتيجية تأثير البيئة الخارجية وبالذات الخاصة كالمنافسون، الموردون والدائنون والحكومة.
- **وضع إطار عام لقرارات الإدارة الوسطى والدنيا:** تمثل القرارات الإستراتيجية إطارا مرشدا يهتدي به مدراء الإدارة الوسطى والدنيا في وضع قراراتهم التي تناسب وتوجه الإدارة العليا، وتسهم في تحقيق أهداف المؤسسة.
- **توزيع الموارد:** القرارات الإستراتيجية تشمل توزيع الموارد الأساسية، فالقرارات الإستراتيجية تحمل في طياتها التزام المؤسسة بتنفيذ مجموعة من المشاريع المستقبلية، وهذا بدوره يتطلب توفير موارد أساسية لتحقيق الأهداف من هذه القرارات، وبالتالي ومن خلال تطبيق هذه القرارات لا بد من توزيع هذه الموارد الأساسية.

ثانيا: العوامل المؤثرة في القرارات الإستراتيجية

ومن المعلوم أن القرارات الإستراتيجية تتأثر بمجموعة كبيرة من العوامل يمكن تلخيصها فيما يلي:[1]

- **القوة والسياسات:** إن قدرة المديرين على صناعة واتخاذ القرارات الإستراتيجية في المؤسسة تتأثر بطبيعة ممارسة القوة والسلطة بين المديرين والأطراف الأخرى ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة من وجود المؤسسة.
- **الرقابة الخارجية:** وتظهر في طبيعة العلاقات مع الفئات الخارجية، ومدى التأثير الذي تمارسه هذه الأطراف على صناع القرار ومتخذيه.
- **الخصائص الإدارية:** إن خصائص متخذ القرار الشخصية تؤثر على صناعة واتخاذ القرار من قبله، فقد يكون متخذ القرار حديثا، وبالتالي يكون أكثر ميلا لاتخاذ القرارات في ظل المخاطرة العالية أو مديرا أقل ميلا للمخاطرة، وكذلك تؤثر الخصائص الشخصية والتجربة قبل التخصص على صناعة القرار، ومن المهم ملاحظة أن عمليات صناعة القرار يشترك فيها عدد كبير من الأطراف وتتأثر بأطراف أخرى، ولكن ما يبدو واضحا أن مجال اتخاذ القرار ومسؤولياته تتباين بين المستويات الإدارية المختلفة، حيث يكون مجال اتخاذ القرار واسعا ليشمل قرارات مهمة وإستراتيجية تقع في إطار مسؤولية الإدارة العليا، في حين يضيق هذا المجال ليصبح وسطا، ويركز على القرارات الإدارية وهو من مسؤولية الإدارة الوسطى، أما مستوى الإدارة الدنيا فإن مجال صناعة القرار ضيقة ومركزا على القرارات التشغيلية التي هي من اختصاص هذه الإدارة.

[1] طاهر محسن، وائل محمد، مرجع سبق ذكره، ص 145.

المطلب الثالث: مراحل عملية اتخاذ القرار الاستراتيجي

إن اتخاذ القرارات الإستراتيجية أمر بالغ الأهمية لأنه ينطوي على قرارات أساسية تشكل مسار المؤسسة ولذلك ينبغي النظر بعناية فائقة في مراحل اتخاذها أولا يمكننا أن ننظر عن قرب في بعض الآراء والنماذج؛ قبل البدء بتوضيح أهم مراحل عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية حسب وجهة نظر مختلف رواد هذا المجال لابد أن ننوه أن عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية كغيرها من العمليات الإدارية بالمؤسسات تبدأ بالتخطيط وتنتهي بالتنفيذ والمتابعة، وعليه سنجد كل المراحل التي يحددها المفكرين ستبدأ بمراحل في التخطيط وتنتهي إلى مراحل تشمل المتابعة.

أولا: مراحل عملية اتخاذ القرار الاستراتيجي

في الجدول أدناه حاولنا حصر أهم نماذج الاقتصاديين في مراحل عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية.

الجدول رقم 11: مراحل عملية اتخاذ القرار الاستراتيجي

الباحث	مراحل عملية اتخاذ القرار الاستراتيجي
Ansoff, 1965.	1-الأهداف؛ 2-التحليلات الداخلية والخارجية؛ 3-تطوير معايير القرار (دراسة الجدوى)؛ 4-صنع القرار؛ 5-الخطة الإستراتيجية؛ 6-المراجعة.
Hofer et Schendel, 1978	1-تحديد الإستراتيجية؛ 2-تشخيص المحيط؛ 3-تحليل الموارد؛ 4-تحليل الفجوة؛ 5-البدائل الإستراتيجية؛ 6-تقييم الإستراتيجية؛ 7-اختيار الإستراتيجية.
Minzberg et all, 1976	1-مرحلة التشخيص (الاعتراف بالحاجة للقرار، التشخيص)؛ 2-مرحلة الإعداد (البحث، التصميم)؛ 3-مرحلة الاختيار (الاختبار، التقييم).
Fred David, 1995	1-صياغة الإستراتيجية؛ 2-التطبيق الاستراتيجي.
Wheelen & Hunger, 2004	1-تقويم نتائج الأداء الحالي؛ 2-مراجعة حاكمية المؤسسة؛ 3-فحص وتقييم البيئة الخارجية؛ 4- فحص وتقييم البيئة الداخلية؛ 5-تحليل العوامل الإستراتيجية؛ 6-تقييم واختيار أفضل البدائل الإستراتيجية؛ 7-تنفيذ الاستراتيجيات المختارة؛ 8-تقييم الاستراتيجيات المنفذة.
Müller, Lechner, 2005.	1-التحليلات الداخلية والخارجية للوضع؛ 2- قيم المهمة وأهداف الرؤية؛ 3- تقييم الإستراتيجية واختيارها؛ 4- البرنامج الاستراتيجي؛ 5-التغذية العكسية.

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

-Wolfgang Gänswein, **Effectiveness of Information Use for Strategic Decision Making**, 1st Edition, Gabler Verlag, Deutsche, 2011, P24.

-Thomas L. Wheelen .and J. David Hunger, op.cit, P27.

-Charles R. Schwenk, **Strategic Decision Making, Journal of Management**, Vol. 21, No. 3, Indiana University, 1995, pp 473-474, www.businessperspectives.org, Downloaded on: 09/04/2016, At: 14:15.

-Dirk Ulrich Gilbert, Michael Behnam, **Strategy process management in multinational companies: status quo, deficits and future perspectives**, Problems and Perspectives in Management, Volume 7, Issue 1, 2009, p72, www.businessperspectives.org, Downloaded on: 09/04/2016, At: 14:15.

ومهما كانت طبيعة المدخل المستخدم في عملية صناعة القرار، فإن نظريات عملية صناعة القرار تحدد بشكل عام سلسلة من المراحل لعملية صناعة القرار وبالرغم من تعدد واختلاف هذه الخطوات فقد اتفق أغلب الباحثين على الخطوات التالية:[1]

- **الخطوة رقم (01) مرحلة التشخيص:** تعتبر مرحلة تشخيص المشكلة وتحديد الهدف مرحلة مهمة في عملية صنع القرار نظرا لارتباط المراحل التالية بها، وتعرف المشكلة بأنها انحراف عن الهدف المحدد أو هي حالة من عدم التوازن بين ما هو كائن وما يجب أن يكون، ومن متطلبات هذه المرحلة للوصول إلى تشخيص واضح للمشكلة الحاجة إلى مسح البيئة الخارجية لتحديد الفرص والتهديدات السائدة فيها، وتقيم البيئة الداخلية لتحديد عناصر القوة والضعف.
- **الخطوة رقم (02) مرحلة تحديد البدائل:** في هذه المرحلة على الإدارة أن تبحث عن عدد من البدائل التي يمكن أن تساعد على سد الفجوة، والبديل هنا هو عبارة عن مقترح يؤخذ في الاعتبار إلى جانب مقترحات أخرى بهدف المقارنة والتحليل حتى يتم اختيار واحد منها ليصبح هو القرار الأخير.
- **الخطوة رقم (03) مرحلة تقييم البدائل:** بعد أن يتم تحديد البدائل يبدأ صانع القرار بعملية التقييم، ويقصد بعملية التقييم مقارنة البدائل المحددة في المرحلة السابقة بالأهداف المحددة سلفا، وكلما كان البديل أقرب إلى تحديد الهدف النهائي كلما كان مرغوبا به أكثر من غيره.
- **الخطوة رقم (04) مرحلة الاختيار والتنفيذ:** إن عملية الاختيار بين البدائل ليست عملية سهلة أو واضحة، إذ لا تظهر مزايا وعيوب كل بديل وقت بحثها، ولكنها تبرز بعد تنفيذ الحل (مستقبلا)، فضلا عن ضيق الوقت المتاح أمام متخذ القرار لاستكشاف النتائج لكل بديل من البدائل المتاحة.

والشكل الموالي يوضح الخطوات السابقة حسب وجهة نظرنا وهو عبارة عن تلخيص لكل المراحل السابقة التي تطرقنا لها.

الشكل رقم 12: مراحل عملية اتخاذ القرار الاستراتيجي

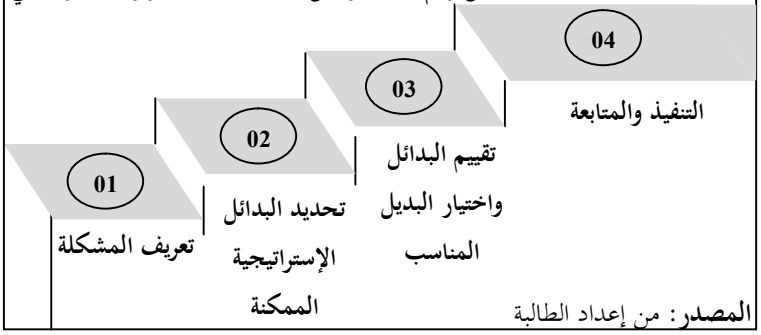

المصدر: من إعداد الطالبة

[1] طاهر محسن، وائل محمد، مرجع سبق ذكره، ص 152.

ثانيا: نماذج عملية اتخاذ القرار الإستراتيجي:

تعددت تصنيفات مداخل عملية صناعة القرار الاستراتيجي واختلف الباحثون في مسمياتها، فهناك الكثير من النماذج التي تأرجحت بين العقلانية في صنع القرار الاستراتيجي إلى الذاتية في ذلك، وبين العقلانية واللاعقلانية ظهرت نظريات مفسرة تدافع عن وجهة نظرها في كيفية صنع القرار الاستراتيجي ونظرا لكثرة هذه النماذج اخترنا ثلاثة منها متباينة تماما من حيث محتواها وهي:

- **النموذج العقلاني Rational model**: يمكننا الحكم على سلوك ما بأنه معقول حين نكون قادرين على القول بأن السلوك مفهوم في إطار مرجعي محدد، بعبارة أخرى العقلانية تميز السلوك المنطقي في متابعة الأهداف.

ومن خلال النظر للتطور التاريخي لهذا المدخل نجد نموذج آخر يتبنى فكرة العقلانية في حدود بمعنى أن اتخاذ القرار العقلاني يكون في حدود الإمكانيات الخاصة بصناع القرار (نموذج العقلانية المحدودة bounded rationality) وأصحاب العقلانية المحدودة يؤكدون على أن اتخاذ القرار يكون من خلال حقائق سياسية ومعرفية محدودة، وعلى ضوء هذه المحدودية فعلى صانع القرار أن يهدف إلى تحقيق أهداف جيدة بدلا من أهداف أفضل.[1]

يفترض النموذج العقلاني أن رأي المدير يتصف بالعقلانية فصانع القرار عقلاني ومستنير تماما (الرجل الاقتصادي) كما هو موضح في نظرية الاقتصاد الجزئي الكلاسيكي الجديد في منتصف القرن الماضي؛ وتتألف عملية اتخاذ القرار العقلاني عدة خطوات قدمها Simon, 1977:[2]

- ✓ **الذكاء:** إيجاد مناسبات لاتخاذ القرار؛
- ✓ **التصميم:** ابتكار وتطوير وتحليل مسارات العمل الممكنة؛
- ✓ **الاختيار:** اختيار مسار عمل معين من تلك المتاحة؛
- ✓ **مراجعة:** تقييم خيارات الماضي، في العقلانية الكلاسيكية أو الكمال، يتم استخدام طرق تحليل القرار لإرفاق القيم العددية أو المرافق لكل من البدائل خلال مرحلة "الاختيار"، يتم اختيار البديل مع أعلى فائدة (أو أقصى فائدة متوقعة ذاتيًا).

وعند استخدام النموذج العقلاني الكلاسيكي، من المفترض أن المديرين:

- معرفة كل البدائل الممكنة؛

[1] Said Elbanna, **Strategic decision making: Process perspectives**, International Journal of Management Reviews, Volume 8, USA, 2006, p03, http://www.orssa.org.za, Downloaded on: 12/11/2017, At: 11:57.
[2] SM Turpin, MA Marais, **Decision-making: Theory and practice**, Orion, Volume 20, N2, p 144, http://www.orssa.org.za, Downloaded on: 12/11/2017, At: 11:57.

- معرفة عواقب تنفيذ كل بديل؛
- أن يكون لديك مجموعة من الأفضليات المنظمة لهذه العواقب؛
- امتلاك القدرة الحسابية لمقارنة النتائج وتحديد ما هو المفضل.

• **النموذج السياسي**: أصل المنظور السياسي في صنع القرار الاستراتيجي هو أدب العلوم السياسية في الخمسينات، عندما طور مؤلفون مختلفون وجهة نظر مفادها أن الأهداف المتضاربة ومصالح الناس تؤثر على صنع القرار في الحكومة يفترض هذا الرأي أن القرارات هي نتيجة لعملية يكون فيها لصانعي القرار أهدافًا مختلفة، وتشكيل تحالفات لتحقيق أهدافهم، وتسود تفضيلات أقواهم.

يهاجم النموذج السياسي النموذج العقلاني في أنه قد يشارك الناس بعض الأهداف، كرفاهية المؤسسة، ولكن لديهم تفضيلات متعارضة ومصالح تنشأ من توقعات مختلفة للمستقبل، وبالتالي تشكل مواقف مختلفة داخل المؤسسات وأحيانا ظهور صدامات، فعلى سبيل المثال قد يكون البعض مهتمًا بالنمو، بينما قد يفضل البعض الآخر الربحية في صنع القرار الاستراتيجي.

إن الباحثين في السلوك السياسي ينقسمون إلى فئتين من ناحية هناك من المؤلفين الذين يهتمون بفحص السياسة في الداخل المؤسسة وبين أعضاءها وكذا التكتيكات السياسية بين الجهات الفاعلة ومحاولاتهم للتأثير على نتائج عمليات اتخاذ القرار لخدمة مصالحهم الذاتية، بالإضافة إلى ذلك يدرسون العلاقة بين الديناميكيات السياسية والنتائج التنظيمية والفئة الثانية تبحث في السياسة بين الوحدات التنظيمية، واقتناء هذه الوحدات من السلطة للتأثير على عملية اتخاذ القرار، ومن خلال الحلول السياسية التوفيقية يحاول صناع القرار دمج الحقوق والطلبات التنافسية بحيث ينبثق تحالف ومصلحة مشتركة يدعم هذا التحالف.[1]

• **نموذج صندوق القمامة Garbage Can**: بني نموذج صندوق القمامة للباحث Cohen 1972 بهدف شرح المؤسسات التي تعمل في بيئة معقدة وغير مستقرة، وهذه المؤسسات يدعوها الباحث بالفوضى المنظمة.

وتصنع القرارات وفق هذا النموذج نتيجة تفاعل حشد عشوائي من الناس والمشاكل والحلول والفرص والاختيار، ويصف هذا المدخل من خلال أن عمليات اتخاذ القرار تتم بأسلوب يقترب من العشوائية في المؤسسات.[2]

[1] Said Elbanna, op.cit, p 08.
[2] Jérémy Aldrin, op.cit, p28.

الجدول رقم 12: المقارنة بين النماذج

النماذج	المقارنة بين النماذج الثلاثة من حيث:.....					أهم الرواد والمفكرين	
	نوع الصراع	الأهداف	أهداف البحث والتحليل	المشاركة	مفهوم المنظمة	المفكر	إضافاته
العقلاني	إيجابي	متماسكة بشكل معقول	إيجاد الحلول	تعتمد على احتياجات القرار	مجموعة من الأفراد يسعون لهدف مشترك	Cyert, March, Colleagues 1963	نموذج العقلانية المحدودة
						Langley,1989	استخدام التحليل الرسمي
						Dean, Sharfman, 1992	استخدام عملية القرار العقلاني في المنظمات
السياسي	مرتفع	متعددة/متعارضة	تبرير وجهات النظر والمكاسب	تتوقف على المصالح والقوة	تحالف بين افراد لديهم مصالح متنافسة	Borum, 1980	دور القوى في تطور المنظمات
						Eisenhardt, Bourgeois, 1992	الصراعات في اتخاذ القرارات الإستراتيجية
						Dean, Sharfman, 1992	السلوك السياسي في اتخاذ القرارات الإستراتيجية
صندوق القمامة	/	غامضة/متغيرة	/	مرنة تتوقف على هيكل المنظمة	فوضوية منظمة	Gohen, March, Olsen, 1972	نموذج صندوق القمامة في اتخاذ القرار
						Padgett, 1980	عشوائية نموذج صندوق القمامة للبيروقراطية
						Pinfield, 1986	مقارنة بين النموذج المنظم ونموذج صندوق القمامة.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

-Kathleen M. Eisenhardt and Mark J. Zbaracki, **Strategic Decision Making**, Strategic Management Journal, Vol. 13, Special Issue: Fundamental Themes inStrategy Process Research, 1992, p p19-32.

وفيما خضم هذه النماذج ظهرت نظريات تفسر سلوك صانع القرار منها:

- **نظرية المنفعة المتوقعة Subjective Expected Utility (SEU) للباحث Savage, 1954**: هي نظرية يختار فيها صانع القرار بين البدائل (أو الاستراتيجيات) في وجود المخاطر، حيث تعتمد على افتراض أن صانع القرار سيميل دائمًا إلى البحث عن المنفعة مع تجنب الخطر، وعلى هذا النحو سيقوم بإجراء الحسابات التالية:

– المنفعة الذاتية التي تدور حول الأفراد الذين يقومون بترجيح المنفعة، وليس على معايير موضوعية؛

– الاحتمالية الذاتية التي تشير إلى التقديرات الترجيحية الأفراد، عكس الأخذ في الاعتبار من الحسابات الإحصائية الموضوعية.

ووفقا لهذه النظرية فلنفترض أن حدثًا غير مؤكد يحتوي على نتائج محتملة {xi} لكل منها أداة مساعدة u (xi)، يمكن تفسير الاختيارات على أنها ناشئة عن دالة يوجد فيها احتمال شخصي لـ P (xi) لكل نتيجة وبالتالي

فإن المنفعة المتوقعة الشخصية هي القيمة المتوقعة المنشأة المقدمة على النحو التالي: مجموع u (xi) في P (xi) فالإستراتيجية (أو البديل) التي تعظم العلاقة المذكورة أعلاه هي الخيار المفضل حسبهم.[1]

- **نظرية الرضا Satisficing للباحث Simon, 1957:** يعد Simon من المفكرين الذين قدموا مفهوم العقلانية المحدودة، إذ يرى أن صانع القرار يملك معلومات محدودة ووقت محدود وقدرة فكرية محدودة على اتخاذ القرار، إذ يعمل صانع القرار مع المعرفة المحدودة والمبسطة للوصول إلى الحلول التوفيقية (مرضية)، بدلاً من إتباع استراتيجيات "تعظيم" أو "تحسين" لتحقيق هدف معين بالكامل، فكلمة "مرضية" تتناقض مع مفهوم التحسين إذ يرى أنه لا وجود للأمثلية في العالم الحقيقي، وبدلاً من ذلك لدينا بدائل "جيدة بما فيه الكفاية"، فقد يكون البحث عن الحل الأفضل لأجل غير مسمى، لذا لن ينتظر المرء إلى الأبد معربا عن أمله في إيجاد حل يناسب جميع الجوانب ويغطيها بالكامل، إذ يعتقد أنه كلما تم البحث عن مزيد من المعلومات ارتفعت تكلفة الجمع لكن يمكن تقليل التكلفة من خلال البحث عن حل وسط؛ وتقوم هذه النظرية على افتراض عام هو أن صانعي القرار يصبحون أفضل حالا عندما يقبلون الحل الوسط بدلاً من البحث إلى أجل غير مسمى عن ما يمكن للمرء أن يصفه بالحل "الأفضل.[2]
- **نظرية الاحتمالات Prospect للباحثين Kahneman and Tversky, 1979**: هذه النظرية تصف بدقة كيف يسير الناس فعلا في اتخاذ قراراتهم، حيث تتنبأ بأن صانعي القرار يميلون إلى تجنب المخاطر في مجال المكاسب وبالمثل فإن صانع القرار يسعى بشكل نسبي إلى المخاطر في نطاق الخسائر، وبعبارة أخرى أثبتوا أن الناس يتطلعون إلى التفرد فيما يتعلق بالفرص التي يجري النظر فيها، وسوف يميلون إلى الابتعاد عن المكونات المشتركة بين الجميع، واكتشفوا أيضا أن الناس يميلون أكثر نحو النتائج التي تم الحصول عليها مع اليقين من تلك التي تم الحصول عليها عن طريق مجرد احتمالات، حيث اقترح Kahneman and Tversky مرحلتين في عملية اتخاذ القرار، في الأول مرحلة التحرير وفيها يتم تحديد وتعريف المكاسب والخسائر بالنسبة إلى بعض النقطة المرجعية المحايدة، في المرحلة الثانية والمعروفة باسم مرحلة التقييم يتم تقييم الخيارات باستخدام مقياسين، أحد هذه الحلول يحل محل النتيجة النقدية الممنوحة في المشكلة، في حين يحل الآخر محل الاحتمالات الموضوعية الواردة في المشكلة في أبسط صورها، والصيغة التي قدمها Kahneman and Tversky لمرحلة التقييم هي كما يلي: U تساوي مجموع v(pi) مضروب في

[1] Leonard J. Savage, **The foundations of statistics**, John Wiley and Sons, New York, 1954, pp 236-294.
[2] Anwar Ahmed, Henry M. Bwisa, **Strategic Decision Making: Process, Models, and Theories**, Business Management and Strategy, Vol. 5, No. 1 2014, p86. https://www.researchgate.ne, Downloaded on: 12/11/2017, At: 11:57.

$V(X_i)$؛ حيث U هو المنفعة العامة أو المتوقعة من النتائج للفرد القرار، ....x1..x2 هي النتائج المحتملة و...p1...p2 الاحتمالات الخاصة بكل منها وتقوم دالة القيمة V بتعيين قيمة للنتيجة.[1]

رابعا: أنواع القرارات الإستراتيجية

إن الغاية من إثارة موضوع أنواع القرارات الإستراتيجية ليس حصر وتعداد الأنواع وإنما الغاية منه هو إبراز نوعين اثنين منه وهما اللذان ركزنا عليهما نظرا للعلاقة القوية بينهما وبين المحاسبة المالية على غرار الأنواع الأخرى من القرارات الإستراتجية وهذا بشهادة الأطر النظرية المختلفة، وفيما يلي أنواع القرارات الإستراتيجية من المختلفة:

- **من منظور الأعمال (الأنشطة الرئيسية للمؤسسة أو الوظائف الرئيسية)**: بالنظر لأنشطة المؤسسة كنظام عمل متكامل ومعمم يوضح العلاقات بين مجالات إدارة، يمكن استخراج الإدارات الثلاث الأساسية المشتركة بين جميع المؤسسات الاقتصادية وهي الاستثمار التشغيل (العمليات) والتمويل؛ فعلى الرغم من التنوع الكبير في القضايا التي يواجهها مديرو الأعمال كل يوم فإن مهام الإدارة متشابهة من حيث المبدأ بحيث يمكننا تجميع قرارات الأعمال في ثلاثة مجالات أساسية هي:[2]

– استثمار الموارد (قرارات الاستثمار Investment decisions): الاستثمار هو القوة الدافعة الأساسية لأي نشاط تجاري فهو مصدر النمو ويدعم الاستراتيجيات التنافسية الصريحة للإدارة، ويستند عادةً إلى خطط دقيقة (موازنات رأسمالية) لربط الأموال القائمة أو الجديدة بثلاثة مجالات رئيسية: رأس المال العامل (الأرصدة النقدية، والمبالغ المستحقة من العملاء، والمخزونات، والائتمان التجاري من الموردين والالتزامات الحالية العادية الأخرى)، الأصول المادية (الأراضي والمباني والآلات والمعدات، وأثاث المكاتب، وأنظمة الكمبيوتر، والمعدات، وما إلى ذلك)، برامج الإنفاق الرئيسية (البحث والتطوير، تطوير المنتجات أو الخدمات، البرامج الترويجية...الخ) والاستحواذ؛

– تشغيل الأعمال باستخدام هذه الموارد ونفصد بها قرارات التشغيل Operating decisions؛

– المزيج الصحيح للتمويل الذي يمول هذه الموارد (قرارات التمويل Financing decisions): هنا يجب علينا التعامل مع مختلف الخيارات المتاحة للإدارة لتمويل استثمارات وعمليات الأعمال على المدى الطويل، نلاحظ أنه يبدأ قسم التمويل بالربح بعد الضرائب، والذي عادة ما يكون مصدرا رئيسيا التمويل الشركة؛ فيشمل هذا القرار اثنين من المجالات الرئيسية للإستراتيجية هي قرارات المفاضلة في توزيعات الأرباح، وتشكيل هيكل رأس مال الشركة.

- **من منظور الإدارة المالية**: يتكون هيكل الإستراتيجية المالية من ثلاثة قرارات مترابطة هي قرار الاستثمار، قرار التمويل وقرار توزيع الأرباح The Dividend Decision فـ:

[1] Daniel Kahneman and Amos Tversky, **Prospect Theory: An Analysis of Decision under Risk**, Econometrica, Vol. 47, No. 2, Mar 1979, pp. 263-292, , https://www.jstor.org, Downloaded on: 12/11/2017, At: 11:57.
[2] Erich A, Helfert, op.cit, pp 22-24.

- الاستثمار هو تخصيص رأس المال لمنافسة استثمارات المنافسة؛

- يتعلق قرار التمويل بتحديد الهيكل الأمثل لرأس مال الشركة؛

- إن قرار توزيعات الأرباح يحدد نسبة الأرباح المدفوعة للمساهمين والنسبة التي يتم الاحتفاظ بها وإعادة استثمارها في الشركة.

وبافتراض أن هدف الشركة هو زيادة قيمة حملة الأسهم إلى الحد الأقصى، يجب على الشركة أن تسعى جاهدة إلى مزيج أمثل من القرارات الثلاثة المترابطة، وايجاد البدائل المناسب لها بشكل مشترك.[1]

الشكل رقم 13:القرارات المالية الاستراتيجية

قرار الاستثمار	قرار التمويل	قرار توزيع الأرباح

المصدر : من اعداد الطالبة

تُمثل قرارات الاستثمار والتمويل جوهر عمل المؤسسات فتجميع الأموال للاستثمار في المشاريع ورفع رأس المال من الأنشطة التمويلية، وتخصيص رأس المال هي أنشطة استثمارية؛ وترتبط عمليات تحليل وتخطيط وتقييم هذه الفرص ارتباطًا وثيقًا بالأهداف الإستراتيجية للشركة، حيث تقع قرارات الاستثمار والتمويل على قمة التسلسل الهرمي، وتحتوي على محتوى استراتيجي مهم، وقرار الاستثمار يسبق قرار التمويل فعادة ما يتم فصل وظائف أنشطة الاستثمار والتمويل في الشركات إذ لا تكون الفرق الوظيفية العاملة في المقترحات الاستثمارية هي تلك التي تعمل على هيكل التمويل، بعبارة أخرى أن النشاطين يحدثان في أقسام مختلفة، وهذا الفصل هو أيضا في التوقيت، فالقرار الأول (الاستثمار) يتعلق فيما إذا كانت هناك فرصة جيدة للشركة في سياق جميع الفرص الأخرى المتاحة للشركة، والقرار الثاني (التمويل) بتعلق بالبحث عن أفضل طريقة للوصول إلى الأموال لتنفيذ اقتراح الاستثمار، فيعتبر فصل هذه القرارات مفيدًا لعدد من الأسباب (يوضح القرار المطلوب؛ تسمح بتقييم الفرص على أساس مشترك؛ يوضح أدوار ومسؤوليات الوحدات الوظيفية المختلفة داخل الشركة).[2]

المبحث الثاني: مدخل نظري للقرارات الاستثمارية

يعد الاستثمار من الوظائف الأساسية للمؤسسة، لأنه يحدد تطورها المستقبلي ويحشد العديد من الطاقات من حيث الوقت والمهارات والموارد (البشرية والمالية) لتحقيق أهدافها؛ فالاستثمارات هي المحرك الحقيقي لخلق القيمة، والتي تتميز بالثنائية المخاطر/العائد، وعموما يمكن تعريف الاستثمار بأنه استخدام أموال المؤسسة

[1] Stanley F. Slater and Thomas J. Zwirlein, **The Structure of Financial Strategy: Patterns in Financial Decision Making**, Managerial and Decision Economics, Vol. 17, No 3, May-Jun 1996, p 253, https://www.jstor.org, Downloaded on: 12/11/2017, At: 11:57.

[2] Jaroslava Kádárová, **Investment And Financing Decision Making In The Industrial Company**, Transfer inovácií, Vol 32/2015, 2015, p 252, https://www.jstor.org, Downloaded on: 12/11/2017, At: 11:57.

اليوم من أجل الحصول على إيرادات متوقعة في المستقبل، إذ في بداية أي استثمار تكون التدفقات سلبية بعدها تتولد تدريجيا تدفقات ايجابية من المفترض أن تحمل على سداد المال المقترض إن وجد.

إن الأساس النظري في أي عملية اتخاذ قرار استثماري هو مبدأ تعظيم قيمة المؤسسة، وهذا يعني تعظيم ثروة حملة الأسهم، وعلاوة على ذلك فإن هذا المفهوم مرتبط بالمخاطرة، وبشكل أكثر تحديدا فإن التقييم المالي للمشروع الاستثماري يجب أن يقدم الإجابة على السؤال التالي "هل المشروع الاستثماري يخلق أو يدمر قيمة المؤسسة؟"، ولذلك، فإن المشروع يكون ناجحا إذا كان صافي القيمة الحالية له إيجابي، بمعنى أن المشروع مربح ماليا، أو بعبارة أخرى يخلق قيمة؛[1] يعد قرار الاستثمار عامل حاسم في إدارة المؤسسات وهو يقابل واحدا من القرارات الرئيسية الأربعة التي تواجهها المؤسسة إلى جانب قرارات التمويل، التسيير النقدي والتحليل المالي.

المطلب الأول: ماهية الاستثمار

يعني الاستثمار عادة حيازة الأصول من قبل المستثمر بهدف تحقيق عوائد مرضية في المستقبل، إن رأس المال الملتزم باقتناء الأصول والعائدات المتوقعة معرضة للمخاطر وبصفة عامة كلما زاد التعرض للمخاطر كلما ارتفع معدل العائد المتوقع للمستثمر كمكافأة لتحمل المخاطر التي ينطوي عليها ذلك، إذ هناك مجموعة متنوعة من أنواع الأصول المختلفة التي قد يختارها المستثمر من أجل تحقيق أهدافه، فأنواع الموجودات الرئيسية المتاحة للمستثمر هي الموجودات المالية والموجودات الحقيقية، ويكون معيار الاختيار بين الموجودات فرديا ويعتمد على توفير هذه الأنواع لمعدل عائد كاف عند مستوى مقبول من التعرض للمخاطر.

الشكل رقم **14**: قرار الاستثمار: الاستخدامات البديلة لأموال الشركة

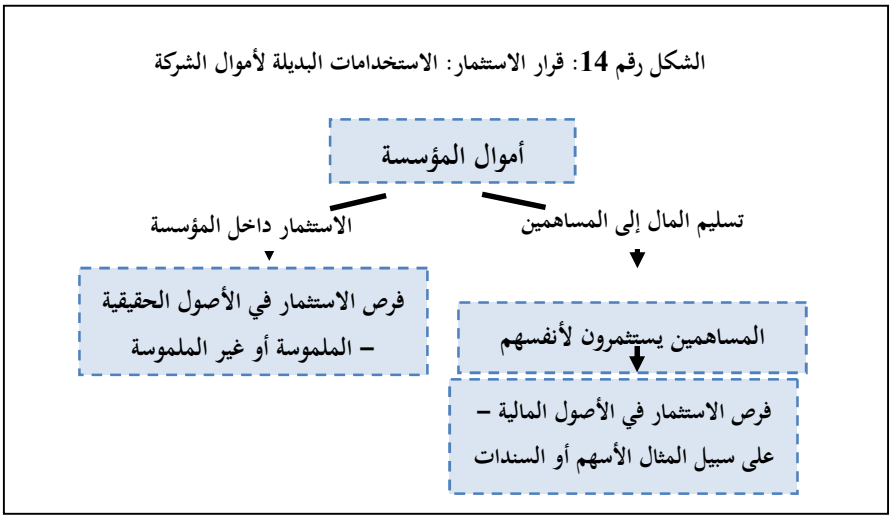

Source: Glen Arnold, **The Handbook Of Corporate Finance: A Business Companion to Financial Markets, Decisions and Techniques**, Prentice Hall, Great Britain, 2005, P31.

[1] Pierre Batteau, **Investissement Et Financement De L'entreprise**, De boeck, Business school, Marseille, 2015, p14.

أولا:مفهوم الاستثمار

الاستثمار هو توظيف الأموال المتاحة في أصول متنوعة للحصول على تدفقات مالية أكثر في المستقبل، حيث تعد تلك التدفقات تعويضات يحصل عليها المستثمر بدلا من استخدام هذه الأموال من قبل مستثمرين آخرين طيلة الفترة التي يتخلى فيها المستثمر عن رأسماله، آخذا بالاعتبار تحقيق عوائد تغطي قيمة التعويضات المطلوبة وعلاوة المخاطر الناجمة عن عدم التأكد في الحصول على التدفقات المتوقعة في المستقبل.

وهناك عدة تعاريف لمفهوم الاستثمار تعتمد على طبيعة ووجهة النظر التي ينظر بها له مثل:

- **المنظور المحاسبي**: بالنسبة للمحاسبة فإن الاستثمار هو تدفق رأس المال الذي يغير من مستوى الأصول الثابتة في المؤسسة؛ فالاستثمار هو أحد الأصول وهو عنصر من ملكية المؤسسة؛ والشكل رقم 15 يوضح الاختلاف في الأصول الثابتة قبل وبعد الاستثمار وهو ما يوضح أهمية الاستثمار للمؤسسة الاقتصادية.[1]

الشكل رقم 15: مفهوم الاستثمار محاسبيا

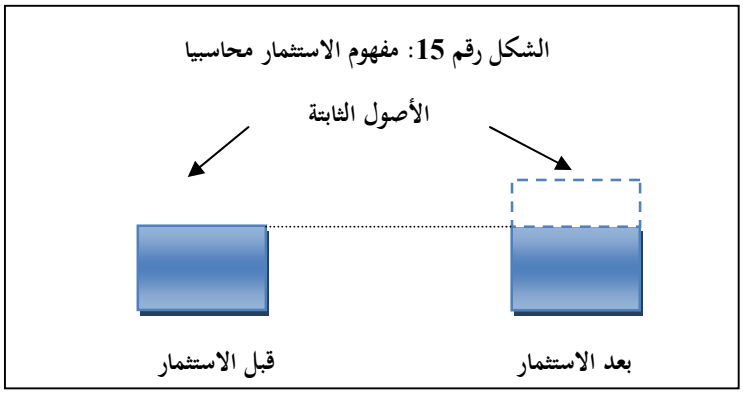

Source: Nathalie Taverdet-Popiolek, **Guide du choix d'investissement, Préparer le choix Sélectionner l'investissement Financer le projet**, Éditions d'Organisation, Groupe Eyrolles, Paris, 2006, p 02.

فالمحاسبة تدمج الاستثمار مع الأصول، ومن هذا المنظور يشكل استثمارا أي ممتلكات سواء كانت منقولة أو غير منقولة، ملموسة أو غير ملموسة، مكتسبة أو منشأة من قبل المؤسسة؛ وتهدف إلى البقاء بشكل دائم (أكثر من سنة واحدة) في نفس الشكل في المؤسسة،[2] وهذا يشير أن الرؤية المحاسبية للاستثمار ترتكز على فكرتي الملكية والاستدامة:

- **الملكية**: فمثلا في فرنسا الاستثمار هو العقار الذي أنشأته المؤسسة أو الممتلكات التي تم الحصول عليها عن طريق نقل الملكية، ولا يعتبر التأجير استثمارا لأن العقار المؤجر لا ينتمي إلى المؤسسة، أما في البلدان الأنجلوسكسوني فيعد الإيجار التمويلي استثمارا.

[1] Nathalie Taverdet-Popiolek, **Guide du choix d'investissement, Préparer le choix Sélectionner l'investissement Financer le projet**, Éditions d'Organisation, Groupe Eyrolles, Paris, 2006, p 02.
[2] Ibid, p 03.

- **الاستدامة:** فللاستثمار انعكاسات تتجاوزه في المؤسسة، كآثار المعالجة الجبائي له (تحقيق وفرات ضريبية)، وعليه يجب أن تتعدى فترة وجوده بالمؤسسة مدة الدورة المحاسبية الواحدة، والشكل الموالي يوضح أنواع الاستثمار من المنظور المحاسبي.

الشكل رقم **16**: أنواع الاستثمار المختلفة بالمعنى المحاسبي

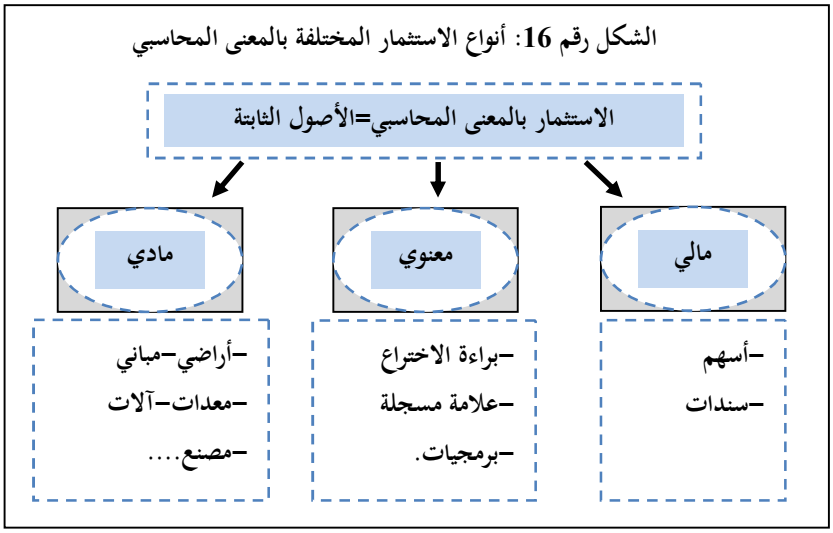

Source: Nathalie Taverdet-Popiolek, op.cit, p04.

- **المنظور الاقتصادي:** يتجاوز المنظور الاقتصادي للاستثمار الرؤية المحاسبية له ويعتبر نفقات البحث والتطوير، والاستثمار المرتبط أو المستمر في ورأس المال العامل، والكثير من النفقات الإعلانية والترويجية، ونفقات التدريب، وتكلفة إعادة التنظيم وما إلى ذلك عناصر يشملها مفهوم الاستثمار،[1] والشكل الموالي يوضح هذا المنظور.

الشكل رقم **17**: أنواع الاستثمار المختلفة بالمعنى الاقتصادي

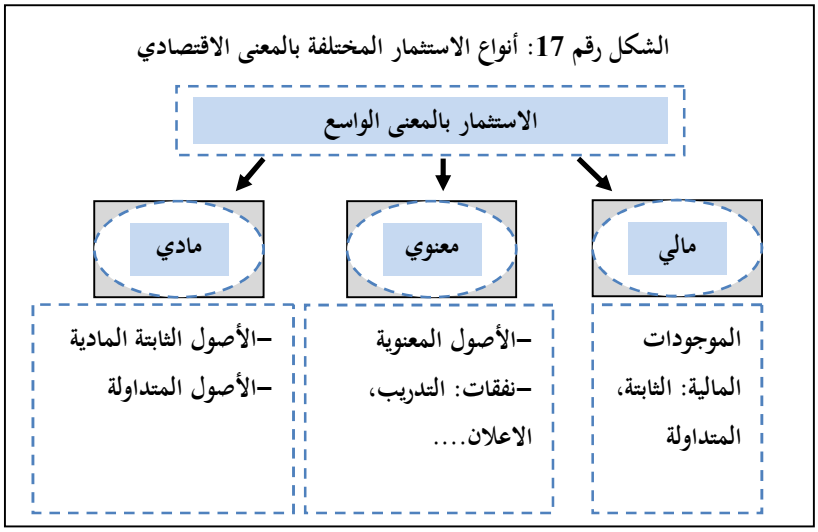

Source: Nathalie Taverdet-Popiolek, op.cit, p06.

كما أن هناك تعاريف أخرى تعتبر الاستثمار أنه تخصيص الموارد على أمل تحقيق العوائد المتوقع الحصول عليها مستقبلا خلال فترة زمنية طويلة،[2] وعُرف أيضا على أنه توظيف الأموال لفترة زمنية محددة بهدف الحصول

[1] Richard J. Briston, Jack Liversidge, **A Practical Approach to Business Investment Decisions**, Soft cover reprint of the hardcover, 1st edition, London, 1979, p231.
[2] Baumet R., Wiliam H., **Economics Principles and Policy**, Jon Wiley, USA, 2000, p53.

على تدفقات نقدية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية للأموال وخطر التضخم والتدفقات،[1] وعلى ضوء ما سبق من التعاريف أعلاه يمكن تعريف الاستثمار بأنه توظيف الأموال في أدوات ومجالات استثمارية متنوعة بهدف تكوين إنتاج جديد أو توسيع الإنتاج الحالي وزيادة تكوين رأس المال على مستوى الاقتصاد والمجتمع أو لتحقيق زيادة فعلية في الثروة، ومنه عناصر الاستثمار هي تبادل الأموال الجارية للحصول على منافع مستقبلية، تستثمر الأموال في أصول طويلة الأجل، المنافع المستقبلية سوف تحدث للمؤسسة على مدى سلسلة من السنوات.

ثانيا: أنواع الاستثمارات

يمكن تصنيف الاستثمارات إلى نوعين رئيسين، الأول حسب الموقع الجغرافي، والثاني حسب أنواع الأدوات الاستثمارية وطبيعتها، وهناك تصنيفات أخرى تم حصرها في الجدول الموالي:

الجدول رقم 13: أنوع الاستثمار

بعض المفكرين	أساس التصنيف	أنواع الاستثمارات
نواب زهير، محمد مطر 2005	الموقع الجغرافي	❖ الاستثمارات المحلية. ❖ الاستثمارات الخارجية.
Jock R., Anderson H, 2007	طبيعة الاستثمار	❖ الاستثمارات الحقيقية. ❖ الاستثمارات المالية.
Pierre Cabane,2008	الوجهة	❖ استثمارات التجديد. ❖ استثمارات التحديث.
Pierre Cabane,2008	استراتيجي	❖ الدفاعية. ❖ الهجومية. ❖ التنويع.
Anthony Rice, 2003	تجاري	❖ الاستثمار بدل الاحتفاظ بالنقود في البنك. ❖ الاستثمار للاستفادة من ارتفاع قيمته مستقبلا. ❖ الاستثمار في شركات أخرى.
قاسم نايف علوان، 2009	أطراف الاستثمار	❖ استثمارات حكومية. ❖ استثمارات خاصة.

المصدر: من إعداد الطالبة

1-الاستثمارات حسب الموقع الجغرافي: ويبوب هذا النوع الاستثمارات إلى استثمارات محلية وأخرى استثمارات خارجية كما يلي:[2]

[1] France A, Jack M, **Investment Analysis Portfolio Management**, Jon Wiley, New York, USA, 2002, p 122.

[2] نواب زهير، **العوامل المؤثرة على جذب الاستثمارات**، المناهج للطباعة والنشر، الرياض، السعودية، 2005، ص 22.

أ-**الاستثمارات المحلية:** وهي تلك الاستثمارات التي تتم داخل السوق المحلي في البلد المعني وتتمثل في الاستثمار في رأس المال الثابت الذي يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي أو الاستثمار في رأس المال الثابت الذي يساهم في تعزيز القدرة الإنتاجية.

ب-**الاستثمارات الخارجية:** هو استخدام الأموال الفائضة في الأدوات الاستثمارية والفرص المتاحة في الأسواق الأجنبية أي خارج الحدود الإقليمية لدولة المستثمر ويتميز هذا النوع بالمرونة في اختيار الأدوات الاستثمارية بسبب تعددها وتنوعها من حيث العائد والمخاطر؛ والتعدد النوعي والجغرافي لأدوات الاستثمار يؤدي إلى توزيع المخاطر وتقليل تأثيرها على عوائد المستثمرين؛ واستخدام موسع لتكنولوجيا المعلومات.[1]

2-الاستثمارات حسب طبيعتها: وتُبوب إلى نوعين: حقيقية ومالية كالآتي:

أ-**استثمارات حقيقية:** ويتمثل هذا النوع في إنشاء الأصول الإنتاجية بهدف تحقيق الربح أو شراء أو تملك الأصول الرأسمالية، وهذا النوع يؤدي إلى زيادة حقيقية في الناتج المحلي الإجمالي وفي تكوين وتراكم رأس المال الثابت الوطني ويتمتع هذا النوع بدرجة مخاطر منخفضة وسيولة منخفضة.

ب-**استثمارات مالية:** ويتمثل هذا النوع بالاستثمار في الأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى بهدف اقتنائها لفترة معينة ثم بيعها عندما يرتفع سعرها في السوق المالي والحصول على أرباح إضافية ويتم تداول الاستثمارات المالية في الأسواق المالية التي تتميز بفاعليتها خاصة إذا كانت تلك الأسواق ذات كفاءة عالية وتمتاز بالاتساع والعمق؛ وتقسم الاستثمارات المالية إلى ثلاثة مجموعات هي:[2]

- المجموعة الأولى: الاستثمارات غير القابلة للتداول كالودائع لأجل وودائع التوفير والسندات الادخارية الحكومية؛
- المجموعة الثانية: الأدوات المتداولة في سوق المال وتتكون من أوامر السحب القابلة للتداول وشهادة الإيداع القابلة للتداول والكوبونات المصرفية والأوراق التجارية وأذونات الخزينة؛
- المجموعة الثالثة: أدوات الاستثمار المتداولة في سوق رأس المال كالأسهم العادية والممتازة والسندات.

3-الاستثمارات حسب الوجهة: الاستثمارات حسب الوجهة تتبع منطق التجميع وفقا للأهداف المنشودة وهي استثمارات التجديد وتهدف إلى استبدال معدات مستعملة أو بالية، الهدف هنا هو الحفاظ على الإمكانات الإنتاجية للمؤسسة؛ واستثمارات التحديث حيث يتم من خلالها توفير أصول جديدة.[3]

---

[1] مطر محمد تيم فايز، **إدارة المحفظة الاستثمارية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص96.

[2] Jock. R, Anderson. H, **Economics Analysis of Investment Operation**, Jon Wiley, USA, 2007, p 99.

[3] Pierre Cabane, **L'essentiel de la finance à l'usage des managers**, 2 édition, Groupe Eyrolles, Paris, 2008, p 236.

4-الاستثمارات الإستراتيجية: نميز بين الاستثمارات الإستراتيجية كالآتي:[1]

أ-**الاستثمارات الهجومية:** كغزو حصص السوق الجديدة وتعزيز موقعها (شراء المنافسين على سبيل المثال).

ب-**الاستثمارات الدفاعية:** الهدف منها الحفاظ على مركز المؤسسة التنافسي (مثل اكتساب براءات الاختراع).

ج-**الاستثمارات التنويع:** الهدف منها جعل المؤسسة مجموعة تعمل في العديد من قطاعات الأعمال.

5-الاستثمارات التجارية: يشمل هذا النوع على سبيل المثال:[2]

- امتلاك أثاث أو لوحات عتيقة على أمل ارتفاع قيمتها بدلاً من مجرد استخدامها في الأعمال التجارية؛

- شراء أسهم شركات أخرى كبديل لوضع السيولة النقدية في البنك؛

- اقتناء أسهم في شركات أخرى تم شراؤها لأسباب إستراتيجية، بمعنى أنها تشكل جزءًا من إستراتيجية المؤسسة طويلة الأجل.

6-الاستثمارات حسب أطراف الاستثمار: وتنقسم الاستثمارات حسب أطراف الاستثمار إلى:[3]

أ-**الاستثمارات الحكومية:** هي الاستثمارات التي تقوم بها الدولة لتنفيذ الخطط الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من الخطط التي تخدم الدولة.

ب-**الاستثمارات الخاصة:** هي الاستثمارات التي يقوم بها فرد أو مجموعة من الأفراد المستثمرين.

وهناك من يصنفها في ثلاثة أنواع رئيسية من الاستثمار:[4]

- مرافق جديدة للمنتجات/الخدمات الجديدة ؛

- توسيع القدرة على تلبية الطلب ؛

- استبدال الأصول من أجل تقليل تكاليف الإنتاج أو تحسين الجودة أو الخدمة.

ثالثا خصائص الاستثمار

إن التنبؤ بالعوامل التي تدفع إلى الاستثمار في مجال معين وكذا تكلفته صعب للغاية، لذا من المهم عند النظر في أنواع مختلفة من الاستثمارات دراسة ما يلي:[5]

- **إمكانية التنبؤ:** أي سهولة التنبؤ بالحاجة إلى هذا النوع من الاستثمار.

---

[1] Pierre Cabane, op.cit, p 237.

[2] Anthony Rice, **Accounts Demystified: How to understand financial accounting and analysis**, Pearson Education, London, 2003, p 122.

[3] قاسم نايف علوان، **إدارة الاستثمار (بين النظرية والتطبيق)**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2009، ص 37.

[4] Paul M. Collier, **Accounting for Managers: Interpreting accounting information for decision-making**, John Wiley & Sons Ltd, England, 2003, p183.

[5] Ian Alexander, Clive Harris, The **Regulation of Investment in Utilities-Concepts and Applications**, The World Bank, USA, 2005, p05.

- **التحكم (السيطرة):** يقصد بها مدى قدرة المؤسسة على التحكم في الإنفاق على هذا الاستثمار، وذلك من خلال تحديد الحجم (التحكم في حجم الاستثمار المطلوب الذي تقوم به المؤسسة)، والتكلفة الوحدوية (تحديد قدرة المؤسسة على التحكم في التكلفة الوحدوية للاستثمار).

مع ملاحظة أنه في كثير من الأحيان يصعب على المؤسسات التنبؤ بمبلغ الاستثمار وتكاليفه المطلوبة قبل عدة سنوات فكثيرا ما تؤثر قوى خارجية عن المؤسسة في حجم الاستثمار المطلوب.

المطلب الثاني: ماهية اتخاذ القرار الاستثماري

يعتبر قرار الاستثمار أهم وأصعب القرارات التي تنفذها الإدارة وأن إجراء مبادلة استهلاك أو منفعة حالية مؤكدة مقابل منفعة مستقبلية إجراء يكتنفه الخطر، فعناصر كثيرة تجعل من التوقعات التي انطلقنا منها لاتخاذ قرار الاستثمار توقعات مضللة، فأي خطأ في تقدير نمط حركة السوق وقوة المنافسة، ونوعية المنتجات المراد انجازها، أو العتاد المستعمل، يقلب النجاح إلى فشل، وفي عصرنا نادر ما نجد شركات لم تقع في مثل هذه الصعوبات، وفيما يتعلق بتعريف قرار الاستثمار نرد التعاريف التالية:

الجدول رقم 14: تعريف القرارات الاستثمارية

الباحث	التعريف
Quirin, 1964	بأنه أي مشروع ينطوي على النفقات النقدية مقابل التدفق المتوقع للمزايا المستقبلية.
Merrett and Sykes, 1966	القرار الاستثماري هو في الأساس التزام لا رجعة فيه بموارد مقدمة مع توقع تأمين مكاسب مستقبلية غير مؤكدة عموما.
Bierman and Smidt, 1975	هو التزامات بموارد تم التوصل إليها على أمل تحقيق الفوائد التي من المتوقع أن تحدث على مدى فترة زمنية معقولة في المستقبل.
Bierman, 1972	هي القرار الذي ينطوي على تخصيص قدر من أموال المؤسسة في الوقت الراهن على مدار فترة زمنية طويلة بهدف تحقيق ربح في المستقبل، وهو عرضة لدرجات مختلفة من الخطر وعدم التأكد.
Anthony, 1975	ذلك القرار الذي يتطلب قدرا من الأموال تخاطر بها المؤسسة إذا ما قبلت اقتراحا استثماريا.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

-Richard J. Briston, Jack Liversidge, **A Practical Approach to Business Investment Decisions**, Softcover reprint of the hardcover, 1st edition, London, 1979, p 01.
- Harold Bierman and Seymour Smidt, **The Capital Budgeting Decision**, Macmillan, NewYork,1971, P83.
- Robert N. Anthony, Jamess Reece, **Management Accounting**, Five Edition, Irwin, New York, 1975, P629.

من خلال التعاريف السابقة تظهر السمات الأساسية للقرار الاستثماري والتي هي:[1]

- الالتزام بالموارد؛

- تقديم تضحيات لصالح المستقبل (أو تدفق منافع مستقبلية)؛

[1] Richard J. Briston, Jack Liversidge, **A Practical Approach to Business Investment Decisions**, Softcover reprint of the hardcover 1st edition, London, 1979, p01.

– عدم استنفاد المنافع بالكامل في الأجل القصير (يقصد بالمدى القصير الفترة المحاسبية العادية، التي تكون عادة سنة واحدة).

يمكن اعتبار النشاط الاستثماري مرادفا لعملية صنع القرار الاستثماري، لأن الاستثمار هو التزام بالموارد في ضوء العوائد المستقبلية، واتخاذ القرارات هو التزام بنشاط بديل يبدو أنه من المرجح أن يحقق هدفا محددا، ويتم اتخاذ قرارات الاستثمار من قبل المستثمرين في بيئة تحتوي على عدد من العوامل التي تؤثر على مواقف صناع القرار ويبين الشكل رقم 18 قرار الاستثمار وما يحيطه. [1]

الشكل رقم 18: قرار الاستثمار وبيئته.

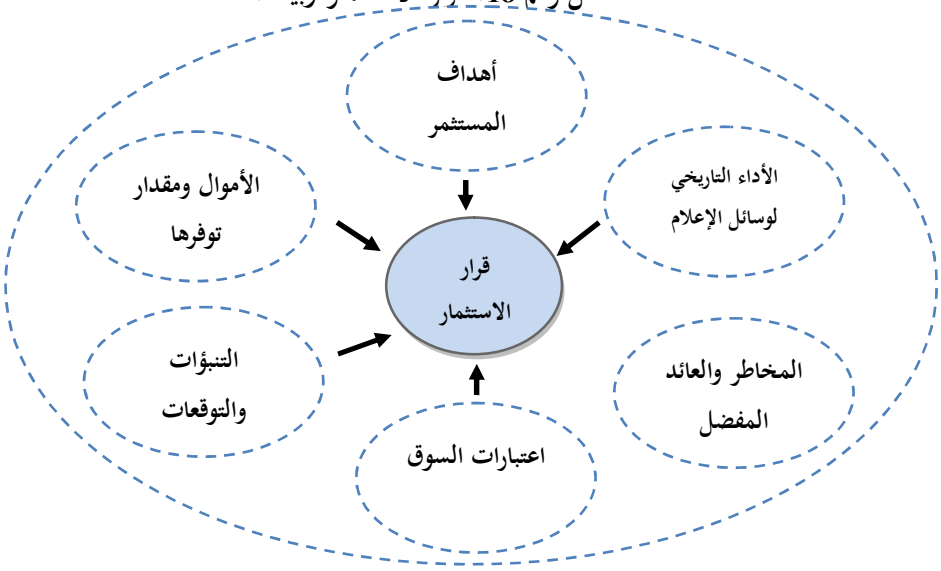

Source: Stephen E.Hargitay, Shi-Ming Yu, **Property Investment Decisions, A quantitative approach**, Chapman & Hall, London, 2005, p 08.

يمكن النظر إلى القرارات التي يتخذها المستثمرون على مستويين المستوى الاستراتيجي والمستوى التكتيكي، وتتعلق القرارات الإستراتيجية بتحديد أهداف السياسة العامة، واختيار وسائل الإعلام الاستثمارية، وتخصيص الأموال، وتتعلق القرارات التكتيكية بتنفيذ القرارات الإستراتيجية في إطار وسيط استثماري، وتتعلق هذه القرارات باختيار القطاعات ذات الوسط الاستثماري واختيار المشاريع الاستثمارية الفردية في القطاعات المختارة.

- **الاندماج والاستحواذ Margers and Acquisitions**: استخدمت الشركات عمليات الدمج والاستحواذ على نطاق واسع كإستراتيجية للنمو وكطريقة للتدويل وبالنظر إلى الاستخدام المرتفع لهذه الظاهرة وأهميتها، أجريت دراسات عديدة حول عمليات الاندماج والاستحواذ في مختلف الميادين بما في ذلك التمويل والإدارة والمحاسبة. [2]

[1] Stephen E.Hargitay, Shi-Ming Yu, **Property Investment Decisions, A quantitative approach**, an imprint of Chapman & Hall, London, London, 2005, p 08.
[2] Omer Faruk Genc, **A Historical Perspective of Mergers and Acquisitions in Turkey: Trends, Patterns and Directions**, September 2018, p 02, https://www.researchgate.net/publication/322101541

ترغب كل مؤسسة في النمو لكن الكثير منها غير واضح حول المقياس المناسب للنمو، إذ يركز الكثيرين على نمو الإيرادات أو حجم الأصول فقط، ويدعي آخرون تمشيا مع الهدف المتمثل في زيادة قيمة حملة الأسهم إلى الحد الأقصى أن النمو في سعر السهم هو المقياس الأنسب لتقييم فعالية إستراتيجية نمو المؤسسة، حيث سوف تزيد إستراتيجية الثروة من سعر السهم إذا تجاوزت الفوائد المستقبلية المجمعة لتنفيذ الإستراتيجية التكاليف المستقبلية المجمعة للتنفيذ؛ من المهم تقييم استراتيجيات النمو من هذا المنظور لضمان نمو أسعار الأسهم؛ يجب أن تدرك الشركات أيضًا أن عمليات الاستحواذ ما هي إلا طريقة للنمو، وليس بالضرورة دائمًا هي أفضل طريقة ولذلك من المهم مقارنة الاستحواذات مع استراتيجيات النمو الأخرى مثل النمو الداخلي، والمشاريع المشتركة، والاتفاقات التعاقدية مثل الترخيص.

يجب على مدراء الشركات المقتناة أن يؤمنوا (أو على الأقل يعترفوا) بأن الاستحواذ سوف يفعل ذلك يزيد من قيمة المساهمين، ومع ذلك بعد عملية الاستحواذ يقوم المديرون في كثير من الأحيان بمراجعة رأيهم حول نجاحها في هذا الصدد، في الواقع في مسح للمديرين المشاركين في عمليات الاستحواذ، شعر 58٪ فقط بأن عمليات الاستحواذ الخاصة بهم خلقت قيمة و51٪ فقط رأوا أن صفقاتهم حققت أهدافهم الإستراتيجية؛ وهذا دليل علمي على عدم نجاح عمليات الاستحواذ (من وجهة نظر الشركة المكتسبة) ويدعم هذه النتيجة المسح مكتبي أشار إلى أن أداء شركات الاستحواذ بعد الشراء إلى تقاعس نصفها عن تحقيق النتائج المتوقعة، وقد جعل هذا الأداء بعد الشراء المستثمرين متحيرين من عمليات الاستحواذ،[1] وفيما يلي الأسباب لفشل عملية الاستحواذ.

الجدول رقم 15: الأسباب الرئيسية لفشل عملية الاستحواذ

السبب	المعنى
عدم تناسب قدرات الشركات.	أظهرت الأبحاث أن عمليات الاستحواذ على شركات من نفس القطاع والنشاط أفضل من تلك التي تنطوي على استحواذ شركات من نشاطات تختلف عن نشاط المؤسسة المستحوذة.
المبالغة في تقدير النمو من عملية الاستحواذ	تتوقع العديد من الشركات أن تؤدي عملية الاستحواذ إلى النمو من خلال خلق قوة سوقية، ومع ذلك أظهرت الأبحاث أن عملية الاستحواذ لتعزيز وضع السوق لم تسفر عن خلق قيمة.
المبالغة في تقدير قيمة تخفيضات التكلفة.	غالباً ما يشار إلى تخفيضات التكلفة على أنها السبب الرئيسي لعمليات الدمج، ومع ذلك فإن 40٪ تحقق ذلك وفي كثير من الحالات تبدأ الإدارة، تحت الضغط لإظهار النتائج في خفض التكاليف في أماكن غير مناسبة أو خفض التكاليف بشكل مفرط، مما يزيد المشكلة سوءًا.
التقليل من صعوبة وتكاليف استخلاص	يتطلب كل من نمو الإيرادات وخفض التكاليف التخطيط والتنفيذ الفعال، وأشارت دراسة

[1] M. P. Narayanan Vikram K. Nanda, **Finance for Strategic Decision Making What Non-Financial Managers Need to Know**, John Wiley & Sons, San Francisco, 2004, p 138.

القيمة.	شهيرة أن ثلثا الشركات تعاني من مشاكل في التنفيذ (فقدان الموظفين الرئيسيين، والتأخر في الاتصال، عدم بذل الجهد) هي أسباب فشل الاستحواذ وهذا يبين مدى صعوبة استخراج القيمة حتى من عمليات الاستحواذ مع مصادر القيمة المحددة بوضوح.
التقليل من صعوبات تكامل ما بعد الاكتساب.	بشكل عام تظهر مشاكل التكامل بعد الاكتساب.
الفوائد	حتى في عمليات الاستحواذ التي تخلق قيمة حقيقية، قد لا يجني المستحوذ أي من الفوائد إذا كان مبالغًا في الاستحواذ.

Source: M. P. Narayanan Vikram K. Nanda, **Finance for Strategic Decision Making What Non-Financial Managers Need to Know**, John Wiley & Sons, San Francisco, 2004, pp 139-142.

قد يبدو استعراضنا لأسباب فشل عملية الاندماج بعيدا عن دراستنا ولكن المتأمل في هذه الأسباب سيلاحظ أن هناك أزمة معلوماتية هي السبب في مشكلة فشل عمليات الاستحواذ راجعة إلى أن المؤسسة الدامجة تركز جدا على القوائم المالية للمؤسسة المستحوذة قبل عملية الاستحواذ لكن عملية المتابعة البعدية لها (والتي يتجاهلها المدراء) أهمية بالغة جدا خصوصا لو كانت مصاحبة لتحليل مفصل للقوائم المالية بعد الاندماج.

المطلب الثالث: عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية وثنائية العائد/مخاطرة

إن الاستثمار نشاط عقلاني وعملية صنعه يجب أن توضع أيضا على أساس منطقي، ولذلك ينبغي النظر إلى اتخاذ قرار الاستثمار على أنه عملية معقدة تدار في ظل حالة عدم اليقين والمخاطرة، إذ تنقسم مشكلة الاستثمار إلى مشاكل الاختيار والتخصيص والتوقيت، لذا على الإدارة العمل بجهد مضني ومستمر نحو تحقيق الأهداف والغايات المتصورة، من حيث العائد والمخاطر؛ وأثناء اتخاذ قرار الاستثمار ينبغي النظر إلى الوضع الاقتصادي المتوقع، والنظر إلى قطاع الصناعة أو قطاع الأعمال الخاص بالمؤسسة، والوضع التنافسي لها وكذا كفاءات المؤسسة في الاعتبار.[1]

أولا: عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية

تتكون عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية من الخطوات الخمس التالية:

- تحديد الأهداف والغايات المحددة؛
- البحث عن مجموعة من المشاريع الاستثمارية البديلة التي تعد بتحقيق الأهداف والغايات المحددة؛
- تقييم ومقارنة وترتيب البدائل من حيث التوقعات الكمية للمخاطر والعائد؛
- اختيار البديل الأكثر إرضاء؛
- تقييم نتائج القرارات المتخذة في وقت سابق، واستخلاص النتائج، وتنقيح الأهداف والمعايير.

[1] Melles Hagos Tewolde, **Investment Decisions in a Firm as the Part of Business Financial Decision System**, p287, https://www.jstor.org, downloaded on: 12/11/2017, At: 11:57.

على الرغم من أن الخطوات المذكورة أعلاه تبدو واضحة، لكن هناك عدد من الإشكاليات الصعبة التي يتعين حلها مع كل خطوة، فمن الواجب التمييز بين الأهداف والغايات وتم التعبير عن أهداف إستراتيجية الاستثمار الشاملة في الأهداف التي وضعها المستثمر، ولا تحدد الأهداف هذه غايات محددة، ولكنها توفر الإطار العام والقيود التي تعترض المستويات الأدنى والتكتيكية لعملية صنع القرار، والأهداف من ناحية أخرى هي بيانات محددة عن النتائج المرجوة لقرارات الاستثمار على المستوى التكتيكي، كما أنها تؤثر في صنع القرارات الإدارية والعملياتية، وتتم صياغة الأهداف من حيث:[1]

- استهداف معدل العائد المقبول أو الحد الأدنى؛
- مستوى مقبول من المخاطر؛
- متطلبات النمو فيما يتعلق بالدخل والقيمة الرأسمالية؛
- تفضيلات السيولة.

يقدم Jaffe Sirmans, 1981 في مقاله سلسلة من الخطوات الأساسية لتحليل عملية الاستثمار في خمس خطوات الأساسية هي:[2]

- تحديد أهداف وقيود المستثمر؛
- تحليل بيئة الاستثمار وظروف السوق؛
- تطوير التحليل المالي والتنبؤ بالتدفقات النقدية من المشروع بالإضافة إلى تكاليف الاستثمار؛
- تطبيق معايير اتخاذ القرار التي من شأنها تحويل الفوائد المتوقعة (التدفقات النقدية) إلى تقدير قيم للمستثمر؛
- اتخاذ قرار الاستثمار.

ثانيا: العائد والمخاطر في اتخاذ القرار الاستثماري

بما أن الاستثمار هو نشاط يتطلب نفقات نقدية بهدف تلقي تدفقات نقدية مستقبلية في المقابل، ومن المفترض أن الزيادة في الثروة، نتيجة لشراء الأصول، هي الهدف الرئيسي للاستثمار فالعائد على الاستثمار هو مقياس للتغير في الثروة الناتجة عن شراء هذه الأصول؛ وتشكل عدم التأكد سمة هامة من سمات الاستثمار وتشمل جميع استثمارات المستقبل غير المعروف، وتؤدي هذه الحقيقة إلى مشكلة أساسية في الاستثمار وهي كيف يمكن اتخاذ القرارات الاستثمارية في ظل ظروف من عدم اليقين؟، إذ يجب أن يعالج هذا السؤال كل من يتخذ قرارات استثمارية فحالة عدم اليقين هي في طبيعة الأشياء، وأولئك الذين يدخلون في المشاريع التي تعتمد على نتائج

[1] Stephen E.Hargitay, Shi-Ming Yu, op.cit, p 25.
[2] Jaffe A.J and Sirmans, C.F, **Improving real estate investment analysis**, The Appraisal Journal, Jan 198, p p 85–94, https://www.jstor.org, Downloaded on: 11/05/2018, At: 09:30.

مستقبلية يجب أن يتفقوا مع هذا الواقع؛ إن فشل المستثمر في النظر لحالة عدم اليقين والمخاطرة يمكن أن يكون له عواقب كارثية حيث لا يمكن للمستثمرين الحصول على عوائد أدنى فحسب، بل أيضا فقدان رأس المال المستثمر.

1-العائد: يعد العائد مكافأة لتعريض بعض رأس المال في المشاريع الاستثمارية للخطر وعادة ما تعتبر عائدات الاستثمار عائدات محتملة إجمالية، فالاستثمارات تعني شراء أرباح مستقبلية، وعليه فسيكون من الضروري صياغة توقعات مستقبلية للعائدات، وتصاغ العائدات المتوقعة من فحص العوائد التاريخية، ويجرى عادة ترتيب البدائل الاستثمارية على أساس العوائد المتوقعة على البدائل المختلفة، ولتحديد العائد الإجمالي المطلوب من المستثمرين، سيلزم وضع معيار مناسب، وعادة ما يكون هذا المقياس استثمارا بديلا، وللعائد المستهدف جانبان العائد المتوقع من استثمار بديل، والسمات الخاصة مثل المخاطر والسيولة والقابلية للتسويق والضرائب وما إلى ذلك للاستثمار المعني.[1]

إن العائد الناتج والمتوقع في المستقبل هو المقياس الرئيسي لنجاح الاستثمار ودليل على قدرته على إنتاج عوائد صافية بعد التكاليف ومختلف الاقتطاعات الأخرى والتي يطلق عليها معنى الربحية، ومسألة الربحية أساسية في اتخاذ القرارات الاستثمارية إذ يعتمد تقييم الربحية المستقبلية على الأرباح الحالية المقدرة واتجاهات ونمو الأرباح في الماضي القريب.

ويمكن استخلاص معظم المعلومات ذات الصلة بالأرباح الجارية وتلك الموجودة في الماضي القريب من التقارير المحاسبية، مثل الميزانيات وجدول حساب النتائج، ولكن الصعوبات تكون عندما يتعين تفسير العائدات والأرباح المستخلصة من هذه التقارير واستخدامها فيما بعد لاتخاذ القرارات، والمشكلة هي أن الأرباح المحاسبية تختلف عن الأرباح الاقتصادية، والسبب في هذه الاختلافات هو أن المحاسب سيقيس الأرباح التاريخية، في حين أن الاقتصادي أو المحلل الاستثماري سيعنى أساسا بتدفق الإيرادات في المستقبل على مدى العمر المتوقع لاستثمار معين؛ إن الفترات المحاسبية التي تعد ضرورية لإعداد الميزانيات التقليدية لا علاقة لها بتحليل ملامح الأرباح المستقبلية، إذ يستند التحليل الاقتصادي إلى مفهوم التدفقات النقدية، في حين أن الحسابات التاريخية تقدم عادة على أساس الاستحقاق.[2]

2-المخاطر: يجب دراسة وفهم المخاطر وتحديدها في عمليات الاستثمار، ولا ينبغي اتخاذ قرار الاستثمار دون تحليل المخاطر، فالتحليل الاقتصادي للمخاطر يحدد المتغيرات المختلفة، استنادا إلى تكاليف وفوائد الاستثمار،

[1] Stephen E.Hargitay, Shi-Ming Yu, op.cit, p29.
[2] Ibid, p 30.

ويمكن لهذا التحليل تحديد العوامل التي تخلق أكبر المخاطر للمشروع الاستثماري، فحالة عدم التأكد والمخاطرة دائما موجودة في الاستثمار، وفي النظرية الاقتصادية، هناك فرق بين المخاطر وعدم التأكد حيث أن:

أ-**التأكد (اليقين)**: اليقين هو عندما تكون جميع المعلومات عن النتيجة المستقبلية معروفة،[1] أي ينشأ اليقين التام عندما تكون التوقعات والنتائج ذات قيمة واحدة.[2]

ب-**عدم التأكد**: يعني أنه ليس من الممكن تماما تحديد النتائج أو تحديد الاحتمالات .ولعل أسوء أشكال عدم اليقين هي المجهول،[3] فعدم اليقين هو مرادف لنقص المعرفة والمعلومات.

ج-**المخاطر**: هي إمكانية التعرض للخسائر ويعتمد تحديد المخاطر على خبرة طويلة ومعلومات تسمح بتقدير العواقب المحتملة.

كما يعرف J. P. Chavas, 2004 الخطر بأنه تمثيل لأي حالة، حيث لا يعرف فيها بعض الأحداث مع التيقن قبل الموعد المحدد،[4] وهذا يشير إلى أن الوقت هو سمة أساسية للمخاطر، وهذا إثبات لمقولة أن الاستثمار نصف المال، والنصف الآخر هو الوقت، إذ يستند أي برنامج استثماري ناجح إلى تحديد الأهداف التي يمكن وضعها في مكان ما على خط زمني،[5] وفيما يلي بعض هذه التعريفات التحليلية للمخاطر (احتمال الخسارة؛ احتمال عدم حصول المستثمر على معدل العائد المتوقع أو المطلوب؛ انحراف الإنجازات عن التوقعات؛ التباين أو التقلب في العوائد) عادة ما ينظر المستثمرون إلى مخاطر الاستثمار من حيث أمن رأس المال المستثمر، أمن الدخل المتوقع، السيولة، مشاكل إدارة الأصول.[6]

3-أنواع المخاطر: يمكن تصنيف المخاطر إلى عدة أنواع من حيث:

أ-**من حيث ارتباطها بالمؤسسة**: ويتكون مجموع المخاطر المرتبطة بالمؤسسة من عدة عناصر فردية، وتصنف هذه المكونات عادة تحت عناوين المخاطر النظامية وغير النظامية: المجموع = المخاطر المنتظمة + غير المنتظمة.

- **المخاطرة النظامية Risque Systématique**: هي تلك المخاطر التي تؤدي إلى تقلب العائد المتوقع لكافة الاستثمارات القائمة أو المقترحة في كافة المؤسسات،[7]وفيما يلي مكونات المخاطر المنهجية:[8]

- مخاطر السوق وترتبط بالتقلبات في السوق بالنسبة لاستثمار معين؛

[1] Agnes Virlics, **Investment Decision Making and Risk**, Procedia Economics and Finance 6, 2013, p171
[2] Richard Pike, Bill Neale, **Corporate Finance and Investment Decisions & Strategies**, Sixth Edition, Pearson Education Limited, Great Britain, 2009, P160.
[3] Ibid, P160.
[4] Chavas, Jean Paul, **Risk analysis in theory and practice**, Elsevier Academic Press, USA, 2004, p131.
[5] Douglas R. Sease and John A. Prestbo. Rev, **Barron's guide to making investment decisions**, Prentice Hall, London, 1998, P01.
[6] Stephen E.Hargitay, Shi-Ming Yu, op.cit, p 35.
[7] محمد صالح الحناوي، **بورصة الأوراق بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص332.
[8] Stephen E.Hargitay, Shi-Ming Yu, op.cit, p 36.

- المخاطر الدورية وترتبط بالتغيرات في دورة الأعمال؛

- التضخم أو مخاطر القوة الشرائية ويرتبط بعدم اليقين بشأن القدرة الشرائية المستقبلية للعائدات التي تنتجها الاستثمارات؛

- مخاطر أسعار الفائدة وترتبط بتغير أسعار الفائدة، إن معدل العائد على السندات وأذون الخزانة غير مؤكد بسبب مخاطر أسعار الفائدة.

- **المخاطرة غير نظامية: Risque Non Systématique**: وهي عبارة عن المخاطرة المتبقية التي تنفرد بها مؤسسة ما؛[1] إن مكونات المخاطر غير النظامية هي كما يلي:[2]

✓ مخاطر الأعمال: وتتعلق بالمخاطر المرتبطة بعمليات الشركة والعوامل التي تؤثر على هذا الخطر هي علاقته مع حجم الشركة، مزيج المنتجات، والمنافسة والتوجه العام لفريق الإدارة المسؤول؛

✓ المخاطر المالية: وتعتمد على الطريقة التي تمول بها عمليات الشركة، فكلما زاد حجم تمويل الدين الذي تستخدمه الشركة، كلما كان حجم المخاطر المالية أكبر؛

✓ مخاطر السيولة: وتشمل الجوانب التالية درجة الصعوبة المرتبطة بتحقيق رأس المال المستثمر؛ قابلية القسمة وقابليتها للتسويق؛ والتكاليف المترتبة على تحقيق رأس المال؛

✓ المخاطر المحددة الأخرى: والتي تؤثر عادة على الاستثمار الفردي هي مخاطر الصناعة وموقعها وما إلى ذلك.

ب-**من حيث مصدر الخطر**: يصنف الخطر من حيث مصدر إلى:[3]

- **مخاطر الأعمال**: ناتجة عن التغير في التدفقات النقدية التشغيلية قبل تحقيق الفوائد، وتعتمد مخاطر أعمال المؤسسة بدرجة كبيرة على البيئة الاقتصادية الأساسية التي تعمل فيها، ولكن التباين في التدفقات النقدية التشغيلية يمكن أن يتأثر بشكل كبير بهيكل تكلفة النشاط التجاري.

- **المخاطر المالية**: هذا النوع أكثر من المخاطر هي مخاطر الأعمال وتنتج عن استخدام رأس المال، ويزداد التمويل المالي بإصدار المزيد من الديون، مما يؤدي إلى زيادة رسوم الفائدة الثابتة وزيادة التباين في صافي الإيرادات.

- **مخاطر المحفظة أو مخاطر السوق (التغير في عوائد المساهمين)**: يمكن للمستثمرين أن يقللوا بشكل كبير من تقلبهم في الأرباح من خلال إنشاء محافظ استثمارية مختارة بعناية.

[1] حسين عطا غنيم، **دراسات في التمويل**، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، مصر، 2001، ص 255

[2] Stephen E.Hargitay, Shi-Ming Yu, op.cit, p 36.

[3] Richard Pike and Bill Neale, op.cit, P 163.

المبحث الثالث: مدخل نظري لقرارات التمويل

إن الإدارة المالية السليمة ضرورية لبقاء المؤسسة ونموها، فجميع أصحاب المصلحة بالمؤسسة (أنظر الشكل رقم 04) لديهم مصلحة في اتخاذ قرارات مالية معقولة، لا تنطوي على قرارات تتضارب بين أهداف كل من أصحاب المصالح، رغم ذلك فإن محاولة تحقيق أهداف كل تلك الأطراف بالمساواة يبدو في الواقع أمر صعب التحقيق، لذا نجد أن هناك العديد من الاقتصاديون يطالبون بتحقيق أهداف الطرف الذين يناصرونه إلى أقصى حد، فهناك بعض الآراء القوية حول هذا الموضوع نذكر منها:[1]

- **تفوق المساهمين**: يعتقد الاقتصاديون المؤيدون للرأسمالية، مثل Friedrich Hayek and Milton Friedman، أن تحقيق مصالح المساهمين هو الهدف الأسمى الذي سيفيد كل من المؤسسة والمجتمع ككل، رغم أن هذا النهج متحيز للمساهمين إلا أنه ليس متطرفا تماما كما يبدو لأن هؤلاء المفكرين يقبلون عموما أن السعي الجامح لعائدات من طرف المساهمين، لدرجة إحداث التلوث الواسع، والقتل والابتزاز، لن يكون في مصلحة المجتمع، وبالتالي يضيفون شروط معينة في صالح المجتمع تأخذ في عين الاعتبار عند تحقيق هدف تعظيم ثروة المساهمين.
- **تفوق العمال**: وفي الطرف الآخر يدافع الدعاة اليساريون عن أولوية حقوق العمال وتعظيم مكافآتهم، أي يجب أن يقدم للموظفين كل ما تبقى، بعد أن تكون الأطراف الأخرى راضية إذ يتم إعطاء المساهمين فقط ما يكفي من العائد لتوفيرهم رأس المال، ويتم إعطاء الموردين فقط ما فيه الكفاية لتوريد المواد الخام وهلم جرا.
- **مقاربة أصحاب المصلحة**: هؤلاء الاقتصاديون يحرصون على إتباع نهج متوازن لأصحاب المصلحة (مسك العصا من المنتصف)، إذ يطالبون بتعظيم مصالح (المتضاربة في كثير من الأحيان) كل الأطراف إلى حد ما ولكن ضمن القيود التي تفرضها ضرورة التوصل إلى حل وسط لتوفير عائد عادل لأصحاب المصلحة الآخرين.

المطلب الأول ماهية قرار التمويل

يعرف التمويل على أنه توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مشروع خاص أو عام غير أن اعتبار التمويل على أنه الحصول على الأموال بغرض استخدامها لتشغيل أو تطوير المشروع يمثل نظرة تقليدية، بينما النظرة الحديثة له تركز على تحديد أفضل مصدر للأموال عن طريق المفاضلة بين عدة مصادر متاحة من خلال دراسة التكلفة والعائد،[2] بمعنى أن التمويل هو كيفية استعمال الأموال وطريقة إنفاقها وتسيير هذا الإنفاق ومحاولة

[1] Glen Arnold, **The Handbook Of Corporate Finance, A Business Companion to Financial Markets, Decisions and Techniques**, Pearson Education Limited, Great Britain, 2005, P04.

[2] أحمد بوراس، **تمويل المنشآت الاقتصادية**، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2008، ص24.

ترشيده أي التمويل هو التغطية المالية لأي مشروع أو عملية اقتصادية؛ ويتناول قرار التمويل مشاكل مقدار رأس المال الواجب جمعه لتمويل عمليات المؤسسة (القائمة والمقترحة)، وأفضل مزيج من التمويل.[1]

يؤكد العديد من الكتاب على الترابط بين قرارات الاستثمار والتمويل، فيقول Mao في ظل ظروف عدم التأكد الاستثمار والتمويل قرارين مترابطين يجب أن يتخذا في وقت واحد لأنه لا يمكن التأكد من ربحية الاستثمار حتى يعرف نمط التمويل، وهذا النمط بدوره يعتمد على المخاطر الكامنة في الاستثمار وتحدد خطة التمويل تكلفة رأس المال التي سيتم استخدامها كمعدل عقبة أمام فرص الاستثمار وتحديد خطة التمويل الأعلى حيث يوجد بديلان أو أكثر من التمويل؛[2] وبتفصيل أكثر فخطة التمويل هو خطة مالية تتضمن بعض التفصيلات الكيفية لاستخدام الأموال بصفتها كموارد (استثمار الأموال في أصول تستخدمها المؤسسة في فترات زمنية طويلة)،كما تتضمن كيفية الحصول على هذه الموارد، ويستخدم مخطط التمويل لوضع خطط جزئية خاصة بالمؤسسة وتمثل أداة للتخطيط العام للمؤسسة وأداة للرقابة على إداراتها الفرعية.[3]

تحتاج المؤسسة إلى رؤوس أموال لتمويل مشاريعها الاستثمارية وفي هذا الإطار توجد طريقتان للتمويل عموما هما التمويل الذاتي والتمويل الخارجي.

يرى كل من Richard Pike and Bill Neale أن مصادر التمويل تنقسم إلى:[4]

- **أموال المساهمين:** وعادة ما يقدم المساهمون أكبر نسبة من التمويل طويل الأجل تسمى أموال المساهمين برأس المال ناتج من خلال شراء أسهم في المؤسسة.
- **الأرباح المحتجزة:** تتمثل في لجوء المؤسسة إلى احتجاز الأرباح الناتجة عن الأسهم وعدم توزيعها بغية إعادة استثمارها في فرص استثمارية جديدة، على أن يكون العائد من هذه العملية بالنسبة للحملة الأسهم أكبر من الحد الأدنى للعائد المتحصل عليه.
- **الاقتراض:** ويطلق على الأموال التي يمنحها طرف ثالث للمؤسسة اسم "تمويل الدين أو رأس مال القرض.
- **الدولة:** وتقدم حوافز مالية مختلفة كمنح إلى مجتمع الأعمال.

من خلال قراءة الجانب النظري لمصادر التمويل نجد العديد من التصنيفات على غير ما جاء به Richard Pike and Bill Neale يمكن اختزالها في الجدول الموالي:

[1] Richard Pike and Bill Neale, op.cit, 2009, P6.
[2] Richard J. Briston, Jack Liversidge, op.cit, p147
[3] مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2004، ص169.
[4] Richard Pike and Bill Neale, op.cit, P8.

الجدول رقم 16: مصادر تمويل المؤسسة

حسب المدة	حسب المصدر	حسب الغرض منه	حسب مقدم الأموال	حسب السياسة المالية للمؤسسة
❖ تمويل طويل الأجل. ❖ تمويل متوسط الأجل. ❖ تمويل قصير الأجل.	❖ تمويل داخلي. ❖ تمويل خارجي.	❖ تمويل الاستثمار. ❖ تمويل الاستغلال.	❖ المستثمر. ❖ المقرض.	❖ التمويل الذاتي. ❖ رفع رأس المال. ❖ اللجوء للاستدانة.

المصدر: من إعداد الطالبة

إن أهم تصنيف هو لطرق التمويل هو تصنيفها إلى تمويل داخلي وتمويل خارجي:

- **التمويـــل الداخـلي**: التمويل الداخلي هي الأموال المتولدة عن العمليات الجارية للمؤسسة أو مصادر ثانوية دون اللجوء إلى مصادر خارجية، إن المبيعات هي المصدر الأساسي للنقدية في المؤسسة ولا يعتبر الاهتلاك مصدر للنقدية إلا إذا كانت المؤسسة رابحة وفي هذه الحالة فانه يحقق وفرا ضريبيا للمؤسسة وحجزا من الفائض لتدعيم التمويل الداخلي، التمويل الداخلي يشمل إضافة إلى الأرباح المحتجزة ،الأموال المحتجزة لأسباب أخرى (كالمؤونات على الخسائر والأعباء، ثمن بيع الأصول غير المستخدمة....).[1]

يقصد به الأموال المتولدة من العمليات الجارية للشركة أو من مصادر عرضية دون اللجوء إلى مصادر خارجية، فالتمويل الداخلي لا يتوقف فقط على الربح المحتجز وإنما أيضا على الأموال المحتجزة لأسباب أخرى قبل الوصول إلى الربح القابل للتوزيع، والتي تشكل في مجموعها الفائض النقدي المحتجز لإعادة استثمار.[2]

- **التمويل الخارجي**: وهنا يجدر بالذكر أهمية البورصة في الحياة الاقتصادية بصفتها أهم مصدر للتمويل، أما أنواع التمويل الخارجي فهي زيادة أموال الملكية (الأسهم العادية، الأسهم الممتازة)، الاقتراض (عن طريق السندات، عن طريق القروض، التمويل التأجيري (هو التزام تعاقدي بتأجير أجهزة وأدوات إنتاجية من مؤسسة مالكة إلى مؤسسة إنتاجية مستخدمة لفترة معينة مقابل أقساط كراء محددة).

هناك نوعان من قضايا التمويل الرئيسية المرتبطة بالمشاريع الرأسمالية الكبيرة هي التالية:[3]

- كيف يتم تمويل المشروع أثناء البناء؟
- كيف يتم تمويل المشروع بشكل دائم بعد البناء؟

كما أن تقديم المنح للشركات من قبل المؤسسات العامة أو الخاصة على أساس مشروع أو خطة عمل، يعد من أنواع التمويل الخارجي.[4]

---

[1] مبارك لسلوس، مرجع سبق ذكره، ص 175.

[2] عبد الغفار حنفي، **إدارة المالية المعاصرة**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1993، ص407.

[3] Jaroslava Kádárová, op.cit, 2015, p 255.

[4] Tulai Constantin, Popovici Ioana, **Premises For A Model Of Decision Making On The Financing Of A Project**, p400, https://www.jstor.org, Downloaded on: 12/11/2017, At: 11:57.

يمكن تعريف قرار التمويل بأنه طريقة اختيار موارد تمويل الشركة، أي اختيار كل من الموارد المتاحة ومزيجها من أجل الحصول على الهدف الرئيسي في التمويل، أي تعظيم ثروة المساهمين عند اتخاذ قرارات التمويل تستخدم إدارة الشركة معايير مالية فعالة، مثل مدة التمويل والاستقلالية التي توفرها بعض مصادر التمويل، الاختيار يتكون في الاختيار بين الأسهم والأموال المقترضة.[1]

لا بد من الإشارة إلى أن لكل مصدر من مصادر التمويل خصائصه ويمكن إجمالي هذه الخصائص بالنقاط التالية:

- **تاريخ الاستحقاق**: (باستثناء الأموال الخاصة) ويوجد ثلاث فترات لسداد القروض:[2]
  - ✓ قصيرة: يتم السداد أقل من سنة؛
  - ✓ متوسطة: يتم السداد ما بين السنة وعشر سنوات؛
  - ✓ طويلة: يتم السداد بعد عشر سنوات.
- **الدخل**: إذ أن لكل مصدر تمويلي مردود يمكن أن يمتاز كل دخل بما يلي:
  - ✓ الأولية: إذ يوجد هناك أولويات لمن يحصل على دخله أولا من المقرضين؛
  - ✓ المقدار: إذ أن لكل مقرض دخل يتحدد مسبقا باستثناء الأموال الملكية؛
  - ✓ التأكد: لكل مقرض دخل محدد بغض النظر على الأرباح أو الخسائر التي حققتها المقترض باستثناء الأموال الملكية.
- **السيطرة**: المقرضين الخارجيين بإمكانهم طلب تصفية المؤسسة أو بيعها للحصول على حقوقهم حالة عدم حصولهم عليها.
- **الإدارة**: لا يحق للمقرضين إدارة المؤسسة لأن الإدارة تمارس من قبل المالكين.

إن الغرض من الحصول على التمويل هو سد الاحتياجات المالية للمؤسسة سواء كانت احتياجات قصيرة الأجل والتي تخص دورة الاستغلال، أو احتياجات طويلة الأجل والتي تخص دورة الاستثمار تلجأ المؤسسة إلى هذا النوع من التمويل لتغطية النشاطات الاستثمارية التي تقوم بها لفترات طويلة، وهذا لغرض الحصول إما على وسائل الإنتاج ومعدات وإما على عقارات مثل الأراضي، المباني الصناعية والتجارية والإدارية، ونجد أن المؤسسات تسعى للتمويل طويل الأجل بغرض تحقيق ما يلي:[3]

---

[1] Andrei Stanculescu and others, **Financing Decision And Corporate Governance**, p569, https://www.jstor.org, Downloaded on: 12/11/2017, At: 11:57.

[2] طارق الحاج، **مبادئ التمويل**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط01، عمان، الأردن، 2010، ص27.

[3] محمد سويلم، **الإدارة المالية في ظل الكوكبة**، دار الهاني للطباعة، المنصورة، مصر، 1997،ص423.

- تمويل شراء الأصول الدائمة ذات العمر الطويل؛

- تمويل الجزء الدائم من رأس مال العامل، على أن يتم تمويل الجزء الأخر بخليط من السحب على المكشوف والتمويل قصير الأجل؛

- تمويل ما يتم الاضطلاع به من استثمارات رأسمالية، وكذا التوسعات الطويلة الأجل للمؤسسة.

وحتى تحقق المؤسسة الاقتصادية الفعالية في اختيار واستخدام هذه الأموال في تغطية احتياجاتها، لابد من وجود دراسة مسبقة لمختلف مصادر التمويل ومختلف العوامل المؤثرة فيها لاختيار التوليفة المثلى، ولا يتم هذا إلا من خلال معرفة العوامل التي تدخل في تكوين الهيكل المالي للمؤسسة والتي سنحاول البحث فيها من خلال العنصر القادم.

المطلب الثاني: هيكل التمويل المناسب

ترتبط القرارات التمويلية بالمؤسسات الاقتصادية وإستراتيجيتها عموما بموضوع قرارات هيكل رأس المال وأثره في خلق القيمة حيث يشير هيكل رأس المال المؤسسة إلى مزيج التمويل المستخدم لتمويل المؤسسة من الديون وحقوق الملكية (هما المصدران الرئيسيان للتمويل) أي أن حاملي الديون والمساهمين يمثلون نوعي من المستثمرين الماليين في الشركة ويرتبط كل واحد منهما بمستويات مختلفة من المخاطرة، العوائد، وكذا السيطرة، ففي حين يمارس أصحاب الديون سيطرة أقل (يحصلون في الغالب على معدل عائد ثابت وتحميهم التزامات تعاقدية فيما يتعلق باستثماراتهم) أما المساهمون فيتحملون معظم المخاطر وبالتالي لديهم سيطرة أكبر على القرارات؛[1]يعرف الهيكل المالي للمؤسسة على أنه هيكل مصادر التمويل أو جانب الخصوم وحقوق الملكية في كشف الميزانية العمومية،[2] ويمكن تعريفه بأنه يتعلق بكيفية تمويل إجمالي موجودات أو استثمارات المؤسسة ويتمثل ذلك في الجانب الأيسر للميزانية، أي جانب المطلوبات وحقوق المساهمين الذي يبين كافة وسائل التمويل التي تستخدمها المؤسسة، أي أن الهيكل المالي يمثل جميع أشكال وأنواع التمويل سواء ملكية أو اقتراض، وسواء كانت من مصادر قصيرة الأجل أو طويلة الأجل.[3]

إن تحديد هيكل رأس المال هو قرار حاسم لأي مؤسسة إذ يشير هيكل رأس مال الشركة إلى مقدار الدين وحقوق الملكية، أي أنواع الديون وحقوق الملكية المستخدمة لتمويل عمليات المؤسسة فاختيار بدائل رأس المال غير مهم فقط بسبب تعظيم العائدات لمختلف الأطراف أصحاب المصلحة، ولكن أيضا بسبب تأثير مثل

[1] H. Kent Baker and Gerald S. Martin, **Capital Structure and Corporate Financing Decisions, Theory, Evidence, and Practice**, John Wiley & Sons, Inc, New Jersey, 2011, p 41.

[2] عدنان النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، **الإدارة المالية المتقدمة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 349.

[3] محمد أيمن عزت الميداني، **الإدارة التمويلية في الشركات**، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، الظهران، السعودية، 1993، ص 555.

هذا القرار على قدرة المؤسسة على التعامل مع بيئتها التنافسية؛[1] قبل التعمق في موضوع هيكل رأس المال المناسب يجدر بالذكر أن الكتابات المتعلقة بالتمويل والإستراتيجية تهتم بالإجراءات الإستراتيجية للجهات الفاعلة الرئيسية مثل المديرين، والمساهمين، وأصحاب الديون، والمنافسين، والعاملين، والموردين الذين يؤثرون في قيمة المؤسسة وتخصيص هذه القيمة، وعليه فمن الضروري تصنيفهم حسب درجة تأثيرهم بالمؤسسة إلى أصحاب الشركة وأطراف على الحدود الأساسية مثل الموردين والمنافسين والزبائن، وعلى وجه التحديد يمكن أن تؤثر قرارات هيكل رأس المال على عملية خلق القيمة والتي تؤثر على استراتيجيات الاستثمار الفعالة وفقًا لوجود تضارب في المصالح بين المديرين وأصحاب المصلحة الماليين في الشركة (المساهمين وحاملي الديون) وأصحاب المصلحة غير الماليين في الشركة (الموردين والمنافسين والزبائن ويقدم الشكل 19 لمحة عامة عن العلاقات بين هيكل رأس المال وأصحاب المصلحة الماليين وغير الماليين.[2]

الشكل رقم 19: علاقة هيكل رأس المال بأصحاب المصلحة الماليين وغير الماليين

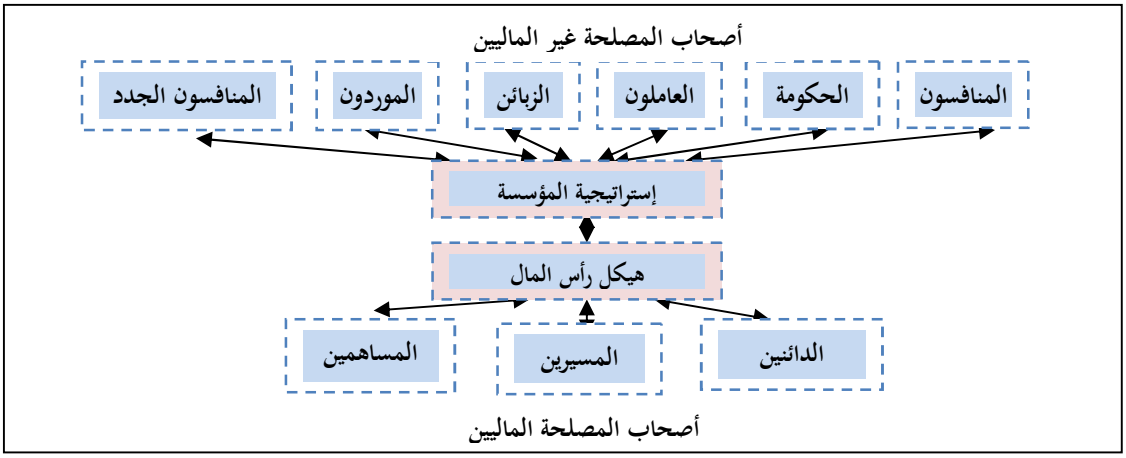

Source: H. Kent Baker and Gerald S. Martin, **Capital Structure And Corporate Financing Decisions, Theory, Evidence, and Practice**, JohnWiley & Sons, Inc, New Jersey, 2011, p 41.

يقدم الجدول أدناه موجزا مختصرا للنظريات الحالية والمقبولة التي تشرح هيكل الرأس المال من خلال عرض نظرة عامة على الدراسات النظرية للمساهمات الفكرية والأكثر تأثيراً في هذا المجال، وقد تم اختيار الأدبيات المقدمة إما بسبب تأثيرها على مجال تمويل المؤسسات أو بسبب ارتباطها إلى حد ما بالتفكير القائم على أصحاب المصلحة لاتخاذ القرارات المالية للمؤسسات.

وقبل التطرق للجدول يجب التوضيح أننا وجدنا الكثير والكثير من النظريات المفسرة للهيكل التمويلي ولا يمكن حصرها في جدول واحد لذا أخذنا مجموعة فقط من هذه الدراسات.

[1] Kenneth H. Marks, Larry E. Robbins, Gonzalo Fernández, and John P. Funkhouser, **The Handbook of Financing Growth, Strategies and Capital Structure**, John Wiley & Sons, Inc., New Jersey, 2005, P22
[2] H. Kent Baker and Gerald S. Martin, op.cit, p42.

الجدول رقم 17: المقاربات النظرية لهيكل رأس المال

اسم النظرية	النموذج	أهم الرواد	الأفكار
النظرية الكلاسيكية	هيكل رأس المال الأمثل		يفترض هذا الاتجاه أن هناك هيكل أمثل لرأس المال يتحدد من خلال زيادة المديونية وتخفيض تكلفة رأس المال المستثمرين وبالتالي زيادة قيمة المؤسسة.
النظرية نيو كلاسيكية Neoclassical theories of capital structure	-نظرية السوق المتوازنة -حجة المراجحة an arbitrage argument	Modigliani and Miller, 1958	رفض الباحثان فكرة وجود رأس مال أمثل وقاما بتطوير نموذج توازن مع ثلاثة اقتراحات: الاقتراح الأول: القيمة السوقية لأي مؤسسة مستقلة عن هيكل رأسمالها؛ الاقتراح الثاني: العائد المتوقع للسهم يساوي معدل الخصم المناسب للتدفق الصافي للأسهم في فئة الخطر، زائد علاوة تتعلق بالمخاطر المالية للشركة، كما يتم تحديد المخاطر المالية من نسبة الدين إلى حقوق المساهمين في الفارق بين معدل الخصم والمعدل الخالي من المخاطر؛ ويؤكد الاقتراح الثالث على أن نقطة وقف الاستثمار (أي تكلفة رأس المال) سوف لا تتأثر تمامًا بنوع التأمين المستخدم لتمويل الاستثمار ومن ثم فمن المشروع فصل قرارات الاستثمار والتمويل الخاصة بالشركة.
النظريات النيومؤسسية Neo-institutional لهيكل رأس المال	نماذج تكلفة الوكالة لهيكل رأس المال	Jensen and Meckling, 1976	يستخدم مصطلح "هيكل الملكية" بدلا من "هيكل رأس المال"، وينشأ عن فكرة تكاليف الوكالة وعليه يتحقق هيكل رأس مال أمثل عند تخفيض تكاليف الوكالة لأدنى حد؛ ويحدد الباحثان نوعين مختلفين من الصراعات التي تنشأ نتيجة للوكالة، الصراع الأول بين المساهمين والمدراء والصراع الثاني ناتج عن اختلاف مصالح أصحاب الديون وأصحاب الأسهم.
	نماذج المعلومات غير المتماثلة لهيكل رأس المال	Akerlof, 1970	يرى الباحث أن هناك عدم تماثل معلومات لها أثر كبير على هيكل رأس المال بين المدراء والمستثمرين، بافتراض أن المدراء يملكون معلومات أفضلن هذه المعلومات تؤثر في سعر أسهم الشركة في السوق.
	نماذج هيكل رأس المال على أساس التفاعلات بين المنتج / سوق المدخلات	Brander and Lewis, 1986	يزعمون أن زيادة مستويات الديون تخلق حوافز لمالكي الأسهم من أجل إتباع استراتيجيات أكثر خطورة في سوق الإنتاج .ويشيرون إلى هذا على أنه "تأثير المسؤولية المحدودة لتمويل الديون" ، لأن المساهمين عادة ما يتجاهلون العائدات المنخفضة في الإفلاس ويستخدم نموذجهم الهيكل المالي (أي الديون) كمتغير التزام لمواصلة إستراتيجية أكثر عدوانية في سوق الإنتاج.
	حجج تكلفة المعاملة لهيكل رأس المال	Williamsons (1988)	قدم مساهمة هامة في نظرية هيكل رأس المال من خلال استخدام تفسير تكلفة المعاملة لتحليل الأدوار المختلفة للدين والملكية، والتي يعتبرها ليست مجرد أشكال من الأدوات المالية ، وإنما أمثلة على هياكل الإدارة المختلفة.
نظرية أصحاب المصلحة لهيكل رأس المال		Grinblatt and Titman, 1998	تشير نظرية أصحاب المصلحة لهيكل رأس المال إلى أن الطريقة التي تتفاعل بها الشركة وأصحاب المصلحة غير الماليين تعتبر عاملاً هامًا في تحديد هيكل رأس المال الأمثل للشركة.
الدراسات التي تدرس الجوانب الإستراتيجية لهيكل رأس		Banerjee et al, 2004	وضحت الدراسة علاقة أصحاب المصلحة بالمؤسسة واختيار هيكل رأس مالها، حيث بحث في كيفية تحديد الخيار المالي للمؤسسة بالاعتماد على علاقة مورد-عميل.

	Franck and Huyghebaert, 2006	يدرسون تأثير تكاليف العلاقة غير المالية لأصحاب المصلحة كمحدد لاختيار هيكل رأس المال في الشركات الناشئة.
	Kale and Shahrur, 2007	يدرسون الصلة بين قوة المؤسسة وخصائص مورديها وعملائها.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- Gregor Gossy, **A Stakeholder Rationale for Risk Management, Implications for Corporate Finance Decisions**, 1st Edition, Wiesbaden, Frankfurt, 2008, pp 69-95.

لإيجاد هيكل رأس مال مثالي يجب على المؤسسة استخدام كل من حقوق الملكية والديون لتمويل عملياتها وهذا بمجرد تأسيسها، إذ يجب أن يوفر هيكل رأس المال المتكون عوائد أكبر لحاملي الأسهم عما يمكنهم الحصول عليه من مؤسسة مكونة من أسهم فقط (يتم تحقيق هذه الإستراتيجية من خلال تخفيض مقدار الأسهم وزيادة مقدار الدين)، وبالتالي من الناحية النظرية تقليل التكلفة الإجمالية لرأس المال (أنظر الشكل أدناه) إن المفهوم هو أن تكلفة رأس المال لشركة تستثمر بالكامل مع حقوق المساهمين مرتفعة، والعكس بالعكس، فإن تكلفة رأس المال لشركة ذات مديونية كاملة بالديون مرتفعة أيضا بين هذين النقيضين، النقطة المعينة كمزيج مثالي نظري أو نقطة منخفضة على تكلفة منحنى رأس المال، قامت الشركة نظريا بتعظيم استخدامها للدين وحقوق الملكية لتحقيق أقل تكلفة لرأس المال.

إن اتخاذ قرار بشأن هيكل رأس المال الصحيح للشركة، يجب على الإدارة موازنة مخاطر التخلف عن السداد في سداد الديون مع توافر رأس المال السهمي لتحقيق فرص النمو، فقد تجد بعض الشركات الناشئة في الأسواق الناشئة والنامية أنه من الأسهل الحصول على الديون أكثر من رأس المال، مما يجعل اتخاذ هذا القرار أكثر صعوبة (عندما يكون ما تحتاج إليه فعلاً هو رأس المال)،كما أنه إذا كانت الشركات النامية متحفظة للغاية ولا تستفيد من أسهمها لتوفير رأس مال أكبر للاستثمار فقد تفوتها فرص السوق وتضعف القيمة الإجمالية للأعمال التجارية.[1]

[1] H. Kent Baker and Gerald S. Martin, op.cit, p 44.

الشكل رقم 20: المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال
مقابل نسبة الدين إلى حقوق الملكية

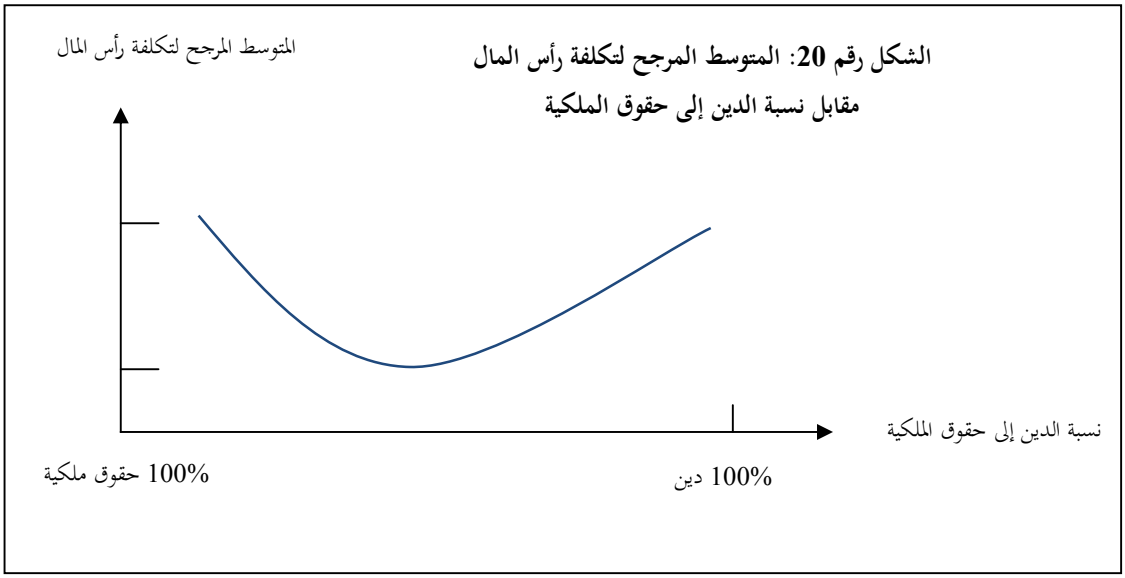

Source: Kenneth H. Marks, Larry E. Robbins, Gonzalo Fernández, and John P. Funkhouser, **The Handbook of Financing Growth, Strategies and Capital Structure**, John Wiley & Sons, Inc., New Jersey, 2005, P23

من الواضح أنه من المنطقي الحصول على الأموال بأقل تكلفة ممكنة، على المدى الطويل يكون الدين أرخص من حقوق الملكية، ومع ذلك عندما يزداد الرفع المالي للشركة كلما استغرق الأمر المزيد من رأس المال فهناك خطر متزايد على حملة الأسهم وبالتالي فإن تكلفة الأسهم سوف ترتفع وربما تعوض الفوائد المترتبة على رفع رأس مال الديون الرخيصة؛ على الرغم من أن الإدارة لا يمكن أن تكون محددة حول بنية رأس المال المثلى لشركتهم، إلا أنها يجب أن تكون على علم على الأقل بـ: [1]

- كيف يمكن للبنوك وأسواق المال أن تستجيب إلى زيادة في مستوى الرفع المالي للشركة إذا كانت تقترض أموالًا جديدة؛

- ما إذا كانت الشركة منخفضة بشكلٍ كافٍ لجعل رأس مال الدين الجديد خيارًا جذابًا، مقارنةً بإصدار جديد من حقوق الملكية كإجراء لجمع الأموال.

دور التمويل في قرارات التشغيل هو في المقام الأول التقييم والمراقبة ويساعد التمويل المديرين على تقييم البدائل التشغيلية المتاحة لهم، ويساعدهم على مراقبة القرارات التي يتم تنفيذها، وتعتبر هذه المراقبة بالغة الأهمية لتطور إستراتيجية الشركة فهي تساعد الإدارة على تغيير أو تعديل إستراتيجيتها استنادًا إلى نتائج الاستراتيجيات السابقة، إن نتيجة قرار التشغيل المدروس بعناية والمراقبة بعناية هو التدفق النقدي المتوقع في المستقبل للشركة، بالإضافة إلى تأثيرها على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، فإن قرارات التشغيل غالباً ما يكون لها تأثير على قرارات التمويل.[2]

[1] Brian Coyle, **Capital Structuring**, Taylor & Francis, Chicago, USA, 2006, p64.
[2] M. P. Narayanan, Vikram K. Nanda, op.cit, p 02.

ما لم تكن الشركة متأكدة من قدرتها على الاعتماد بالكامل على الأموال المتولدة داخليًا لتمويل أنشطتها، فسوف يتعين عليها تقدير متطلبات التمويل الخارجي الخاصة بها، في عملية إدارة الديون، هناك دورة متكررة من:[1]

1-تقدير إجمالي متطلبات التمويل الخارجي، والتغير في هذه المتطلبات بمرور الوقت.

2-تنظيم متطلبات التمويل الخارجي الكلي في ثلاث فئات عريضة: التمويل على المدى البعيد والقصير والطوارئ.

3-تخطيط كيفية الحصول على الأموال المطلوبة وموعدها، على سبيل المثال، عن طريق إصدار أسهم جديدة أو عن طريق الاقتراض.

وبالتالي فإن إجراء تقدير لمتطلبات التمويل هو الخطوة الأولى في عملية جمع رأس المال الجديد. في بعض الحالات، تتضمن نشرة الشركة توقعات التدفق النقدي/تمويل رأس المال على مدار عدة سنوات.

يمكن الحصول على تقدير لمتطلبات التمويل الخارجي من توقعات التدفق النقدي، إذ يجب أن تكون التوقعات موثوقة وإلا لا يمكن اتخاذ قرارات التمويل بثقة، وتعتمد الموثوقية على الدقة سواء بالنسبة إلى مقدار أوتوقيت التدفقات النقدية، بالإضافة إلى ذلك فإن تحليل الحساسية مطلوب لتقييم التأثير على متطلبات التمويل لمختلف الافتراضات:

1-الدقة الكمية: يجب أن تكون التنبؤات بالتدفقات النقدية قريبة من المبالغ الفعلية قدر الإمكان إذا قام المخططون الماليون في الشركة بتطوير سجل تتبع للتنبؤات الكمية الدقيقة، يمكن الاعتماد بشكل أكبر على توقعاتهم الجديدة.

2-دقة التوقيت: يجب أن يكون هناك توقعات دقيقة لتوقيت التدفقات النقدية، مرة أخرى يجب أن يسجل سجل من التوقعات الدقيقة ثقة في التوقعات الجديدة، من الواضح أن الدقة المطلقة غير ممكنة، ويجب أن تسمح قرارات التمويل بهامش الخطأ؛ يتأثر الاختيار بين الأسهم والديون والأدوات المالية الهجينة بمجموعة من العوامل:[2]

- تكلفة كل خيار تمويل (خاصة تكلفة حقوق الملكية وتكلفة رأس المال)؛
- تقييم سوق الأسهم؛
- الأرباح التشغيلية والتدفقات النقدية؛
- الرافعة المالية؛
- الغرض من الأموال المطلوبة (طبيعة ومدة الأنشطة الممولة)؛

[1] Brian Coyle, op.cit, p 8.
[2] Ibid, p64.

- تدابير التمويل الأخيرة؛

- السيطرة على الشركة؛

- التفضيلات الفردية.

إن هدف المدير المالي عند اتخاذه للقرارات التمويلية هو التوصل إلى ذلك المزيج التمويلي الذي يعظم إجمالي القيمة السوقية للمؤسسة، هذا الهدف يتفق مع هدف تعظيم ثروة المساهمين وفي حالة الوصول إلى هذا المزيج نكون بصدد ما يعرف بالهيكل المالي الأمثل.[1]

لذلك فهيكل التمويل الأمثل Optimum Capital Structure يتحدد اختياره وفقا لمعيار أقصى ربحية ممكنة الذي يتوقف تحقيقه مستقبلا على بعض القيود المرتبطة مباشرة بالقيمة السوقية للأسهم، حيث أن عنصر الخطر الناجم من الاعتماد على القروض من شأنه أن يؤثر على الربحية في المستقبل، وهو ما يؤكد ضرورة العناية بكيفية اختيار الهيكل المالي في المؤسسة، إن مثل هذا الهيكل يجب أن يحقق التوازن بين العائد وبين المخاطر المتعلقة بهيكل المالي ذاته ،أي بين الربحية والمخاطر المالية Financial Risk.[2]

أولا: محددات قرار هيكل التمويل

تحدد المؤسسة تركيبة مستهدفة لرأس المال التي هي عبارة عن نسب مزيج التمويل المرغوب فيه من قبل الإدارة التي يتحقق عندها تعظيم قيمة سهم المؤسسة في السوق المالي، وهذه التركيبية تتأثر بعوامل المتمثلة فيما يلي:

الشكل رقم 21: معايير المفاضلة بين البدائل التمويلية

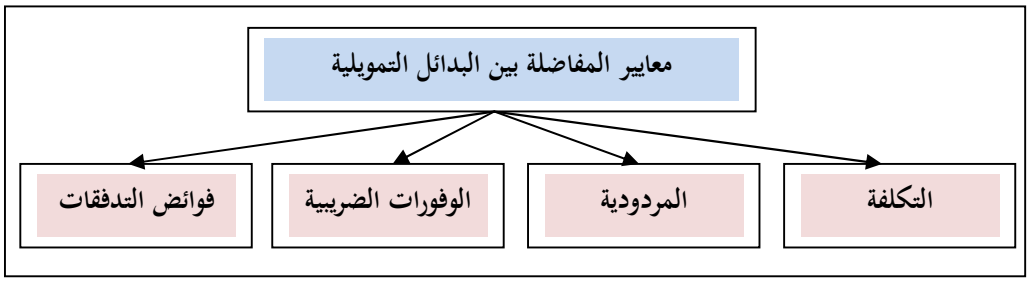

المصدر: من إعداد الطالبة

1-التكلفة: تعتبر تكلفة الأموال أنها بمثابة الحد الأدنى للعائد المقبول على لاستثمار فتقدير تكلفة رأس المال أهمية بالغة في اتخاذ قرارات تكوين هيكل رأس المال، فالهيكل المالي المناسب هو الذي يحقق أدنى تكلفة وبالتالي سنحدد تكلفة كل مصدر من المصادر وصول إلى تكلفة الكلية التي تشمل مختلف المصادر.

[1] محمود صبح، **الإدارة المالية طويلة الأجل**، كلية التجارة جامعة عين شمس، مصر، 2000، ص 181.

[2] فتحي إبراهيم محمد أحمد، **مذكرات في مبادئ التمويل والإدارة المالية**، دار النشر بجامعة أسيوط، مصر، 2007، ص 300.

إن التكلفة عامل مؤثر في اختيار التمويل المناسب، لأنه كلما كانت الفوائد على القروض أقل شجع ذلك المؤسسة على الاقتراض، كما انه كلما كانت الوضعية المالية السائدة مضطربة أو هناك صعوبة نسبية في الحصول على هذه الأموال، زادت صعوبة الاعتماد على القروض طويلة الأجل سواء من البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى.

أ-تكلفة الاقتراض: تتمثل تكلفة الاقتراض في المعدل الفعلي للفائدة الذي تدفعه المؤسسة بعد استبعاد الوفورات الضريبية.

ب-تكلفة الأموال الخاصة: يمكن تحديد تكلفة الأموال الخاصة وفق شكل هذه الأموال وفق الجدول الموالي:

الجدول رقم 18: تكلفة الأموال الخاصة

المصدر	العلاقة	
❖ **تكلفة الأسهم الممتازة**	C= D/V(1-T)	D: الربح الموزع، V: قيمة السهم الممتاز، T: معدل مصاريف الخصم أو تكلفة الإصدار.
❖ **تكلفة الأسهم العادية**	C=(D/V)+r	D: التوزيعات المتوقعة للسهم، V: قيمة السهم الممتاز، r: معدل النمو.
❖ **تكلفة إصدار أسهم عادية جديدة**	C=(D/V(1-T))-r	D: الربح الموزع في الفترة الحالية، V: قيمة السهم الممتاز، T: تكلفة الإصدار، r: معدل النمو السنوي للأرباح الموزعة.
❖ **تكلفة السندات**	C=(i(V-P)/n)/(V-P/2)	i : الفوائد السنوية، v: قيمة السند عند تاريخ الإطفاء، p: سعر بيع السند الصافي (القيمة الصافية-نفقات الاصدار)، n: فترة الدين.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

-أمين السيد أحمد لطفي، **دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية**، الدار الجامعية، القاهرة، 2005، ص 75.

-دريد كامل أل شيب، **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة**، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط01، عمان، الأردن، 2007، ص 332.

-دادن عبد الغني، **قرار التمويل تحت تأثير الضرائب وتأثير تكلفة التمويل**، مجلة الباحث، العدد 06، جامعة ورقلة، 2001، ص 19.

ج-تكلفة التمويل الذاتي: يعتبر التمويل الذاتي أهم مورد داخلي للمؤسسة، فهو مكمل أساسي وضروري لكل عمليات الاقتراض، فقد يجنب المؤسسة عمليات الاستدانة بطريقة مبالغ فيها وهذا بالاستخدام الفعال للموارد الداخلية لها، يبدو في بعض الأحيان بأن التمويل الذاتي يملك مظهرا مجانياً، كون المؤسسة لا تدفع عنه فوائد، لكن في الحقيقة عكس ذلك، إذ أن للتمويل الذاتي تكلفة ضمنية تتمثل في تكلفة الفرصة الضائعة، وهي تمثل القيمة المتوقعة من قبل المستثمرين عند تقرير الاستثمار في مشروع معين، وهذا بإدخال مفهوم الفرصة البديلة (الضائعة) لأجل التمكن من تحديد تكلفة التمويل الذاتي لابد من حساب تكلفة كل من الإهتلاكات والمؤونات، الأرباح غير الموزعة.[1]

[1] هيثم محمد الزغبي، **الإدارة والتحليل المالي**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2000، ص 81.

2-المردودية: ويعتبر الدخل مجموع التدفقات النقدية الصافية للمؤسسة الاقتصادية نتيجة لاستخدامها للموجودات ويعتبر تحقيق أكبر قدر ممكن من الدخل واحد من الأهداف الرئيسية للتخطيط المالي في اختيار نوع الأموال التي تستخدم في الهيكل المالي، ولذا نلاحظ أن المدير المالي يعمل على رفع معدل العائد على الاستثمار عن طريق استخدام أمول الغير، حيث يطلق على هذه العملية اصطلاحا المتاجرة بالملكية أو الرفع المالي، فإذا كانت تكلفة الاقتراض أقل من العائد على الموجودات، ففي هذه الحالة تكون نسبة الربحية للمالكين أفضل مما لو كان التمويل عن طريق مساهمات جديدة، وتكون نتائج الرفع المالي عكسية، أي تنخفض نسبة ربحية المالكين على حقوق الملكية في حالة ما إذا كانت تكلفة الاقتراض أعلى من العائد المحقق على الموجودات، أما في حالة التساوي بين العائد الناجم عن الموجودات وكلفة الاقتراض فانه لا يكون هناك فرق في نسبة ربحية المالكين سواء اعتمدت إدارة المؤسسة في تمويلها على الاقتراض أو من خلال مساهمات جديدة.

3-الوفورات الضريبية: هي الامتيازات التي تمنحها السياسة الجبائية يترتب عنها وفورات ضريبية ناتجة عن الديون ووفورات ضريبية بديلة ناتجة عن مصادر أخرى غير الديون، فالهيكل التمويلي الأمثل للمؤسسة لابد أن يتكون من مصادر تمويل داخلية ومصادر تمويل خارجية، وذلك للاستفادة من المزايا الجبائية لكلا المصدرين.[1]

ثانيا: العوامل المؤثرة في اختيار هيكل التمويل

تحدد المؤسسة تركيبة مستهدفة لرأس المال التي هي عبارة عن نسب مزيج التمويل المرغوب فيه من قبل الإدارة التي يتحقق عندها تعظيم قيمة سهم المؤسسة في السوق المالي، وهذه التركيبة تتأثر بعوامل المتمثلة فيما يلي:

1-حجم المؤسسة: تشير العديد من الدراسات إلى أن تكاليف الإفلاس المباشر تبدو وكأنها تشكل نسبة أكبر من قيمة الشركة مع انخفاض هذه القيمة، كما أن الشركات الكبيرة نسبيا تميل إلى أن تكون أكثر تنوعا وأقل عرضة للإفلاس، تشير هذه الحجج إلى أن الشركات الكبيرة يجب أن تكون أكثر فعالية، كما ترتبط تكلفة إصدار سندات الدين والأوراق المالية بحجم الشركة، على وجه الخصوص تدفع الشركات الصغيرة أكثر بكثير من الشركات الكبيرة لإصدار أسهم جديدة وأيضاً أكثر بعض الشيء لإصدار الديون طويلة الأجل، وهذا يشير إلى أن الشركات الصغيرة قد تكون أكثر فعالية من الشركات الكبيرة وقد تفضل الاقتراض على المدى القصير (من خلال

[1] مليكة زغيب، نظيرة قلادي، **دراسة علاقة السياسة الجبائية بالهيكل التمويلي للمؤسسة حالة مؤسسة سيجيكو SJICO بسكيكدة**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 01، سكيكدة، ديسمبر 2011، ص 97.

القروض المصرفية) بدلاً من إصدار ديون طويلة الأجل بسبب انخفاض التكاليف الثابتة المرتبطة بهذا البدي، يمكن التعبير عن حجم المؤسسة بحجم الأصول أو باستخدام اللوغاريتم الطبيعي للمبيعات.[1]

2-هيكل الأصول: تعد الأصول الثابتة مقياس لمستوى الضمانات التي يمكن أن تقدمها المؤسسة لمدينيها فإذا كانت نسبة من الأصول الثابتة إلى إجماليّة الديون عالية فتدل على مستوى عالي من الأمان حيث يمكنهم تصفية الأصول في حالة الإفلاس، في المقابل فإن نسبة منخفضة من الأصول الثابتة إلى إجمالي الديون يترك القليل من الضمانات (الأصول) للمدينين في حالة الإفلاس؛[2] يمكن قياس صلابة الأصول باستخدام مجموعة متنوعة من المتغيرات الوكيل وتشمل الأمثلة نسبة صافي الممتلكات والمنشآت والمعدات إلى إجمالي الأصول؛ نسبة نفقات البحث والتطوير (R&D) إلى المبيعات؛ ونسبة البيع والنفقات العامة والإدارية إلى المبيعات؛[3] إن الدراسات في هذا الشأن والتي بحثت في تأثير الأصول الملموسة للمؤسسة على هيكلها المالي أقرت بوجود علاقة ايجابية بين نسبة الأصول الملموسة والرافعة المالية.[4]

3-معدل النمو: يمكن التعبير عن نسبة النمو المتوقع للشركة من خلال عدة مؤشرات أهمها نسبة النمو في عدد الموظفين أو نسبة النمو في مبيعات الشركة أو نسبة النمو في مجموع الأصول أو نسبة المصاريف الرأسمالية إلى مجموع الأصول أو نسبة مصاريف الأبحاث والتطوير إلى مجموع المبيعات أو نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية لرأسمال الشركة؛ هناك اختلاف كبير في نتائج الدراسات حول تأثير النمو في هيكل رأس المال.[5]

4-الربحية: يمكن التعبير عن ربحية الشركة باستخدام العائد على أصول الشركة الذي يعرف بأنه صافي الدخل قبل الضرائب مقسومًا على مجموع الأصول، ويعتبر هذا المقياس الأكثر شيوعًا في الدراسات التي قامت باختبار العوامل المؤثرة في هيكل رأس المال، وتأتي أهمية هذا العنصر من أن ربحية الشركة تؤثر بشكل قوي في المخاطر المالية التي تتعرض لها الشركة، فكلما زادت ربحية الشركة انخفض احتمال فشلها وزادت قدرتها على الاقتراض وزادت قدرتها على تحقيق الوفر الضريبي، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فكلما زادت ربحية الشركة استطاعت تمويل أنشطتها وتمويل التوسع من أرباحها وبالتالي قل اعتمادها على المصادر الخارجية للتمويل لذلك وبسبب أن

[1] Titman, S. and R. Wessels, **The Determinants of Capital Structure Choice**, Journal of Finance, Vol 43, No 01, 1988, p 16.
[2] H. Kent Baker and Gerald S. Martin, op.cit, p 24.
[3] Ibid, p 24.
[4] Jensen, Michael C., and William H. Meckling, **Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure**, Journal of Financial Economics 3, 1976, pp 305–360.
[5] عماد زياد رمضان، صالح خليل العقدة، **محددات هيكل رأس المال في الشركات المساهمة العامة الأردنية، "دراسة من واقع سوق الأوراق المالية الأردني" للفترة 2000-2006**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 07 العدد 02، 2011، ص 234.

الشركات التي تحقق أرباحا كبيرة لديها القدرة الأكبر على الاقتراض وتستطيع الاستفادة بشكل أفضل من الوفر الضريبي الناتج عن الاقتراض، ومنه توجد علاقة إيجابية بين أرباح الشركة ونسبة المديونية في هيكل رأسمالها.[1]

5-المخاطر: يرى Castanias, 1983 أن هيكل التمويل الأمثل للمؤسسة ما هو إلا نتيجة لمعادلة مخاطر المؤسسة حيث ينظر إلى زيادة التذبذب في عوائد المؤسسة أو عدم ثباتها على أنه زيادة في مخاطر فشلها من ناحية أو انخفاض في قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه المقرضين من ناحية أخرى، مما يقلل كفاءة المؤسسة في الحصول على قروض وبالتالي انخفاض نسبة القروض في هيكل رأس المال.[2]

نعني بالمخاطرة المقياس النسبي لمدى تقلب العائد الذي سيتم الحصول عليها مستقبلا ، أي هي احتمال أو توقع حدوث نتائج سلبية خلال دورة الاستغلال، وعليه فان إدارة المؤسسة يجب أن تستلزم بتحليل وقياس هذه المخاطرة عن طريق وضع تقنيات للتنبؤ والتي من خلالها يتم التخلص أو حتى تفادي المزيد منها.

يمكن التعبير عن مخاطر الشركة بالانحراف المعياري لعوائد الشركة أو الانحراف المعياري لأرباح الشركة السنوية أو الانحراف المعياري لمبيعات الشركة أو بالانحراف المعياري للعائد على الأصول ROA،[3] أما طبيعة العلاقة بين المخاطر وقرار التمويل فالدراسات في هذا المجال متناقضة هناك من يرى أن العلاقة ايجابية بين المخاطر ونسبة المديونية وهناك من يراها سلبية ومن أمثلة ذلك:

الجدول رقم 19: علاقة مخاطر المؤسسة بنسبة المديونية

الباحثين	عنوان الدراسة	علاقة مخاطر المؤسسة بنسبة المديونية
Michael Bradley, Gregg A. Jarrell and E. Han Kim, 1983	On the Existence of an Optimal Capital Structure: Theory and Evidence.	عكسية
Titman, S. and R. Wessels, 1988	The Determinants of Capital Structure Choice	عكسية
Jordan, J., J. Lowe and P. Taylor, 1998	Strategy and Financial Policy in U.K. Small Firms	ايجابية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

-Michael Bradley, Gregg A. Jarrell and E. Han Kim, **On the Existence of an Optimal Capital Structure: Theory and Evidence**, The Journal of Finance, Vol. 39, No. 3, 1983 (Jul., 1984), pp. 857-878.
-Titman, S. and R. Wessels, **The Determinants of Capital Structure Choice**, Journal of Finance, Vol 43, No 01, 1988, pp 1-19.
-Jordan, J., J. Lowe and P. Taylor, **Strategy and Financial Policy in U.K. Small Firms**, Journal of Business Finance and Accounting, 25(1), 1998, pp 1–27.

6-استقرار المبيعات: توجد علاقة مباشرة بين استقرار المبيعات وأرباح المؤسسة والتمويل بالدين، فكلما كانت مبيعات وأرباح المؤسسة أكثر استقرار كلما استفادت المؤسسة من رافعة التمويل أكثر وبمخاطرة اقل مما لو كانت

[1] عماد زياد رمضان، صالح خليل العقدة، مرجع سبق ذكره، ص 233.

[2] Castanias. R, **Bankruptcy Risk and Optimal Capital Structure**. The Journal of Finance, Vol 38, 1983, pp 1617–1635, https://www.jstor.org, downloaded on: 12/11/2017, At: 11:57.

[3] عماد زياد رمضان، صالح خليل العقدة، مرجع سبق ذكره، ص 234.

مبيعات المؤسسة متقلبة، أن استقرارية المبيعات والأرباح توسع الطاقة الاستيعابية على الاقتراض للمؤسسة ويمكنها من تحمل نسب مديونية أكثر.[1]

الجدول رقم 20: العوامل المؤثرة في هيكل رأس مال

الباحثين	العوامل المؤثرة في هيكل رأس مال	أثرها على هيكل رأس المال
Sidney L. Barton and Paul J. Gordon, 1988.	الربحية	علاقة عكسية مع الديون
	حجم المؤسسة	علاقة عكسية مع الديون
	نسب النمو	علاقة طردية مع الديون
	كثافة رأس المال	علاقة عكسية مع الديون
	مخاطر الأرباح	علاقة عكسية مع الديون
Michael Bradley, Gregg A. Jarrell and E. Han Kim, 1983	تقلب أرباح المؤسسات	علاقة عكسية مع الرافعة المالية
	كثافة البحث والتطوير ونفقات الإعلان	علاقة عكسية مع الرافعة المالية
	الدروع الضريبية	علاقة طردية مع الرافعة المالية
Raghuram G. Rajan; Luigi Zingales, 1995.	تقلب أرباح المؤسسات	علاقة عكسية مع الرافعة المالية
	حجم المؤسسة	علاقة ايجابية مع الرافعة المالية
	الربحية	علاقة عكسية مع الرافعة المالية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

-Sidney L. Barton and Paul J. Gordon, Corporate **Strategy and Capital Structure**, Strategic Management Journal, Vol. 9, No. 6, Nov- Dec, 1988, p 631.

- Michael Bradley, Gregg A. Jarrell and E. Han Kim, **On the Existence of an Optimal Capital Structure: Theory and Evidenc**e, The Journal of Finance, Vol. 39, No. 3, Papers and Proceedings, Forty-Second Annual Meeting, American Finance Association, San Francisco, December 28-30, 1983(Jul., 1984), p 877.

-Raghuram G. Rajan; Luigi Zingales, **What Do We Know about Capital Structure? Some Evidence from International Data**, The Journal of Finance, Vol. 50, No. 5, Dec 1995, pp. 1421-1460.

يمكن للمؤسسة توفير الأموال التي تحتاجها عن طريق مصادر متعددة ومن خلال استخدام أدوات مالية متنوعة، منها ما هو قصير الأجل ومنها ما هو طويل الأجل ومنها ما هو مقترض ومنها ما هو ممتلك، والسياسة المالية التي تعتمد عليها المؤسسة في تشكيل هيكلها المالي،هي تعبير عن مزيج من الأدوات المالية المستخدمة لتمويل الاحتياجات المالية للمؤسسة؛ ويجدر بالذكر ان هناك سياسات عديدة للمكن انتهاجها في التمويل منها:

- **السياسة المعتدلة في التمويل (مبدأ التغطية)**: إن التمويل على أساس هذه السياسة يتبع مبدأ التغطية ويقتضي هذا الأخير بضرورة مواءمة توقيت استحقاق الأموال المستخدمة في تمويل الأصل، مع توقيت التدفقات النقدية المتولدة عنه؛[2] وطبقا لهذا المبدأ ينبغي تمويل الأصول الدائمة التي عادة ما تتحول إلى نقدية بعد فترة طويلة، من مصادر تمويل طويل الأجل كالقروض الطويلة الأجل والأموال الخاصة، فليس من الحكمة أن يتم تمويل الأصل

[1] عاطف وليم اندراوس، **التمويل والإدارة المالية للمؤسسات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص 404.

[2] منير إبراهيم هندي، **الإدارة المالية :مدخل تحليلي معاصر**، الطبعة 4، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2000، ص 224.

الدائم من مصادر تمويل قصيرة الأجل كالقروض القصيرة الأجل، إذ هذا يعني أن تتعهد المؤسسة بسداد القرض المستخدم في تمويل الأصل، بمعدل أسرع من المعدل الذي يتحول به هذا الأصل إلى نقدية.[1]

- **سياسة التمويل المتحفظة (الحافظة)**: حسب ما سبق مبدأ التغطية، فالأصول الدائمة ينبغي تمويلها من مصادر طويلة الأجل، والأصول المؤقتة ينبغي تمويلها من مصادر قصيرة الأجل .غير أن هذا الوضع نادر الحدوث، فقد تكون إدارة المؤسسة من النوع المحافظ، ومن ثم فقد تذهب في الاعتماد مصادر التمويل طويلة الأجل إلى حد استخدامها في تمويل جزء من الأصول المؤقتة، وفي محاولة لتخفيض مخاطر العسر المالي رغم ما لذلك من أثر عكسي على العائد.[2]
- **سياسة التمويل المغامرة (الجريئة)**: إذا ما تميزت إدارة المؤسسة بقدر من الجرأة، فإنها ستلجأ إلى اعتمادها على مصادر التمويل القصير الأجل إلى حد استخدامه في تمويل جزء من الأصول الدائمة، وذلك أملا على زيادة العائد على الاستثمار رغم ما يترتب على ذلك من زيادة في المخاطر.[3]

المطلب الثالث: قرار توزيع الأرباح

تعد سياسة توزيع الأرباح مبدأ إرشادي للمؤسسة لتحديد جزء من أرباحها ودفعه إلى المساهمين، حيث تذهب المؤسسة إما لتوزيع الأرباح لأصحابها أو الإبقاء على حصة من الأرباح كحق في المؤسسة في نهاية كل سنة، وقرار المؤسسة يكون في كم يعود إلى حملة الأسهم في شكل توزيعات أرباح، وفيما يتعلق بهذا نتحدث عن ثلاثة أنواع من توزيعات الأرباح، أرباح الأسهم التي تزيد من عدد الأسهم القائمة وتخفض بشكل عام سعر السهم، الأرباح العادية التي يتم دفعها على شكل فترات منتظمة (ربع سنوية، نصف سنويا، أو سنويا) والأرباح الخاصة التي يتم دفعها بالإضافة إلى الأرباح العادية، وبالإضافة إلى ذلك فإن السياسات الثلاثة الرئيسية التي تستخدمها المؤسسات هي سياسة توزيع الأرباح المتبقية وسياسة توزيع المزيد من الأرباح وسياسة الأرباح المختلطة؛ ويتم اختيار هذه السياسات من قبل المؤسسات بناءً على فرص نموها، فإذا كانت المؤسسة لديها فرصة كبيرة لتنمو عليها الاحتفاظ بالمزيد من الأموال وتعمل على خفض معدل توزيع أرباح الأسهم؛ ولسياسة توزيع الأرباح تأثير على السعر السوقي للأوراق المالية الخاصة بالمؤسسة، لكن هذا التأثير لا يزال غامضا ولا يزال دون حل، وتُحلل هذه العلاقة دائما بالأخذ بعين الاعتبار المتغيرات مثل صافي معدل الربح، نسبة الربح الإجمالي، ربح السهم، العائد على الأرباح، نسبة توزيع الأرباح، العائد على حقوق المساهمين وسعر السوق كلها تستخدم لتحليل مستوى

[1] حمزة محمود الزبيدي، **أساسيات الإدارة المالية**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 193.

[2] منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، 225.

[3] المرجع نفسه، ص224.

التأثير؛[1] والتصرف في الأرباح يعني تقسيمها على كل من الملاك والمقرضين وعلى المشاريع الجديدة (إعادة الاستثمار) وهذا طبعا بعد اقتطاع الضريبة.[2]

تعتبر سياسة توزيع الأرباح واحدة من القرارات الرئيسية في الإدارة المالية الحديثة وهي تتضمن تحديد مبلغ الأرباح الذي سيتم توزيعه كأرباح على المساهمين والمبلغ الذي تحتفظ به المؤسسة لأغراض الاستثمار،[3] يمكن القول إن سياسة توزيع الأرباح تعزز ديناميكية الإدارة المالية من خلال التأثير على سياسات التمويل والاستثمار داخل الشركة، فتوزيعات الأرباح تبني ثقة المساهمين في الشركة وعادة ما تكون عامل جذب جيد للمستثمرين المحتملين الآخرين إذا كانت نسب العائد جيدة، ومع ذلك لا تزال سياسة توزيع الأرباح واحدة من أكثر المجالات المثيرة للجدل في الإدارة المالية الحديثة، على الرغم من حقيقة أن سياسة توزيع أرباح الشركة تحدد بالضبط نسبة الأرباح الموزعة على المساهمين والنسبة المحتفظ بها لأغراض الاستثمار، فإن الأرباح السائدة والأرباح السابقة تحدد نسب توزيع أرباح الشركات في أسواق الأسهم المتقدمة، ومن وجهة النظر هذه تعد عوائد توزيعات الأرباح ذات أهمية كبيرة للمساهمين حيث أنهم ستدفعهم إلى المساهمة بقيمة أعلى كما أن المساهمين المحتملين سيكونون مستعدين لدفع سعر أعلى للأسهم التي تُدّر أرباحًا.[4]

وضح كل من Wang, Huang, and Wang, 2010 أنه من خلال النظر في مراحل دورة حياة المؤسسة نجد أنه كان هناك تأثير سلبي لتوزيع الأرباح على الاستثمار، وأنه هناك كذلك تأثير عكسي لقرار الاستثمار على الاقتراض والعكس صحيح، وهذا يدل حسبهم أن سوق رأس المال غير كاملة.[5]

وقد أثبت Kaaro, 2002 أن مستوى المخاطر هو العنصر المسبب لتأثير قرار الاستثمار على قرار التمويل، ويوضح كذلك أنه في ظروف منخفضة المخاطر، تستخدم الشركات المزيد من الأموال للاستثمار وتستخدم صناديق منخفضة في ظروف عالية المخاطر، حيث تفسر مختلف النظريات بأن سياسة توزيع الأرباح لها تأثير سلبي على قرار التمويل.[6]

---

[1] Anu Riya K.J, Sreejith P.R, A. Ananth, **A Research Paper on Impact of Dividend Policy Determinants of Listed Companies on Indian Capital Market**, Journal of Finance and Accounting, 2017, Vol. 5, No. 2, p 40, http://pubs.sciepub.com, downloaded on: 12/05/2018, At: 11:57.

[2] Erich A. Helfert, **Financial Analysis: Tools And Techniques, A Guide for Managers**, McGraw-Hill, the United States of America, 2001, p33.

[3] Pandey, N. S. & Ashvini, N, **A Study on determinants of dividend policy: Empirical evidence from FMCG sector in** India, Pacific Business Review International, 1(1), 2016, p 135-141.

[4] Manamba Epaphra & Samson S. Nyantori, **Analysis of the determinants of dividend policy: Evidence from manufacturing companies**, 2018, p 03**.**publication at: https://www.researchgate.net/publication/324532307

[5] Wang, C.-P., Huang, H.-H. and Wang, D.-Y, **Investment, Dividend, Debt Decisions and Business Life Cycle**, Journal of Statistics and Management Systems, 13, 2010, p 1305-1321, http://dx.doi.org, downloaded on: 12/11/2017, At: 11:57.

[6] Kaaro, H, **Investment Decision and Dividend Policy as Determinants of Financing Decision**, Journal of Accounting, Management and Economic Research, 2, 2002, p 41-55, http://dx.doi.org, downloaded on: 12/11/2017, At: 11:57.

وقد أشار Abbott, 2001 إلى وجود ارتباط سلبي بين سياسة توزيع الأرباح والنمو المحقق اللاحق والعلاقة السلبية بين نسب الديون إلى حقوق الملكية وفرص الاستثمار، في حين أن نسب الديون إلى حقوق الملكية لها علاقة إيجابية مع تحركات الفرص الاستثمارية المحددة.[1]

ويرى Berkovitch and Narayanan, 1993 أنه إذا لم تكن هناك منافسة كاملة بين الأسواق المالية، تكون هناك علاقة بين قرار التمويل وقرار الاستثمار، إذا كانت الظروف الاقتصادية تتحسن فإن النسبة المئوية للتمويل بالأسهم ستكون أكبر مقارنة بالديون، وإذا كانت شروط الاقتصاد السابقة أقل في المتوسط فمن الأفضل أن يكون جزء من التمويل بالأسهم وجزء من أنواع أخرى، ويتم تمويل مشاريع الصناعة ذات معدل الوجود المنخفض بشكل كبير من خلال حقوق الملكية.[2]

وفي دراسة لـ Safdar Husain Tahir, 2015 والتي تبحث بشكل تجريبي في تأثير سياسة توزيع الأرباح وقرار الاستثمار على قرار التمويل ونتائج البحث لا تدعم نظرية التوازن التي تشير إلى أنه يجب أن يكون هناك تأثير إيجابي للنمو في ظروف أقل خطورة وأثر سلبي في ظروف عالية الخطورة على قرار التمويل ولكن هناك تأثير سلبي لنمو إجمالي الأصول على قرار تمويل البنوك في الوضع الاقتصادي العادي (ظروف عدم اليقين أقل) وليس هناك أي تأثير لنمو إجمالي الأصول على قرار التمويل في ظروف عدم اليقين العالية، ويعتمد تأثير قرار الاستثمار على قرار تمويل الشركات على مستوى المخاطر، وتبين الأدلة التجريبية أن الشركات تستخدم ديوناً أكثر في ظروف أقل مخاطرة لتمويل استثماراتها وأنها تستخدم ديوناً أقل في ظروف عالية الخطورة لتمويل استثماراتها وأظهر البحث الحالي أن فرص الاستثمار (النمو المستقبلي) تؤثر على قرار التمويل بقوة أكبر من الاستثمار الفعلي (النمو المحقق).[3]

وما بين الجدل الظاهر في توزيع الأرباح أو احتجازها يعتقد أن أفضل إستراتيجية عمل تضمن حقوق الملاك من جهة وتوفر مقدار من الأموال لضمان عملية الاستثمار في المؤسسة هو الإعلان عن إستراتيجية الاستقرار في التوزيعات، إذا أن مثل هذه الإستراتيجية سوف تضمن حقوق حملة الأسهم وكذلك تضمن الإدارة مصدر تمويلي ذاتي مهم.[4]

---

[1] Abbott. L.J, **Financing, Dividend and Compensation Policies Subsequent to a Shift in the Investment**, Opportunity Set. Managerial Finance,Vol 27, 2001, p 31-47. http://dx.doi.org/10.1108/03074350110767088

[2] Berkovitch, E. and Narayanan, M, **Timing of Investment and Financing Decisions in Imperfectly Competitive Financial Markets**, Journal of Business, 66, 1993, pp 219-248. http://dx.doi.org/10.1086/296602.

[3] Safdar Husain Tahir, Muhammad Rizwan Ullah, Sajid Mahmood, **Banks Dividend Policy and Investment Decision as Determinants of Financing Decision: Evidence from Pakistan**, American Journal of Industrial and Business Management, 2015, 5, pp 311-323, SciRes. http://www.scirp.org/journal/ajibm.

[4] سفيان خليل المناصير، **القرارات المالية وأثرها في تحديد الخيار الإستراتيجي باستخدام إستراتيجية النمو**، دار الجليس الزمان للنشر وتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص48

خلاصة الفصل:

كان الهدف من هذا الفصل هو إعطاء فكرة عامة عن المتغير التابع للدراسة ألا وهو القرارات الإستراتيجية، وقد بدأنا ذلك من خلال تفكيك المصطلح ودراسة كل جزء على حدا عملية اتخاذ القرار أولا ثم الإستراتيجية ثانيا ثم المصطلح ككل وقد استنتجنا من هذا المدخل النظري أن القرارات الإستراتيجية هل تلك النوع من القرارات ذات المدى الطويل من حيث التنفيذ وكذا التأثير في المؤسسة، أما مراحل عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية فقد أبرزنا العديد من وجهات النظر والتي كان أقربها إلينا نموذج Mintzberg وبما أننا سوف نقوم بدراسة استخدام المعلومات المحاسبية في مراحل اتخاذ القرارات الإستراتيجية فقد تبنينا نموذج يحوي أربعة مراحل، المرحل الأولى هي تحديد المشكلة والمرحلة الثانية تحديد البدائل الإستراتيجية الممكنة والمرحلة الثالثة تقييم البدائل واختيار البديل المناسب وأخيرا المرحلة الرابعة تنفيذ ومتابعة القرار الاستراتيجي.

أما في المبحثين الأخيرين فقط قمنا بدراسة كل من قرار الاستثمار ثم قرار التمويل وقد اخترناهما من بين أنواع القرارات الإستراتيجية الأخرى نظرا لارتباطهما الأكبر بالمعلومات المحاسبية وميدان المحاسبة ككل.

الفصل الثالث: دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإستراتيجية

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمحاسبة الإستراتيجية
المطلب الأول: المحاسبة الإستراتيجية في الفكر المحاسبي
المطلب الثاني: المحاسبة الإدارية الإستراتيجية
المطلب الثالث: المحاسبة المالية الإستراتيجية
المبحث الثاني: مكانة المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الإدارية
المطلب الأول: مصادر المعلومات المستخدمة في عملية اتخاذ القرارات
المطلب الثاني: العلاقة: المحاسبة المالية–عملية اتخاذ القرار
المطلب الثالث: العلاقة: المحاسبة المالية–اتخاذ القرارات الإستراتيجية
المبحث الثالث: دور المحاسبة المالية في عملية اتخاذ أهم القرارات الإستراتيجية
المطلب الأول: تحليل القوائم المالية كأداة اتخاذ القرار الإستراتيجي
المطلب الثاني: دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار الاستثمار
المطلب الثالث: دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار التمويل

أهداف الفصل الثالث

أهداف المبحث الأول	–إظهار الأطر النظرية التي تربط ميداني المحاسبة والقرارات الإستراتيجية (البعد الاستراتيجي للمحاسبة).
أهداف المبحث الثاني	–إبراز أهمية المعلومات المحاسبية الناتجة عن المحاسبة المالية في اتخاذ القرارات الإستراتيجية.
أهداف المبحث الثالث	–إبراز دور المعلومات المحاسبية الناتجة عن المحاسبة المالية في اتخاذ القرارات الإستراتيجية بالتركيز على القرارات الاستثمارية والقرارات التمويلية وكذا بالإشارة إلى المعلومات الناتجة عن النظام المحاسبي المالي.

تمهيد:

تعد المعلومات المحاسبية في عصرنا ثروة، التحكم والاستغلال الأمثل لها يحقق نجاحا للخطط المستقبلية للمؤسسات وكذا تعد ضمانا لاستمرارها وتطورها، إذ يعد نظام المعلومات المحاسبية عنصرا من النظام الكلي للمعلومات بالمؤسسات حيث يلعب هذا النظام دورا مهما يتمثل في تزويد مختلف مستويات اتخاذ القرارات بمعلومات جاهزة ودقيقة وصحيحة في الوقت المناسب لمساعدتهم في اتخاذ مختلف القرارات الإدارية، ويتم توفير هذه المعلومات عن طريق القوائم المالية،كما أن المعلومات المحاسبية يمكن أن يكون لها دور إيجابي في سلامة القرارات الإدارية ومن ثم نجاح خطط المؤسسة، وهذا الدور يأتي من خلال توفير المعلومات اللازمة لإعداد هذه الخطط وتنفيذها ومتابعتها، حيث هناك من يرى بأن اتخاذ قرار جيد يعتمد بنسبة كبيرة على المعلومات وعلى جزء صغير من الذكاء والإلهام، فكل القرارات تتطلب معلومات والغرض الرئيسي للحصول على المعلومات هو من أجل استخدامها للوصول إلى القرارات وتنفيذها.

إن فكرة ربط المحاسبة بعملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية فكرة حديثة مقارنة بربط المحاسبة باتخاذ القرارات الإدارية عموما وحتى أن ربط اتخاذ القرارات الإستراتيجية بالمحاسبة المالية أحدث بكثير مقارنة بعلاقته والمحاسبة الإدارية، وحتى إلى يومنا هذا هناك العديد من المفكرين الذين يدافعون على أهمية المحاسبة الإدارية في عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية ويهملون في بحوثهم المحاسبة المالية وأكبر حجتهم لهذا الإقصاء كون أن المعلومات التي تنتجها المحاسبة المالية تكون ذات طبيعة تاريخية وهذا الأمر حسبهم يتعارض مع التوجهات الإستراتيجية لاتخاذ القرارات والتي تعتمد بصفة كبيرة على فكرة التنبؤ؛ ونحن من خلال هذا الفصل حاولنا إعطاء المحاسبة المالية المكانة التي تستحقها كأداة داعمة ومهمة في اتخاذ القرارات الإستراتيجية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمحاسبة الإستراتيجية

تعكس المحاسبة المالية ثروة المؤسسات ونتائج تحركاتها وتحولاتها، أما المحاسبة الإدارية فهي جزء ديناميكي من المحاسبة وهي في بحث دائم عن حلول لخفض التكاليف وتحسين إدارة موارد المؤسسة من أجل تحسين نتائج نشاطها؛ حيث توفر المحاسبة المالية المعلومات بشكل رئيسي حول الوضع المالي، والأداء المالي وتغيرات وضعيات المؤسسة، في حين أن المحاسبة الإدارية توفر معلومات عن التكاليف ونتائج الأنشطة المختلفة، ووضع ميزانية للنشاط الداخلي، والانحرافات عن التكاليف الفعلية من التكاليف مسبقا، كل هذه المعلومات سيتم معالجتها واستخدامها من قبل إدارة الشركة في تحسين النشاط ونمو الأداء، اليوم المحاسبة المالية منظمة مقيدة ومضبوطة، مما يجعلها أداة قوية في يد قائد الأعمال، إنه نظام يتكيف مع المعلومات احتياجات المشروع، يمكن أن توفر نقل دقيقة ومفيدة للمعلومات الجودة .متى يتعلق الأمر بالمحاسبة المالية والمحاسبة الإدارية، يجب أن نفهم أننا لسنا كذلك نتحدث عن حسابين مختلفين، هما مكونان من نفس نظام المعلومات، الحساب المحاسبي المحاسبة المالية لا تعكس ما يحدث في الإنتاج، توفير المعلومات للمستخدمين الخارجيين، المحاسبة الإدارية، من ناحية أخرى، تعكس عملية الإنتاج، وتوفير المعلومات للمستخدمين الداخليين.[1]

المطلب الأول: المحاسبة الإستراتيجية في الفكر المحاسبي

للمحاسبة فرعان متميزان هما لمحاسبة الإدارية، والتي تسعى لتلبية الاحتياجات المحاسبية للمديرين والمحاسبة المالية التي تسعى إلى تلبية الاحتياجات المحاسبية لجميع المستخدمين الآخرين (حدد الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية في مادته 09 عددا من الفئات كمستخدمين للقوائم المالية: الإداريون، المستثمرون، الموردون، الزبائن، المقرضون، الحكومات، الجمهور)؛ وقد أدى الفرق في مجموعات المستخدمين المستهدفة في كل فرع وكذا تطور البيئة التي تعمل فيها المؤسسات على مدى السنوات الـ 25 الماضية، إذ أصبحت على نحو متزايد من الاضطراب والتنافسية، إلى جلب تحديات جديدة للمديرين والمستخدمين الآخرين للمعلومات المحاسبية إذ تغيرت احتياجاتهم وكان على المحاسبة المالية والمحاسبة الإدارية الرد من خلال تلبية التغير في احتياجات المستخدمين.[2]

بنفس القدر من الجدل حول تفسير كلمة إستراتيجية والمشاكل التي واجهت تعريف عملية الإدارة الإستراتيجية؛ اشتمل الأدب المحاسبي على العديد من الاتجاهات بشأن تعريف المحاسبة الإستراتيجية، ويمكن تحديد أربعة معاني ينطوي عليها الأدب المحاسبي لهذا المصطلح:

[1] Carmen Mihaela Scorte, Adina Cozma, Luminiţa Rus, op.cit, p197.
[2] Peter Atrill and Eddie Mclaney, op.cit, p12.

- **الاتجاه الأول**: يستخدم أنصار الاتجاه الأول مصطلح المحاسبة الإستراتيجية للإشارة إلى إجمالي التطورات التي حدثت في مجال المحاسبة الإدارية ويرون بأنها تهدف إلى توفير المعلومات المحاسبية التي تدعم تحقيق المؤسسة للميزة التنافسية المستدامة، ويؤكدون على أن المحاسبة الإستراتيجية تمثل خروجًا بالمحاسبة عن تركيزها السابق على المعلومات الداخلية التاريخية واتجاهها نحو التركيز على النواحي الخارجية المستقبلية خصوصًا ما يتعلق بالمنافسين والعملاء والبيئة الخارجية.[1]
- **الاتجاه الثاني**: يستخدم أنصار الاتجاه الثاني هذا المصطلح للإشارة إلى محاولات إدماج أدب الإستراتيجيات والمحاسبة الإدارية في نطاق المحاسبة الإدارية الإستراتيجية ويمثل هذا الاتجاه التعريف الأكثر انتشارا لفهم معنى المحاسبة الإستراتيجية، وهذا الاتجاه لا يختلف كثيرًا عن الاتجاه الأول لأن التطورات التي حدثت في مجال المحاسبة الإدارية نتجت عن محاولة ابتكار أساليب محاسبية جديدة توفر المعلومات التي تدعم الإدارة الإستراتيجية للمؤسسات.[2]
- **الاتجاه الثالث**: يقوم الاتجاه الثالث لتعريف المحاسبة الإستراتيجية بدمج صفة أساسية مميزة هي التفاعل مع إدارة التسويق، وبالتالي فهي تمثل مزيجًا فعالا بين مفهوم ومجال كل من التسويق والمحاسبة الإدارية بهدف تحقيق ميزة تنافسية مستدامة للمؤسسة.[3]
- **الاتجاه الرابع**: خلافًا للاتجاه العام في الأدب المحاسبي والذي يقوم على الربط بين المحاسبة الإدارية والإدارة الإستراتيجية حاول Grundy ربط المحاسبة المالية بمجال الإدارة الإستراتيجية في نطاق ما أسماه بـ "المحاسبة المالية الإستراتيجية" وعرفها بأنها عملية تحليل القوائم والتقارير المالية للمؤسسة باستخدام كل من الأساليب المالية والإستراتيجية، وأكد على أن هذا النوع من المحاسبة يبرز النظرة الإستراتيجية لتحديد كيفية توليد أو استنفاد القيمة على مستوى المؤسسة والصناعة ككل.[4]

إن أهم التوجهات الفكرية التي تفسر ماهية المحاسبة الإستراتيجية تلك التي تربط بين فرعي المحاسبة بالإدارة الإستراتيجية، حيث أن هناك العديد من الباحثين الذين يرون أن المعلومات المحاسبية الناتجة عن المحاسبة الإدارية هي الأساس الذي يشكل فحوى المحاسبة الإستراتيجية، في حين ظهر توجه آخر يدعوا إلى ربط المحاسبة

---

[1] محمد حسن محمد عبد العظيم، **دور المعلومات المحاسبية في تفعيل الإدارة الإستراتيجية في المنظمات**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 21، العدد 01، جامعة الإمارات العربية المتحدة، الإمارات العربية المتحدة، جوان 2005، ص 04.

[2] محمد حسن محمد عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص05.

[3] مقداد أحمد يحي الجليلي، **الإطار المفاهيمي للمحاسبة الإستراتيجية وتطبيقاتها في البيئة العراقية**، مجلة تنمية الرافدين، العدد 86، جامعة الموصل، العراق، 2007، ص 07.

[4] محمد حسن محمد عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص07.

المالية بالإدارة الإستراتيجية، حيث يدافع هذا الرأي على أهمية المعلومات المالية للقوائم المالية في اتخاذ القرارات الإستراتيجية أو في خدمة الأغراض الإستراتيجية بصفة عامة.

في حين أن أدبيات الإدارة الإستراتيجية تتشارك في مقاربات مختلفة لعملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية، إلا أن الكتابات حول الجوانب الإستراتيجية للمحاسبة كانت تميل إلى تبني نظرة أحادية الجانب أكثر، لأن الأدبيات التي تتناول الروابط بين الإستراتيجية ونظم المحاسبة الإدارية حديثة العهد نسبياً، ولم تظهر إلا في الثمانينيات والغرض من هذا القسم هو النظر في الأسس المفاهيمية التي ربطت بين الإدارة الإستراتيجية والمحاسبة.

المطلب الثاني: المحاسبة الإدارية الإستراتيجية

أولا: المفهوم

ظهرت العديد من الكتابات التي نادت بالربط بين المحاسبة الإدارية والإدارة الإستراتيجية للمؤسسات في إطار أُطلق عليه اسم المحاسبة الإدارية الإستراتيجية Strategic Management Accounting (SMA) ومعظم هذه الأدبيات نشرت في مجلة بريطانية تدعى Management Accounting وفيما يلي عرض بعض هذه الأبحاث:[1]

- **المحاسبة الإدارية الإستراتيجية وفق Simmonds, 1981**: يعتبر أول من أطلق مصطلح المحاسبة الإدارية الإستراتيجية عام 1981 على مجموعة من أنشطة المحاسبة الإدارية التي أوصى بضمها إلى مهام المحاسب الإداري وبالتالي فإنه أول من أرسى هذا النوع الجديد من المحاسبة الذي يقوم على تحليل الموقف التنافسي ويمثل خروجا عن الاتجاه العام لموضوعات المحاسبة الإدارية المعاصرة في ذلك الوقت لأن قدر كبير من المعلومات التي تسعى المحاسبة الإدارية الإستراتيجية لتوفيرها تبعد عن النطاق المعتاد للمحاسبة الإدارية، وقد عرفها بأنها توفير وتحليل البيانات المحاسبية الإدارية عن الأعمال التجارية والمنافسين، لاستخدامها في وضع ورصد إستراتيجية الأعمال.[2]
- **المحاسبة الإدارية الإستراتيجية وفق Bromwich, 1990**: عرف المحاسبة الإدارية الإستراتيجية بأنها" توفير وتحليل معلومات مالية عن أسواق منتجات المؤسسة وتكاليف المنافسين وهياكل التكلفة، ومراقبة إستراتيجية المؤسسة ومنافسيها في تلك الأسواق على مدار عدة فترات زمنية"، ويكون محور التركيز في المحاسبة الإدارية الإستراتيجية حسبه منصبًا على السوق أساسًا وليس على المنافسين، حيث طالب كل مؤسسة بالحفاظ على عملائها في سوق المنتجات الحالية، على أن تتم المنافسة بين المؤسسات ليس على أساس فقط خفض تكلفة

[1] محمد حسن محمد عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص ص 11-15.

[2] Simmonds. K, **Strategic management accounting**, Management Accounting, UK, Volume 59, 1981, pp 26-29, https://www.jstor.org, Downloaded on: 12/11/2017, At: 12:55.

المنتج وزيادة جودته وتحسين أوقات التسليم، ولكن على أساس كل المتغيرات الإستراتيجية معًا؛[1] وقد أكد في دراسة أخرى أعدها أنه يوجد مدخلين رئيسيين للمحاسبة الإدارية الإستراتيجية، يقوم الأول على أساس تحديد تكلفة مواصفات منتجات المؤسسة، في حين يقوم الثاني على أساس تحديد تكلفة الوظائف التي تتضمنها سلسلة القيمة التي توفرها المنتجات للعملاء، حيث تبرز هذه المقارنة أهمية المنتجات ومواصفاتها، وإذا أُخذت أيضا جوانب السوق في الاعتبار تتضح بصورة جلية قيام المحاسبة الإدارية الإستراتيجية على أساس الربط بين المحاسبة الإدارية ووظيفة التسويق؛[2] والجدول أدناه محاولة جمع أهم التعاريف لهذا المفهوم لأهم الرواد في هذا المجال.

الجدول رقم 21: أهم تعاريف المحاسبة الإدارية الإستراتيجية

الباحث	التعريف
Simmonds, 1981	هي توفير وتحليل البيانات المحاسبية الإدارية عن الأنشطة التجارية وكذا المنافسين، لاستخدامها في وضع ورصد إستراتيجية الأعمال.
Cravens and Guilding, 2001	هي تحليل للمعلومات المالية المتعلقة بالشركات، وتكاليف الإنتاج التي يتكبدها المنافسون، وهيكل التكلفة، ومراقبة إستراتيجية الشركة لتوفير معلومات عن سوق الشركات ومنافساتها.
Langfield-Smith, 2008	هي توفر وتحليل بيانات المحاسبة الإدارية للشركة ومنافسيها لصياغة إستراتيجية العمل.
Cinquini, Tenucci, 2010	إن المحاسبة الإدارية الإستراتيجية تعكس محتوى مفاهيمي للمحاسبة الإدارية، والتي تركز على الجوانب الخارجية، وبالتالي، فإن تركيز الإدارة الإستراتيجية على توفير المعلومات المتعلقة بالمنتجات النهائية للسوق، والتفاصيل عن المنتجات والمنافسين والعملاء.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

-Bill Nixon, John Burns, **The paradox of strategic management accounting**, Management Accounting Research, volume 23, 2012, p236, https://www.jstor.org, Downloaded on: 13/12/2017, At: 14:55.
-Mohanad Fayiz Saleem & Mohmoud Ibrahim Nour, **A Structural Equation Model for Analyzing the Impact of Strategic Management Accounting Techniques on Quality of Financial**; International Journal of Economics and Finance; Vol. 10, No. 4; 2018, p 64, www.jstor.org, Downloaded on: 13/12/2017, At: 14:55.

اعتمد الكثير من الباحثين في مجال المحاسبة الإدارية الإستراتيجية على كتابات Porter, 1980 عن الاستراتيجيات العامة التي تحقق للمؤسسات الميزة التنافسية، فقد أوضح أنه يمكن للمؤسسة أن تتبع إحدى الاستراتيجيات التنافسية الثلاث وهي إستراتيجية السيطرة على التكاليف (تخفيض تكاليف مدخلات الإنتاج مقارنة بالمنافسين)، وإستراتيجية التميز (تقديم سلع أو خدمات تتمتع بخصائص جذابة تدفع العميل إلى تفضيلها عن تلك التي يقدمها المنافسون)، إستراتيجية التركيز (اختيار شريحة من العملاء والتركيز عمليا على الوفاء باحتياجاتهم المتميزة)، حيث يرى الباحث أن تطبيق كل إستراتيجية يتطلب من المؤسسة استخدام مداخل مختلفة

[1] Bromwich, M, **The case for strategic management accounting: the role of accounting information for strategy in competitive markets**, Accounting, Organizations and Society, Volume 15, N 01, 1990, pp 27-46, https://www.jstor.org, Downloaded on: 12/11/2017, At: 12:55.
[2] Bromwich M, **Managerial accounting: definition and scope–from a managerial view**, Management Accounting, UK, Volume 66, 1988, pp 26-27, www.jstor.org, Downloaded on: 13/12/2017, At: 14:55.

لإدارة التكاليف وبالتالي توفير نوعية مختلفة من المعلومات، فإستراتيجية السيطرة على التكاليف تتطلب استخدام الموازنات لرقابة عناصر التكاليف، أما إستراتيجية التميز فتتطلب الحصول على معلومات مالية وغير مالية عن جودة المنتج وتستلزم تحليل تكاليف التسويف والحصول على معلومات عن المنافسين؛ ومن بين الذين استفادوا من تحليله Shank and Govindarajan, 1988-1992 ويبين Shank, 1996 كذلك الطريقة التي تحتاج بها جوانب إدارة التكلفة الإستراتيجية إلى الربط بين المعلومات المالية وغير المالية للحصول على تقييم شامل ومتوازن للقضايا الإستراتيجية ذات الأهمية، وأخيراً يجادل Bushman, 2007 بأن المحاسبين الإداريين يستخدمون كلا من المعلومات المالية وغير المالية لدعم اتخاذ القرارات الإستراتيجية.[1]

ثانيا: تقنيات المحاسبة الإدارية الإستراتيجية

قام Cinquini & Tenucci, 2007 بتجميع تقنيات المحاسبة الإدارية الإستراتيجية في أربعة فئات واسعة تمثلت في التكاليف، العميل، المنافس والأداء، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 22: تصنيف Cinquini & Tenucci, 2007 لتقنيات المحاسبة الإدارية الإستراتيجية

الفئة	تقنيات المحاسبة الإدارية الإستراتيجية
❖ التكلفة	- تقدير التكاليف على أساس الأنشطة ABC/management (ABC/M) - تكلفة دورة الحياة Life cycle costing. - تكلفة الجودة Quality costing . - تكلفة الهدف Target costing. - تكلفة سلسلة القيمة Value chain costing .
❖ العميل	- محاسبة العملاء Customer Accounting (CA).
❖ المنافس	- مراقبة تنافسية للموقف. - تقييم تكلفة المنافس. - تقييم أداء المنافس على أساس القوائم المالية العامة.
❖ الأداء	- المرجعية. - قياس الأداء المتكامل. - بطاقة الأداء المتوازن (BSC).

Source: Bahaa Aldeen Hussein, Ruhanita Maelah & Amizawati Mohd Amir, **Strategic Management Accounting Information, Cost Management Knowledge And Performance Of Healthcare Organizations: A Research Framework**, 8th International Management and Accounting Conference (IMAC8), 2018, p03. https://www.researchgate.net, Downloaded on: 01/01/2018, At: 14:00.

[1] Nikolaos G. Theriou, **Strategic Management Process and the Importance of Structured Formality, Financial and Non-Financial Information,** European Research Studies, Volume XVIII, Issue (2), 2015, pp7-8.

يرى Langfield-Smith, 2008 أنه بعد 25 سنة من الجدال حول تقنيات محاسبة الإدارية الإستراتيجية لا بد من التركيز اليوم على دراسة المعلومات المحاسبية الإدارية المستخدمة،[1] وهذا بالفعل ما حدث حيث ظهرت العديد من الدراسات التي تشرح عناصر هذه المعلومات وتصنيفاتها ودورها في تحسين أداء المؤسسة ومن بينها:

- **دراسة Bahaa Aldeen Hussein and Others, 2018:** أظهرت الدراسة أن المعلومات الناتجة عن المحاسبة الإدارية الإستراتيجية (والتي قسمها الباحثين إلى ثلاث فئات، معلومات عن المنافسة، معلومات حول الزبائن ومعلومات عن المنتج) لها علاقة ايجابية مع أداء المؤسسة.[2]
- **دراسة Raman Noordin and Others, 2015:** خلصت هذه الدراسة إلى أنه هناك استخدام لمعلومات SMA في الشركات الكهربائية والالكترونية وأن لهذه المعلومات دور في تحسين أداء الشركات، حيث قامت الدراسة بتصنيف المعلومات المحاسبية الناتجة عن المحاسبة الإدارية الإستراتيجية إلى معلومات خاصة بالمنتج، معلومات خاصة بالزبائن، ومعلومات متعلقة بالمنافسين (معلومات مالية وأخرى إستراتيجية) ومن خلال تحليل هذه المعلومات يتحسن حسبهم أداء المؤسسة (أداء الإنتاجي والتسويقي، الأداء المالي، الأداء غير المالي).[3]
- **دراسة Beverley R. Lord, 1996:** أكدت الدراسة أن المعرفة المتعلقة بالتكاليف، والحصة السوقية النسبية، وهياكل تكلفة المنافسين يمكن أن تمكن المؤسسات من تحديد متى يحاول منافسوها تغيير مواقفهم التنافسية بالإضافة إلى ردود فعلهم المحتملة، حيث يجادل Lord, 1996 بأن الوظائف المرتبطة بـ SMA تشمل جمع المعلومات المتعلقة بالمنافسين باستخدام المحاسبة لاتخاذ القرار الاستراتيجي، وخفض التكاليف على أساس القرارات الإستراتيجية، واكتساب ميزة تنافسية من خلاله.[4]

المطلب الثالث: المحاسبة المالية الإستراتيجية

يعد Grundy أول من تحدث عن المحاسبة المالية الإستراتيجية وذلك في كتابه "استكشاف الإدارة المالية الإستراتيجية" سنة 1998 حيث حاول الربط بين المحاسبة المالية والإدارة الإستراتيجية، إذ يرى أن القوائم المالية التي يتم إعدادها في مجال المحاسبة المالية تتضمن قدرا هائلا من المعلومات المفيدة ماليا وإستراتيجيا، ويؤكد بأنه يمكن

[1] Langfield-Smith, K, **Strategic management accounting: how far have we come in 25 years?**, Accounting, Auditing & Accountability Journal, V21, 2008, p 204, www.jstor.org, Downloaded on: 13/12/2017, At: 14:55.
[2] Bahaa Aldeen Hussein, Ruhanita Maelah & Amizawati Mohd Amir, **Strategic Management Accounting Information, Cost Management Knowledge And Performance Of Healthcare Organizations: A Research Framework**, 8th International Management and Accounting Conference (IMAC8), 2018, pp1-7, https://www.researchgate.net, Downloaded on: 20/10/2018, At: 22:00.
[3] Raman Noordin and Others, **Performance Outcomes of Strategic Management Accounting Information Usage in Malaysia: Insights from Electrical and Electronics Companies**, Procedia Economics and Finance 31, 2015, pp13 – 25, http://creativecommons.org, Downloaded on: 20/04/2015, At: 21:50
[4] Beverley R. Lord, **Strategic management accounting: the emperor's new clothes?,** Management Accounting Research, 1996, pp347–366, https://fr.scribd.com, Downloaded on: 5/5/2017, At: 16:30.

الاستفادة بشكل كبير من نسب التحليل المالي إذا تم مزجها بالتحليل الإستراتيجي في عملية واحدة أطلق عليها اسم المحاسبة المالية لإستراتيجية، ويرى بأن تلك العملية تتيح نظرة أكثر عمقا وشمولا عن أداء المؤسسة وموقفها ومستقبلها، ويضيف بأنه يمكن الاستفادة من تحليل القوائم المالية في العديد من الأغراض الإستراتيجية وعلى وجه الأخص ما يلي:[1]

- صياغة أو تشكيل إستراتيجية المؤسسة لدعم واختبار تحليل نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والتحديات؛
- فهم إستراتيجية المنافسين الرئيسيين وتحديد نقاط قوتهم ونقاط ضعفهم والفرص المتاحة لهم والتحديات التي تواجههم، وأحيانًا نواياهم الإستراتيجية؛
- فهم أعمق لموقف العملاء الرئيسيين واحتياجاتهم الحالية والمستقبلية؛
- تقييم الأساليب المختلفة التي يمكن أن تتبعها المؤسسة للنمو خاصة عن طريق السيطرة على مؤسسات جديدة أو الاندماج مع مؤسسات أخرى.

يعتقد Grundy بأن المحاسبة المالية الإستراتيجية أداة هامة لفهم وتقدير آثار التغييرات الإستراتيجية في المؤسسة وتقييم مدى كفاءة تطبيقها، ويستدعي ذلك الإجابة على الأسئلة التالية خلال مرحلة مراجعة القوائم المالية السنوية:

- ما الذي يظهره التقرير السنوي للشركة عن قيام الإدارة في الفترة الماضية بتطبيق التغيير الإستراتيجي؟
- ما هو الأثر المالي المتوقع (بالتحسن أو التدهور) من مبادرات التغيير الإستراتيجي الحالية (داخليًا وخارجيًا)؟
- ما مدى فهم الإدارة العليا بالمؤسسة (من خلال نظرتهم وملاحظاتهم الواردة في التقرير السنوي) للمشكلات والقيود ونواحي عدم التأكد التي غالبًا سيواجهونها مستقبلا عند تطبيق التغيير الإستراتيجي؟
- ما هي الفجوات أو التحديات الواضحة؟
- وكيف تخطط الإدارة للتغلب عليها؟

أكد نفس الباحث على أن فحص النسب المالية وتحليلها إستراتيجيا يتيح للمديرين فهما أعمق لأداء المؤسسة وموقفها ومستقبلها، وقد عرض نموذجًا لعملية تتكون من إحدى عشر مرحلة تدمج التحليل المالي والتنظيمي للوصول إلى فهم مالي وإستراتيجي متكامل للمؤسسة.

من ناحية أخرى إن إضفاء صفة الإستراتيجية على هذا النموذج قد يكون مرجعه الأسباب التالية:

[1] محمد حسن محمد عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص 17.

- يقوم المحلل بإنجاز المراحل الثلاثة الأولى المتمثلة في مراجعة سجلات السنوات الخمس السابقة ومراجعة أرباح العام الحالي والماضي ومراجعة تعليقات المديرين، أخذًا في الاعتبار ظروف الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة، ويتفق ذلك مع الاتجاه السائد بربط الإستراتيجية بمراعاة ظروف المنافسة بالسوق التي تعمل بها المؤسسة.

- النظرة الشمولية التي تنطوي عليها مرحلة تحديد العلاقة بين نمط أداء المؤسسة ونقاط القوة المالية التي تتمتع بها، ويتم إنجاز هذه المرحلة اعتمادا على تحليل شامل لكافة مؤشرات التحليل المالي التي يتم حسابها لتوضيح العلاقات بين عناصر حساب الأرباح والخسائر والميزانية، وكذا النظرة المستقبلية التي مرحلة يتم خلالها تحديد المسار الذي يجب أن تتبعه المؤسسة مستقبلا لتنفيذ إستراتيجيتها طويلة الأجل من خلال إعداد الموازنات التخطيطية طويلة وقصيرة الأجل والتي تفصل للمستويات التنفيذية الأهداف المطلوب تحقيقها.

إن استخدامات المحاسبة المالية في الإدارة الإستراتيجية التي قدمها Grundy في دراسته لم توضح على نحو تفصيلي كيف تستخدم معلومات القوائم المالية في صياغة الإستراتيجية أو كيف يتم تحليل القوائم المالية للمنافسين لاكتشاف نواياهم الإستراتيجية، كما أن القوائم المالية للمؤسسة التي تنتج عن المحاسبة المالية لا تتضمن عادة معلومات عن العملاء واحتياجاتهم الحالية أو المستقبلية، وبالتالي فإن المعلومات التي يحصل عليها المدراء من قوائم المحاسبة المالية غير كافية في حد ذاتها بل يجب ربطها بالمزيد من المعلومات التي تخدم أغراض التحليل الإستراتيجي والتي غالبا يتم الحصول عليها من أطراف أخرى بالمؤسسة.

إذ يمكن انتقاد أفكار Grundy على اعتبار أنه لا يربط في الحقيقة بين المحاسبة المالية والإدارة الإستراتيجية، لأن جزء جوهري منه مبني في الأساس على استخدام نسب التحليل المالي التي قد تخرج عن نطاق المحاسبة المالية وتندرج تحت أساليب المحاسبة الإدارية لأن تلك النسب لا تدرج بالقوائم المالية التي تمثل الناتج النهائي للمحاسبة المالية وإنما يتم قياسها وتحليلها بهدف مساعدة الإدارة على أداء وظائفها، بالإضافة إلى ذلك قد يصعب الربط بين المحاسبة المالية والإدارة الإستراتيجية لأن المحاسبة المالية يتمثل محور تركيزها في إعداد تقارير تخدم الأطراف الخارجية وتتصف بالإجمالية وتتناول في الأساس أحداثا تاريخية بما يتناقض مع محور تركيز الإدارة الإستراتيجية التي تهتم بتوفير معلومات تفصيلية لأطراف داخلية تخدم اتخاذ قرارات تتعلق بالمستقبل.[1]

[1] محمد حسن محمد عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص 22.

كما يرى Cinquini & Tenucci, 2007 أنه يمكن تقييم أداء المنافس من خلال تحليل القوائم المالية التي تمثل مصدر لتقييم المنافسين، حيث نظرا لتطور المعايير المحاسبية الدولية اليوم حسبه فهذه القوائم المالية قد تسمح بمقارنة أبسط بين الشركات من مختلف البلدان.[1]

كل هذه الانتقادات الموجهة لأصحاب توجه بط المحاسبة المالية بالإدارة الإستراتيجية صبت في مصلحة التوجه الفكري الرابط بين المحاسبة الإدارية والإدارة الإستراتيجية وجعلت من قدرة المحاسبة المالية في مساعدة الإدارة على اتخاذ قرارات إستراتيجية محل شك، لكن هذا لا ينفي أن المعلومات المحاسبية الناتجة عن المحاسبة المالية وسيلة فعالة في اتخاذ أهم القرارات الإستراتيجية كقرارات الاستثمار والتمويل التي تحتاج لصياغتها وتنفيذها إلى معلومات محاسبية دقيقة من القوائم المالية للمؤسسة، خصوصا مع ازدياد أهمية المعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر؛ لوجود عوامل متعددة أهمها:

- **النمو في حجم المؤسسة:** يؤدي إلى ضرورة إنتاج المعلومات بصورة مستمرة.
- **ازدياد قنوات الاتصال في المؤسسة:** ما يتطلب توفير المعلومات بصورة رأسية وأفقية.
- **تعدد أهداف المؤسسة:** ويتطلب توفير معلومات تخدم الأهداف المختلفة.
- **التأثر بالبيئة الخارجية:** تتأثر المؤسسة بالبيئة وتؤثر بها، وقد ازدادت هذه العلاقة نتيجة كثرة التغيرات التي تحدث في البيئة، وهذا يتطلب قدرا كبيرا من المعلومات.

من خلال ما قدمناه حول المحاسبة الإدارية الإستراتيجية والمحاسبة المالية الإستراتيجية يظهر للقارئ جليا أن هناك فرق وتفاوت بين ما قدمناه لتوضيح كل مفهوم منهما بحيث أن هناك إسهاب وعرض أكثر تفصيلا عند تحدثنا على المحاسبة الإدارية الإستراتيجية مقارنة بالنوع الآخر وهذا راجع لكثرة الأدبيات التي تتحدث عن النوع الأول وقلتها في النوع الثاني، ونرده إلى أن موضوع المحاسبة المالية الإستراتيجية حديث النشأة ولا توجد كتابات كثيرة عنه، أو ربما هناك تقصير من قبلنا في البحث.

المبحث الثاني: مكانة المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الإدارية

تلعب المعلومات دورا أساسيا في عمل المؤسسات عند صنعها للقرار، فهي مادة خام ومنتج وسيط وسلع تامة الصنع لعملية صنع القرار، فأي شكل من أشكال صنع القرار يتطلب معلومات، إذ عندما يتم اتخاذ أي قرار المعلومات المتعلقة بجميع عناصر القرار ستشكل عملية اتخاذ القرار، وقد يختلف مستوى المعلومات المطلوبة

[1] Lino Cinquini & Andrea Tenucci**, Is the adoption of Strategic Management accounting techniques really "strategy-driven"? Evidence from a survey**, MPRA, Trento, Italy, June 2007, p08, www.jstor.org, downloaded on: 14/09/2017, At: 12:55.

وحجمها باختلاف القرارات، لكن الحاجة إلى المعلومات سواء تم التعبير عنها صراحة أو ضمنيًا، ستكون موجودة دائمًا، ولذلك فإن معالجة المعلومات جزء لا يتجزأ من عملية صنع القرار.[1]

يقول Kent, 1971 أن نوعية القرارات تعتمد بشكل أساسي على القدرة على حل المشكلات لدى صانع القرار، ولكن في البداية تعتمد على جودة وأهمية المعلومات الناتجة عن المشاكل، إذ يمكن للمعلومات أن تُحدث الفرق بين القرار والتخمين، والذي قد يعني بذلك النجاح أو الفشل.[2]

كما يرى Norhayati, Jamaludin, 2018 أنه يجب على المؤسسة الاستفادة من المعلومات المتعلقة بأعمالها وذلك بالتركيز على بعض المعلومات الهامة التي لها قيمة إستراتيجية والتي أطلق عليها مصطلح المعلومات الإستراتيجية وأكدا على أنه يجب أن تكون المؤسسة قادرة على استخدام المعلومات بشكل استراتيجي لمجابهة مستويات المنافسة فاستخدام المعلومات الإستراتيجية عن السوق والصناعة وحالة المؤسسة هي الأسلحة الإستراتيجية التي يستخدمها المستوى الاستراتيجي للإدارة من أجل محاكاة خطط وإستراتيجيات وتوجيهات المؤسسة.[3]

المطلب الأول: مصادر المعلومات المستخدمة في عملية اتخاذ القرارات

الأدبيات التي تتناول مواضيع صنع القرار واستخدام المعلومات متعددة التخصصات وتغطي مجالات مثل الإدارة والعلوم الاجتماعية وتكنولوجيا المعلومات وعلوم النفس، وبالتالي فإن كل مجال من المجالات لها وجهة نظر خاصة وليس من المستغرب أنه مع وجود مثل هذه البحوث المتنوعة، فإن الباحثين في مجالات صنع القرار وأدوات اتخاذه بعيدون عن التوصل إلى اتفاق بشأن آليات صنع القرار أو في تحديد أفضل طريقة لدعم هذه العملية.[4]

وتأكيدا على أهمية المعلومة في اتخاذ القرار يقول Degos, 2005، أن القادة يحتاجون إلى أرقام ومعلومات لتبرير ودعم وترشيد قراراتهم؛[5] فلا توجد قرارات سليمة ممكنة في إعداد الأعمال دون توفر المعلومات ذات الصلة لصانع القرار، وتنطبق هذه البديهية على جميع أنواع ومواقف القرار سواء كانت كبيرة أو صغيرة.

وقبل التخصص في نوع معين من المعلومات المستخدمة (المعلومات المالية الناتجة عن المحاسبة المالية) في اتخاذ القرارات والتي هي المعلومات المحاسبية سنقدم أبرز التعاريف لمفهوم المعلومات في الأدبيات الإدارية.

---

[1] Stephen E.Hargitay, op.cit, p246.
[2] Kent A, **Information Analysis and Retrieval**, Becker & Hayes, New York, USA, 1971, p 2.
[3] Norhayati Hussin, Adnan Jamaludin**, Information Behavior of Managers (IBM) and Strategic Infor-mation Use (SIU) in Malaysian Industries, International Journal of Engineering & Technology**, volume 7, 2018, pp 249-252. Website: www.sciencepubco.com, Downloaded on: 14/09/2018, At: 11:13.
[4] Alexandra Daniela Socea, **Managerial decision-making and financial accounting information**, 8th International Strategic Management Conference, Volume 58, 2012, p47, www.jstor.org, Downloaded on: 14/09/2018, At: 11:13.
[5] Degos J.G, **Evaluer l'information comptable pour anticiper la valeur financière des actions**, La Revue du Financier, Vol. 27, N 156, 2005, p 17, https://www.jstor.org, Downloaded on: 14/09/2018, At: 11:13.

الجدول رقم 23: تعريف المعلومات في الأدبيات الإدارية

المصدر	التعريف
Wittmann, 1959	المعلومات هي المعرفة المستخدمة لغرض إعداد الإجراء.
Mag, 1977	المعلومات هي المعرفة الموجهة نحو اتخاذ القرارات.
Szyperski, 1980	تتضمن المعلومات البيانات التي تحسن قاعدة المعرفة لموضوع عن شيء ما في حالة معينة وفقاً لمهمة معينة.
Ungson et al, 1981	تشير المعلومات إلى المحفزات (أو الإشارات) القادرة على تغيير توقعات الفرد وتقييمه في حل المشكلات أو اتخاذ القرار.
Drucker, 1988	المعلومات هي البيانات الموهوبة ذات الصلة والغاية."
Massaro, Cowan, 1993	تشير المعلومات إلى التمثيلات المتأتية من شخص من التحفيز البيئي أو من المعالجة التي تؤثر على الاختيارات بين الخيارات البديلة للاعتقاد أو العمل.
Weber, Schäffer, 2006	المعلومات هي البيانات والرسائل التي تحتوي على المعرفة ذات الصلة بالإدارة وقد تزيد قاعدة المعرفة للمتلقين.

Source: Wolfgang Gänswein, **Effectiveness of Information Use for Strategic Decision Making**, 1st Edition, Gabler Verlag, Deutsche, 2011, P31.

ولكي تكون المعلومات مفيدة يجب أن تتميز بعدة سمات أهمها:

- **الوضوح:** يشير هذا إلى الدرجة التي يجب أن تكون فيها المعلومات خالية من الغموض.[1]
- **الدقة:** فالدقة تجعل المعلومات يعتمد عليها وعليه تؤدي إلى تخفيض نسبة الخطأ الموجودة في النتائج.
- **السرعة:** يقصد بها توفير المعلومات في وقت قصير جدا مع الأخذ بعين الاعتبار الدقة والوضوح عند جمعها.[2]
- **الشمولية:** يقصد بها أن تكون المعلومات شاملة أي تخلو من النقص.
- **التكلفة:** أي أن العائد المتوقع من البيانات يجب أن يكون أكبر من تكلفة الحصول عليها.[3]

وقد صنف Dermer 1973 المعلومات التي يحتاجها متخذ القرار إلى ثلاث فئات هي:[4]

1-من حيث درجة سيطرة المؤسسة على المعلومات: وفق هذه الفئة تم تصنيف المعلومات إلى معلومات داخلية ومعلومات خارجية، حيث إما تكون المعلومات تحت السيطرة المباشرة المؤسسة أو خارج سيطرتها ولا يمكن التحكم فيها.

[1] محمد إسماعيل بلال، **نظم المعلومات الإدارية**، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 35

[2] عثمان الكيلاني وآخرون، **مدخل إلى نظام المعلومات الإدارية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص 15

[3] محمد إسماعيل بلال، مرجع سبق ذكره، ص 35.

[4] Jerry D. Dermer, **Cognitive Characteristics and the Perceived Importance of Information**, The Accounting Review, Vol. 48, No. 3, Jul., 1973, p 513, www.jstor.org/stable/245149, Downloaded on: 13/12/2017, At: 14:55.

أ-**المعلومات الداخلية:** ويقصد بها كل السجلات والتقارير المتعلقة بأوضاع العمل وإجراءاته وظروفه وصعوباته، وتحتفظ بها المؤسسة من أجل الرجوع إليها لاستخدامها في أغراض التخطيط ووضع معايير التقييم والمراقبة؛ تختلف المعلومات الداخلية المتواجدة في المؤسسة باختلاف الوظائف الفنية التي تمارسها تلك المؤسسة، ويمكن أن تشمل: المعلومات المالية، معلومات المبيعات، معلومات تتعلق بالمشتريات والمخازن، معلومات الإنتاج، معلومات شؤون الأفراد، معلومات البحث ....إلخ.

ب-**المعلومات الخارجية:** المؤسسة وهي تزاول نشاطها تظل في اتصال دائم بمحيطها الذي يزودها بدون انقطاع بمعلومات، فمعلومات هذا النوع تصل إلى المؤسسة من البيئة الخارجية التي تتفاعل معها باستمرار وتحصل منها على المعلومات المتعلقة، إما بالقوى العاملة والطاقة والأفكار والآراء والقيم المختلفة والدراسات والأبحاث والقوانين والتشريعات المتعددة وجميع المدخلات المادية وغير المادية، فتفيد هذه المعلومات في إعطاء صورة واضحة عن محيط المؤسسة (اقتصادي، اجتماعي، قانوني ...) وعن نوع التحديات التي تواجه المؤسسة.

2-من حيث القابلية للقياس: بقصد بها الناحية الكمية أو المالية وصنفت إلى معلومات مالية وأخرى غير المالية.

3-من حيث الوقت: حسب الزمن تم تصنيفها إلى معلومات تاريخية (ماضية وحالية) ومعلومات متوقعة (متعلقة بالمستقبل).

ويرى Burchell et al, 1980 أن مناقشة الأدوار المختلفة للمعلومات في صنع القرار تعتمد على مستوى عدم اليقين، حيث يتم تعريف هذه الأدوار على طول بعدين هما عدم اليقين من الأهداف وعدم اليقين من السبب والنتيجة إذ تعد المعلومات المحاسبية نوعًا واحدًا من المعلومات التي يمكن استخدامها كآلة تعلم يمكن أن تساعد في تقييم كيفية تحقيق الأهداف عن طريق قياس الأثر المالي لكل بديل متاح للقرار.[1]

المطلب الثاني: العلاقة: المحاسبة المالية–عملية اتخاذ القرار

يمكن تصنيف علوم القرار والنظريات ذات الصلة إلى ثلاث فئات أولاً النظريات الوصفية التي تحاول شرح كيفية اتخاذ القرارات في الواقع الفعلي، ثانيا النظريات المعيارية التي تشرح كيفية اتخاذ القرارات والتي غالبا ما تستند إلى العقلانية والمنهجيات المتسقة وثالثًا النظريات الإلزامية التي تحاول تحسين عملية صنع القرار في سياق محدد من خلال إزالة القيود والتحيزات المحددة في النظريات الوصفية وتسعى إلى صياغة توصيات تؤدي إلى قرارات أفضل؛[2]

[1] Shazalina Mohamed Shuhidan et al, **Accounting Information System and Decision Useful Information Fit Towards Cost Conscious Strategy in Malaysian Higher Education Institutions**, Procedia Economics and Finance, V 31, 2015, p 890, www.sciencedirect.com, Downloaded on: 13/12/2017, At: 14:55.

[2] Mans Nilsson and Holger Dalkmann, **Decision Making And Strategic Environmental Assessment**, Journal of Environmental Assessment Policy and Management, Vol. 3, No 3, Special Issue: Strategic Assessment Tools, September 2001, p 308, www.sciencedirect.com, Downloaded on: 13/12/2017, At: 14:55.

وفي ظل المنهجين الأخيرين نجد الكثير من البحوث والدراسات التي تشرح أهمية استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات وكذا دعمها وتحسينها.

إذ يعرّف مجلس إدارة المحاسبة المالية (FASB) المحاسبة كنظام معلومات الهدف الأساسي منه هو توفير المعلومات المفيدة لصانعي القرار، وتعتبر المعلومات مفيدة إذا اشتملت على الخصائص النوعية الأساسية والأكثر أهمية تم التطرق إليها في الفصل الأول حيث أنها تعزز فائدة القرار.[1]

من خلال التعريف أعلاه للمحاسبة المالية يبرز أهميتها في اتخاذ القرارات إذ يمكن أن تكون أداة اتصال حيث تعد عملية التواصل المالي عملية حيوية في الحياة الاقتصادية، وأظهرت الأبحاث التي أجريت على إجراءات الاتصال المالي لـ 100 شركة من الشركات الصناعية والتجارية الكبرى أن معلومات المحاسبة المالية هي العنصر الرئيسي في سياسة الاتصالات المالية لها، وأن كل من كمية المعلومات المنشورة وخصوصًا ذات الجودة، والتي تتحسن باستمرار بسبب التوافق مع معايير المحاسبة الدولية مكنت الشركات من الدخول في منافسة معلومات مع شركات أخرى تعمل على المستوى الوطني أو الدولي، ففي البداية لم تكن المعلومات المحاسبية مشاركة في عملية صنع القرار الاقتصادي، حيث اعتبرت المحاسبة مجرد أداة تستخدم لحفظ أصول المؤسسات، لكن شهد النصف الثاني من القرن العشرين استخدام المعلومات المحاسبية في عملية صنع القرار، حيث ازداد عدد المستخدمين بشكل متزايد.[2]

وقد توصل الباحثون الذين درسوا العلاقة بين نظرية الاتصال ونظرية صنع القرار، إلى استنتاج مفاده أن المعلومات بشكل عام مثيرة لاهتمام المستخدمين إذا كانت تقلل من عدم اليقين بشأن حدث مستقبلي وتسهل اتخاذ القرار وتدعم تطوير نموذج لاتخاذ القرار؛ ويوضح الجدول أدناه توليفة من القرارات التي قد يتخذها مستخدموا المعلومات المحاسبية وفقًا لاحتياجاتهم من المعلومات؛ إن الجدول أدناه يقدم مجموعة من الاستخدامات للمعلومات في اتخاذ بعض القرارات الإدارية التي يتخذها أصحاب المصلحة في المؤسسات الاقتصادية.

[1] Shazalina Mohamed Shuhidan et al, op.cit, p892.
[2] Maria Berheci, Alexandru Ioan, **The Annual Reports and Financial Decisions**, p01, www.sciencedirect.com, Downloaded on: 13/05/2018, At: 14:55.

الجدول رقم 24: بعض القرارات التي تحتاج معلومات

المستخدمين	أسباب احتياجهم للمعلومات	القرارات المحتملة
المساهمين (الملاك): – وظيفة الوكيل – وظيفة الاستثمار	– مراقبة الأداء الإداري. – تقييم العمل.	– إقالة المديرين. – بيع أو شراء أو الاحتفاظ بالأسهم.
الدائنون (البنوك)	– إيجاد نقاط القوة وتقييم المالية. – استقرار الكيان.	– توسيع القروض القائمة أو الرفض. – منح القروض.
الموظفين: – المدى القصير – طويل الأمد	– تقييم القدرة على مكافأة الموظفين. – تقييم استقرار الوظائف المعروضة.	– احتجاجات لتحسين الأجور. – العثور على وظيفة أخرى.
العملاء	– تقييم الاستقرار المستقبلي للشركة.	– إبرام عقود طويلة الأجل.
الموردون	– تقييم القيمة المالية للشركة.	– تمديد قروض الأعمال.
الدولة	– قياس الأرباح الخاضعة للضريبة وتقييم الأداء.	– متطلبات دفع الضرائب والحاجة إلى لوائح جديدة.
الجمهور	– تقييم مساهمتها في الازدهار العام.	– توليد الضغط أمام الحكومة والشركات.
الإدارة	– تحديد الأرباح الخاضعة للضريبة وصافي الأرباح.	– توزيع الأرباح ودفع الضرائب.

Source: Maria Berheci, Alexandru Ioan, **The Annual Reports and Financial Decisions**, p03, www.sciencedirect.com, Downloaded on: 13/05/2018, At: 14:55.

عند عملية اتخاذ القرارات الهادفة إلى تحقيق أهداف المؤسسة، على فريق الإدارة أن يعرف الوضع الدقيق للمؤسسة ومعرفة الحالة الفعلية لها، لذا عليهم أن يجدوا إجابة على أسئلة متعلقة بـ: [1]

- **استمرارية المؤسسة:** الميزانية تسمح بتقييم الربحية إذا كان يتم تنظيم حسابات الأصول وفقا لمعيار السيولة المتناقصة ويتم تنظيم حسابات الخصوم وفق الاستحقاقية التصاعدية هذا النهج التقليدي يبين الهيكلة المالية للمؤسسة.
- **أداء المؤسسة:** من أجل تقييم أداء المؤسسة يجب مقارنة المدخلات (الاستخدامات) مع المخرجات (النتائج).
- **مرحلة التطور التي فيها المؤسسة:** يجب أن يعرف كم نشاط المؤسسة خلال فترة إعداد التقارير المالية.
- **المخاطر التي تواجهها المؤسسة:** يجب على سبيل المثال تحديد خطر الإفلاس، التخلف عن السداد أو خطر التوقف عن الشراء، وخطر الانكماش أو خطر فقدان منافذ سوقية.....الخ.

[1] Boghean Florin, **Development of Decision Making by Managers with Financial and Accounting Information**, p838, www.sciencedirect.com, Downloaded on: 13/05/2018, At: 14:55.

على الرغم من أن أبحاث صنع القرار في مجال المحاسبة لها تاريخ طويل بدأ في الستينات، إلا أن الباحثين تعاملوا مع القرارات الإدارية أكثر من باب المحاسبة الإدارية في ظل قلة البحوث التي تشمل المحاسبة المالية.

وقد طور Hall, 2010 دراسة استقصائية مبنية على ثلاثة أفكار حول سبب استخدام المعلومات المحاسبية على المستوى الإداري والأسباب عددها فيما يلي:[1]

1- يستخدم المديرون المعلومات المحاسبية لتطوير معرفتهم ببيئة عملهم ويشمل ذلك استخدام المعلومات المحاسبية لاختبار الافتراضات والتوقعات بشأن عمليات المؤسسة، وتحديد المشاكل والفرص والمفاجآت المحتملة.

2- بما أن المعلومات المحاسبية ليست سوى جزء واحد من مجموعة المعلومات الخاصة بالمدير (بما في ذلك الملاحظات المباشرة، والتقارير غير الرسمية، وبيانات الصناعة/السوق/البيانات الاقتصادية، والمعلومات المتخصصة الأخرى)، فإن نقاط القوة والضعف الخاصة بها لا يتم تحديدها بمعزل عن غيرها من المصادر الأخرى.

3- يتم تحديد أهمية المعلومات المحاسبية للأعمال الإدارية في المقام الأول من خلال كيفية استخدام المدراء وتفسير المعلومات المحاسبية في الاتصالات والمناقشات اللفظية.

تختلف الأهداف المالية للمؤسسات باختلاف وجهات النظر، إذ هناك نظرة لبعض المؤسسات أنها يجب أن تحقق أقصى قدر من الربح عن طريق ترشيد القرارات المالية، فتتحقق بذلك زيادة في ثروة المؤسسة مع نتائج مواتية على القيمة السوقية للأسهم وثروة المساهمين، ومن وجهة نظر أخرى تركز الإدارة بشكل رئيسي على تحقيقها لنمو اقتصادي وكذا التوازن المالي والسيولة المالية، وباستخدام المعلومات المقدمة في الوثائق المحاسبية التجميعية، واتخاذ أحد المنهجين السابقين فستربط وتفسر كل هذه المعلومات وفق الأهداف الاقتصادية والمالية التي تقترحها المؤسسة.[2]

في دراسة لـ Alexandra-Daniela Socea, 2012 ترى أن القرار المعتمد في المؤسسة ليس هو القرار الأمثل، مع الأخذ في الاعتبار جميع العوامل بطريقة معينة، بل بالأحرى حل مقبول بالنظر إلى المعلومات المتاحة والمفهومة من قبل جميع المشاركين، وحسبها المعلومات المحاسبية المالية لها دور في اتخاذ القرارات لأنها:[3]

- تساعد المديرين في معرفة ما حدث في الماضي والذي هو الوضع الحالي للمؤسسة؛
- تقديم نظرة عامة كمية للمؤسسة؛
- جعل الأحداث التي لا يمكن إدراكها من خلال الأنشطة اليومية واضحة؛

[1] Hall M, **Accounting information and managerial work. Accounting**, Organizations and Society, vol. 35, no 3, 2010, p 301, www.elsevier.com/ locate/aos, Downloaded on: 18/09/2014, At: 11:45.
[2] Georgescu N, **Balance Sheet Analysis**, Economic Publishing House, 1999, pp 81-85, www.sciencedirect.com, Downloaded on: 13/05/2018, At: 14:55.
[3] Alexandra-Daniela Socea, op.cit, p 52.

- مساعدة المديرين للاستعداد للأنشطة والقرارات المستقبلية؛

- بالإضافة إلى ذلك من المهم جدًا مراعاة لكي تكون المعلومات المحاسبية مفيدة في صنع القرار يجب أن تكون غير ملموسة وذات صلة وموثوقة وقابلة للمقارنة، فتطوير القرارات الصحيحة التي تساهم في حل المشاكل المعقدة للنشاط الاقتصادي والمالي يعتمد على كمية ونوعية المعلومات التي يقدمها نظام المعلومات المحاسبية، ففي النهاية كل عملية صنع القرار تتمحور حول المستقبل، لا يكفي أن تساهم المعلومات فقط في فهم الأداء الحالي، كما يجب أن تسمح بتطوير قدرات إدارة تنبؤية من أجل إدارة المخاطر بشكل فعال وتمكين التغيير وبالتالي فمن المستحسن إجراء مزيد من البحوث مع التركيز على الوظيفة التنبؤية لمعلومات المحاسبة المالية وانعكاساتها على اتخاذ القرارات الإدارية.

كما أنه إذا لم يكن لدى المدير رؤية واضحة فيما يتعلق بأهمية وفائدة المعلومات المحاسبية، فإنه لا يستطيع حتى صياغة إستراتيجية متوسطة وطويلة الأجل، لأن الأخيرة مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالمعلومات المحاسبية، فإن المعلومات المحاسبية مفيدة لإثبات القرارات الاقتصادية، فإذا تم احترام المبادئ المحاسبية المقبولة عموما وكذلك الإجراءات الداخلية التي وضعتها المؤسسة، وفي الوقت نفسه يجب أن تقدم القوائم المالية صورة واضحة وكاملة عن المركز المالي والأداء المالي للمؤسسة المعنية.[1]

أشارت نتائج دراسة Farhad Hanifi, and Asgar Taleei, 2015 إلى أن تطبيق نظم المعلومات المحاسبية يمكن أن يؤدي إلى اتخاذ قرارات أفضل من جانب المديرين ككل، وأنظمة الرقابة الداخلية الأكثر فاعلية، وتعزيز جودة التقارير المالية، وتسهيل عمليات المعاملات المالية في الشركة سيعمل على تشجيع المؤسسات على تبني الاستخدام الفعال لنظام المعلومات المحاسبية من أجل تعزيز وتحسين الميزة التنافسية في هذا القرن 21 المضطرب.[2]

لقد أظهرنا في المطلب السابق أن المعلومات المحاسبية هي عنصر أساسي في أي عملية صنع قرار، ويترتب على ذلك أن المعلومات المحاسبية موجودة لأن لها قيمة في اتخاذ القرار، لذا يجب علينا الآن إظهار كيفية استخدام المعلومات المحاسبية لعملية صنع القرار، منذ أواخر خمسينيات القرن العشرين تزايد اهتمام الأدبيات المحاسبية باستخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية، ويبين استعراض هذه المنشورات وجود صلة بين وظيفة المحاسبة وإنتاج المعلومات، وعملية صنع القرار التي تؤدي إلى اتخاذ إجراء أو اتخاذ قرار ولكن ينبغي التأكيد على

[1] Ana Maria Malaescu, Virgil Ion Popovici, **The Role Of Accounting Information In Modern Management**, Constantin Brâncuşi, University of Târgu Jiu, Economy Series, Issue 1, volume II, 2015, p209, www.sciencedirect.com, Downloaded on: 13/05/2018, At: 14:55.

[2] Farhad Hanifi, and Asgar Taleei**, Accounting information system and management's decision making process,** Management Science Letters 5, 2015, p693, www.sciencedirect.com, Downloaded on: 13/05/2018, At: 14:55.

أن السؤال الذي لا يزال دون حل من الناحية النظرية المحاسبية، حول علاقة المحاسبة بنماذج القرار والتنبؤ لا يزال قائماً اليوم.[1]

وعند بحثنا عن أي رابط بين المعلومات المحاسبية وعملية اتخاذ القرارات وجدنا دراسات في السبعينيات ترى أن نظم المعلومات المحاسبية وضعت من أجل اتخاذ القرار، أي وكأن النظام المحاسبي جزء من هذه العملية والدراسات أدناه تدمج النظم المحاسبية في عملية اتخاذ القرار وهي:

يرى Davidson & Trueblood, 1970 أن المعلومات التي يقدمها النظام المحاسبي يجب أن تكون متوقفة على مراحل عملية اتخاذ القرار، أي تتضمن عملية المحاسبة الخاصة باتخاذ القرار تصميم أنظمة تقدم المعلومات ذات الصلة في كل مرحلة من مراحل عملية صنع القرار: صياغة المشكلة، عد البدائل، والاختيار بين البدائل.[2]

ويؤكد Prince, 1975 على الحاجة إلى النظر في عملية صنع القرار باعتبارها المحور الأساسي لتصميم نظام المحاسبة، إذ يشمل نموذجه:[3]

- تحديد تدفقات المعلومات المرتبطة بأنشطة اتخاذ القرار في جميع أنحاء المؤسسة؛
- تقييم تدفق المعلومات؛
- تصميم تدفقات معلومات جديدة.

كما يوفر Hopwood, 1976 تحليلا آخر يتناول مباشرة العلاقة بين تصميم نظم المحاسبة وعملية صنع القرار، إذ يرى أن الغرض الأساسي للنظم المحاسبية هو أن ينظر إليها كأجزاء أساسية من عملية اتخاذ القرار على نطاق أوسع داخل المؤسسات؛ كما يقدم واحدة من المواصفات النظرية القليلة لعملية صنع القرار من منظور المحاسبة، إذ يعتبر كل مراحل اتخاذ القرار مترابطة، ومتكررة ويشدد على المراحل الرئيسية الثلاثة التالية في اتخاذ القرار، إيجاد مناسبات لاتخاذ قرار أو الاعتراف بمشكلة، البحث وتحليل مسارات العمل البديلة، والاختيار من بين البدائل.[4]

أشار نقاد المحاسبة المالية إلى وجود بعض الثغرات في المفهوم، بعضها على النحو التالي: [5]

---

[1] Guy Djongoué, op.cit, p82.
[2] Davidson, H. J. & Trueblood, R. M, **Accounting for Decision-Making, in A. Rappaport (ed.), Information for Decision-Making**, Englewood Cliffs, Prentice-Hall, 1970, pp. 20-25, www.sciencedirect.com, Downloaded on: 13/05/2018, At: 14:55.
[3] Prince, Thomas R., **Information Systems for Management Planning and Control**, Homewood, Ill: Irwin, 1975, p12, www.jstor.org, Downloaded on: 13/12/2017, At: 14:55.
[4] Hopwood, Anthony, **Accounting and Human Behavior**, Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1976, pp122-125, www.jstor.org, Downloaded on: 13/12/2017, At: 14:55.
[5] Siyanbola, Trimisiu Tunji, **Accounting Information As An Aid To Management Decision Making**, International Journal of Management and Social Sciences Research (IJMSSR), Volume 1, No. 3, December 2012, p31, www.jstor.org, Downloaded on: 13/12/2017, At: 14:55.

- تسمح المحاسبة المالية بعلاجات بديلة لأنها تقوم على مفاهيم وتتبع المبادئ المقبولة عموما، حيث أن هناك أكثر من واحد من هذه المبادئ، وهذا يسمح بالمعالجة البديلة في إطار المبادئ المقبولة عموما؛

- تم تصميم المحاسبة المالية لتوفير المعلومات في شكل بيانات (الميزانية العمومية وحساب الربح والخسارة) لفترة عادة في السنة، وبالتالي فإن المعلومات في أفضل الأحوال ذات أهمية تاريخية ويمكن فقط تحليل ما بعد الوفاة من الماضي إجراء في حين أن العمل يتطلب معلومات في الوقت المناسب على فترات متتالية لتمكين الإدارة من التخطيط واتخاذ الإجراءات التصحيحية؛

- لا تكشف المحاسبة المالية عن القيمة الحالية للنشاط التجاري وبالتالي يتم تسجيل الأصول وفقًا لقيمتها التاريخية بالتوافق مع أساس الاستمرارية للتسجيل.

المطلب الثالث: العلاقة: المحاسبة المالية–اتخاذ القرارات الإستراتيجية

لقد تعرضت الآراء حول العلاقة بين الإدارة الإستراتيجية والمحاسبة المالية إلى التغييرات بمرور الوقت، ولكن لم يتم التوصل إلى إجماع حول تلك العلاقة حتى الآن، هناك العديد من التفسيرات الناشئة عن وجهات نظر الإدارة المختلفة ومع ذلك فإن رأي حول الحاجة المتبادلة الاختراق بين المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات الإستراتيجية مع التركيز على التكاليف والفوائد المترتبة على أنشطة الشركة التي يبدو أنها سائدة.[1]

- **المعلومات المحاسبية أداة لتحديد المشكلة:** إن جمع ومعالجة المعلومات يقلل من تعقيد المشكلة الخاصة بالقرار الاستراتيجي فبعد استكشاف أسباب المشكلة وتأثيرها يجب تحديد المعلومات المطلوبة من خلال إجراء البحوث الأدبية، والاستعانة بالخبراء، واستئجار المحللين لإجراء البحوث حول مواضيع معينة، وقد تتم أيضًا مشاورات أصحاب المصلحة في الممارسة العملية، وغالبًا ما تكون هناك خيارات مفضلة لصانعي القرار، فيميل أصحاب المصلحة الآخرون إلى طلب المزيد من المعلومات حول هذه المشكلة للحصول على حجج أفضل لصالح قراراتهم المفضلة، وفي الواقع هناك أيضا قيود الموارد المرتبطة بعملية جمع المعلومات لذا سيتعين على صانع القرار تدريجيا أن يستثمر المزيد من الوقت والمال للحصول على معلومات إضافية ومن ناحية أخرى قد تكون فوائد المعلومات الإضافية التي تم جمعها هامشية فقط وهذا يعني أن هناك حدود في عملية جمع المعلومات، وقد يؤدي ذلك إلى اتخاذ قرارات تدريجية نموذجية، حيث يحاول صانعو القرار إيجاد اختصارات لأقرب حل ممكن.[2]

وتتوقع الإدارة العليا أن تدعمها نظم المعلومات في مثل هذه الطريقة التي يمكن من خلالها تسهيل اتخاذ القرار الاستراتيجي بشكل كبير، فصنع القرار لا يمكن تصوره دون معلومات تستند إلى التقارير المالية التي تم

[1] Mihaylova, L., Papazov, E, **Using accounting information for strategic decision-making in a multi segmented company**, Copernican Journal of Finance & Accounting, Volume 7(1), 2018, p 240, www.jstor.org, Downloaded on: 30/09/2018, At: 23:00.
[2] Mans Nillsson and Holger Dalkmann, op.cit, p317.

معالجتها بواسطة خدمة المحاسبة المالية، حيث تستخدم القرارات الإستراتيجية التقارير المالية الأساسية كمصدر مهم للمعلومات، فباستخدام التقارير المالية تعرض الإدارة المعلومات المحاسبية للمستخدمين الداخليين والخارجيين، وبما أنه يتم تجميع التقارير المالية وفقًا لأنظمة قانون المحاسبة مع تطبيق قانون معايير المحاسبة الدولية (في الجزائر تطبيق قانون النظام المحاسبي المالي) وقانون الشركات فيجب أن تفي التقارير المالية باحتياجات مستخدمي المعلومات في هذه الحالة بحيث يمكنهم اتخاذ قرارات قانونية ومشروعة والغرض من هذه المراجع المالية هو توفير معلومات حول الوضع المالي والكفاءة والتغييرات في الوضع المالي للشركة، ومن المأمول أن تكون هذه التقارير مفيدة لمجموعة واسعة من المستخدمين في اتخاذ القرارات.[1]

- **المعلومات المحاسبية مرحلة من مراحل اتخاذ القرارات الإستراتيجية:** في مقال لـ Mark McNeilly, 2002 حول جمع المعلومات للقرارات الإستراتيجية قسم مراحل اتخاذ القرار الاستراتيجي إلى ثلاث خطوات أساسية وهي مرحلة جمع المعومات الصحيحة (مرحلة المعلومات)، ثم مرحلة صنع القرار الجيد (مرحلة القرار)، وأخير تنفيذ هذا القرار (مرحلة التنفيذ)، ويرى أن فشل المؤسسة في إحدى المراحل يعني فشل المؤسسة ككل بمعنى أن كل خطوة يجب أن تتوج بالنجاح الكامل؛[2] وقد لاحظنا عند التعمق بما جاء به فيما يخص أول مرحلة ألا وهي مرحلة المعلومات لاحظنا أن الاحتياجات في هذه المرحلة قسمها إلى الحاجة إلى معرفة المنافسة، ومعرفة المؤسسة، ومعرفة السوق، وعند تطرقه إلى طرق سد هذه الاحتياجات لحظنا أن فيما يخص الحاجة إلى معرفة المؤسسة ركز هنا على مصادر المعلومات الداخلية وهذا يؤكد على أهمية المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإستراتيجية خصوصا أنه وضعها كأول مرحلة في هذه العملية؛ كما يرى Mark McNeilly, 2002 أن جمع المعلومات هي الخطوة الأولى من خطوات اتخاذ القرارات الإستراتيجية ويوضح أن هناك أنواع عدة من المعلومات منها معلومات عن المنافسة، معلومات عن السوق، ومعلومات حول حالة المؤسسة.[3]
- **المعلومات المحاسبية كعنصر أساسي في تحليل القرارات الإستراتيجية:** غالبًا ما يتم إجراء الدراسات للحصول على معلومات لاكتساب فهم أفضل للقضايا فكما هو مقترح في الكثير من الأدبيات الإرشادية فالذين يقومون بالتحليل في حالة عدم اليقين يهدفون إلى تخفيف عدم اليقين هذا وفي بعض الأحيان قد يكون جمع المعلومات استباقيًا حيث تستخدم في التحليل للمساعدة في عملية التفكير حول قضية يتولون فيها زمام القيادة.[4]

[1] Ladislav Miko, **Accounting Management Information Used for Strategic Decisions**, Zbornik radova, Volume 22, Number 1998, p56, www.jstor.org, Downloaded on: 15/09/2018, At: 23:00.
[2] Mark McNeilly, **Gathering information for strategic decisions, routinely**, Strategy & Leadership, Vol. 30, 2002, pp. 29, http://dx.doi.org, downloaded on, 01/07/2015, At: 09:15.
[3] Ibid, pp. 29 – 34,
[4] A Langley, **Formal Analysis and Strategic Decision Making,** OMEGA Int. J. of Mgmt Sci., Vol. 19, No. 2/3, 1991, p82, www.jstor.org, Downloaded on: 15/10/2017, At: 15:00.

- **نظام المعلومات المحاسبية جزء من عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية:** إن الأدبيات المتعلقة بأنظمة المحاسبة ركزت تقليديا على مدخلات ومخرجات عملية صنع القرار، فإن عملية اتخاذ القرار نفسها يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار أيضا إذا كان نظام المعلومات ذا قيمة قصوى، لذلك يجب تناول قضية تصميم نظم المعلومات المحاسبية التي توفر المعلومات لتسهيل عملية صنع القرار وستتخلص بشكل كبير من الأبحاث حول عمليات اتخاذ القرارات الإستراتيجية؛ اقترانه مع البحوث في نظرية المحاسبة.[1] كما يرى Harendra Kariyawasam, 2016 أن المعلومات المحاسبية لها علاقة إيجابية قوية مع اتخاذ القرارات الإستراتيجية.[2]

المبحث الثالث: دور المحاسبة المالية في عملية اتخاذ أهم القرارات الإستراتيجية

إن النظام المحاسبي المالي الجزائري يسمح بإجراء تحليل مالي لتشخيص الأداء المالي للمؤسسات لذا يمكن اعتباره أداة إدارية تهدف إلى المساهمة في صيانة المؤسسة وتطويرها، فضلا عن فهم الماضي والحاضر، وكذا من أجل خلق الأرضية المناسبة لوضع الأهداف الإستراتيجية المستقبلية، وكما رأينا في المطالب السابقة من هذا الفصل فالتحليل المالي وسيلة جيدة من أجل الاستفادة من المعلومات المحاسبية.

إن نطاق التحليل المالي هو التشخيص المالي للمؤسسة من أجل إبراز النقاط القوية والضعيفة بها، أي حالة الصحة المالية للمؤسسة، بالإضافة إلى تحديد إمكانيات الإدارة المالية في الوقت نفسه، حيث يمثل التشخيص المالي أحد مكونات التحليل العالمي للمؤسسات، كما أطلق عليه أيضا التحليل الاستراتيجي.[3]

بهذا المبحث سوف نقوم بالتركيز على التحليل المالي لكل من قرار الاستثمار وقرار التمويل والشكل الموالي يوضح هذا التوجه.

الشكل رقم 22: علاقة القوائم المالية بمختلف القرارات

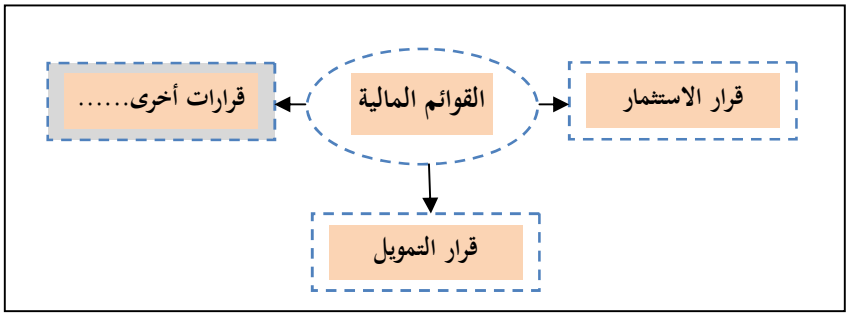

المصدر: من إعداد الطالبة

[1] Lawrence A. Gordon, David F. Larcker, Francis D. Tuggle, **Strategic Decision Processes and The Design of Accounting Information Systems: Conceptual Linkages**, Accounting, Organizations and Society, Volume 3, No. 314, 1978, p 203, www.jstor.org, Downloaded on: 15/10/2017, At: 14:00.

[2] Harendra Kariyawasam, **Relationship between Accounting Information and Decision Making in the Sri Lankan Manufacturing Sector**, International Journal of Business and Management Invention, Volume 5 Issue 12, December 2016, PP01-05, www.ijbmi.org, Downloaded on: 15/10/2017, At: 15:00.

[3] Boni Mihaela Straoanu, **Financial-Accounting Information: A Genuine Factor of Power in The Capital Market Investment Gain-Loss Ratio**, Annals of the Constantin Brâncuşi University of Târgu Jiu, Economy Series, Special Issue, 2014, p525, www.jstor.org, Downloaded on: 15/10/2017, At: 12:00.

المطلب الأول: تحليل القوائم المالية كأداة لاتخاذ القرار الاستراتيجي

يهدف التحليل المالي بشكل عام إلى تقييم أداء المؤسسة من زوايا متعددة، ويهتم بكيفية تحقق أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة، وذلك بقصد تحديد مواطن القوة والضعف، ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمؤسسة،[1] ويمكن بشكل عام حصر أهداف التحليل المالي في الجوانب التالية:[2]

- التعرف على الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة؛
- معرفة قدرة المؤسسة على خدمة ديونها وقدرتها على الاقتراض؛
- تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة؛
- الحكم على كفاءة الإدارة؛
- تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة؛
- الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقييم.

فالتحليل المالي يساعد إدارة المؤسسة في تحقيق أحد الغايات التالية أو كلها مجتمعة:[3]

- تقييم ربحية المؤسسة والعوائد المحققة على الاستثمار؛
- التعرف على الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة؛
- مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات الأخرى المقاربة في الحجم والمشابهة في طبيعة النشاط، بالإضافة إلى مقارنتها مع أداء الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة؛
- تقييم فاعلية الرقابة؛
- كيفية توزيع الموارد المتاحة على أوجه الاستخدام المختلفة؛
- تقييم كفاءة إدارة الموجودات؛
- تقييم أداء المستويات الإدارية المختلفة؛
- تشخيص المشكلات الحالية؛
- المساعدة في التخطيط السليم للمستقبل.

---

[1] مبارك لسلوس، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[2] عبد الحليم كراجة وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 143.

[3] أيمن الشنطي، عامر شقر، **الإدارة والتحليل المالي**، دار البداية، عمان، الأردن، 2004، ص ص170 -171.

تستخدم أدوات مختلفة لتقييم القيمة الحالية لمعلومات القوائم المالية، ومنها هناك ثلاثة أدوات شائعة الاستخدام هي كما يلي:

- **التحليل الأفقي:** يقوم التحليل الأفقي بتقييم سلسة من المعلومات في القوائم المالية خلال فترات زمنية معينة.
- **التحليل العمودي:** يقوم التحليل العمودي بتقييم المعلومات المالية بالقوائم المالية من خلال كل بند كنسبة مئوية من المبلغ الأساسي.
- **النسب المالية:** يعكس تحليل النسبة العلاقة بين البنود المحددة من معلومات القوائم المالية.

يستخدم التحليل الأفقي في المقام الأول في المقارنات بين المؤسسات، فهناك ميزتان في القوام المالية المنشورة فهي تسهل هذا النوع من المقارنة، أولاً يقدم كل قائمة من القوائم المالية الأساسية بيانات مالية مقارنة لمدة لا تقل عن عامين، وثانياً يتم تقديم ملخص للبيانات المالية المختارة لسلسلة من السنوات لمدة 10 سنوات أو أكثر، ويتم استخدام التحليل الرأسي في كل من المقارنات داخل وبين الشركات ويستخدم تحليل النسبة في جميع الأنواع الثلاثة من المقارنات.[1]

تُظهر النسب المالية العلاقة المالية بتقسيم بند مالي بآخر، وهي أداة مهمة للإدارة تسمح بمقارنة المساحة لوضع الشركة في بيئتها، فمن المستحسن بعد حساب النسب المالية مقارنة تلك النسب مع معيار، ويستخدم تحليل النسب المالية لإيجاد إجابة على الأسئلة الرئيسية التالية: هل النشاط مربح؟، هل لدى الشركة ما يكفي من المال لدفع التزاماتها؟، هل ارتفع مستوى أجور موظفيها؟، هل تستخدم الشركة أصولها بكفاءة؟، وهل هناك مشكلة في الشركة.[2]

لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية عددا متنوعا من الأسباب التي تدفعهم إلى الاهتمام بمخرجات القوائم الخاصة بشركة معينة، فالمدراء على سبيل المثال لا ينظرون فقط إلى المعلومات المحاسبية لتحديد العيوب في العمليات اليومية للشركة، بل ينظرون أيضا إلى القوائم المالية باعتبارها انعكاسًا لنجاحهم أو فشلهم الشخصي في إدارة الشركة، وفي الوقت نفسه يدرس المستثمرون المعلومات المحاسبية من أجل الحصول على الطمأنينة فيما يتعلق بسلامة استثماراتهم والحصول على نظرة ثاقبة لقدراتهم الاستثمارية على توليد التدفقات النقدية في المستقبل، ويستفيد الدائنون أيضا من فحص المعلومات المحاسبية حيث يشير ذلك إلى قدرة المقترض على سداد الديون والفوائد غير المسددة، تحقيقا لهذه الغايات فإن المعلومات المحاسبية لديها القدرة على الإجابة على مجموعة كبيرة من يحتاجون إليها، ومع ذلك لا تمثل المعلومات المحاسبية في حد ذاتها سوى جزء كبير من البيانات التي لا تحقق

[1] Jerry J. Weygandt, and all, **Financial Accounting**, 9th edition, Wiley, USA, 2014, pp 714-715

[2] Mirela Monea, **Financial Ratios–Revel How A Business Is Doing?**, Annals of the University of Petroşani, Economics, Volume 9, N 2, 2009, p138, www.jstor.org, Downloaded on: 15/10/2017, At: 15:00.

فائدة تذكر لمستخدمها في غياب تقنيات التفسير السليمة، لذلك تخضع المعلومات المحاسبية (خاصة المعلومات المالية الناتجة عن المحاسبة المالية) للتحليل المالي وبمعنى واسع للغاية فإن التحليل المالي يمثل مجموعة من تقنيات الفحص والتفسير في القوائم المالية بالإضافة إلى التحليل الرأسي والأفقي للمعلومات المالية على نطاق واسع، فإن تحليل النسب هو أحد تقنيات التحليل المالي الرئيسية ليس فقط لتقييم الأداء والوضع المالي للمؤسسة بل أيضًا كأداة مفيدة للرقابة الداخلية والتخطيط.[1]

وفق Hermanson et al, 1992 يتكون تحليل القوائم المالية من تطبيق أدوات وتقنيات التحليل على القوائم المالية والقوائم الأخرى ذات الصلة لإظهار العلاقات الهامة والحصول على معلومات مفيدة لذلك يمكن تعريف تحليل القوائم المالية على أنه تحليل وتفسير وترجمة البيانات الواردة في القوائم المالية لتوفير المعلومات وإظهار العلاقات الهامة بين بنود القوائم المالية والاستنتاج حول الأداء السابق والمركز المالي الحالي والإمكانات المستقبلية للمؤسسة.[2]

يعتقد Needles et al, 1996 أن تحليل القوائم المالية يستخدم لتحقيق هدفين أساسيين هما تقييم الأداء السابق والموقف الحالي وكذا تقييم إمكانات المستقبل والمخاطر ذات الصلة بالأعمال؛ والمصادر الرئيسية للمعلومات المستخدمة في التحليل حسبه هي التقارير التي تنشرها المؤسسة (المصدر الرئيسي) والتقارير المالية للمؤسسة المقدمة للجنة الأوراق المالية والبورصة، والدوريات التجارية (المجلات والصحف المالية تحتوي على تقارير حول أداء المؤسسات)، والخدمات الاستشارية الائتمانية والاستثمارية.[3]

من أجل تحسين استخدام المعلومات المالية في سياق عملية صنع القرار، نحتاج إلى تحليل هذه المعلومات المالية، لذا يمكننا وصف التحليل المالي كعملية نقوم فيها بتحويل البيانات من البيانات المالية إلى معلومات قابلة للاستخدام لقياس جودة الأعمال من خلال تقنيات تحليلية مختلفة، وهو أمر مهم جدا لمعرفة المستوى الحالي لنوعية الأعمال وهو أمر مهم في إدارة الأعمال في المستقبل، حيث أننا نحاول ضمان تطوير الشركة والوجود في السوق، وتحليل القوائم المالية هو التعرف على الخصائص الجيدة للشركة بحيث يمكننا من استخدام معظم هذه المزايا، ولكن أيضا لنعرف نقاط ضعف الشركة لاتخاذ إجراءات تصحيحية وبسبب ذلك يمكننا القول أن إدارة

[1] Gencia Adrian Daniel**, A Consensus on Commonly used Financial Ratios**, Young Researchers, 2015, pp79-80, http://kgk.uni-obuda.hu/fikusz, www.jstor.org, Downloaded on: 16/10/2017, At: 09:00.
[2] Mohammed Nuhu, **Role of Ratio Analysis in Business Decisions: A Case Study NBC Maiduguri Plant**, Journal of Educational and Social Research, Rome-Italy, Volume 4, No.5, July 2014, p106, www.jstor.org, Downloaded on: 16/10/2017, At: 09:10.
[3] Needles, **Belverd E. et al, Principles of Accounting**, 6th Houghton Miffin company, Boston, 1996, pp 770-773, www.jstor.org, Downloaded on: 16/10/2017, At: 10:05.

الشركة هي المستخدم الأكبر لتحليل القوائم المالية، ومن الممكن استخدام مجموعة كاملة من الأدوات المختلفة والإجراءات في ذلك، وأهمها هي النسب المالية،[1] حيث يمكن تقسيم النسب المالية حسب الأنواع التالية:[2]

1- نسب السيولة Liquidity ratios: تقيس قدرة الشركة على دفع المطلوبات المتداولة المستحقة.

2- نسب الرفع Leverage ratios: لقياس كيفية تمويل الشركة من موارد الدائنين.

3- نسب النشاط Activity ratios: لقياس مدى كفاءة استخدام الشركة لمواردها الخاصة.

4- نسب الاقتصاد Economy ratios: لقياس العلاقة بين الإيرادات والمصاريف، أي أنها تبين مقدار الإيرادات التي تحققت لكل وحدة من النفقات.

5- نسب الربحية Profitability ratios: لقياس عائد رأس المال المستثمر وإظهار أعلى كفاءة إدارية.

6- نسب الاستثمار Investibility ratios: لقياس كفاءة الاستثمار في الأسهم العادية.

وهذا التصنيف حسب الآلية الوظيفية لها ويمكن تصنيفها حسب مصادر المعلومات إلى نسب الميزانية المالية، نسب جدول حسابات النتائج، نسب التدفقات النقدية، نسب حركة رؤوس الأموال.

يقدم الرسم البياني الموالي شكل نظام الأعمال داخل أي مؤسسة اقتصادية، والذي يحتوي على جميع العناصر الرئيسية اللازمة لفهم أنماط التدفق النقدي الواسعة لأي مؤسسة، وقد تم تصميم وترتيب المربعات والخطوط والأسهم لإثبات أننا نتعامل مع نظام تترابط فيه جميع الأجزاء ببعضها البعض وبالتالي يجب إدارتها بالكامل (نظام متكامل)، حيث تمثل الخطوط الصلبة ذات الأسهم التدفقات النقدية، بينما ترمز الخطوط المتقطعة إلى علاقات المقايضة أو التبادل بين تلك العناصر، ويتم تقسيم هذا النظام إلى ثلاثة أجزاء تتطابق مع مناطق القرارات الرئيسية الثلاثة في أي مؤسسة والتي حددناها سابقا في الفصل الثاني وهي قرارات الاستثمار، العمليات (التشغيلية)، والتمويل.

- يمثل الجزء العلوي المكونات الثلاثة للاستثمار: وتتكون من القاعدة استثمارية المطبقة بالفعل (الاستثمارات الموجودة فعلا)، إضافة إلى استثمارات جديدة، وأي استثمار في سحب استثمارات لم تعد ضرورية أو مهمة من الناحية الإستراتيجية (التخلي أو التخلص من استثمارات)، هذا الجزء يظهر تأثيرا على الجزء المركزي والذي بدوره يعزز بشكل فعال إمكانات التمويل الموضحة في الجزء السفلي، حيث يمثل النقد المتاح الذي تم احتجازه في المؤسسة عندما تم احتساب الربح التشغيلي القائم على المحاسبة بعد احتساب الضرائب.

[1] Katarina Zager, Lajos Zager, **The Role of Financial Information in Decision Making Process**, Journal Innovative Marketing, Business Perspectives, 2006, p37, www. businessperspectives.org, Downloaded on: 15/10/2017, At: 15:00.
[2] Ibid, p38.

الشكل رقم 23: نظام النشاط الاقتصادي

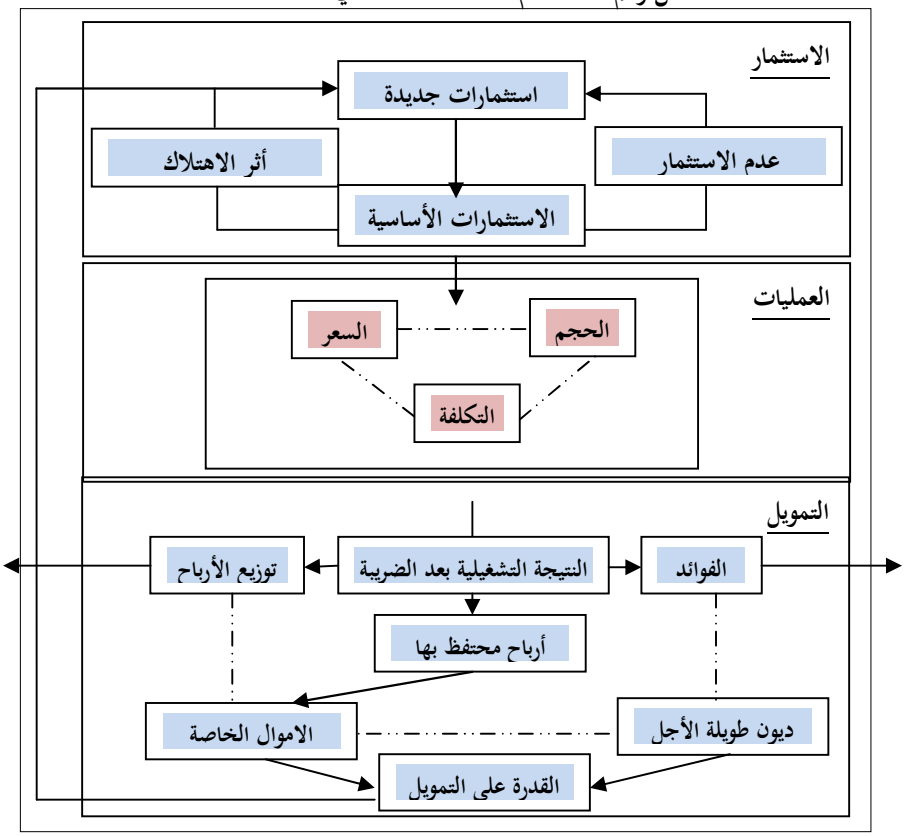

Source: Erich A. Helfert, **Financial Analysis: Tools And Techniques, A Guide for Managers**, McGraw-Hill, the United States of America, 2001, p28.

- كما يمثل الجزء المركزي التفاعل التشغيلي لثلاثة عناصر أساسية: السعر والحجم وتكاليف المنتجات و/أو الخدمات كما يدرك أيضا أن التكاليف عادة ما تكون ثابتة جزئيا ومتغيرة جزئيا بالنسبة لتغييرات الحجم، إن النتيجة النهائية للمجموعة المعقدة من المقايضات التي تتم بشكل مستمر في منطقة العمليات هي الربح أو الخسارة التشغيلية الدورية، بعد ضرائب الدخل المطبقة، ويظهر الربح التشغيلي كجزء من الجزء السفلي في الرسم البياني، لأن الربح يمثل أحد العناصر الرئيسية لتمويل الأعمال.

- الجزء السفلي يقدم جزأين يمثلان خيارات التمويل الأساسية المفتوحة لرجال الأعمال: [1]

1-التصرف العادي بأرباح التشغيل بعد الضرائب التي تم تحقيقها خلال الدورة المحاسبية: حيث يظهر تقسيم ثلاثي الاتجاهات لها بين توزيعات الأرباح المدفوعة للمالكين والفوائد المدفوعة للمقرضين والأرباح المحتفظ بها لإعادة الاستثمار في الأعمال.

2-الخيارات المتاحة لاستخدام مصادر رأس المال طويلة الأجل: وهذا يعكس حقوق ملكية المساهمين (الملكية)، وتضاف لها الأرباح المحتجزة، والديون طويلة الأجل حيث توثر المقايضات والقرارات المتخذة في المؤسسة على مستويات حقوق المساهمين أو الأرباح المحتجزة والديون طويلة الأجل على إمكانات التمويل للشركة، والتي

[1] Erich A. Helfert, op.cit, p28.

بدورها تؤثر على كمية الاستثمارات الجديدة التي يمكن أن تضاف إلى قاعدة الاستثمار، كما أن الاهتلاك في الجزء العلوي يعزز إمكانات التمويل كل هذه العناصر سوف تغيير في بنية هيكل رأس المال.

سنبحث الآن في الجزئين الأول والأخير من نظام العمل السابق وذلك بمزيد من التفاصيل لتسليط الضوء على نوعين من القرارات الإستراتيجية من خلال ربطهما بالمحاسبة المالية والتحليل المالي.

المطلب الثاني: دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار الاستثمار

يتم اتخاذ قرارات الاستثمار في أوضاع شديدة التعقيد وغير مؤكدة ومنه من غير الممكن الاعتماد على القواعد الثابتة في ذلك وبالتالي يضطر صانع القرار إلى الاعتماد على الحدس (من أساليب اتخاذ لقرار)، لكن الاستعانة بالحدس في الاستدلال يؤدي إلى التحيز الذي يؤثر على قرارات الاستثمار وهنا يجب أن يقوم المسيرون بالاستعانة بمعالجة المعلومات من أجل التوصل إلى الاحتمالات والأحكام التي يتم استخدامها بشكل أكبر وأفضل في تقييم القرار الأنسب بين مسارات العمل المختلفة، والتي تعتمد في نهاية المطاف على تحليلهم الشخصي.[1]

إذ يرى Larcker, 1981 أن احتياج متخذ القرار الاستثماري للمعلومات وبأنواع مختلفة يجب أن يكون في المراحل التالية كما يلي:[2]

1- مرحلة تحديد المشكلة: يجب أن يركز متخذ القرار على المعلومات الخارجية أكثر من الداخلية، وعلى المعلومات غير المالية أكثر من المعلومات المالية، وعلى المعلومات المتوقعة أكثر من المعلومات التاريخية.

2- مرحلة وضع وتقييم البدائل: يجب أن يركز متخذ القرار في هذه المرحلة على كل من المعلومات الخارجية والداخلية وكذا المعلومات المالية وغير المالية بشكل متساو مع التركيز على المعلومات المتوقعة أكثر من التاريخية.

3- مرحلة الاختيار: على متخذ القرار أن يركز هنا على المعلومات الداخلية أكثر من المعلومات الخارجية والمعلومات المالية أكثر من غير المالية والمعلومات المتوقعة أكثر من المعلومات التاريخية.

توفر القوائم المالية معلومات مهمة تخدم مجموعة متنوعة من القرارات، فالمستثمرون مثلا يستمدون المعلومات من القوائم المالية للمؤسسة التي يفكرون في الاستثمار فيها، ويتوقع صانعوا القرار الذين يفكرون في الحصول على ملكية كلية أو جزئية لمؤسسة ما تأمين العائدات على استثماراتهم مثل أرباح الأسهم وزيادة قيمة استثمارهم (مكسب رأس المال)، وتعتمد كل من أرباح الأسهم وزيادة قيمة أسهم الشركة على الربحية المستقبلية لها لذلك يهتم المستثمرون بربحيتها المستقبلية، فيتم استخدام معلومات حول توزيعات الأرباح السابقة للتنبؤ

[1] Zeynep Copur, **Handbook of Research on Behavioral Finance and Investment Strategies: Decision Making in the Financial Industry**, IGI Global, USA, 2015, p160.

[2] David F. Larcker, **The Perceived Importance of Selected Information Characteristics for Strategic Capital Budgeting Decisions**, The Accounting Review, Vol. 56, No. 3, Jul 1981, p527, https://www.jstor.org, Downloaded on: 01/08/2016, At: 10:35.

بالعائد من توزيعات الأرباح المستقبلية وكذا معلومات عن الارتفاع في أسعار الأسهم؛[1] وكشفت عدة دراسات أنه بالنسبة لكل مستثمر يتخذ قرار الاستثمار عن طريق القوائم المالية للمؤسسات أنه يكون التركيز بشكل رئيسي على ربحية المؤسسة ومساهمة أسهم المالكين في ذلك، فالعلاقة بين الربح والأصول والخصوم، وحقوق الملكية مهمة جدا حيث يضع المستثمرون مواردهم من خلال تأثير هذه العناصر.[2]

يتم اتخاذ القرارات الاستثمارية باستغلال المعلومات المحاسبية المتاحة المستمدة من القوائم المالية، ومن منظور استغلال المعلومات المحاسبية يمكن تحديد عدد من المؤشرات التي تستخدمها إدارة المؤسسات الاقتصادية لتقييم كفاءة قرار الاستثمار مثل:

- ✓ **معدل العائد على المشروع الاستثماري:** وذلك من أجل تجنب الشكاوى من المساهمين وكذا التنمية المستقبلية للمؤسسة الاقتصادي.[3]
- ✓ **نسبة رأس المال المستثمر Capital investment:** نسبة النفقات الرأسمالية مقسومة على إجمالي الأصول الثابتة، حيث تشير هذه النسبة إلى المعدل الذي تنمو به قاعدة الأصول الثابتة للشركة ويتم أخذ نفقات رأس المال من قائمة التدفقات النقدية حيث تمثل إجمالي التدفقات الخارجية لإضافة عقارات أو معدات للشركة، كما تشتمل الممتلكات والآلات والمعدات على التكلفة المبلغ عنها للممتلكات الثابتة الملموسة المستخدمة في الإنتاج.
- ✓ **الاستثمار الحالي Current investment:** وهو نسبة إجمالي الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول.[4]

إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم الشركات، ولهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين سواء أفراد أو شركات إذ ينصب اهتمامهم على سلامة استثمارهم وكفاية عوائدها، ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات فحسب، بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلى بها والاستثمارات في مختلف المجالات.[5]

يهتم المساهم أو صاحب المؤسسة بالعائد على المال المستثمر، والقيمة المضافة، والمخاطر التي تنطوي عليها الاستثمارات بالمؤسسة، لذلك فهو يبحث عما إذا كان من الأفضل الاحتفاظ بالأسهم من خلال تقييم

---

[1] Anaja Blessing & Emmanuel E. Onoja, **The Role Of Financial Statements On Investment Decision Making: A Case Of United Bank For Africa PLC (2004-2013)**, European Journal of Business, Economics and Accountancy, UK, Vol. 3, No. 2, 2015, p13, www.idpublications.org, Downloaded on, 13/12/2017, At: 11:15.

[2] Ibid, p33.

[3] Alina Teodora Ciuhureanu, **Accounting Information Integration In The Triangle Financing Investment Dividend Options within Economic Entities in Central Region**, Revista Economică, volume 69, N 4, 2017, p71, https://www.jstor.org, Downloaded on: 16/07/2018, At: 22:30.

[4] Stanley F. Slater and Thomas J. Zwirlein, op.cit, p258.

[5] هيثم محمد الزعبي، **الإدارة والتحليل المالي**، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، الأردن، 2000، ص ص 159.

هذه الجوانب،[1] وقد يختلف هذا قليلا عن المساهم المرتقب (المحتمل)، والذي يحاول معرفة هل من الأفضل بالنسبة له شراء أسهم المؤسسة أم لا، إلا أن كل منهما (المساهم الحالي والمرتقب) يهتم بماضي الشركة والمخاطر التي تعرضت لها، والأسلوب الذي أتبع في معالجتها، ثم البحث بعد ذلك في النمو المتوقع في المدى القصير والطويل؛[2] إن الجدول الموالي يعرض أهم النسب المالية المستخدمة في اتخاذ قرارات الاستثمار.

الجدول رقم 25: النسب المالية المتعلقة بقرارات الاستثمار

النسبة	العلاقة الرياضية
❖ العائد على الأصول ROA	النتيجة الصافية/مجموع الأصول
❖ العائد على صافي الأصول أو رسملة المؤسسة	النتيجة الصافية/ الأصول الثابتة
❖ العائد على متوسط إجمالي الأصول قبل الفائدة والضرائب	النتيجة قبل الفوائد والضرائب (EBIT) /متوسط الأصول
❖ العائد على حقوق الملكية (استثمار المساهمين)	صافي الربح/حقوق الملكية
❖ العائد على الأسهم العادية ROE	صافي الربح للسهم/متوسط الأسهم العادية
❖ ربحية السهم	النتيجة الصافية/عدد الأسهم
❖ عائد توزيعات الأرباح	توزيعات أرباح سنوية للسهم/متوسط سعر السوق للسهم الواحد
❖ نسبة العائد	توزيع أرباح نقدية للسهم الواحد/ربحية السهم

Source: Erich A. Helfert, op.cit, pp 325-355.

عند بحثنا عن الإطار النظري الذي يربط المعلومات المحاسبية والقرارات الاستثمارية وجدنا أغلبها تدرس دور المعلومات المحاسبية في دعم أو ترشيد القرارات الاستثمارية المالية في أسواق المال مثل:

✓ **دراسة Wright, Ken, 1996**: تتناول هذه الدراسة دور المعلومات المحاسبية وأهميتها عند اتخاذ القرارات في الأوراق المالية، بهدف محاولة زيادة الوعي بسلوك المستثمرين وذلك بالتطبيق على أسواق رأس المال في المملكة المتحدة، وقد اعتمدت الدراسة على قوائم الاستقصاء التي أرسلت لمجموعة من المديرين التنفيذيين لتقييم المعلومات المحاسبية، وقد أوضحت الدراسة أهمية المعلومات المحاسبية (القيمة الدفترية للسهم والتدفقات النقدية المستقبلية وتوزيعات الأرباح والعائد على الاستثمار والقيمة الاستبدالية للأصول) عند التقييم والمفاضلة بين الأنواع المختلفة من أسهم الوحدات الاقتصادية (الأوراق المالي)، وذلك لمساعدة المستثمر عند اتخاذ القرارات الاستثمارية في الورقة المالية.[3]

[1] عبد الغفار حنفي، **أساسيات التحليل المالي ودراسة الجدوى**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 53.

[2] رضوان وليد العمار، **أساسيات في الإدارة المالية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997، ص 42.

[3] Mike Wirght, and Robbie Ken, **Venture capitalists, unquoted equity investment appraisal and the role of accounting information**, Accounting and Business Research, 1996, pp 153-168, www.jstor.org, Downloaded on: 01/08/2016, At: 10:35.

✓ **دراسة Hossain, Rahman, 1995:** تهدف هذه الدراسة إلى إيضاح أثر الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية في العلاقة بين مجموعة من المتغيرات المحاسبية (حجم الوحدة الاقتصادية ومستوى الديون الخارجية والأصول المملوكة) وقرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية النيوزيلندية، وقد طبقت الدراسة على عينة من الشركات المسجلة في البورصة النيوزيلندية، وقد استخدمت الدراسة أسلوب الانحدار المتعدد، وخلصت إلى إمكانية اتخاذ القرارات الاستثمارية اعتمادًا على كمية المعلومات المحاسبية التي يفصح عنها طوعًا بواسطة الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية.[1]

✓ **دراسة Malcolm, Taffler, 1995:** تهدف هذه الدراسة إلى اختبار أثر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية للشركات في طبيعة العلاقة بين المعلومات المحاسبية وقرارات الاستثمار في أسهم الوحدات الاقتصادية، وقد طبقت الدراسة على عينة مكونة من 270 شركة في السنوات من 1978 إلى 1985، واعتمدت الدراسة على المعلومات النوعية بدلا من المعلومات الكمية وذلك بهدف اختبار استجابة المعلومات المحاسبية لأسلوب الدراسة الذي يعتمد على المعلومات النوعية مستخدمًا الإفصاح النثري وقد خلصت الدراسة إلى أن الإفصاح النثري مفيد كمصدر معلومات، إلا أن الدراسة أظهرت أن الإفصاح النثري يمكن أن يكون له تأثير سلبي عند اتخاذ القرارات الاستثمارية عند دمجه مع مصادر مالية كمية أخرى، مما يعني أن تعدد مصادر البيانات والمعلومات والإفصاح عنها له تأثير سلبي عند اتخاذ القرارات الاستثمارية.[2]

تتطلب عملية اتخاذ القرار الاستثماري في طياتها على الاعتماد وبشكل كبير على مخرجات نظام المعلومات المحاسبي لذا وجب توفر مجموعة من الصفات التي تتسم بها من أجل منحها الجودة مما تمكن من ترشيد هذه القرارات.

إن الهدف الرئيسي للمحاسبة المالية بصفة عامة هو إنتاج معلومات مفيدة في اتخاذ القرار أي أن العنصر الأساسي في منفعة المعلومات والمحاسبة المالية تختص بتقديم معلومات تفيد اتخاذ القرارات الاستثمارية وفي ما يلي تعداد لهذه المنافع:

- **أثر الإفصاح عن المعلومات المحاسبية على أسعار الاستثمارات المالية:** يشير الواقع العملي ومن خلال المعلومات والبيانات المرتبطة بسوق الأوراق المالية أن كفاءة سوق الأوراق المالية تتوقف على مدى توفر المعلومات والبيانات المالية للمستثمرين من حيث سرعة تواجدها وعدالة فرص الاستفادة منها وتكاليف الحصول عليها،

[1] M. Hossain and A.R. Rahman**, Voluntary disclosure in the annual reports of New Zealand Companies**, Journal of International Financial Management and Accounting, 1995, pp 69-87, www.jstor.org, Downloaded on, 01/08/2016, At: 10:35.

[2] Smith Molcolm and Richard Taffler, **The Incremental effect of Narrative accounting information in Corporate annual reports**, Journal of Business Finance & Accounting, Dec 1995, pp 1195-1210, www.jstor.org, Downloaded on, 01/08/2016, At: 10:35.

لذلك فإن عدم التكافؤ في الحصول على المعلومات يمكن أن يؤثر تأثيرا سلبيا على قرارات المستثمرين من ناحية وعلى كفاءة سوق الأوراق المالية من ناحية والتي يتوقف نجاحها على إظهار أهمية الإعلان المالي ودوره في ضبط حركة السوق المالية، من خلال الإفصاح عن القوائم المالية وما تتضمنه من معلومات ملائمة تتصف بالدقة والموضوعية، بحيث يمكن استخدامها في المفاضلة بين الفرص الاستثمارية المختلفة،[1]كما أن هناك علاقة تأثيرية للإفصاحات المحاسبية المستمدة من القوائم المالية والمعبر عنها من خلال النسب المالية مثل معدل دوران السهم وكذلك السعر السوقي للسهم للشركات.[2]

- **أثر الإفصاح على قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية:** يتفق الكتاب والباحثين بأن هناك تأثير مباشرا وصريحا للمعلومات المحاسبية على سوق الأوراق المالية سواء من جانب تأثيرها على المستثمرين الحاليين أو المرتقبين في اتخاذ القرارات الاستثمارية الملائمة مثل قرار الاحتفاظ بالأوراق المالية أو قرار التخلص منها أو الدخول في استثمارات جديدة، أو من جانب تأثيرها على الأسعار أو العائد على الأسهم أو من جانب تأثيرها على حجم التداول وتنشيط حركة سوق الأوراق المالية أو غير ذلك.

كما أن أثر المعلومات المحاسبية على سوق الأوراق المالية له شقان:[3]

1- الدور التسييري وذلك عن طريق إمداد المستثمرين بالمعلومات عن الشركات التي تطرح أسهمها في البورصة قبل اتخاذ قرار الشراء أو البيع بهدف دعم وترشيد ذلك القرار.

2- الدور التأثيري على وظيفة إدارة محفظة الأوراق المالية بشكل يحقق التوازن المطلوب بين المخاطر والعوائد، بما يحقق للمستثمرين الربحية المستهدفة ويحفظ لسوق الأوراق المالية التوازن بقدر الإمكان.

في المقابل نجد أن هناك دراسات كثيرة تقلل من شأن المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية ومن بينها دراسة Kaplan, 1990 حيث بين أن هناك تأثير كبير جدا لتقرير مجلس الإدارة ونصائح الوسطاء على قرارات الاستثمار بدرجة تفوق أهمية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية للشركات.[4]

---

[1] نهال فريد مصطفى، **دراسة تحليلية للبيانات المؤثرة على سلوك أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني، جامعة عين الشمس، مصر، 1994، ص 3.

[2] مالك منير أبو عفيفة منال سليمان أبو غنيم، **حساسية الافصاحات المحاسبية والمعبر عنها من خلال النسب المالية في التأثير على القرارات الاستثمارية (دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية)**، المؤتمر العلمي الدولي التاسع: الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل، جامعة الزرقاء، محافظة الزرقاء، الأردن، أفريل 2013، ص 01.

[3] ثامر بن صوشة، **الإفصاح المحاسبي ودوره في ترشيد القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية (دراسة حالة بورصة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017، ص 186

[4] Kaplan S, Pourciau S, And Reckers P, **An Examination of the Effect of the Presidents Letter and Stock Advisory Service Information on Financial Decisions**, Behavioral Research in Accounting, 1990, https://www.researchgate.net, downloaded on, 01/08/2016, At: 10:35.

أما في الجزائر فنجد مجموعة من الدراسات التي تأكد على التأثير الكبير للإفصاح عن المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات الاستثمارية، خصوصا الاستثمارات المتعلقة بالسوق المالية ومن بينها دراسة جمام محمود وأميرة دباش سنة 2017، حيث تسعى هذه الدراسة إلى بيان أثر عدالة الإفصاح المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية، وتوصلت إلى وجود دور إيجابي بين عدالة الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية، وإلى أن عدالة الإفصاح بالجزائر لم تصل بعد إلى ما وصلت إليه في الدول الكبرى، كما أن عدالة الإفصاح المحاسبي تزداد كلما توفرت المعلومات على خصائص نوعية وهذا ما سيساهم في عملية اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد،كما توصلت أيضا إلى أن المؤسسات الجزائرية لا تهتم بالإفصاح وهذا من شأنه أن يؤدي إلى اتخاذ قرارات استثمارية غير رشيدة.[1]

لذا فإنه يمكن الإشارة إلى بعض الملاحظات وهي:[2]

- معظم الدراسات السابقة اهتمت بمكونات المعلومات المحاسبية مثل الإعلان عن توزيعها الأرباح ومقاييس الربحية ومقاييس التدفقات النقدية ومقاييس السيولة والمخاطر المالية وعلاقتها بالمتغيرات المختلفة لسوق الأوراق المالية مثل حجم التداول أو العائد المتوقع على الأوراق المالية أو أسعار الأوراق المالية؛

- دور المعلومات المحاسبية في التأثير على الأوراق المالية يعتمد على مستوى الكفاءة التي يتمتع به السوق بالإضافة إلى نوعية هذه الكفاءة، كما أنه من أهم الأركان التي ترتكز عليها كفاءة سوق الأوراق المالية هو وجود نظام فعال للمعلومات المحاسبية تتدفق من خلاله المعلومات المناسبة في الأوقات المناسبة وبالتكلفة المناسبة والتي تمكن المستثمرين من اختيار أفضل البدائل المتاحة للاستثمار؛

- قد يؤدي الجمود التفسيري للمعلومات المحاسبية سواء كان هذا الجمود قوي المستوى أو ضعيف المستوى، إلى عدم القدرة على إدراك العلاقة الحقيقة بين المعلومات المحاسبية وسوق الأوراق المالية.

من الواضح جدا لقارئ هذا المطلب أن الدراسات التي ذكرت والتي حاولنا فيها ربط المعلومات المحاسبية الناتجة عن المحاسبة المالية واتخاذ القرارات الاستثمارية ركزت أغلبها على نوع معين من الاستثمارات وهي الاستثمارات المالية، وهذا راجع أن أغلب الدراسات الحالية تدرس هذا النوع من الاستثمارات خصوصا في ظل انتشار الأسواق المالية عالميا وكذا اهتمام المؤسسات بهذا النوع من الاستثمارات.

[1] جمام محمود أميرة دباش، **أثر عدالة الإفصاح المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية (دراسة حالة عينة من المستثمرين ببورصة الجزائر)**، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 26، جامعة زيان عاشور الجلفة، مارس 2017، ص ص 01-18.

[2] ثامر بن صوشة، مرجع سبق ذكره، ص 187.

المطلب الثالث: دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار التمويل

حللت الأدبيات الدولية المتخصصة العديد من العوامل التي تؤثر على قرار تمويل المؤسسة، حيث تختلف الأهمية النسبية لهذه العوامل من مؤسسة لأخرى في لحظات معينة ولمدة طويلة، ولكن بالنسبة لمؤسسة تخطط للحصول على رأس مال أو تمويل عليها الأخذ بالاعتبارات التالية المطلوبة:[1]

1-هيكل رأس المال المستهدف: بشكل عام تنشأ الشركات هياكل رأس المال المستهدفة، ومن ثم فإن اتخاذ أي قرار تمويل يتبع المقارنات بين هيكل رأس المال الفعلي والهيكل المستهدف.

2-التوافق بين استحقاق المطلوبات ونضج الأصول: هذا العامل له تأثير أكبر على نوع الديون المستخدمة، على سبيل المثال لأجل احتياجات الاستغلال على المدى القصير يتم التعاقد على القروض قصيرة الأجل، وعلى التعاقد على الأصول الثابتة يتم التعاقد على القروض على المدى المتوسط والطويل.

3-مستوى سعر الفائدة: ولإصدار قرار التمويل، يأخذ المديرون الماليون في الاعتبار مستويات أسعار الفائدة، على المدى القصير وعلى المدى المتوسط والطويل، عندما تكون أسعار الفائدة على المدى الطويل أعلى من اللازم، يتجنب المديرون مسألة الأوراق المالية على المدى الطويل والتي من شأنها إصلاح هذه التكاليف المرتفعة لفترات طويلة من الزمن، الحل لهذه المشكلة هو استخدام القروض طويلة الأجل، تستند الشركات في قرارات التمويل الخاصة بها على التوقعات المتعلقة بأسعار الفائدة المستقبلية.

4-الظروف الحالية والمتوقعة للمؤسسة: إذا كان الوضع المالي الحالي للمشروع دون المتوسط، فيمكن للمديرين تجنب إصدار الأوراق المالية على المدى الطويل لأن الديون طويلة الأجل التي تصدر عندما يكون لدى المؤسسة وضع مالي متواضع يكون لها تكلفة أعلى ، ثم أن الديون تصلح لما تكون المؤسسة في وضع مالي جيد، وبالتالي فإن المؤسسة ذات الوضع الضعيف والتي توقعت وجود وضع جيد في العقود الآجلة سوف تقرر تأجيل التمويل الدائم حتى تتحسن الأوضاع، أما مؤسسة ذات وضع جيد ولكن التي تنبأت بحالة محتملة سيئة في الفترة المقبلة، فلديها دوافع لتوفير تمويل لنشاطها لفترة طويلة.

5-توافر الضمان: عموما تكون هناك ديون مضمونة على المدى الطويل وأخرى غير المضمونة، وتحدد بما لدى الشركات من الأصول الثابتة فوجود العديد من الأصول الثابتة يمكن استخدام قيمة أعلى من الديون، وخاصة الأسهم القابلة للرهن العقاري القابلة للاسترداد، وأكثر من ذلك فكل قرار تمويلي سنوي يتأثر بكمية الأصول الثابتة الجديدة التي يتم شراؤها والمتاحة كضمان للأسهم الجديدة القابلة للاسترداد.

[1] Nicoleta Barbuta Misu, **The Profitability Risk Relationship and Financing Decision,** MPRA, 2007, pp 4-6, http://mpra.ub.uni-muenchen.de, Downloaded on: 01/08/2016, At: 10:35.

إلى جانب العوامل المذكور، هناك عناصر أخرى مؤثرة لما تكون المؤسسة تبحث عن مصدر تمويل جديد والعوامل هي:

- التكاليف الإدارية والقانونية للزيادة الفعلية في التمويل؛
- تكلفة التمويل على سبيل المثال الفائدة المدفوعة؛
- مستوى الالتزام بسداد مدفوعات الفوائد وغيرها؛
- مستوى الالتزام بسداد قيمة التمويل؛
- تأثير تمويل جديد على مستوى سيطرة الشركة من قبل المساهمين الموجودين وحريتهم في اتخاذهم القرارات.

إن القرارات المتعلقة بإنشاء مصادر كافية للأموال الداخلية أو الخارجية تؤثر على كل من مؤشر توزيع الأرباح وبنية رأس المال، ويقوم بعض المؤلفين بتحليل قرار التمويل على مستوى المؤسسة في سياق النظريات المتعلقة بالشركات التي تعمل في مجال الصناعة،التي توضح العلاقة بين هيكل رأس المال للمؤسسة وإستراتيجية تقييم السوق وعلى الجانب الآخر العلاقة بين هيكل التمويل وخصائص مدخلات ومخرجات المؤسسة.[1]

وعلى أساس نهج آخر يتم تحديده من خلال تأثير الرافعة المالية على المتغيرات الإستراتيجية (السعر والكمية) للمؤسسة وعلى العلاقة بين مقدمي الخدمات والمستهلكين؛ وقد أوضحت هذه النماذج نظرياً العلاقة بين هيكل رأس المال وخصائص العرض والطلب وقوة المنافسة، وقد ميزت الدراسات من هذا المجال الاستنتاجات التالي:[2]

- تميل الشركات التي تعمل في اقتصاد احتكار القلة إلى أن يكون لديها ديون أعلى مقارنة بالشركات التي تعمل في اقتصاد المنافسة الاحتكارية أو في اقتصاد المنافسة التامة؛
- بالنسبة للشركات التي أنتجت سلعًا فريدة من نوعها، فإن السمعة التي تحققت في السوق من خلال هذه السلع مهمة جدًا، وستعمل على تخفيض الديون؛

فيما يتعلق بالتمويل فالتمويل الذاتي يعد البديل الأول للمؤسسات الاقتصادية فمن خلاله يتم تجنب سيطرة الدائنين وحتى المساهمين إلا أن القدرة الذاتية على التمويل ترتبط بشكل مباشر بأداء المؤسسة والذي يستخدم كمصادره الرئيسية نتيجة السنة المالية، الأرباح المحتفظ بها ومخصصات الإطفاء، والتي تعد معلومات يمكن العثور عليها دون شك في أغلب الأحيان في المحاسبة المالية؛ إن التمويل الذاتي ليس كافيًا لذا يمكن اختيار مصادر خارجية، كمرحلة أولى زيادة رأس المال لكن الزيادة في رأس المال ليست مجانية، ويتم تحديد التكلفة التي يتم

[1] Nicoleta Barbuta Misu, op.cit, p 06.
[2] Alina-Teodora Ciuhureanu, op.cit, p70.

تحديدها من استخدام المعلومات المحاسبية بمعدلات الرسملة التي يطالب بها المستثمرون الحاليون والتي تلبي الحد الأدنى من العائد من جهة للمستثمر المحتمل لشراء الأسهم، ومن جهة أخرى للمستثمرين الحاليين لأجل التخلي عن البيع، علاوة على ذلك لكي تنجح زيادة رأس المال يعتقد أن بعض المعلومات التي توفرها المحاسبة المالية على الأقل يجب أن تكون شفافة بحيث يتم توفير الإطار اللازم لهذا القرار للمستثمرين المحتملين، وفي الختام تصبح المعلومات المحاسبية "الجيدة" قابلة للاستخدام من قبل جميع الأطراف المعنية، وهناك طريقة أخرى للتمويل وهي السندات التي هي بديل تمويل خارجي آخر، فقبل اتخاذ قرار باستخدام تمويل السندات يعتقد أن استخدام المعلومات المحاسبية ليس فقط لتحديد وتقييم التكاليف من المخاطر التي قد تخلقها طبيعة السندات بل تستخدم في تحديد التغيرات في الفائدة، والتضخم؛ ومن أكثر مصادر التمويل الخارجية استخدامًا هي القروض طويلة الأجل التي يتم الحصول عليها من مؤسسات الائتمان؛ ولكن بما أنه لا يوجد شيء بسيط، فهناك عدد من الأسئلة حول سعر الفائدة، والتنوع، والضمانات الضرورية، والآجال المستحقة، وإعادة التمويل وما إلى ذلك، الأمر الذي يتطلب معرفة واستخدام المعلومات المحاسبية لتقييم البدائل، في فئة مصادر التمويل الخارجية، كما يتم إدراج الأنواع المختلفة الأخرى للتمويل القصير الأجل وتحديدها في الخيارات المصرفية والتي تكون في تغير مستمر، على الرغم من أن التمويل قصير الأجل يعتبر أكثر مرونة، إلا أنه يمكن أن يكون أكثر خطورة نتيجة لسعر الفائدة وارتفاع مخاطر الإفلاس بسبب إمكانات القضايا الاقتصادية التي تؤدي إلى عدم وجود تدفقات نقدية إيجابية فورية، وبالتالي من الضروري استخدام المعلومات المحاسبية لتحديد على الأقل بعض المؤشرات التي تستهدف الحد الأدنى من السيولة، والمدفوعات، وتغير حجم المبيعات .....الخ؛ إن التمويل الخارجي الذي يتم الحصول عليه عن طريق البنوك هو في الوقت الحالي واحد من أكثر المصادر المرغوبة وأكثرها خطورة، وفائدة المعلومات المحاسبية هنا غير قابلة للجدال خلال مرحلة الحصول على التمويل، والتي تكون فيها المعلومات ضرورية لمعرفة قدرات المؤسسة، وهي دليل على التدفق النقدي بالمؤسسة، وكذا في مرحلة التنفيذ، فإعداد التقارير المالية يتم بشكل دوري، من ضمنها تسجل كل المعلومات حول التمويل المختار، مما يسمح بشفافية المعلومات وتقدم دليل واضح وإثبات من خلال التحقق من المؤشرات المقترحة في حالة اختيار ذلك الأسلوب في التمويل وهذا بمقارنتها مع النتائج بعد التنفيذ، ولإثبات قرار التمويل يوجد تحت تصرف المديرين عدد من المؤشرات، تحدد أساسًا استنادًا إلى المعلومات المأخوذة من المحاسبة المالية، التي تحوي على معلومات عن التمويل الذاتي، وهيكل الديون والملكية، وبالتالي إتاحة الفرصة لتحسين المعلومات المحاسبية عن طريق القدرة على التمويل الذاتي، ومعدل الاستقرار المالي، ومعدل الموارد الحالية، معدل الاستقلال المالي، معدل القدرة على السداد، تغطية الفائدة، تكلفة الاقتراض.[1]

[1] Alina-Teodora Ciuhureanu, op.cit, p 70.

إن توزيع الأرباح يقلل من مبلغ التمويل الذي تحتفظ به المؤسسة الاقتصادية ويؤثر على حجم رأس المال الذي يمكن الحصول عليه من المصادر الداخلية، وبناءً عليه يرتبط قرار توزيع الأرباح ارتباطًا مباشرًا بقرار التمويل، وبالتالي بطريقة أو أخرى مع قرار الاستثمار مما يترتب عليه آثار كبيرة على المؤسسة، ويرتبط القرار المتعلق بأرباح الأسهم ارتباطًا مباشرًا بالعائدات والسيولة والقيود المالية والقانونية، ويوجد حاليا العديد من المديرين أو المساهمين الذين لا يفهمون لماذا لا يمكن توزيع الأرباح "لأن الأرباح قد تم تحقيقه"، ففقط في مؤسسة جيدة الإدارة يتحول الربح إلى نقد.[1]

هناك العديد من القيود المالية التي تتحكم في المصادر التمويلية الملائمة للمؤسسة يمكن تحديدها انطلاقا من المعلومات المحاسبية المحتواة في القوائم المالية وهذا بعد ربط هذه المعلومات بعلاقات فيما بينها (نسب مالية) ومن أهم هذه المحددات هي قاعدة التوازن المالي والاستدانة والمقدرة على السداد والحد الأدنى للتمويل الذاتي:[2]

- **قاعدة التوازن المالي**: محتواها أن الاستخدامات المستقرة يجب أن تمول بواسطة الموارد الدائمة، فمثلا يجب أن تمول الاستثمارات بديون متوسطة أو طويلة الأجل أو عن طريق التمويل الذاتي، الإخلال بهذه القاعدة عند اختيار قرار التمويلي يؤدي إلى عدة مشاكل أهمها عجز مفاجئ في الخزينة و انخفاض حاد في رأس المال العامل، ويحدث ذلك مثلا عن طريق تمويل عملية شراء استثمار باستخدام قرض قصير الأجل.
- **قاعدة الاستدانة العظمى (الاستقلالية المالية)**: وتعني أن مجموع الديون المالية (باستثناء الاعتمادات البنكية الجارية) يجب أن لا يفوق الأموال الخاصة، ويمكن التعبير عن هذه القاعدة باستخدام نسبة الاستقلالية المالية، والتي يمكن أن تأخذ عدة أشكال كالآتي:

✓ **الاستقلالية المالية= الأموال الخاصة/الديون المالية**

- الالتزام بهذه القاعدة يوجب أن تكون النسبة أعلاه أكبر من الواحد.

✓ **الاستقلالية المالية=الديون المالية/الأموال الخاصة**

- الالتزام بهذه القاعدة يوجب أن تكون النسبة أعلاه أقل من الواحد.

✓ **الاستقلالية المالية=الأموال الخاصة/الموارد الدائمة**

- من أجل التقيد بهذه القاعدة يجب أن لا يؤثر قرار التمويل على النسبة أعلاه، أي لا تتعدى النصف.

إن الهدف من هذه القاعدة هو جعل المؤسسة تتمتع بالاستقلالية المالية، أي أن حجم الأموال الخاصة يجب أن يفوق مجموع ديونها.

[1] Alina-Teodora Ciuhureanu, op.cit, p72.

[2] مبارك لسلوس، مرجع سبق ذكره، ص 55.

- **قاعدة القدرة على السداد:** تقوم هذه القاعدة على أن الديون المالية يجب أن لا تفوق ثلاثة أضعاف القدرة على التمويل الذاتي السنوية المقدرة، تستخدم النسبة التالية لمساعدة متخذ القرار المالي على مراقبة والتقيد بهذه القاعدة:

✓ **القدرة على السداد=الديون المالية/القدرة على التمويل الذاتي**

مراقبة القدرة على السداد يعني أن تكون النسبة أقل من ثلاثة، كما تعبر هذه النسبة مدة السداد المتوسطة بين المؤسسة ودائنيها والتي تقل عن ثلاث سنوات؛ عدم الالتزام بهذه القاعدة يعني الاستمرار في الاستدانة بغض النظر عن مستوى القدرة التمويلية الذاتية، و ذلك مؤشر عن زيادة احتمال عدم القدرة على السداد، و بالتالي التوقف عن دفع الديون في آجال استحقاقها، وبالتالي ارتفاع احتمال الإفلاس.

كما تعتبر النسبة أعلاه مؤشر للمقرضين، يساعد على منح القروض للمؤسسة من عدمه، ذلك أن ملف القرض يحتوي على كل المعطيات المالية الخاصة بالمؤسسة.

- **قاعدة الحد الأدنى للتمويل الذاتي:** تهدف هذه القاعدة إلى تنويع مصادر التمويل (تمويل المشاريع الاستثمارية)، وذلك عن طريق التمويل الذاتي في حدود الثلث، والاستدانة في حدود الثلثين.

فإذا مولت المؤسسة استثمارا كليا بواسطة قرض فإن ذلك يزيد من احتمالات تحقق مجموع من المخاطر كتضخم مصاريف الاستدانة مقارنة بمردودية المشروع، وإذا مول المشروع كليا بموارد ذاتية قد يفوت فرص الاستفادة من الوفورات الضريبية المحققة بواسطة الاستدانة.

إن الجدول الموالي يعرض أهم النسب المالية المستخدمة في اتخاذ قرارات التمويل.

الجدول رقم 26: النسب المالية المتعلقة بقرارات التمويل

النسبة	العلاقة الرياضية	المعيار
❖ نسبة الديون الإجمالية	مجموع الديون (طويلة+متوسطة+قصيرة الأجل)/مجموع الخصوم	3/2 ≥
❖ نسبة الاستقلالية المالية	الديون الطويلة والمتوسطة/الأموال الخاصة	1 ≥
❖ نسبة تغطية تكاليف الديون	التكاليف المالية/رقم الأعمال الصافي	٪3 ≥
❖ نسبة قدرة تسديد الديون	الديون الطويلة والمتوسطة/قدرة التمويل الذاتي	3 ≥ سنوات
❖ نسبة السيولة العامة	الأصول المتداولة/الديون قصيرة الأجل	1 ≤
❖ نسبة السيولة المختصرة	قيم قابلة للاستغلال+قيم قابلة للتحقق/ الديون قصيرة الأجل	2-3 ≤
❖ نسبة السيولة الجاهزة	(قيم جاهزة+سندات توظيف على المدى القصير)/ الديون قصيرة الأجل	1 ≤

المصدر: زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 03، بن عكنون، 2017، ص ص 105-110.

أما فيما يخص قرار توزيع الأرباح المرتبط بالقرارات الاستثمارية والقرارات التمويلية فعلى المؤسسات أن تستوفي عادة الشروط الثلاثة التالية من أجل دفع أرباح نقدية:[1]

- كفاية الأرباح المحتجزة؛
- أن تكون النقدية الكافية؛
- الإجراء الرسمي من قبل مجلس الإدارة.

قرار توزيع الأرباح يمثل أهم جانب من جوانب سياسة توزيع الأرباح فهناك الأرباح الموزعة على المساهمين أي الأموال المتاحة التي يتم توزيعها والأموال التي يتم الاحتفاظ بها لتلبية الاحتياجات الاستثمارية للشركة؛ إذ يحتاج المستثمرون الذين يشترون الأسهم العادية إلى تقييم احتمالية الحفاظ على الأرباح الحالية والتي يطلق عليها توزيعات الأرباح في حين أن تقييم سلامة المكاسب ينطوي على العديد من الاعتبارات، فإن أحد المقاييس الهامة هو مقدار المكاسب كنسبة مئوية من صافي الدخل ونسبة توزيع الأرباح هي نسبة الأرباح النقدية إلى صافي دخل الشركة، والتي يتم تحديدها على النحو التالي:[2]

- نسبة توزيع الأرباح Dividend Payout Ratio: أرباح نقدية سنوية/صافي الدخل السنوي أو العائد النقدي سنوي للسهم/الأرباح السنوية لكل سهم.
- نمو الأرباح Dividend growth: معدل نمو سنوي متوسط خمس سنوات في توزيعات الأرباح، يمثل هذا الرقم معدل النمو المركب من بداية ونهاية توزيعات الأرباح.
- الأرباح الموزعة Dividend payout: نسبة إجمالي أرباح الأسهم المعلنة للأسهم العادية إلى صافي الدخل.[3]

كما تعتبر نسب سياسة توزيع الأرباح مفيدة للمستثمرين، وهذه النسب بسيطة الاستخدام، ويهتم المستثمرون على وجه الخصوص بالعائد الذي توفره استثماراتهم، إنهم بحاجة إلى معلومات لمساعدتهم على تقييم قدرة الشركة على دفع الأرباح، وتتمثل النسب الأساسية لسياسة توزيع الأرباح التي يهتم بها المستثمرون في الآتي:

- العائد لكل سهم؛
- توزيعات الأرباح لكل سهم العائد الربحي؛
- غطاء توزيع الأرباح نسبة السعر إلى الربح.

يعتمد متخذ القرار في اتخاذه للقرارات التمويلية على مجموعة من المعلومات المحاسبية تتلخص فوائدها فيما يلي (جودة المعلومات المحاسبية وتأثيرها في قرارات التمويل في المؤسسة الاقتصادية):

[1] Jonathan E. Duchac, James M. Reeve, Carl S. Warren, **Financial Accounting: An Integrated Statements Approach**, 2edition, Thomson, South-Western, USA, 2007, p506.
[2] Ibid, p 511.
[3] Stanley F. Slater and Thomas J. Zwirlein, op.cit, p259.

- **فائدة المعلومات المالية المحاسبية في تقييم الأداء:** فتقييم أداء أي مؤسسة لا يمكن أن يتم إلا من خلال توافر معلومات ذات جودة عالية تحدد كيفية أو قيمة الانجاز المطلوب تحقيقه، وتعتبر المعلومات إحدى الركائز الأساسية في عمليات الرقابة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات من وجهة نظر المستخدم الداخلي والخارجي، حيث أن مخرجات عملية تقييم الأداء والرقابة تشكل مدخلات لعمليات القرار سواء داخليا أو خارجيا وتكون القرارات مفيدة إذا اعتمدت على معلومات ذات جودة عالية، فاتخاذ قرار تمويلي جيد يتطلب معلومات دقيقة وجيدة.[1]
- **فائدة المعلومات المالية لتقدير السيولة واليسر المالي:** إن من أهداف القوائم المالية توفير المعلومات التي تفيد في تحديد درجة السيولة واليسر المالي، وذلك عن طريق معرفة نتائج الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، الأمر الذي يفيدها في تحليل مصادر الأموال واستخداماتها انطلاقا من القوائم المالية.[2]
- **فائدة المعلومات المالية المتعلقة بالتدفقات النقدية:** تتجلى فيما يلي:[3]

– تساعد قائمة التدفقات النقدية في الحصول على معلومات تمكن المستخدمين من تقييم التغيرات في صافي موجودات المؤسسة وهيكلها التمويلي (بما في ذلك السيولة والملاءة المالية)؛

– تعتبر المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية مفيدة في قياس القدرة على توليد النقدية وما يعادلها؛

– تساعد المستخدمين على بناء نماذج تمكنهم من عمل التقديرات والمقارنات فيما يتعلق بالقيم الحالية للتدفقات النقدية لمختلف المؤسسات؛

– غالبا ما تعد المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية التاريخية كمؤشر يساعد في التنبؤ بمقادير وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وتحديد عوامل التأكد المرتبطة بها.[4]

- **فائدة المعلومات المحاسبية في التنبؤ بخطر الإفلاس:** تأتي أهمية المعلومات المحاسبية في التنبؤ بخطر الإفلاس وتتجلى أكثر عند استخدام التحليل المالي، والتي تعتبر من أهم الطرائق وأكثرها فعالية فالتحليل المالي يتناول موضوع خطر الإفلاس من زوايا عدة وباستخدام أساليب وأدوات عدة وتختلف أهميتها باختلاف طبيعة وأهداف المحلل المالي.[5]

---

[1] صلاح حواس، **التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية**، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص 33.

[2] رضوان حلوه حنان، مرجع سبق ذكره، ص 60.

[3] المرجع نفسه، ص 04.

[4] أمال أولا قادة، **جودة المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد قرارات التمويل والاستثمار في المؤسسات الاقتصادية (دراسة حالة لعينة من المؤسسات الجزائرية)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017، ص 130.

[5] شعيب شنوف، **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS**، دار الزهران للنشر والتوزيع، ط 01، عمان، الأردن، 2013، ص 3.

خلاصة الفصل:

كانت الغاية من هذا الفصل هو إبراز أهمية ومكانة المعلومات المحاسبية الناتجة عن المحاسبة المالية في اتخاذ القرارات الإستراتيجية خصوصا الاستثمارية والتمويلية منها، ففي المبحث الأول استعرضنا الإطار النظري لكل من المحاسبة الإدارية في الفكر الإستراتيجية وكذا المحاسبة المالية وقد لاحظنا فروقات في الدراسات التي تناولت كلا النوعين وهذه الفروقات تنحاز لصالح المحاسبة الإدارية ولكن هذا لا يعني تهميش المحاسبة المالية وهذا ما كنا نريد إثباته.

أما في المبحثين الآخرين فقط خصصناهما لدور المعلومات المحاسبية الناتجة عن المحاسبة المالية في اتخاذ القرارات الإستراتيجية ككل وقراري التمويل والاستثمار بصفة خاصة، وقد استعنا في ذلك بالتحليل المالي باعتباره الأداة المترجمة لمخرجات المحاسبة المالية

وأهم ما استخلص من هذا الفصل أن المحاسبة المالية عموما والنظام المحاسبي خصوصا يساهم في اتخاذ القرارات الإستراتيجية من خلال توفيره لمعلومات مفيدة يتوقف مدى فائدتها في ذلك على مستوى جودتها، كما أن التحليل المالي أداة فعالة تبسط وتسهل من استخدام المعلومات المحاسبية.

الفصل الرابع: واقع تأثير النظام المحاسبي المالي على عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

المبحث الأول: الدراسة الاستكشافية
المطلب الأول: إعداد الدراسة الاستكشافية
المطلب الثاني: عرض نتائج الدراسة الاستكشافية
المطلب الثالث: مناقشة نتائج الدراسة الاستكشافية واختبار الفرضيات
المبحث الثاني: أثر جودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإستراتيجية ومساهمتها في فعاليتها
المطلب الأول: تقديم منهجية الدراسة الميدانية
المطلب الثاني: عرض ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية
المطلب الثالث: اختبار الفرضيات ونموذج الدراسة
المبحث الثالث: دراسة تحليلية لاستخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإستراتيجية (دراسة حالة شركة التوضيب وفنون الطباعة).
المطلب الأول: تقديم عام لموضوع دراسة الحالة
المطلب الثاني: استخدامات المعلومات المحاسبية في مراحل عملية اتخاذ القرار الاستثماري المختار
المطلب الثالث: تحليل نتائج دراسة الحالة واختبار الفرضيات

أهداف الفصل الرابع	
أهداف المبحث الأول	-اختبار الفرضيتان الأولى والثانية.
أهداف المبحث الثاني	-اختبار الفرضيتان الثالثة والرابعة.
أهداف المبحث الثالث	-اختبار الفرضية الخامسة.

تمهيد:

إن الهدف من هذا الفصل هو ربط النتائج المتوصل إليها في الفصول النظرية حول مدى وكيفية استخدام المعلومات المحاسبية الناتجة عن المحاسبة المالية في عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية بالتطبيق على واقع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

ومن أجل ذلك خصصنا المبحث الأول للدراسة الاستكشافية للاستفسار عن واقع استخدام المعلومات المحاسبية في مراحل اتخاذ القرارات الإستراتيجية بالمؤسسات الجزائرية؛ أما المبحث الثاني فخصصناه لمعرفة أثر جودة المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي المالي على عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية (الاستثمارية والتمويلية)، ومدى مساهمة هته المعلومات في فعالية القرارات الإستراتيجية؛ أما المبحث الثالث فيدرس كيفية استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإستراتيجية بالمؤسسات الجزائرية بالتطبيق على حالة شركة التوضيب وفنون الطباعة ببرج بوعريريج.

وعليه فإن الدراسة الاستكشافية تطلبت منا القيام باستخدام أسلوب المقابلة والتي أجريناها مع عشرة مسيرين مختلفين في خمسة مؤسسات جزائرية.

أما دراسة أثر جودة المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي المالي على عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية (الاستثمارية والتمويلية)، ومدى مساهمة هته المعلومات في فعالية القرارات الإستراتيجية فتطلب منا استخدام أداة الاستبيان، وهذا لاعتقادنا أنها الطريقة المناسبة لذلك.

أما دراسة حالة شركة التوضيب وفنون الطباعة فقد خصصناها لدراسة عملية اتخاذ قرار استثماري تمثل في اقتناء أصول حقيقية متمثلة في آلة مستوردة (عبارة عن تركيبات).

المبحث الأول: الدراسة الاستكشافية

تعتبر الدراسة الكيفية ضرورية من أجل الفهم الجيد لمشكلة الدراسة ولمعرفة عواملها الأساسية، فهي ذات طبيعة استكشافية تستخدم تقنيات مثل المقابلة الجماعية أو المقابلة المعمقة والتي تتم وجه لوجه مع الأفراد، فالمعلومات التي تقدمها الدراسة الكيفية من خلال مقابلة الخبراء وأصحاب القرار وتحليل البيانات الأولية تساعد الباحث على فهم السياق البيئي لمشكلة الدراسة.[1]

يتم اللجوء للبحوث الاستكشافية عندما لا يتوفر لنا الكثير من المعارف أو المعلومات عن الظاهرة أو الإشكالية التي ندرسها؛ أو عندما لا تتوفر لنا المعلومات عن كيفية حل القضية أو المشكلة المطروحة للبحث في الماضي؛ وفي مثل هذه الحالات فإنه ينبغي القيام بعمل لنتعود على الظاهرة التي نحن بصدد بحثها، وتجري البحوث الاستكشافية بصفة أساسية للحصول على فهم عميق لإشكالية البحث، نظرا لأنه لم يسبق القيام بعدد كاف من البحوث في مجال الدراسة؛ فالدراسة تكون استكشافية إذا كانت المعلومات المتوفرة نادرة وإذا كان الهدف هو الحصول على فهم أعمق؛[2]إن موضوع الأطروحة معالج في بيئات مختلفة أما في الجزائر لم نجد عمل يعتمد على دراسة أثر النظام المحاسبي المالي على عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية، لذا وجب علينا القيام بدراسة استكشافية أولية للواقع الموجود في المؤسسات الجزائرية.

المطلب الأول: إعداد الدراسة الاستكشافية

إن الدراسة الاستكشافية التي نقوم بها تتعلق بالبحث عن مدى استخدام المؤسسات الجزائرية لمخرجات النظام المحاسبي المالي في مراحل عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية (تم شرح مراحل عملية اتخاذ القرار الإستراتيجي وفق النموذج الذي تبنيناه والموضح في الشكل رقم 12 من الفصل الثاني)، فبالرجوع للدراسة النظرية نجد أن المعلومات المحاسبية تستخدم في مراحل اتخاذ القرارات الإستراتيجية، والهدف من هذه الدراسة الاستكشافية هو معرفة مدى هذا الاستخدام الذي وصلت إليه المؤسسات الجزائرية ومقارنة مدلوله مع ما جاء في الجانب النظري، وكذا أي المراحل في عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية تستخدم المؤسسات الجزائرية المعلومات الناتجة عن النظام المحاسبي المالي؛ لعل المبررات الحقيقية وراء استخدام المقابلة هي أن هذه الدراسة هي دراسة كيفية، كما لا توجد على حد علمنا دراسات حول موضوع بحثنا تمت من قبل في الجزائر، مقارنة بالدراسات العالمية التي توفرت في هذا

[1] Naresh Malhotra, **Etude Marketing Avec SPSS**, Traduction Jean Marc Decaudin & al, Pearson Education, Cinquième Edition, Paris, France, 2007, p 36.

[2] أوما سيكارن، **طرق البحث في الإدارة**، ترجمة إسماعيل علي بسيوني وعبدالله بن سليمان العزاز، النشر العلمي ومطابع جامعة الملك سعود، السعودية، 1998، ص 141.

الموضوع؛ والمبررات الأخرى هي أن نسبة الردود في المقابلة أعلى من نسبة الردود في الاستبيان وهذا بسبب العوامل التالية:[1]

-التفاعل المباشر بين الباحث والأشخاص الذين تمت مقابلتهم، مما يجعل المستجوب يبذل جهد في إعطاء المعلومات الضرورية؛

-يمكن الاستطراد في الأسئلة ومتابعتها وتوضيحها والإطناب فيها حتى يحصل الباحث على الإجابات الدقيقة والمرتبطة بالموضوع؛

-تعتبر أحسن أداة للاتصال المباشر مع المستجوبين.

من أجل معرفة هل تُستخدم مخرجات النظام المحاسبي المالي في مراحل عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية قمنا بدراسة استكشافية لخمس مؤسسات جزائرية (تقع بولاية برج بوعريريج) من خلال إجراء مقابلات مع بعض المدراء والمسيرين (10 مدراء) يديرون مديريات وأقسام أو مصالح مختلفة كالتجارة، المالية والإنتاج.....الخ، باعتبارهم مستخدمين داخليين لمخرجات النظام المحاسبي المالي، والجدول الموالي يوضح طبيعة هذه المؤسسات الاقتصادية.

الجدول رقم 27: المؤسسات التي تم إجراء فيها الدراسة الاستكشافية

الرقم	اسم المؤسسة	القطاع الذي تنتمي إليه	طبيعة النشاط	المدراء
01	EMBAG/ Société des Emballages et Arts Graphiques	الحكومي	صناعي	– مدير مراقبة التسيير –مدير التموين – مدير الموارد البشرية
02	COBRA ELECTRONICE	الخاص	صناعي	–المدير التجاري –مدير المالية
03	Sarl GIPATES	الخاص	صناعي	– المدير التجاري
04	شركة أنابيب–فرع أنابيب السقي IRRAGRIS	الحكومي	صناعي	–المدير التجاري –مدير الإنتاج
05	Géant Electronics	الخاص	صناعي	–المدير التجاري –مدير الإنتاج
المجموع				**10**

المصدر: من إعداد الطالبة

[1] رجاء محمود أبو علام، **مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية**، دار النشر للجامعات، مصر، 2007، ص433.

في دراسة لـ William J. Bruns, Jr, 1968 قام بتصنيف صناع القرار بالمؤسسات وقال إن تصنيف صانعي القرار يقدم نظرة ثاقبة على التأثير النهائي الذي قد ينتج عن استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات التي اختارها صناع القرار، حيث اقترح ثلاث فئات أو تصنيفات لصناع القرار، أولاً صناع القرار داخل المؤسسة ويتخذون العديد من القرارات ولهم تأثير على النظام المحاسبي المطبق في المؤسسة (المحاسبون)، ثانياً صانعوا القرارات داخل المؤسسة والذين يستطيعون اتخاذ قرارات فاعلة ولكنهم لا يستطيعون التأثير على الطرق المستخدمة في إعداد القوائم المالية (المسيرون الآخرين)، وثالثاً من هم خارج المؤسسة.[1]

وانطلاقا من أفكار دراسة William J. Bruns, Jr, 1968 قررنا دراسة نظرة النوع الثاني من صناع القرار بالمؤسسات ألا وهم صانعوا القرارات داخل المؤسسة والذين يستطيعون اتخاذ قرارات فاعلة، وذلك باعتبارهم المستخدمين الداخليين للقوائم المالية كما وضحنا ذلك في الفصل الأول من الدراسة.

حيث تتمثل متغيرات الدراسة الاستكشافية في:

أ- **المعلومات المحاسبية**: المحتواة في القوائم المالية والناتجة عن النظام المحاسبي المالي.

ب- **مراحل عملية صنع القرار الاستراتيجي**: النموذج المختار هو النموذج الموضح في الشكل 12 من الفصل الثاني.

إن أسئلة المقابلة كانت مفتوحة ومقسمة إلى جزأين الجزء الأول حول ما إذا كان هناك استخدام للمعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي المالي في عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية من قبل المدراء وحول مبررات الاستخدام إن وجدت، والجزء الثاني تمت مناقشة القرارات الإستراتيجية التي استخدمت فيها المعلومات المحاسبية لمعرفة أي مرحلة من تلك العملية تطلبت وجود معلومات محاسبية ناتجة عن النظام المحاسبي المالي (أنظر الملحق الأول).

ولمعرفة أي المراحل من مراحل عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية تستخدم المؤسسات في هذه الدراسة المعلومات المحاسبية، طلبنا من المدراء تحديد آخر 03 قرارات إستراتيجية أخذت مؤخرا والمتعلقة بمصلحتهم أو قسمهم الذي يرأسونه وهذا منذ بداية عام 2016 إلى يوم إجراء المقابلات، وبعدها تناقشنا في كل قرار على حدا لمعرفة أي مرحلة من مراحل اتخاذ هذا القرار تم فيها استخدام المعلومات المحاسبية أو تم الاستعانة بها كأداة من أدوات تلك المرحلة، وهذا الكلام ينطبق على كل المدراء الذين أجرينا معهم المقابلات.

[1] William J. Bruns, Jr, **Accounting Information and Decision-Making: Some Behavioral Hypotheses**, The Accounting Review, Vol. 43, No. 3, Jul 1968, p 473.

ومع ملاحظة أننا لم نتعمق بطبيعة القرار الاستراتيجي المتخذ نظرا لتحسس المسيرين من الكلام عن ذلك، لكن مادام القرار ذا بعد استراتيجي ويمس مصلحتهم يقبل للنقاش حوله.

أما فيما يخص البعد الزمني لإجراء المقابلات فهو شهري أفريل وماي 2018، وقد تمت المقابلات على مستوى المؤسسات الخمس المختارة.

المطلب الثاني: عرض نتائج الدراسة الاستكشافية

في بداية كل مقابلة قمنا بالتعريف بموضوع الدراسة وكذا غرضنا من إجراء هته المقابلات كما قدمنا ملخص نظري وفكرة عامة عن مراحل عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية وكذا مفهوم القرارات الإستراتيجية وهذا وفق ما تناولناه في الفصل الثاني من الأطروحة، كما وضحنا أن المقصود بالمعلومات المحاسبية في هذه الدراسة هي المعلومات الناتجة عن النظام المحاسبي المالي، ثم توجهنا إلى الاستفسار حول إذا ما كانوا يستخدمون المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإستراتيجية، وفي حالة استخدامهم لها تم سؤالهم حول أسباب ذلك؛ بعدها انتقلنا إلى الجزء الثاني من المقابلة من خلال سؤالهم عن أي مرحلة من مراحل عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية تم استخدام المعلومات المحاسبية فيها لذا فقد طلبنا منهم إسقاط ذلك على آخر ثلاث قرارات إستراتيجية قاموا بها.

أولا: عرض نتائج كل مؤسسة على حدا

بغية عرض إجابات المدراء وتحليلها ارتأينا تفصيل نتائج كل مؤسسة على حدا من خلال وضع جداول توضح أي المراحل من عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية التي استخدمت فيها المعلومات المحاسبية حسبهم (هذه الجداول مستوحاة من دراسة سابقة لـ: Maria do Céu Gaspar Alves, 2015).

- **المؤسسة الأولى (EMBAG):**

في المؤسسة الأولى قمنا بمقابلات مع ثلاث مدراء هم مدير المديريات التالية: الموارد البشرية، التموين ومراقبة التسيير، في البداية سألنا المدراء الثلاث عن ما إذا أنهم يستعينون بالمعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي المالي في اتخاذ القرارات الإستراتيجية عموما وحسب إجاباتهم استنتجنا أنهم يرون أن هناك استخدام ولكن رأيهم لمدى الاستخدام يختلف من وجهة نظر مدير لآخر حيث يرى أحدهم أن الاستخدام دائم أما الثاني فيرى أنه غالبا ما يكون هناك استخدام أما الثالث فيقول أنه أحيانا تستخدم معلومات النظام المحاسبي المالي في اتخاذ القرارات الإستراتيجية؛ وكمرحلة ثانية سألنا كل واحد على حدا على المراحل التي استخدمت فيها المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي المالي في اتخاذ آخر ثلاث قرارات إستراتيجية تتعلق بصفة مباشرة بمديريتهم، وكانت النتائج كما ممثلة في الجدول الموالي.

ومن الجدول أدناه نجد أن 67٪ من القرارات الإستراتيجية المتخذة منذ بداية سنة 2016 تم استخدام فيها المعلومات المحاسبية (أنظر الجدول أدناه).

الجدول رقم 28: استخدام المعلومات المحاسبية في مراحل عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية في المؤسسة 01

المسير	القرارات الإستراتيجية	استخدامات المعلومات المحاسبية في مراحل عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية			
		المرحلة 01	المرحلة 02	المرحلة 03	المرحلة 04
01	القرار 01	-	✓	✓	-
	القرار 02	-	✓	-	✓
	القرار 03	✓	✓	-	✓
02	القرار 01	✓	✓	-	-
	القرار 02	-	-	-	-
	القرار 03	-	✓	✓	-
03	القرار 01	✓	✓	-	✓
	القرار 02	-	-	-	-
	القرار 03	-	-	-	-
المجموع	6/9	3/6	6/6	2/6	3/6
	٪67	٪50	٪100	٪33	٪50

الشكل رقم 24: استخدام المعلومات المالية في مراحل عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية بالمؤسسة الأولى

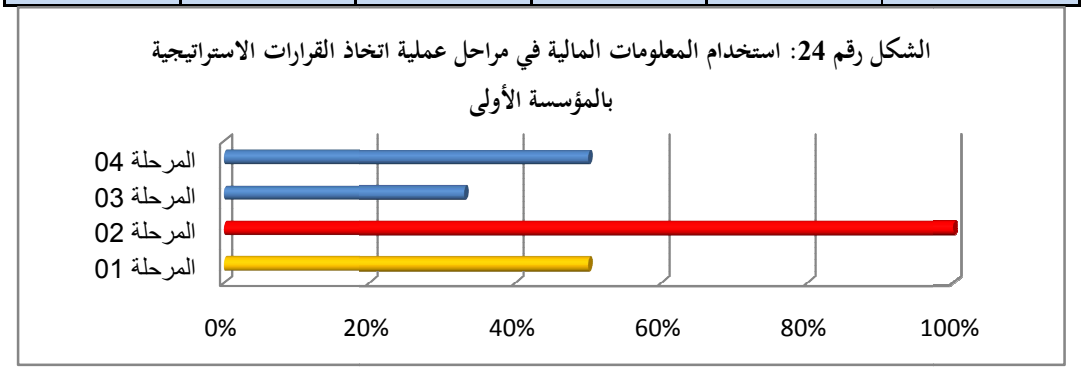

المصدر: من إعداد الطالبة

وقد كانت مراحل اتخاذ القرار الإستراتيجي مرتبة حسب درجة استخدام المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الأولى كما يلي:

- المراحل الثانية (تحديد البدائل الإستراتيجية الممكنة) تم استخدام المعلومات المحاسبية فيها بنسبة 100٪ من القرارات الإستراتيجية التي استعملت فيها المعلومات المحاسبية (06 قرارات إستراتيجية)
- المرحلة الأولى (التعريف بالمشكلة) تم استخدام المعلومات المحاسبية فيها في 50٪ من القرارات الإستراتيجية.
- المرحلة الرابعة (التنفيذ والمتابعة) تم استخدام المعلومات المحاسبية فيها في 50٪ من القرارات الإستراتيجية.

– المرحلة الثالثة (تقييم البدائل واختيار البديل المناسب) تم استخدام المعلومات المحاسبية فيها في 33٪ من القرارات الإستراتيجية.

من الترتيب أعلاه يلاحظ أن المعلومات المحاسبية تستخدم بنسبة أكبر في المرحلة الثانية مرحلة تحديد البدائل الإستراتيجية الممكنة.

- **المؤسسة الثانية (COBRA):**

في المؤسسة الثانية قمنا بمقابلات مع مديرين فقط لكل من مديرية التجارة ومديرية المالية، وقد سألنا كل واحد على حدا على المرحلة التي استخدمت فيها المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي المالي في اتخاذ آخر ثلاث قرارات إستراتيجية تتعلق بصفة مباشرة بمديرتهم، وكانت النتائج كما ممثلة في الجدول التالي، لكن قبل ذلك سألناهم عن مدى استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإستراتيجية وقد صرح المدير الأول أنه غالبا ما تستخدم أما الثاني فيرى أن هناك استخدام دائم لها.

الجدول رقم 29: استخدام المعلومات المحاسبية في مراحل عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية في المؤسسة 02

المسير	القرارات الإستراتيجية	استخدامات المعلومات المحاسبية في مراحل عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية			
		المرحلة 01	المرحلة 02	المرحلة 03	المرحلة 04
01	القرار 01	✓	✓	✓	-
	القرار 02	-	-	-	-
	القرار 03	✓	-	✓	-
02	القرار 01	-	✓	-	-
	القرار 02	-	✓	✓	-
	القرار 03	✓	✓	-	-
المجموع	5/6	3/5	4/5	3/5	0/5
	٪83	٪60	80٪	60٪	0٪

الشكل رقم 25: استخدام المعلومات المالية في مراحل عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية بالمؤسسة الثانية

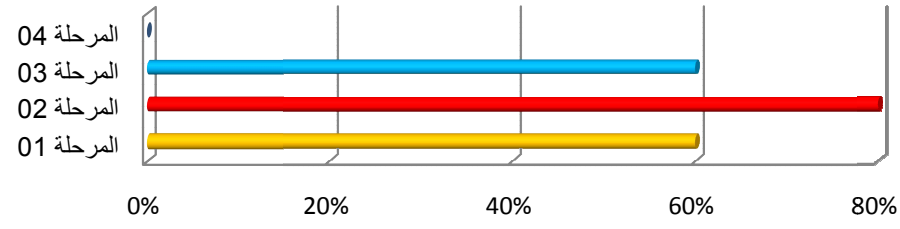

المصدر: من إعداد الطالبة

ومن الجدول أعلاه نجد أن 83٪ من القرارات الإستراتيجية المتخذة منذ بداية سنة 2016 تم استخدام المعلومات المحاسبية فيها وهذه نسبة جيدة جدا.

وقد كان المرحلة الثانية (تحديد البدائل الإستراتيجية الممكنة) في الرتبة الأولى في ترتيب مراحل اتخاذ القرار الإستراتيجية حسب درجة استخدام المعلومات المحاسبية حيث تم استخدام المعلومات المحاسبية فيها في 80٪ من القرارات الإستراتيجية، أما في المرتبة الثانية فكانت كانت المرحلة الأولى (التعريف بالمشكلة) حيث تم استخدام المعلومات المحاسبية فيها في 60٪ من القرارات الإستراتيجية، والرتبة الثالثة للمرحلة الثالثة (تقييم البدائل واختيار البديل المناسب) تم استخدام المعلومات المحاسبية فيها في 60٪ من القرارات الإستراتيجية، وأخيرا المرحلة الرابعة (التنفيذ والمتابعة) تم استخدام المعلومات المحاسبية فيها في 0٪ من القرارات الإستراتيجية.

- **المؤسسة الثالثة (GIPATES):**

في المؤسسة الثالثة قمنا بمقابلة مع مدير التجارة، وقد قال أنه أحيانا ما تستخدم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإستراتيجية كما سألناه عن المرحلة التي استخدمت فيها المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي المالي في اتخاذ آخر ثلاث قرارات إستراتيجية تتعلق بصفة مباشرة بمديرته، وكانت النتائج كما هي ممثلة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 30: استخدام المعلومات المحاسبية في مراحل عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية في المؤسسة 03

المسير	القرارات الإستراتيجية	استخدامات المعلومات المحاسبية في مراحل عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية			
		المرحلة 01	المرحلة 02	المرحلة 03	المرحلة 04
01	القرار 01	-	✓	✓	-
	القرار 02	-	-	-	-
	القرار 03	-	-	-	-
المجموع	1/3	0/3	1/3	1/3	0/3
	٪33	٪0	٪33	٪33	٪0

الشكل رقم 26: استخدام المعلومات المالية في مراحل عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية بالمؤسسة الثالثة

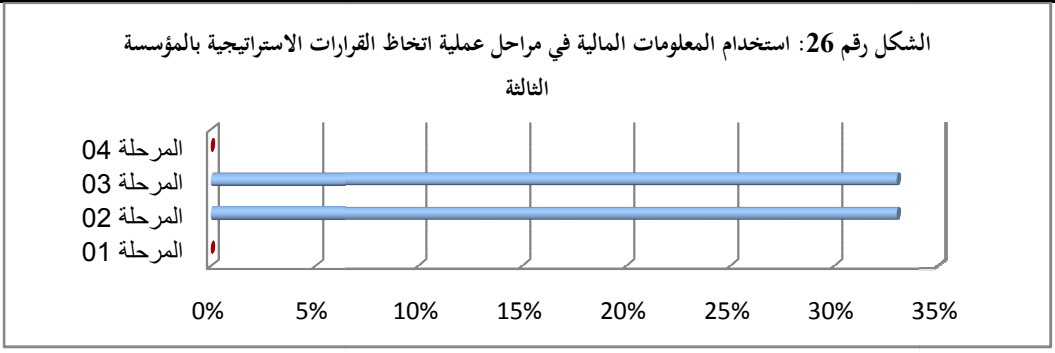

المصدر: من إعداد الطالبة

ومن الجدول أعلاه نجد أن 33٪ فقط من القرارات الإستراتيجية المتخذة منذ بداية سنة 2016 تم استخدام فيها المعلومات المحاسبية.

وقد كانت مراحل اتخاذ القرار الإستراتيجي مرتبة حسب درجة استخدام المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي المالي فيها كما يلي:

- المرحلة الثانية تم استخدام المعلومات المحاسبية فيها في 33٪ من القرارات الإستراتيجية.
- المرحلة الثالثة تم استخدام المعلومات المحاسبية فيها في 33٪ من القرارات الإستراتيجية.
- المرحلة الأولى لم يتم استخدام المعلومات المحاسبية فيها بكل القرارات الإستراتيجية المتخذة في مديريته خلال الفترة المحددة في الدراسة.
- المرحلة الرابعة لم يتم استخدام المعلومات المحاسبية فيها بكل القرارات الإستراتيجية المتخذة في مديريته خلال الفترة المحددة في الدراسة.

- **المؤسسة الرابعة (شركة أنابيب–فرع أنابيب السقي IRRAGRIS):**

في المؤسسة الرابعة قمنا بمقابلات مع مديرين فقط لكل من التجارة والإنتاج، وقد صرح الأول أنه غالبا ما تستخدم المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي المالي في اتخاذ القرارات الإستراتيجية في مديريته أما الثاني فيرى أن هذا الاستخدام نادر مقارنة بالمعلومات المحاسبية الناتجة عن المحاسبة الإدارية وأنواعها المختلفة، كما سألنا كل واحد على حدا عن المرحلة التي استخدمت فيها المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي المالي في اتخاذ آخر ثلاث قرارات إستراتيجية تتعلق بصفة مباشرة بمديرتهم، وكانت النتائج كما ممثلة في الجدول رقم 31 الذي وجدنا فيه أن:

- 67٪ من القرارات الإستراتيجية المتخذة منذ بداية سنة 2016 تم استخدام فيها المعلومات المحاسبية؛
- وقد كان ترتيب مراحل اتخاذ القرار حسب درجة استخدام المعلومات المحاسبية كما يلي:
- المراحل الأولى (المرحلة الأولى والمرحلة الثانية والمرحلة الثالثة) تم استخدام المعلومات المحاسبية فيها في نصف القرارات الإستراتيجية؛
- أما المرحلة الأخيرة لم يستخدم فيها المعلومات المحاسبية.

الجدول رقم 31: استخدام المعلومات المحاسبية في مراحل عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية في المؤسسة 04

المسير	القرارات الإستراتيجية	استخدامات المعلومات المحاسبية في مراحل عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية			
		المرحلة 01	المرحلة 02	المرحلة 03	المرحلة 04
01	القرار 01	✓	✓	-	-
	القرار 02	-	-	-	-
	القرار 03	✓	-	✓	-
02	القرار 01	-	✓	-	-
	القرار 02	-	-	-	-
	القرار 03	-	-	✓	-
المجموع	4/6	2/4	2/4	2/4	0/4
	٪67	٪50	٪50	٪50	٪0

الشكل رقم 27: استخدام المعلومات المالية في مراحل عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية بالمؤسسة 04

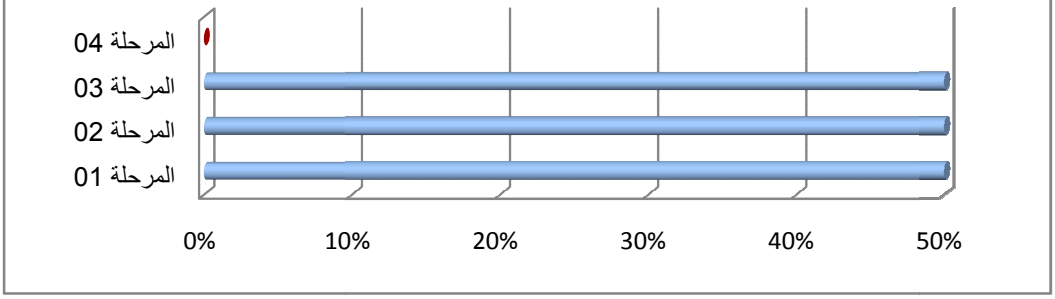

المصدر: من إعداد الطالبة

ونحن بشركة أنابيب السقي (المؤسسة الرابعة) أجرينا مقابلة إضافية مع مسؤول مصلحة الأجور بالشركة السيد محمد لبط وقد كانت هذه المقابلة موفقة قدمت لنا وجهة نظر معمقة للمكانة الفعلية للمحاسبة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، حيث يرى السيد محمد أن القوائم المالية لا تعكس الصورة الحقيقية للمؤسسات الجزائرية وبرر ذلك بكون أنها غير كافية لوحدها، وبالتالي حسبه فالقوائم المالية لا تستخدم في اتخاذ القرارات الإستراتيجية بل السبب الأساسي لإنجاز هذه القوائم هي الالتزامات الجبائية فقط، ثم أردف وقال أنه من المفروض أن تكون القوائم المالية تحدد توجهات المؤسسات لكن حسب واقع المؤسسات الجزائرية فهناك فرق شاسع بين ما هو موجود وما يجب أن يكون، كما أكد أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ومن ضمنها مؤسسته تعد النسب المالي وفقا للقوائم المالية السنوية، لكن استخدامها في اتخاذ القرارات الإدارية عموما والقرارات الإستراتجية خصوصا من عدمه يرجع بالدرجة الأولى للمدير.

- **المؤسسة الخامسة (Géant):**

في المؤسسة الخامسة قمنا بمقابلات مع مديرين لكل من مديريتي التجارة والإنتاج وطبعا في البداية سألناهما عن مدى استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإستراتيجية في مؤسستهم وقد أكدا أن هناك

استخدام يتراوح بين الدائم وغالبا، وقد سألنا أيضا كل واحد على حدا على المراحل التي استخدمت فيها المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي المالي في اتخاذ آخر ثلاث قرارات إستراتيجية تتعلق بصفة مباشرة بمديرتهم، وكانت النتائج كما هي ممثلة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 32: استخدام المعلومات المحاسبية في مراحل عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية في المؤسسة 05

المسير	القرارات الإستراتيجية	استخدامات المعلومات المحاسبية في مراحل عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية			
		المرحلة 01	المرحلة 02	المرحلة 03	المرحلة 04
01	القرار 01	-	✓	✓	-
	القرار 02	✓	-	-	✓
	القرار 03	✓	✓	✓	-
02	القرار 01	-	✓	✓	-
	القرار 02	✓	-	✓	-
	القرار 03	-	-	-	-
المجموع	5/6	3/5	3/5	4/5	1/5
	٪83	٪60	٪60	٪80	٪20

الشكل رقم 28: استخدام المعلومات المالية في مراحل عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجيةبالمؤسسة 05

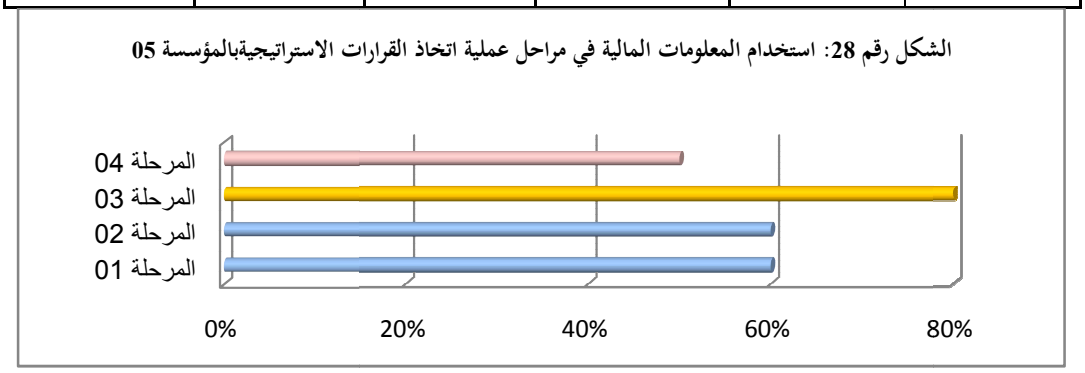

المصدر: من إعداد الطالبة

ومن الجدول أعلاه نجد أن 83٪ من القرارات الإستراتيجية المتخذة منذ بداية سنة 2016 تم استخدام فيها المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي المالي، وقد كان ترتيب مراحل اتخاذ القرار الإستراتيجي حسب درجة استخدام المعلومات المحاسبية كما يلي:

- المرحلة الثالثة (تقييم البدائل واختيار البديل المناسب) تم استخدام المعلومات المحاسبية فيها في 80٪ من القرارات الإستراتيجية.
- المرحلة الأولى (التعريف بالمشكلة) تم استخدام المعلومات المحاسبية فيها في 60٪ من القرارات الإستراتيجية.
- المرحلة الثانية (تحديد البدائل الإستراتيجية الممكنة) تم استخدام المعلومات المحاسبية فيها في 60٪ من القرارات الإستراتيجية.

– المرحلة الرابعة (التنفيذ والمتابعة) تم استخدام المعلومات المحاسبية فيها في 20٪ من القرارات الإستراتيجية.

ثانيا: عرض نتائج كل المؤسسات الخمسة في الدراسة الاستكشافية

بعد تحليل مقابلات مدراء كل مؤسسة على حدا يمكننا تلخيص كل ذلك في جزأين أساسين يوضحان أهداف هذه الدراسة الاستكشافية وبدورها يعالجان فرضيتين من فراضيات الدراسة ككل والمتمثلة أولا في معرفة ما إذا كان هناك استخدام للمعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي المالي في اتخاذ القرارات الإستراتيجية، وثانيا تحديد المراحل التي يتم فيها هذا الاستخدام إن وجد في عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية؛ وفيما يلي عرض إجمالي نتائج المقابلات التي تجيب عن الفرضيتين السابقتين:

1- معرفة إذا كان هناك استخدام للمعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي المالي في اتخاذ القرارات الإستراتيجية: في بداية مقابلاتنا مع المدراء العشر سألناهم هل يستخدمون المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي المالي في اتخاذ القرارات الإستراتيجية وكانت إجاباتهم كالتالي:

الجدول رقم 33: مدى استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإستراتيجية

هل تستخدمون المعلومات المحاسبية الناتجة عن SCF في اتخاذ القرارات الإستراتيجية؟					
الإجابات	دائما	غالبا	أحيانا	نادرا	المجموع
التكرارات	03	04	02	01	10
النسبة	٪30	٪40	٪20	٪10	٪100

الشكل رقم 29: مدى استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستراتيجية بالمؤسسات

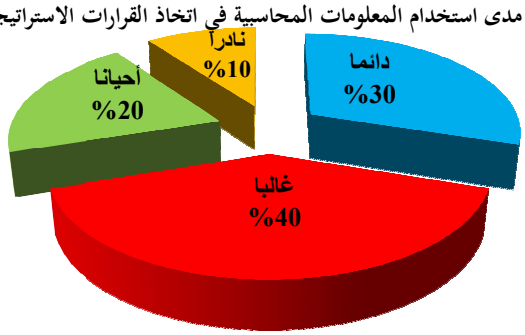

المصدر: من إعداد الطالبة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن كل المدراء أجمعوا على أهمية ومكانة المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي المالي في اتخاذ القرارات الإستراتيجية حيث أن 30٪ من المدراء صرحوا في المقابلات بأنهم دائما ما يستخدمون المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإستراتيجية، و40٪ أقروا بأنهم غالبا ما يلجئون لها، و20٪ منهم يؤكدون أنهم أحيانا يستخدمونها، أما 10٪ منهم فصرحوا بأنهم نادرا ما يستخدمونها في حين لم يصرح أي منهم

على عدم استخدامها، وهذا دليل صريح على استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإستراتيجية وكذا على المكانة القوية لها كأحد أدوات اتخاذ القرار الإداري بصفة عامة والقرار الإستراتيجي بصفة خاصة.

بعد ذلك سألناهم عن سبب هذا الاستخدام فكانت أجوبتهم كما هي ملخصة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 34: لماذا تستخدم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإستراتيجية

لماذا تستخدمون المعلومات المحاسبية الناتجة عن SCF في اتخاذ القرارات الإستراتيجية؟			
الإجابات	لأنها أداة من أدوات التشخيص المالي للبيئة الداخلية بالمؤسسات	لأنها تعد وسيلة لزيادة دقة القرارات الإستراتيجية.	لأنه لا يمكن اتخاذ القرارات الإستراتجية دون توفر معلومات محاسبية.
التكرارات	05	02	03
النسبة	٪50	20٪	٪30

المصدر: من إعداد الطالبة

في الجدول أعلاه لخصنا جل المبررات التي قدمها المدراء حول استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإستراتيجية، حيث يرى نصفهم أن هذا الاستخدام راجع لكون المعلومات المحاسبية أداة من أدوات التشخيص المالي للبيئة الداخلية بالمؤسسات، وهناك من قال أنه لا يمكن اتخاذ قرار بدونها، وآخرون قالوا أنها مفيدة في زيادة دقة القرارات الإستراتيجية؛ كل تلك الإجابات السابقة توضح فعلا أن للمعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي المالي مكانة في عمليات اتخاذ القرارات الإستراتيجية، وهذا الأمر يمكننا من القول بأن المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي المالي تستخدم في اتخاذ القرارات الإستراتيجية، وهذه النتيجة تحفزنا إلى استكمال معالجة وتحليل الفرضيات الأخرى للأطروحة بمعنى أن هذه النتائج فتحت لنا الباب لاستكمال الدراسة في هذا الموضوع.

2- تحديد المراحل التي يتم فيها هذا الاستخدام إن وجد في عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية: ومن أجل تلخيص كل المقابلات التي تمت وضعنا الجدول أدناه الذي يعد جامع للمقابلات العشر التي قمنا بها، ومن خلال الجدول نلاحظ أن 70٪ من القرارات التي ذكرناها في الدراسة تم استخدام المعلومات المحاسبية لاتخاذها، أي أن 30٪ فقط من القرارات الإستراتيجية هي التي لم تستخدم فيها المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي المالي، وهذه النسب توضح جليا الاستخدام الأساسي للمعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية.

الجدول رقم 35: استخدام المعلومات المحاسبية في مراحل عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية كل المؤسسات

المؤسسات	عدد القرارات الإستراتيجية التي استخدمت فيها م م	استخدامات المعلومات المحاسبية في مراحل عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية			
		المرحلة 01	المرحلة 02	المرحلة 03	المرحلة 04
المؤسسة 01	6/9	3	6	2	3
المؤسسة 02	5/6	3	4	3	0
المؤسسة 03	1/3	0	1	1	0
المؤسسة 04	4/6	2	2	2	0
المؤسسة 05	5/6	3	3	4	1
المجموع	21/30	11/21	16/21	12/21	04/21
	٪70	**٪52**	**٪76**	**٪57**	**٪19**

الشكل رقم 30: استخدام المعلومات المحاسبي في مراحل اتخاذ القرارات الاستراتيجية للمؤسسات محل الدراسة

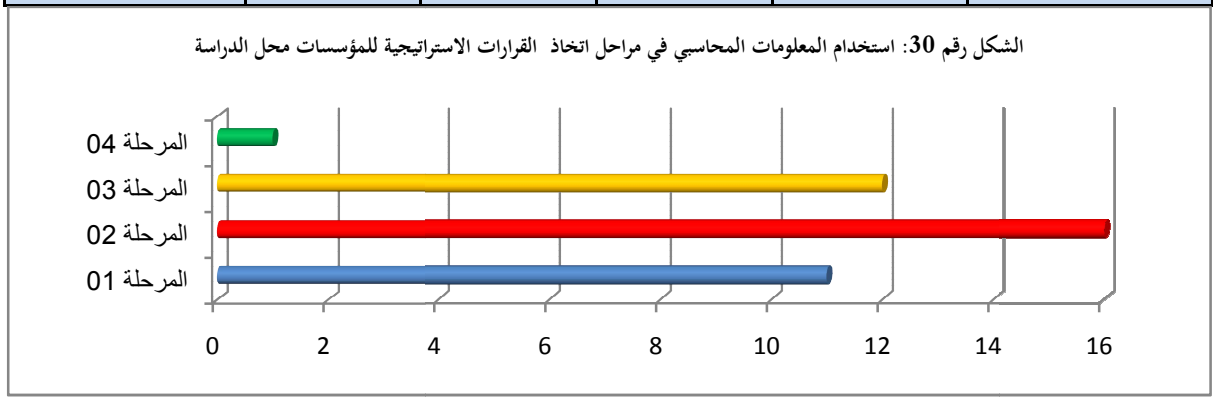

المصدر: من إعداد الطالبة

ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن ترتيب مراحل اتخاذ القرارات الإستراتيجية حسب درجة استخدام المعلومات المحاسبية بها وفق المؤسسات الخمس مرتبة كما يلي:

1- المرحلة الثانية (تحديد البدائل الإستراتيجية الممكنة): والتي كانت هي الأولى في معظم المؤسسات.

2- المرحلة الثالثة (تقييم البدائل واختيار البديل المناسب): والتي لها نظريا علاقة وارتباط مع المرحلة الثانية.

3- المرحلة الأولى (التعريف بالمشكلة): والتي كانت قريبة من نتائج المرحلة الثالثة.

4- المرحلة الرابعة (التنفيذ والمتابعة): نسبتها ضئيلة جدا مقارنة بالمراحل السابقة.

المطلب الثالث: مناقشة نتائج الدراسة الاستكشافية واختبار الفرضيات

لقد قمنا بتوضيح الغاية من هذا المبحث في بدايته حيث ركزنا على نقطتين أساسيتين تمثلان سؤالين من أسئلة الأطروحة ألا وهما معرفة إذا ما كانت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تقوم باستخدام المعلومات الناتجة عن النظام المحاسبي المالي في اتخاذ القرارات الإستراتيجية، وكذا تحديد أي المراحل من مراحل عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية تستخدم فيها هذا النوع من المعلومات وكذا نسب هذا الاستخدام، ومن أجل تحقيق هذه الغاية قمنا

بالاعتماد على أسلوب المقابلة الذي رأينا أنه المناسب لذلك، وقد تمت هذه المقابلات مع عشر مدراء بخمسة مؤسسة اقتصادية.

من خلال تلخيص تلك المقابلات في جداول بسيطة تخدم الغرض من الدراسة الاستكشافية يكمن استنتاج ما يلي:

- يؤكد مسيري المؤسسات الخمس أن هناك استخدام للمعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإستراتيجية؛

- يرى مسيري المؤسسات الخمس أن السبب وراء هذا الاستخدام هو كون المعلومات المحاسبية من أدوات التشخيص المالي للبيئة الداخلية للمؤسسات، ولا يمكن اتخاذ القرارات الإستراتيجية بدونها، كما أنها تعد وسيلة لزيادة دقة القرارات الإستراتيجية.

حيث بينت النتائج أن المؤسسات الخمس في الدراسة تستخدم المعلومات المحاسبية الناتجة عن SCF في عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية وهذا ما يثبت ويؤكد صحة الفرضية الأولى التي تنص على:

الفرضية الأولى: تستخدم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المعلومات المحاسبية الناتجة عن SCF في عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية.

- من خلال تجميع إجابات المسيرين حول أي المراحل في عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية تحتاج لمعلومات محاسبية ناتجة عن النظام المحاسبي المالي، وجدنا أن هناك تفاوت في إجاباتهم، لكنهم جميعا يشتركون في تأكيد استخدام المعلومات المحاسبية في المراحل الأولى من عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية (التعريف بالمشكلة، تحديد البدائل الإستراتيجية الممكنة، تقييم البدائل واختيار البديل المناسب)، كما أن الاستخدام ضعيف في المرحلة الرابعة (التنفيذ والمتابعة) والشكل الموالي يوضح هذه النتائج؛

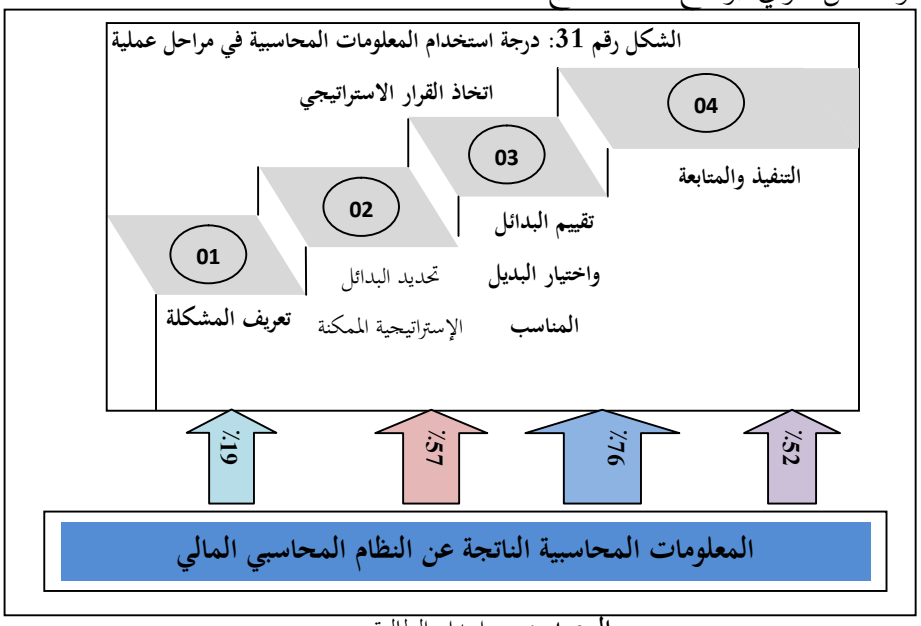

المصدر: من إعداد الطالبة

- إن ضعف استخدام المعلومات المحاسبية في مرحلة تنفيذ ومتابعة القرارات الإستراتيجية يرجع إلى مشكلة المتابعة عموما في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وليس المشكلة في المعلومات المحاسبية في حد ذاتها، إذ تتخذ القرارات مهما كان نوعها ولا تتم المتابعة وان تمت لا تكون فعالة وهذا الأمر مشكلة متأصلة في المؤسسات الجزائرية؛

- كما يمكن أن نفسر عدم استخدام المعلومات المحاسبية في التنفيذ وخصوصا متابعة القرارات الإستراتيجية بأن المؤسسات الجزائرية لا تقدر دور المعلومات المحاسبية في هذه المرحلة حق تقدير سواء كان السبب راجع إلى نقص في فهم طبيعة النظام المحاسبي وأهدافه وأدواته، أو عدم القدرة على القراءة الجيدة لمخرجات هذا النظام.

حيث بينت النتائج أن المؤسسات الخمس في الدراسة تستخدم المعلومات المحاسبية الناتجة عن SCF في مراحل عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية وبمستويات متفاوتة من مرحلة إلى أخرى، حيث أكثر المراحل التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية هي المرحلة الثانية وآخرها المرحلة الرابعة وهذا يثبت ويؤكد صحة الفرضية الثانية:

الفرضية الثانية: تستخدم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المعلومات المحاسبية الناتجة عن SCF في مراحل عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية وبمستويات متفاوتة من مرحلة إلى أخرى.

إن الدراسة الاستكشافية بينت لنا أن هناك استخدام للمعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي المالي في اتخاذ القرارات الإستراتيجية بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، لكن لم نحدد ما إذا كان هذا الاستخدام فعال أم لا، فهذا الأمر يرتبط بصفة مباشرة بطبيعة المعلومات المحاسبية التي يقدمها النظام المحاسبي المالي، فلو نظرنا إلى تطور الفكر المحاسبي وكذا معايير المحاسبة الدولية فنجدها عكفت على تطوير معايير تسمح بتوفير معلومات تتمتع بخصائص تجعل منها ذات جودة وبالتالي سيكون استخدام هذه المعلومات أفضل وأكثر فعالية، والمبحث القادم سوف يتعمق في هذه الفكرة.

المبحث الثاني: أثر جودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإستراتيجية ومساهمتها في فعاليتها

إن الهدف من هذا المبحث هو دراسة أثر جودة المعلومات المحاسبية الناتجة عن تطبيق النظام المحاسبي المالي في عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية وكذا إبراز مساهمة المعلومات المحاسبية في فعالية هذه القرارات (عند دراسة اثر جودة المعلومات على عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية اخترنا نوعين فقط من هته القرارات وهما قرار الاستثمار وقرار التمويل) ومن أجل تحقيق هذه الأهداف قمنا بإنجاز استبيان موجه لمدراء ومسيري المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وكذا المحاسبين بها (الملحق رقم 02) ويحوي على:

- المحور الأول عبارة عن أسئلة لمعرفة مدى توفر الجودة في مخرجات النظام المحاسبي المالي، وهذا المحور يقدم نتائج عن ما إذا كان هناك جودة في القوائم المالية، كما أن هذا المحور يعبر عن المتغير المستقل **(X)**؛
- المحور الثاني عبارة عن أسئلة حول عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية بالمؤسسات وهو يعد متغير تابع **(Y1)**؛
- المحور الثالث عبارة عن أسئلة حول عملية اتخاذ القرارات التمويلية بالمؤسسات وهو يعد متغير تابع **(Y2)**؛
- أما المحور الرابع فهو عبارة عن أسئلة على مدى مساهمة المعلومات المحاسبية في فعالية القرارات الإستراتيجية.

المطلب الأول: تقديم منهجية الدراسة الميدانية

استخدمت استمارة الاستبيان لمعالجة بعض الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة حيث تم اللجوء إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبيان كأداة رئيسية لما لها من أهمية في توفير الوقت والجهد، ومن أهم الاعتبارات المنهجية التي اعتمدت في اختيار هذه الأداة هو أن الاستبيان يعد أداة منظمة ومضبوطة لجمع البيانات وذلك من خلال صياغة نموذج من الأسئلة التي توجه بدورها إلى الأفراد، للحصول على معلومات معينة، هذا بالإضافة إلى الاتساق بين استخدام هذه الأداة وكذا الإطار العام لموضوع الدراسة، هذا وقد تم تدريج مستوى الإجابة لكل فقرة من الاستبيان وفق مقياس ليكرت الخماسي، حيث توزعت البدائل على (غير مواقف تماما، غير مواقف، محايد، موافق، موافق تماما)، إذ أعطيت سلما تصاعديا بدءً ا من 1 وانتهاءً بـ 5.

أولا: إعداد الاستبيان

تمت عملية توزيع الاستبيان وفق طريقتين، الطريقة الأولى هي الطريقة التقليدية والتي أخذت الكثير من الوقت حيث تم توزيع الاستبيانات على مسيري المؤسسات يدويا في خلال شهرين هما شهري سبتمبر وأكتوبر 2018، أما الطريقة الحديثة فتمت باستخدام استبيان الكتروني، وقد كانت الصعوبة في هذه الطريقة تكمن في جمع ايميلات (البريد الإلكتروني) المؤسسات الاقتصادية الجزائرية حيث أننا لم نجد قاعدة بيانات تجمعها؛ والجدول الموالي يوضح عملية التوزيع الخاصة بالاستبيان وما رفقها من مراحل إلى غاية الوصول إلى عدد الاستبيانات الصالحة للدراسة.

الجدول رقم 36: عملية توزيع الاستبيان

أسلوب توزيع الاستبيان	عدد المؤسسات التي تم توزيع الاستبيان عليها	عدد المؤسسات التي استجابت لنا	عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستبيانات المسترجعة	عدد الاستبيانات الصالحة
الطريقة المباشرة (يدويا)	30	24	155	144	125
الطريقة غير المباشرة (الكترونيا)	49	03	49	05	05
المجموع	79	27	204	149	130

المصدر: من إعداد الطالبة

من خلال ملاحظة الجدول أعلا سيظهر جليا أن اعتماد أسلوب البريد الإلكتروني لم يكن مجديا لأن المؤسسات التي تواصلنا معها وفق هذا الأسلوب والتي تقدر بـ 49 مؤسسة (في كل من الولايات التالية: الجزائر، قسنطينة، وهران، عنابة، سطيف، بجاية، تيزي وزو، الأغواط، غرداية، بسكرة، الجلفة، برج بوعريريج، المسيلة) حيث لم تستجب سوى 03 مؤسسات فقط (وهذا بعد استعمال العلاقات الشخصية من أجل ذلك).

أما فيما يخص المؤسسات التي تم توزيع الاستبيانات عنها يدويا فهي مؤسسات تتواجد في كل من ولاية المسيلة وولاية برج بوعريريج، حيث ذهبنا لـ 30 مؤسسة اقتصادية تجاوبت معنا منها 24 مؤسسة فقط، حيث تم توزيع 155 استمارة على إطار هته المؤسسات وقد تمكنا من استرجاع 144 منها وبعد الاطلاع على إجاباتهم تم إقصاء 19 نظرا لعدم صلاحيتها (للاطلاع على المؤسسات محل الدراسة أنظر الملحق رقم 03).

ثانيا: محاور الاستبيان

تم استخدام الاستبيان كأداة بحثية رئيسية، وقد اعتمدنا في هذا الاستبيان على سلم ليكرت الخماسي كمقياس للإجابة على فقرات الاستبيان أما تصميم الاستبيان فتم عن طريق جمع بيانات هذا البحث حيث تم إدراجه تحت ثلاث محاور أساسية كما هي مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 37: محاور الاستبيان مع عدد ونسبة عبارات كل محور

عدد المحاور	اسم المحور	أرقام العبارات	عدد العبارات
01	**1- مدى توفر خصائص الجودة في مخرجات النظام المحاسبي المالي**	A1-A14	14
	البعد الأول: القابلية للفهم	A1-A3	03
	البعد الثاني: الملائمة	A4-A8	05
	البعد الثالث: الموثوقية	A9-A11	03
	البعد الرابع: القابلية للمقارنة	A12-A14	03
02	**2- عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية في المؤسسة**	B1-B12	12
03	**3- عملية اتخاذ القرارات التمويلية في المؤسسة**	C1-C12	12
04	**4- مساهمة المعلومات المحاسبية في فعالية القرارات الإستراتيجية في المؤسسة**	D1-D8	08
	المجموع		**46**

المصدر: من إعداد الطالبة

بالإضافة إلى المحاور الثلاثة الرئيسية اعتمدنا محورا للبيانات العامة المرتبطة بطبيعة المؤسسات وكذا المستجوبين وشمل على:

✓ معلومات حول المؤسسة:	✓ معلومات حول المستجوب:
- القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة؛	- المركز الوظيفي؛
- عمر المؤسسة؛	- عدد سنوات الخبرة؛
- طبيعة نشاط المؤسسة؛	- المؤهل العلمي.
- عدد عمال المؤسسة.	

ثالثا: صدق وثبات الاستبيان

تعتبر المصداقية والثبات من أهم الموضوعات التي تهم الباحثين من تأثيرها البالغ في أهمية نتائج البحث وقدرته على تعميم النتائج، وترتبط المصداقية والثبات بالأدوات المستخدمة في البحث ومدى قدرتها على قياس الشيء المراد قياسه ومدى دقة القراءات المأخوذة من تلك الأدوات، وبالتالي قبل أن يقوم الباحث بطباعة أداة جمع البيانات في صورتها النهائية، ينبغي عليه أن يقوم باختبارها لتحديد نقاط الضعف فيها وتصحيحها قبل استعمالها في عملية استقصاء الآراء من المستجوبين، حيث يتم التأكد من مدى صلاحيتها بطرق عديدة كأن يتم اختبارها على عينة من الأفراد مختارة عشوائيا ومتشابهة في خصائصها مع مجتمع البحث، كما أن هذا الإجراء المتمثل في الاختبار الميداني للأداة لا يغني عن عرضها على المشرف على البحث وبعض الخبراء والباحثين الأكفاء في هذا الشأن للتعرف على وجهات نظرهم إلى جانب أنه من المهم كذلك أن يقوم كذلك أن يقوم الباحث بقياس الثبات للتأكد من جودة قائمة الاستقصاء.

إن عملية ضبط الاستبيان قبل تطبيقه على الفئة المستهدفة تعد عملية هامة لذا لقد تم التأكد من صدق الاستبيان من خلال صدق المحتوى وذلك بعرضها على محكمين مختصين في العلوم التجارية والمحاسبة (الملحق رقم 04)، حيث قام المحكمون بإبداء آرائهم وملاحظاتهم والتي ارتكزت على جملة من الجوانب منها مدى مناسبة الفقرة للمحور الذي تندرج تحته، دقة وسلامة الصياغة اللغوية لفقرات الاستبيان، اقتراح فقرات إضافية مهمة لقياس محاور الاستبيان.

وبعدما تمت صياغة الاستبيان في شكله الأولي قمنا بإجراء دراسة استطلاعية للاستبيان على عينة تضمنت (40) فردا وتم إخضاع نتائج إجاباتهم لاختباري الصدق (صدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان، والصدق البنائي لمحاور الاستبيان) والثبات كما يلي:

- **صدق الاستبيان:** وذلك من خلال دراسة صدق الاتساق الداخلي وصدق الاتساق البنائي كما يلي:

01- صدق الاتساق الداخلي: تم حساب الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان على عينة الدراسة الاستطلاعية بحساب معامل الارتباط بين كل عبارة والدرجة الكلية للمحور التابعة له.

01-01- الاتساق الداخلي لعبارات أبعاد المحور الأول: والمتمثل في مدى توفر خصائص الجودة في مخرجات النظام المحاسبي المالي، والجدول الموالي يوضح مدى اتساق هذه الأبعاد.

الجدول رقم 38: يوضح مدى الاتساق الداخلي لعبارات أبعاد المحور الأول

	البعد 01:القابلية للفهم				**البعد 03**: الموثوقية			
	Correlation de Pearson	Sig.	النتيجة		Correlation de Pearson	Sig	N	
العبارة رقم 01	0,870**	0,000	40	العبارة رقم 09	0,698**	0,000	40	
العبارة رقم 02	0,816**	0,000	40	العبارة رقم 10	0,784**	0,000	40	
العبارة رقم 03	0,814**	0,000	40	العبارة رقم 11	0,848**	0,000	40	
البعد 02: الملاءمة				**البعد 04**: القابلية للمقارنة				
العبارة رقم 04	0,656**	0,000	40	العبارة رقم 12	0,835**	0,000	40	
العبارة رقم 05	0,635**	0,000	40	العبارة رقم 13	0,725**	0,000	40	
العبارة رقم 06	0,648**	0,000	40	العبارة رقم 14	0,681**	0,000	40	
العبارة رقم 07	0,713**	0,000	40					
العبارة رقم 08	0,714**	0,000	40					
**دال: أي يوجد ارتباط معنوي بين الفقرة والدرجة الكلية لمحورها								
قـــاعدة: إذا كانت قيمة الاحتمال الخطأ (Sig. or P-value) أقل من أو تساوي مستوى الدلالة، 0.05 فإنه يوجد ارتباط معنوي.								

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V 25

من النتائج في الجدول أعلاه نلاحظ أن:

- إن عبارات البعد الأول المتعلقة بقياس مفهوم القابلية للفهم تمتاز بالاتساق الداخلي مع بُعدها حيث أن علاقة الارتباط بينهما دالة إحصائيا إذ أن قيمة SIG (مستوى المعنوية) لقيم r المحسوبة في كل قيمها هي أقل من مستوى دلالة 0.05 وقيمة r المحسوبة محصورة بين أعلى قيمة 0.870 لدى العبارة رقم 01 واقل قيمة 0.814 لدى العبارة 03.
- عبارات البعد الثاني المتعلقة بقياس مفهوم الملاءمة تمتاز بالاتساق الداخلي مع بُعدها حيث أن العلاقة الارتباط بينهما دالة إحصائيا إذ أن قيمة SIG (مستوى المعنوية) لقيم r المحسوبة في كل قيمها هي أقل من مستوى دلالة 0.05 وقيمة r المحسوبة محصورة بين أعلى قيمة 0.714 لدى العبارة رقم 08 وأقل قيمة 0.635 لدى العبارة رقم 05.
- عبارات البعد الثالث المتعلقة بقياس مفهوم الموثوقية، تمتاز بالاتساق الداخلي مع بعدها حيث أن العلاقة الارتباط بينهما دالة إحصائيا إذ أن قيمة SIG (مستوى المعنوية) لقيم r المحسوبة في كل قيمها هي أقل من مستوى دلالة 0.05 وقيمة r المحسوبة محصورة بين أعلى قيمة 0.848 لدى العبارة 11 وأقل قيمة 0.698 لدى العبارة رقم 09.

- عبارات البعد الرابع المتعلقة بقياس مفهوم القابلية للمقارنة تمتاز بالاتساق الداخلي مع بعدها حيث أن العلاقة الارتباط بينهما دالة إحصائيا إذ أن قيمة SIG (مستوى المعنوية) لقيم r المحسوبة في كل قيمها هي أقل من مستوى دلالة 0.05 وقيمة r المحسوبة محصورة بين أعلى قيمة 0.835 لدى العبارة 12 واقل قيمة 0.681 لدى العبارة رقم 14.

ومنه عبارات كل بعد من أبعاد المحور الأول: **مدى توفر خصائص الجودة في مخرجات النظام المحاسبي المالي** صادقة ومتسقة، لما وضعت لقياسه.

01-.02- الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني: يوضح عملية اتخاذ القرار الاستثماري في المؤسسة الاقتصادية.

الجدول رقم 39: يوضح مدى الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني

	Correlation de Pearson	Sig.	N		Correlation de Pearson	Sig	N
العبارة رقم 01	0,638**	0,000	40	العبارة رقم 08	0,710**	0,000	40
العبارة رقم 02	0,360*	0,023	40	العبارة رقم 09	0,663**	0,000	40
العبارة رقم 03	0,546**	0,000	40	العبارة رقم 10	0,713**	0,000	40
العبارة رقم 04	0,633**	0,000	40	العبارة رقم 11	0,760**	0,000	40
العبارة رقم 05	0,635**	0,000	40	العبارة رقم 12	0,654**	0,000	40
العبارة رقم 06	0,561**	0,000	40				
العبارة رقم 07	0,387*	0,014	40				
**دال: أي يوجد ارتباط معنوي بين الفقرة والدرجة الكلية لمحورها							
قـــاعدة: إذا كانت قيمة الاحتمال الخطأ (Sig. or P-value) أقل من أو تساوي مستوى الدلالة، 0.05 فانه يوجد ارتباط معنوي.							

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V 25

التعليق على الجدول أعلاه: من النتائج الارتباطات الثنائية المبينة أعلاه نلاحظ أن: عبارات المحور الثاني المتعلق بقياس مفهوم عملية اتخاذ القرار الاستثماري في المؤسسة، تمتاز بالاتساق الداخلي مع بُعدها حيث أن علاقة الارتباط بينهما دالة إحصائيا إذ أن قيمة SIG (مستوى المعنوية) لقيم r المحسوبة في كل قيمها هي أقل من مستوى دلالة 0.05 وقيمة r المحسوبة محصورة بين أعلى قيمة 0.760 لدى العبارة رقم 11 وأقل قيمة 0.360 لدى العبارة رقم 02.

ومنه عبارات المحور الثاني المتعلق بقياس مفهوم **عملية اتخاذ القرار الاستثماري في المؤسسة الاقتصادية،** صادقة ومتسقة، لما وضعت لقياسه.

01-03- الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثالث: عملية اتخاذ القرارات التمويلية في المؤسسة الاقتصادية.

التعليق على الجدول أدناه: من النتائج الارتباطات الثنائية المبينة أعلاه نلاحظ أن: عبارات المحور الثالث المتعلق بقياس مفهوم عملية اتخاذ القرارات التمويلية في المؤسسة، تمتاز بالاتساق الداخلي مع بعدها حيث أن

العلاقة الارتباط بينهما دالة إحصائيا إذ أن قيمة SIG (مستوى المعنوية) لقيم r المحسوبة في كل قيمها هي أقل من مستوى دلالة 0.05 وقيمة r المحسوبة محصورة بين أعلى قيمة 0.816 لدى العبارة رقم 12 واقل قيمة 0.601 لدى العبارة رقم 01).

الجدول رقم 40: يوضح مدى الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثالث

N	Sig	Correlation de Pearson		N	Sig.	Correlation de Pearson	
40	0,000	0,624**	العبارة رقم 08	40	0,000	0,601**	العبارة رقم 01
40	0,000	0,672**	العبارة رقم 09	40	0,000	0,678**	العبارة رقم 02
40	0,000	0,711**	العبارة رقم 10	40	0,000	0,647**	العبارة رقم 03
40	0,000	0,788**	العبارة رقم 11	40	0,000	0,635**	العبارة رقم 04
40	0,000	0,816**	العبارة رقم 12	40	0,000	0,654**	العبارة رقم 05
				40	0,000	0,643**	العبارة رقم 06
				40	0,000	0,733**	العبارة رقم 07
**دال : أي يوجد ارتباط معنوي بين الفقرة والدرجة الكلية لمحورها							
قـــاعدة: إذا كانت قيمة الاحتمال الخطأ (Sig. or P-value) أقل من أو تساوي مستوى الدلالة، 0.05 فانه يوجد ارتباط معنوي.							

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V 25

ومنه عبارات المحور الثالث المتعلق بقياس مفهوم **عملية اتخاذ القرارات التمويلية في المؤسسة**، صادقة ومتسقة، لما وضعت لقياسه.

01.-04- الاتساق الداخلي لعبارات المحور الرابع: مساهمة المعلومات المحاسبية في فعالية القرارات الإستراتيجية في المؤسسة.

الجدول رقم 41: يوضح مدى الاتساق الداخلي لعبارات المحور الرابع

N	Sig	Correlation de Pearson		N	Sig.	Correlation de Pearson	
40	0,000	0,793**	العبارة رقم 05	40	0,000	0,777**	العبارة رقم 01
40	0,000	0,719**	العبارة رقم 06	40	0,000	0,740**	العبارة رقم 02
40	0,000	0,672**	العبارة رقم 07	40	0,000	0,673**	العبارة رقم 03
40	0,000	0,770**	العبارة رقم 08	40	0,000	0,687**	العبارة رقم 04
**دال : أي يوجد ارتباط معنوي بين الفقرة والدرجة الكلية لمحورها							
قـــاعدة: إذا كانت قيمة الاحتمال الخطأ (Sig. or P-value) أقل من أو تساوي مستوى الدلالة، 0.05 فانه يوجد ارتباط معنوي.							

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V 25

التعليق على الجدول أعلاه: من النتائج المبينة أعلاه نلاحظ أن: عبارات المحور الرابع المتعلق بقياس مفهوم مساهمة المعلومات المحاسبية في فعالية القرارات الإستراتيجية في المؤسسة، تمتاز بالاتساق الداخلي مع بعدها حيث أن العلاقة الارتباط بينهما دالة إحصائيا إذ أن قيمة SIG (مستوى المعنوية) لقيم r المحسوبة في كل قيمها هي أقل

من مستوى دلالة 0.05 وقيمة r المحسوبة محصورة بين أعلى قيمة 0.793 لدى العبارة رقم 05 وأقل قيمة 0.672 لدى الفقرة رقم 07.

ومنه عبارات **المحور الرابع المتعلق بقياس مفهوم مساهمة المعلومات المحاسبية في فعالية القرارات الإستراتيجية في المؤسسة**، صادقة ومتسقة، لما وضعت لقياسه.

2- صدق الاتساق البنائي: يعتبر صدق الاتساق البنائي أحد مقاييس صدق أداة الدراسة، حيث يقيس مدى تحقق الأهداف التي تسعى الأداة للوصول إليها، ويبين صدق الاتساق البنائي مدى ارتباط كل محور من محاور أداة الدراسة بالدرجة الكلية لعبارات الاستبيان مجتمعة، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 42: يوضح صدق الاتساق البنائي لأداة الدراسة

		أبعاد ومحاور الاستبيان	الارتباط مع الدرجة الكلية للاستبيان يساوي=		
			Pearson Corrélation	Sig	n
المحور الأول: مدى توفر خصائص الجودة في مخرجات النظام المحاسبي المالي	01	البعد الأول :القابلية للفهم	0,693**	0,000	40
	02	البعد الثاني:الملاءمة	0,865**	0,000	40
	03	البعد الثالث: الموثوقية	0,743**	0,000	40
	04	البعد الرابع:القابلية للمقارنة	0,724**	0,000	40
المحور الأول: مدى توفر خصائص الجودة في مخرجات النظام المحاسبي المالي			0,678**	0,000	40
المحور الثاني المتعلق بقياس مفهوم عملية اتخاذ القرار الاستثماري في المؤسسة			0,902**	0,000	40
المحور الثالث المتعلق بقياس مفهوم عملية اتخاذ القرارات التمويلية في المؤسسة			0,892**	0,000	40
المحور الرابع المتعلق بقياس مفهوم مساهمة المعلومات المحاسبية في فعالية القرارات الإستراتيجية في المؤسسة.			0,820**	0,000	40
**دال : أي يوجد ارتباط معنوي بين الفقرة والدرجة الكلية لمحورها					
قـــاعدة: إذا كانت قيمة الاحتمال الخطأ (Sig. or P-value) أقل من أو تساوي مستوى الدلالة 0.05 فانه يوجد ارتباط معنوي.					

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V 25

التعليق على الجدول أعلاه: من النتائج الارتباطات الثنائية المبينة أعلاه نلاحظ أن: محاور وأبعاد الاستبيان المعد للإجابة عن إشكالية الدراسة تمتاز بالاتساق البنائي مع الدرجة الكلية لعبارات الاستبيان حيث أن العلاقة الارتباط بينهما دالة إحصائيا إذ أن قيمة SIG (مستوى المعنوية) لقيم r المحسوبة ومنه محاور وأبعاد الاستبيان صادقة ومتسقة، لما وضعت لقياسه

- **ثبات الاستبيان:** يقصد بثبات الاستبيان أنه يعطي نفس النتائج إذا ما أعيد على نفس المجموعة في نفس الظروف وبمعنى أخر لو كررت عمليات قياس الفرد الواحد لأظهرت نفس الدرجة، شيئا من الاتساق أي أن درجته لا تتغير جوهريا بالتكرار، أي أن مفهوم الثبات يعني أن يكون الاختبار قادرا على أن يحقق دائما النتائج نفسها في حالة تطبيقه مرتين على نفس المجموعة.

ولتوضيح معنى الثبات نفترض أنه تم إجراء استقصاء معين على مجموعة من المتدربين على برنامج ما ثم تم رصد درجات كل متدرب في هذا الاستقصاء، وبعد فترة تم إعادة إجراء نفس الاختبار على نفس هذه المجموعة ورصدت أيضا درجات كل متدرب فيها، ودلت النتائج على أن الدرجات التي حصل عليها المتدربون في المرة الأولى لتطبيق الاستقصاء هي نفسها الدرجات التي حصل عليها هؤلاء المتدربون في المرة الثانية، وبناء عليه نستنتج بأن نتائج الاستقصاء ثابتة تماما بمعنى أكثر دقة.

وفي دراستنا تم التحقق من ثبات عبارات محاور وأبعاد استبيان الدراسة، وتم التحقق من ثبات الاستبيان من خلال استخدام طريقة معامل ألفا كرومباخ:

الجدول رقم 43: يبين قيمة معامل Cronbach's Alpha للاستبيان

			معامل ألفا كرونباخ	عدد الفقرات	النتيجة الاختبار
المحور الأول: مدى توفر خصائص الجودة في مخرجات النظام المحاسبي المالي	01	البعد الأول :القابلية للفهم	0,766	3	ثابت
	02	البعد 02: الملاءمة	0,686	5	ثابت
	03	البعد 03: الموثوقية	0,875	3	ثابت
	04	البعد 04: القابلية للمقارنة	0,699	3	ثابت
المحور الأول: مدى توفر خصائص الجودة في مخرجات النظام المحاسبي المالي			0,854	14	ثابت
المحور الثاني المتعلق بقياس مفهوم عملية اتخاذ القرار الاستثماري في المؤسسة			0,843	12	ثابت
المحور الثالث المتعلق بقياس مفهوم عملية اتخاذ القرارات التمويلية في المؤسسة			0,895	12	ثابت
المحور الرابع المتعلق بقياس مفهوم مساهمة المعلومات المحاسبية في فعالية القرارات الاستراتيجية في المؤسسة.			0,871	8	ثابت
جميع عبارات الاستبيان			0,842	46	ثابت

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V 25

وكتعليق على الجدول أعلاه نجد أن قيمة معامل ألفا كرومباخ ذات قيم مرتفعة وأن القيمة إجمالية لجميع فقرات الاستبيان للمعامل ثبات بلغت 0.842 وهي قيمة تشير إلى درجة ثبات عالية وهي أكبر من الحد الأدنى 0.6 مما يدل على ثبات أداة الدراسة وتجدر الإشارة أن معامل ألفا كرومباخ كلما اقتربت قيمته من 01 دل على أن قيمة الثبات مرتفعة.

رابعا: اختبار توزيع بيانات العينة

والمقصود به اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف سيمرنوفKolmogorov-Smirnov) ولاختيار الأدوات الإحصائية المناسبة من أجل تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة واختبار صحة الفرضيات يجب أولا أن نتعرف على طبيعة توزيع بيانات العينة وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات حيث توجد أدوات إحصائية معلمية وغير المعملية؛ وعليه ومن أجل اختبار طبيعة التوزيع نحتاج إلى وضع فرضيتين هما فرضية العدم

والفرضية البديلة، على اعتبار أن فرضية العدم خاضعة للاختبار أي أنها قد تكون غير صحيحة، مما يتطلب وضع الفرضية البديلة: H_1 الفرضية الصفرية: H_0 كما يلي:

H_0 : بيانات العينة تتبع التوزيع الطبيعي؛

H1 : بيانات العينة لا تتبع التوزيع الطبيعي.

والقاعدة هي إذا كانت قيمة الاحتمال الخطأ أو (مستوى المعنوية sig) أكبر من 0.05 فإن البيانات تتبع توزيع طبيعي.

الجدول رقم 44: يبين قيمة الإحصائية للاختبار التوزيع الطبيعي (Kolmogorov-Smirnov)

كشف عن توزيع بيانات إجابات افراد العينة على عبارات المحاور الاستبيان التالية:		(Kolmogorov-Smirnov)		النتيجة
		القيمة الإحصائية Test Statistic	مستوى الدلالة Sig	
1	المحور الأول: مدى توفر خصائص الجودة في مخرجات النظام المحاسبي المالي	0.071	0.187	يتبع التوزيع الطبيعي
2	المحور الثاني: عملية اتخاذ القرار الاستثماري في المؤسسة	0.073	0.085	يتبع التوزيع الطبيعي
3	المحور الثالث: عملية اتخاذ القرارات التمويلية في المؤسسة	0.077	0.057	يتبع التوزيع الطبيعي
4	المحور الرابع: مساهمة المعلومات المحاسبية في فعالية القرارات الاستراتيجية في المؤسسة	0.087	0.058	يتبع التوزيع الطبيعي
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V 25				

ومن خلال الجدول أعلاه نجد أن مستوى المعنوية sig أكبر من (0.05) لجميع محاور الاستبيان، وبالتالي فإننا نقبل الفرض العدمي القائل بأن بيانات العينة تتبع التوزيع الطبيعي، أي أن بيانات إجابات أفراد العينة على عبارات متغيرات الدراسة تخضع للتوزيع الطبيعي الأمر الذي يسمح لنا بإجراء مختلف الاختبارات المعلمية للإجابة على الأسئلة وفرضيات الدراسة.

خامسا: الأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة

تم إخضاع البيانات إلى عملية التحليل الإحصائي باستخدام برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS.V25) وقد تم الاعتماد على بعض الاختبارات بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية الوصفية والأساليب الاستدلالية وكذلك الأشكال البيانية كما يلي:

1- التكرارات والنسب المئوية والأشكال البيانية: لوصف الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة.

2- المتوسط الحسابي: وهو متوسط مجموعة من القيم، أو مجموع القيم المدروسة مقسوم على عددها، وذلك بغية التعرف على متوسط إجابات المستجوبين حول عبارات الاستبيان، والمتوسط الحسابي أيضا يساعد في ترتيب العبارات حسب أعلى قيمة له.

3- الانحراف المعياري: وذلك من أجل التعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة اتجاه كل فقرة أو بُعد، والتأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرضيات، ويوضح التشتت في استجابات أفراد الدراسة فكلما اقتربت قيمته من الصفر فهذا يعني تركز الإجابات وعدم تشتتها، كما أنه يفيد في ترتيب العبارات لصالح الأقل تشتتا عند تساوي المتوسط الحسابي بينها.

4- تحليل الانحدار البسيط والمتعدد: يهدف إلى توضيح كيف يؤثر المتغير المستقل في المتغير التابع.

5- معامل التحديد R^2: يقيس مدى مساهمة المتغير المستقل في المتغير التابع، أي يكشف لنا النسبة التي يؤثر بها المتغير المستقل على المتغير التابع حيث كلما كانت هذه النسبة كبيرة كلما كانت المساهمة أكبر، وتعزى النسبة المتبقية لمتغيرات أخرى خارج الدراسة وكذا للخطأ العشوائي.

5-اختبار 'ت' (T-TEST): ويستخدم في حالة العينة الواحدة (one Sample t-test) إذ يفيد هذا الاختبار في الكشف عن ما إذا كان هناك فرق جوهري (دال إحصائيا) بين المتوسط الحسابي $\overline{X}$ لإجابات أفراد العينة والمتوسط الفرضي (x=03).

6- اختبار الصدق والثبات: وذلك بالاستعانة بمعامل ألفا كرونباخ لقياس الثبات ومعامل الارتباط بيرسون لقياس الصدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة.

07- اختبار التوزيع الطبيعي (Kolmogorov-Smirnov): لمعرفة نوع توزيع بيانات العينة.

المطلب الثاني: عرض ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية

سيتم عرض نتائج الدراسة ابتداء من محور المعلومات العامة، مرورا بالمحاور الأساسية للاستبيان، بغرض التأكد من صحة الفرضيات.

أولا: قسم المعلومات العامة

من خلال الجدول أدناه نلاحظ أن نسبة كبيرة من المستجوبين يسيرون المؤسسات الخاصة تليها المؤسسات العمومية في حين لا توجد أي مؤسسة مختلطة في هذه الدراسة، أما أعمار الشركات التي يتواجد بها المسيرون فأغلبها أكبر من خمسة عشر سنة، أما طبيعتها فإن العينة اشتملت على عدد كبير من الردود من المؤسسات الصناعية وبدرجة أقل المؤسسات التجارية في حين لا توجد ولا مؤسسة خدماتية، أما فيما يخص حجم المؤسسات فهي مرتبة كما يلي أولا المؤسسات كبيرة الحجم، ثم المؤسسات متوسطة الحجم وبعدها المؤسسات الصغيرة (تم معرفة ذلك من خلال عدد عمال المؤسسات).

الجدول رقم 45: يبين توزيع أفراد العينة حسب المتغيرات العامة

Percent	Frequency		
35,4	46	عمومي	**القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة**
64,6	84	خاص	
9,2	12	بين 5-10 سنوات	**عمر المؤسسة**
20,0	26	بين 11-15 سنوات	
70,8	92	أكثر من 15 سنة	
89,2	116	صناعي	**طبيعة نشاط المؤسسة**
10,8	14	تجاري	
3,1	4	10-49	**عدد عمال المؤسسة**
29,2	38	50-250	
67,7	88	أكثر من 250	
28,5	37	رئيس قسم	**المركز الوظيفي**
22,3	29	محاسب	
49,2	64	مدير	
74,6	97	من 01سنة الى 10 سنوات	**عدد سنوات الخبرة**
18,5	24	من 11سنة الى 20 سنة	
6,9	9	من 21 سنة الى 30 سنة	
6,9	9	تقني سامي	**المؤهل العلمي**
9,2	12	ثانوي	
,8	1	دكتوراه أولى سنة	
68,5	89	ليسانس	
6,2	8	ماستر	
8,4	11	مهندس	
100,0	130	Total	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V 25

كما أن الجدول أعلاه يوضح خصائص الأفراد المستجوبين حيث نجد أن غالبيتهم مدراء عامين أو مدراء مديريات أو رؤساء أقسام (المسيرين) وهذه هي الفئة المستهدفة بالدرجة الأولى في دراستنا ثم نجد نسبة أخرى متمثلة في محاسبين المؤسسات؛ أما فيما يخص الخبرة فنجد غالبية المستجوبين خبرتهم بين السنة وعشر سنوات وفئة أقل منها بين إحدى عشر سنة وعشرون سنة، وفي الأخير الذين لدهم خبرة تفوق واحد وعشرون سنة؛ أما فيما يخص المؤهل العملي لهم فيتراوح بين الدراسات الجامعية (مختلف الأطوار) ودون المستوى الجامعي (ثانوي أو

تكوين)، حيث أن أكثر من 83.2٪ من المستجوبين من حاملي الشهادات الجامعية، ولمزيد من التوضيح أنظر الشكل أدناه.

الشكل رقم 32: يبين التمثيل البياني لتوزيع أفراد العينة حسب المتغيرات العامة

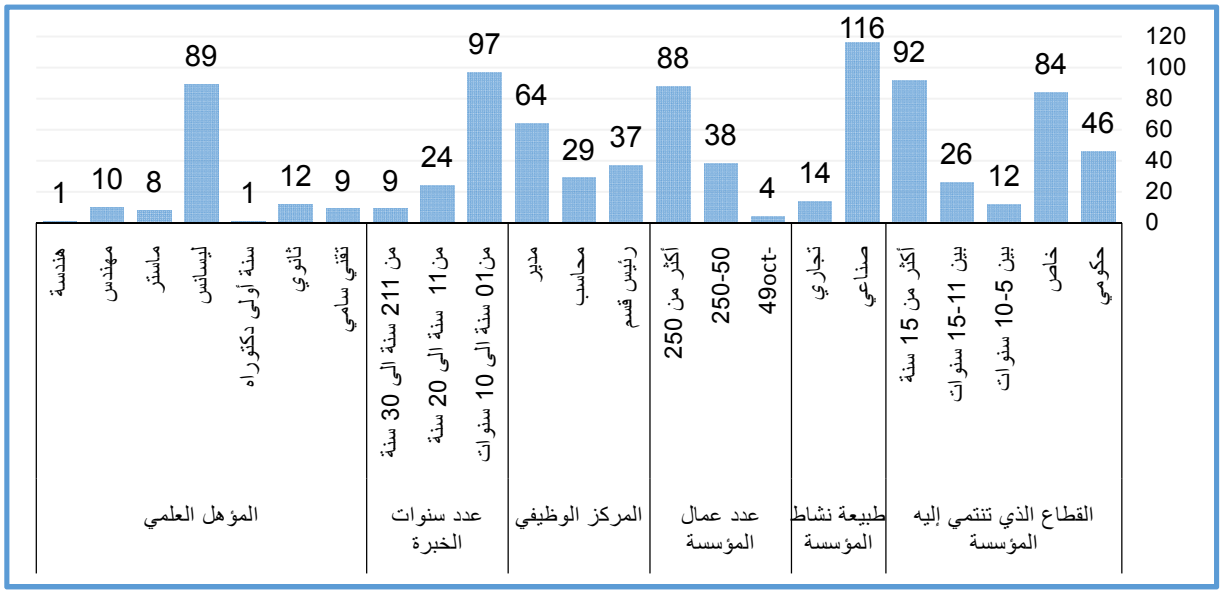

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V 25

ثانيا: تحليل إجابات واتجاهات أفراد العينة نحو عبارات الاستبيان

أولا يجب تحديد وإعداد دليل الموافقة لتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الاستبيان فإنه تم اعتماد على الأدوات الإحصائية التالية: التكرارات والنسبة، المدى، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري.

يجب تحديد طول خلايا مقياس ليكرت الخماسي (المدى العام) المستخدم في استبيان الدراسة ويتم حساب المدى كالتالي: (أعلى درجة في مقياس- أدني درجة في مقياس)=(5-1)=4 وللحصول على طول الخلية الصحيح نقوم بقسمة المدى العام على عدد دراجات الموافقة وذلك على نحو التالي: 5/4=0.8 وبإضافة هذه القيمة في كل مرة للحد الأدنى لدرجة الموافقة نحصل على الحد الأعلى وهكذا مع كل درجات الموافقة، وتفيد هذه العملية في التعرف على موقف مشترك لإجمالي أفراد العينة حيث:

- إذا تراوحت قيمة المتوسط الحسابي المرجح لدرجة الموافقة حول أي عبارة من عبارات الاستبيان ما بين **1-1.80** فإن هذا يعني أن درجة الموافقة تمثل درجة منخفضة جدا؛
- إذا تراوحت قيمة المتوسط الحسابي المرجح لدرجة الموافقة حول أي عبارة من عبارات الاستبيان مابين **1.80-2.60** فإن هذا يعني أن درجة الموافقة تمثل درجة منخفضة؛
- إذا تراوحت قيمة المتوسط الحسابي المرجح لدرجة الموافقة حول أي عبارة من عبارات الاستبيان مابين **2.60-3.40** فإن هذا يعني أن درجة الموافقة تمثل درجة متوسطة؛

- إذا تراوحت قيمة المتوسط الحسابي المرجح لدرجة الموافقة حول أي عبارة من عبارات الاستبيان مابين **3.40-4.20** فإن هذا يعني أن درجة الموافقة تمثل درجة عالية؛

- إذا تراوحت قيمة المتوسط الحسابي المرجح لدرجة الموافقة حول أي عبارة من عبارات الاستبيان مابين **4.20-5** فإن هذا يعني أن درجة الموافقة تمثل درجة عالية جدا.

مجال المتوسط الحسابي		مقياس لكرت	درجة الموافقة
[1.80 - 1]	من 01 إلى 1.80 درجة	غير موافق تماما	درجة منخفضة جدا
[2.60 - 1.80]	من 1.80 إلى 2.60 درجة	غير موافق	درجة منخفضة
[3.40 - 2.60]	من 2.60 إلى 3.40 درجة	محايد	درجة متوسطة
[4,20 - 3.40[	من 3.40 إلى 4.20 درجة	موافق	درجة عالية
[5 - 4.20]	من 4.20 إلى 5 درجة	موافق تماما	درجة عالية جدا

وترتب العبارة من خلال أهميتها في المحور بالاعتماد على أكبر قيمة متوسط حسابي في المحور وعند تساوي المتوسط الحسابي بين عبارتين فإنه يأخذ بعين الاعتبار أقل قيمة للانحراف معياري بينهما.

01- عرض وتحليل إجابات أفراد العينة على فقرات المحور 01 من الاستبيان: الموجه للأفراد والمتعلق بمدى توفر خصائص الجودة في مخرجات النظام المحاسبي المالي، وذلك بأخذ كل بعد على حدا.

أ- عرض وتحليل إجابات أفراد العينة على فقرات البعد 01 والمتعلق بـ: القابلية للفهم

الجدول رقم 46: نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على فقرات والمتعلق بـ: القابلية للفهم

رقم	العبارة		التكرارات والنسبة% لإجابات العينة على كل عبارة					المتوسط الحسابي	انحراف المعياري	الاتجاه العام للموافقة العينة
			1	2	3	4	5			
01	العبارة رقم 01	ت	**0**	2	12	52	64	4,37	0,717	**درجة عالية جدا**
		%	**0.0**	1,5	9,2	40,0	49,2			
02	العبارة رقم 02	ت	**0.0**	6	12	64	48	4,18	0,785	**درجة عالية**
		%	**0.0**	4,6	9,2	49,2	36,9			
03	العبارة رقم 03	ت	**0.0**	2	3	4	5	3,90	0,931	**درجة عالية**
		%	**0.0**	17	12	68	33			
أراء واتجاهات أفراد العينة حول مستوى خاصيةالقابلية للفهم لدى مؤسسات محل الدراسة								4,1513	0,67196	**درجة عالية**
الوزن النسبي للاتجاه العام								**% 83.06**		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V 25

الشكل رقم 33: نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على فقرات والمتعلق بـ: القابلية للفهم

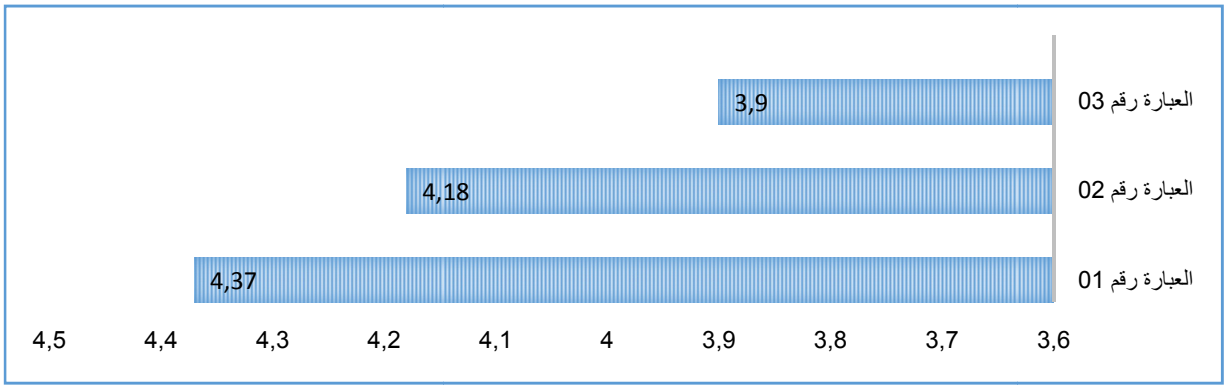

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V 25

من خلال التعليق على الجدول أعلاه نجد أنه يمكن ترتيب العبارات حسب أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة كما يلي:

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 01: "إن مخرجات النظام المحاسبي المالي SCF بمؤسستكم يحتوي على معلومات محاسبية مفهومة من قبلكم" نلاحظ أنها احتلت المرتبة الأولى من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ 4,37 والانحراف معياري 0,717، وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات أفراد العينة موافقون بـ درجة عالية جدا في إجابتهم على العبارة رقم 01 أي أن: مخرجات النظام المحاسبي المالي SCF بالمؤسسات محل الدراسة تحتوي على معلومات محاسبية مفهومة من قبلهم وهناك درجة عالية حسب وجهة نظرهم.

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 02: "إن القوائم المالية الناتجة عن النظام المحاسبي المالي سهلة القراءة" نلاحظ أنها احتلت المرتبة الثانية من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ: 4,18 وانحراف معياري 0,785، وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير بأنهم موافقون بـ درجة عالية في إجابتهم على العبارة رقم 02 أي أن القوائم المالية الناتجة عن النظام المحاسبي المالي بالمؤسسات محل الدراسة بها درجة عالية من سهلة القراءة حسب وجهة نظرهم.

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 03 "المعلومات الناتجة عن النظام المحاسبي المالي واضحة ولا تحتاج إلى من يفسرها لكم" نلاحظ أنها احتلت المرتبة الثالثة من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ 3,9 والانحراف معياري 0,931، وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون بـ درجة عالية في إجابتهم على العبارة رقم 03 أي أن المعلومات الناتجة عن النظام المحاسبي المالي واضحة بدرجة عالية ولا تحتاج إلى من يفسرها لهم حسب وجهة نظرهم.

- الاستنتاج العام حول أراء واتجاهات أفراد العينة فيما يتعلق بمستوى خاصية القابلية للفهم لدى المؤسسات محل الدراسة فمن خلال ما ذكر سابقا ومن الجدول أعلاه نجد أن: المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات أفراد العينة على عبارات البعد الأول والمتعلق بـ (القابلية للفهم للمعلومات المحاسبية) بلغ ($\bar{x} = 4.1513$) وبالانحراف معياري بلغ ($\delta = 0.671$) مما يشير إلى تقارب أراء الأفراد وتمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي العام للبعد وهو ضمن مجال (من 3.40 إلى 4.20 درجة) أي أن اتجاهات أفراد العينة يوضح أنهم موافقون على أن خاصية القابلية للفهم لدى المؤسسات محل الدراسة هو بدرجة عالية وهذا بنسبة 83.06 % حسب وجهة نظرهم.

ب- عرض وتحليل إجابات أفراد العينة على فقرات البعد 02 والمتعلق بـ: الملاءمة

الجدول رقم 47: نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على فقرات والمتعلق بـ: الملاءمة

رقم العبارة	العبارة		التكرارات والنسبة% لإجابات العينة على كل عبارة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
			1	2	3	4	5			
04	العبارة رقم 04	ت	0	0	16	67	47	4,24	0,657	درجة عالية جدا
		%	0.0	0.0	12.3	51.5	36.2			
05	العبارة رقم 05	ت	0	6	14	80	30	4,03	0,725	درجة عالية
		%	0.0	4.6	10.8	61.5	23.1			
06	العبارة رقم 06	ت	0	4	17	77	32	4,05	0,708	درجة عالية
		%	0.0	3.1	13.1	59.2	24.6			
07	العبارة رقم 07	ت	0	18	30	64	18	3,63	0,890	درجة عالية
		%	0.0	13.8	23.1	49.2	13.8			
08	العبارة رقم 08	ت	0	9	20	75	26	3,91	0,792	درجة عالية
		%	0.0	6.9	15.4	57.7	20.0			
أراء واتجاهات أفراد العينة حول مستوى خاصية الملاءمة لدى مؤسسات محل الدراسة								3,9723	0,52695	درجة عالية جدا
الوزن النسبي للاتجاه العام								**% 79.40**		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V 25

الشكل رقم 34: نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على فقرات والمتعلق بـ: الملاءمة

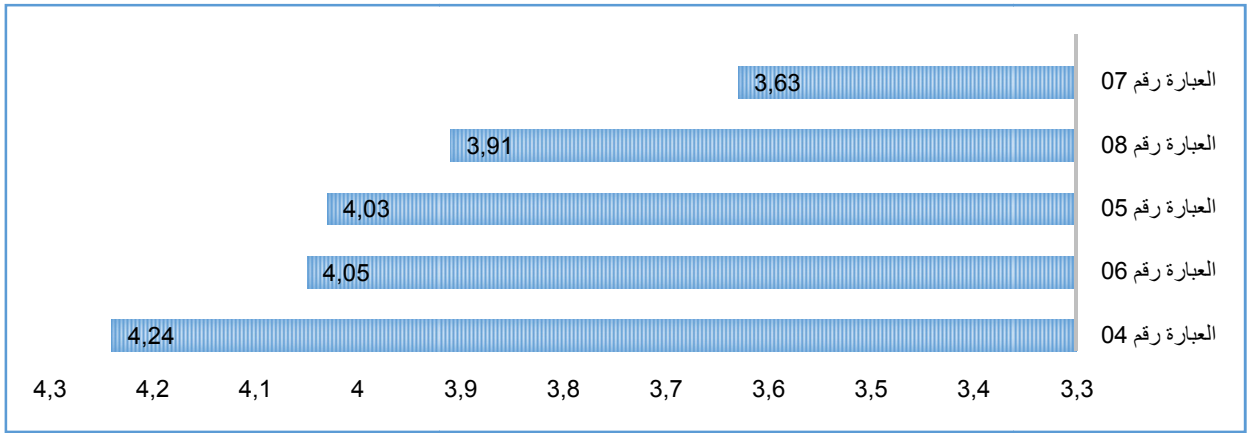

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V 25

من خلال التعليق على الجدول أعلاه نجد أنه يمكن ترتيب العبارات حسب أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة كما يلي:

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 04: "مخرجات النظام المحاسبي المالي تحوي معلومات محاسبية ملائمة لأغراض استخدامها في اتخاذكم للقرارات" نلاحظ أنها احتلت المرتبة الأولى من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ 4,24 والانحراف معياري 0,657، وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات أفراد العينة موافقون بـ درجة عالية جدا في إجابتهم على العبارة أي أن: مخرجات النظام المحاسبي المالي تحوي معلومات محاسبية ملائمة بدرجة عالية جدا لأغراض استخدامها في اتخاذهم للقرارات بالمؤسسات محل الدراسة حسب وجهة نظرهم.

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 06 "يمكنكم عند اتخاذ القرار الاعتماد على المعلومات المحاسبية في تصويب أو تعديل توقعاتكم السابقة" نلاحظ أنها احتلت المرتبة الثانية من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ 4,05 وانحراف معياري 0,708، وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون بـ درجة عالية في إجابتهم على العبارة رقم 06 أي أن بالمؤسسات محل الدراسة عند اتخاذ القرار يتم الاعتماد على المعلومات المحاسبية في تصويب أو تعديل توقعاتهم السابقة وبدرجة عالية حسب وجهة نظرهم.

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 05: "يمكنكم استخدام المعلومات الناتجة عن النظام المحاسبي المالي كأداة للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية بمؤسستكم" نلاحظ أنها احتلت المرتبة الثالثة من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ 4,03 وانحراف معياري 0,725، وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة نحو الموافقة بـ درجة عالية في إجابتهم على العبارة رقم 05 أي أن هناك درجة عالية بالمؤسسات محل الدراسة تمكنهم من استخدام المعلومات الناتجة عن النظام المحاسبي المالي كأداة للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية بمؤسساتهم حسب وجهة نظرهم.

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 08: "المعلومات المحاسبية الناتجة عن SCF لديها القدرة على التأثير في القرارات المتخذة في مؤسستكم" نلاحظ أنها احتلت المرتبة الرابعة من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ 3,91 وانحراف معياري 0,792، وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة نحو الموافقة بـ درجة عالية في إجابتهم على العبارة رقم 08 أي أن هناك درجة عالية بالمؤسسات محل الدراسة من حيث أن المعلومات المحاسبية الناتجة عن SCF لديها القدرة على التأثير في القرارات المتخذة في مؤسساتهم حسب وجهة نظرهم.

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 07: "تصلكم المعلومات المحاسبية في التوقيت المناسب لاتخاذ القرارات" نلاحظ أنها احتلت المرتبة الخامسة من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ 3,63 وانحراف معياري 0,89، وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون بـ درجة عالية في إجابتهم على العبارة رقم 07 أي أن هناك درجة عالية بالمؤسسات محل الدراسة في وصول المعلومات المحاسبية في التوقيت المناسب لاتخاذ القرارات حسب وجهة نظرهم.

- الاستنتاج العام حول أراء واتجاهات أفراد العينة فيما يتعلق بمستوى خاصية الملاءمة لدى مؤسسات محل الدراسة فمن خلال ما ذكر سابقا ومن الجدول أعلاه نجد أن المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات أفراد العينة على عبارات البعد 02 والمتعلق ب (الملاءمة في المعلومات المحاسبية) بلغ ($\bar{x} = 3.9723$) وبانحراف معياري بلغ ($\delta = 0.526$) مما يشير إلى تقارب أراء الأفراد وتمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي العام للبعد هو ضمن مجال (من 3.40 إلى 4.20 درجة) أي أن أفراد العينة موافقون على أن هناك الملاءمة في المعلومات المحاسبية لدى المؤسسات محل الدراسة هو بدرجة عالية وهذا بنسبة 79.40 % حسب وجهة نظرهم.

ج- عرض وتحليل إجابات أفراد العينة على فقرات البعد 03 والمتعلق بـ: الموثوقية

الجدول رقم 48: نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على فقرات والمتعلق بـ: الموثوقية

رقم العبارة	العبارة		التكرارات والنسبة% لإجابات العينة على كل عبارة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
			1	2	3	4	5			
09	العبارة رقم 09	ت	1	14	21	61	33	3,85	0,949	درجة عالية
		%	0.8	10.8	16.2	46.9	25.4			
10	العبارة رقم 10	ت	2	17	35	60	16	3,55	0,924	درجة عالية
		%	1.5	13.1	26.9	46.2	12.3			
11	العبارة رقم 11	ت	0	12	24	72	22	3,80	0,830	درجة عالية
		%	0.0	9.2	18.5	55.4	16.9			
أراء واتجاهات أفراد العينة حول مستوى خاصية الموثوقية لدى مؤسسات محل الدراسة								3,7333	0,77248	درجة عالية
الوزن النسبي للاتجاه العام								**% 74.60**		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V 25

الشكل رقم 35: نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على فقرات والمتعلق بـ: الموثوقية

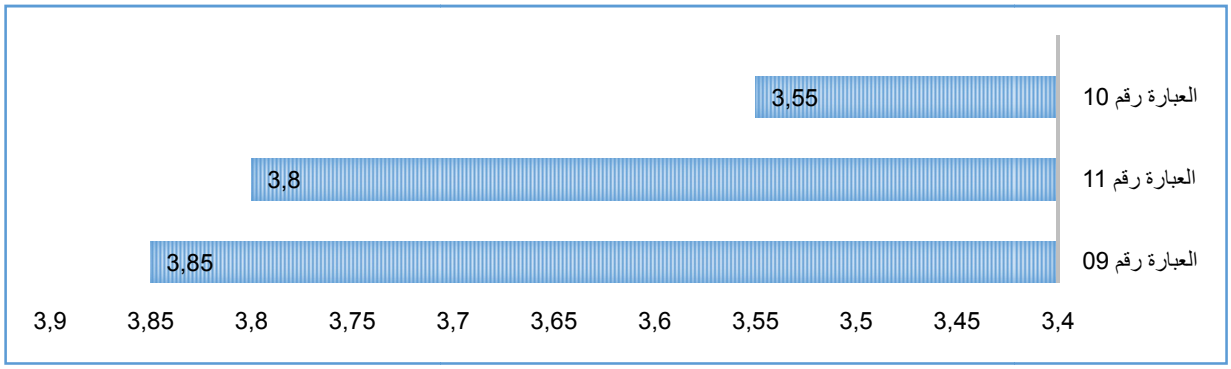

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V 25

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 09: "المعلومات المحاسبية كاملة وتتصف بالتمثيل الصادق لوضعية مؤسستكم" نلاحظ أنها احتلت المرتبة الأولى من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ 3,85 وانحراف معياري 0,949، وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون بـ درجة عالية في إجابتهم على العبارة رقم 09 أي أن هناك درجة عالية بالمؤسسات محل الدراسة فيما يخص أن المعلومات المحاسبية كاملة وتتصف بالتمثيل الصادق لوضعية مؤسستهم حسب وجهة نظرهم.

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 11: "المعلومات المحاسبية الناتجة عن SCF محايدة أي خالية من التحيز" نلاحظ أنها احتلت المرتبة الثانية من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ 3,8 وانحراف معياري 0,83، وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون بـ درجة عالية في إجابتهم على العبارة رقم 11 أي أن هناك درجة عالية بالمؤسسات محل الدراسة من حيث كون لمعلومات المحاسبية الناتجة عن SCF محايدة أي خالية من التحيز حسب وجهة نظر أفراد العينة.

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 10: "المعلومات المحاسبية الناتجة عن SCF خالية من الأخطاء المادية" نلاحظ أنها احتلت المرتبة الثالثة من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ 3,55 وانحراف معياري 0,924، وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة بأنهم موافقون بدرجة عالية في إجابتهم على العبارة رقم 10 أي أن هناك درجة عالية بالمؤسسات محل الدراسة فيما يخص كون المعلومات المحاسبية الناتجة عن SCF خالية من الأخطاء المادية حسب وجهة نظره إطاراتها.

- الاستنتاج العام حول أراء واتجاهات أفراد العينة فيما يتعلق بمستوى خاصية الموثوقية لدى مؤسسات محل الدراسة فمن خلال ما ذكر سابقا ومن جدول أعلاه نجد أن: المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات أفراد العينة على عبارات البعد 03 والمتعلق بالموثوقية في المعلومات المحاسبية بلغ ($\bar{x}$ = 3.733) وبانحراف معياري بلغ (δ=0.772) مما يشير إلى تقارب أراء الأفراد وتمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي العام للبعد وهو ضمن مجال (من 3.40 إلى 4.20

درجة) أي أن أفراد العينة موافقون على توفر خاصية الموثوقية لدى المؤسسات محل الدراسة وهو بدرجة عالية وهذا بنسبة 74.60 % حسب وجهة نظرهم.

د-عرض وتحليل إجابات أفراد العينة على فقرات البعد 04 والمتعلق بـ: القابلية للمقارنة

الجدول رقم 49: نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على فقرات والمتعلق بـ: القابلية للمقارنة

رقم العبارة	العبارة		التكرارات والنسبة% لإجابات العينة على كل عبارة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
			1	2	3	4	5			
12	العبارة رقم 12	ت	0	6	18	77	29	3,99	0,742	درجة عالية
		%	0.0	4.6	13.8	59.2	22.3			
13	العبارة رقم 13	ت	0	2	9	82	37	4,18	0,620	درجة عالية
		%	0.0	1.5	6.9	63.1	28.5			
14	العبارة رقم 14	ت	0	6	30	69	25	3,87	0,771	درجة عالية
		%	0.0	4.6	23.1	53.1	19.2			
أراء واتجاهات أفراد العينة حول مستوى خاصية القابلية للمقارنة لدى مؤسسات محل الدراسة								4,0154	0,54411	درجة عالية
الوزن النسبي للاتجاه العام								**% 80.20**		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V 25

الشكل رقم 36: نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على فقرات والمتعلق بـ: القابلية للمقارنة

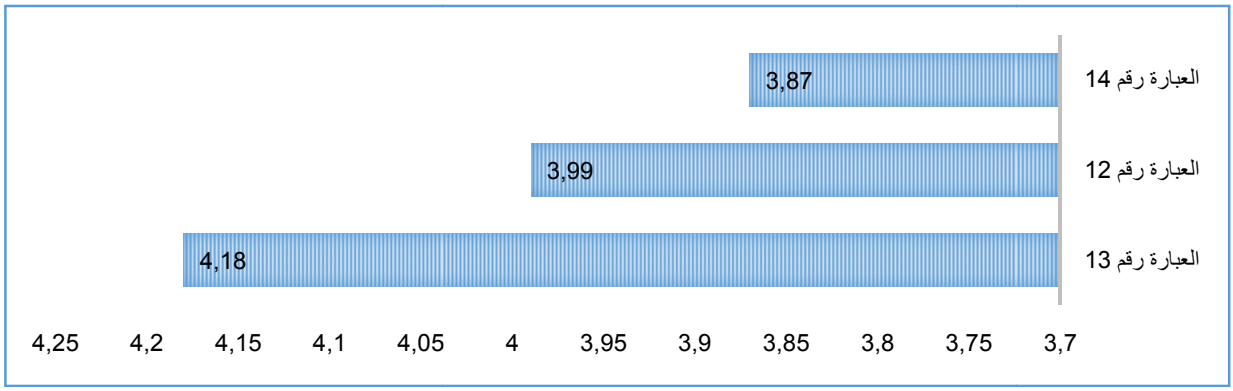

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V 25

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 13: "تمكنكم المعلومات المحاسبية من مقارنة أداء مؤسستكم بين الفترات الزمنية المختلفة" نلاحظ أنها احتلت المرتبة الأولى من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ 4,18 وانحراف معياري 0,62، وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة هي نحو الموافقة بدرجة عالية على العبارة رقم 13 أي أن هناك درجة عالية بالمؤسسات محل الدراسة من تمكن المعلومات المحاسبية من مقارنة أداء مؤسستهم بين الفترات الزمنية المختلفة وهذا حسب وجهة نظرهم.

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 12: "إن القوائم المالية تتصف بقابلية مقارنتها مع قوائم مالية أخرى من أجل تحديد الاتجاهات في الوضع المالي والأداء المالي لمؤسستكم" نلاحظ أنها احتلت المرتبة الثانية من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ 3,99 وانحراف معياري 0,742، وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى اتجاهات (تقييم) أفراد العينة والتي توضح موافقتهم بدرجة عالية على العبارة رقم 12 أي أن القوائم المالية بالمؤسسات محل الدراسة تتصف بدرجة عالية من قابلية مقارنتها مع قوائم مالية أخرى من أجل تحديد الاتجاهات في الوضع المالي والأداء المالي.

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 14: "تمكنكم المعلومات المحاسبية من التعرف على أوجه التشابه والاختلاف بين أداء المؤسسة وأداء المؤسسات الأخرى خلال فترة زمنية معينة" نلاحظ أنها احتلت المرتبة الثالثة من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ 3,87 وانحراف معياري 0,771، وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أفراد العينة موافقون وبدرجة عالية في إجابتهم على العبارة رقم 14 أي أن هناك درجة عالية بالمؤسسات محل الدراسة من حيث تمكنهم من التعرف على أوجه التشابه والاختلاف بين أداء المؤسسة وأداء المؤسسات الأخرى خلال فترة زمنية معينة عن طريق المعلومات المحاسبية.

- الاستنتاج العام حول أراء واتجاهات أفراد العينة فيما يتعلق بمستوى خاصية القابلية للمقارنة لدى مؤسسات محل الدراسة فمن خلال ما ذكر سابقا نجد أن المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات أفراد العينة على عبارات البعد 04 والمتعلق بالقابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية بلغ ($\bar{x} = 4.0154$) وبانحراف معياري بلغ ($\delta = 0.5441$) مما يشير إلى تقارب أراء الأفراد وتمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي العام للبعد الذي هو ضمن المجال (من 3.40 إلى 4.20 درجة) أي أن هناك توجه لأفراد العينة نحو الموافقة على توفر خاصية القابلية للمقارنة في المعلومات المحاسبية لدى المؤسسات محل الدراسة هو بدرجة عالية وهذا بنسبة 80.20 % حسب وجهة نظرهم.

هـ- ترتيب خصائص الجودة في مخرجات النظام المحاسبي المالي حسب وجهة نظر إفراد العينة: بالنسبة خاصية القابلية للفهم فاحتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي4.151 تليها خاصية القابلية للمقارنة في المرتبة الثانية وخاصية الملاءمة في المرتبة الثالثة وفي الأخير خاصية الموثوقية بمتوسط حسابي 3.733 وقيمة الإجمالية للمتوسط الحسابي للجودة في مخرجات النظام المحاسبي المالي لدى المؤسسات محل الدراسة حسب وجهة نظرهم وبلغت قيمتها 3.969 أي أن الجودة متوفرة بدرجة عالية (أنظر الجدول أدناه).

الجدول رقم 50: ترتيب خصائص الجودة في مخرجات النظام المحاسبي المالي بالمؤسسات محل الدراسة

الرقم	خصائص الجودة في مخرجات النظام المحاسبي المالي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التوفر	الترتيب
.1	خاصية القابلية للفهم	4,151	0,672	عالية	**01**
.2	خاصية القابلية للمقارنة	4,015	0,544	عالية	**02**
.3	خاصية الملاءمة	3,972	0,527	عالية	**03**
.4	خاصية الموثوقية	3,733	0,772	عالية	**04**
الجودة في مخرجات النظام المحاسبي المالي		3,969	0,473	عالية	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V 25

وعليه وجب علينا معرفة مدى مساهمة وأثر خصائص الجودة (القابلية للفهم/ القابلية للمقارنة/ الموثوقية/ الملاءمة) في مخرجات النظام المحاسبي المالي لدى المؤسسات محل الدراسة على عملية اتخاذ القرار الإستراتيجي (الاستثماري+ التمويلي) في المؤسسة الاقتصادية وهذا من خلال اختبار فرضيات الدراسة لتحديد مستوى مساهمة المتغير المستقل في تغير وتباين المتغير التابع.

الشكل رقم 37: ترتيب خصائص الجودة في مخرجات النظام المحاسبي المالي بالمؤسسات محل الدراسة

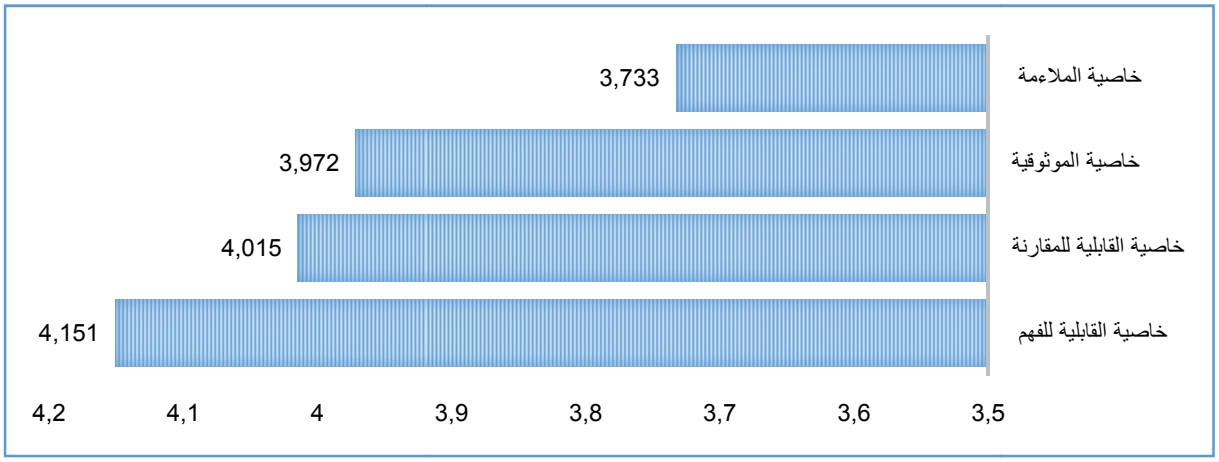

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V 25

2- عرض وتحليل إجابات أفراد العينة على فقرات المحور 02 من الاستبيان: الموجه للأفراد والمتعلق بعملية اتخاذ القرار الاستثماري في المؤسسة؛ ومن خلال التعليق على الجدول أعلاه نجد أنه يمكن ترتيب العبارات حسب أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة كما يلي:

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 01: "تقوم مؤسستكم عند اتخاذ أي قرار استثماري بدراسة الوضعية المالية الحالية لها" نلاحظ أنها احتلت المرتبة الأولى من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ 4,24 وانحراف معياري 0,702، وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات (تقييم) أفراد

العينة هي نحو الموافقة وبدرجة عالية جدا في إجابتهم على العبارة رقم 01 أي أن هناك درجة عالية حول قيام المؤسسات محل الدراسة بدراسة الوضعية المالية الحالية لها عند اتخاذ أي قرار استثماري.

الجدول رقم 51: نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على فقرات والمتعلق بـ: المحور 02

الرقم	العبارة		التكرارات والنسبة% لإجابات العينة على كل عبارة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
			1	2	3	4	5			
01	العبارة رقم 01	ت	0	2	14	65	49	4,24	0,702	درجة عالية جدا
		%	0,0	1,5	10,8	50,0	37,7			
02	العبارة رقم 02	ت	0	0	22	70	38	4,12	0,671	درجة عالية
		%	0,0	0,0	16,9	53,8	29,2			
03	العبارة رقم 03	ت	2	6	40	62	20	3,71	0,839	درجة عالية
		%	1,5	4,6	30,8	47,7	15,4			
04	العبارة رقم 04	ت	4	20	42	49	15	3,39	0,984	درجة عالية
		%	3,1	15,4	32,3	37,7	11,5			
05	العبارة رقم 05	ت	0	6	30	69	25	3,87	0,771	درجة عالية
		%	0,0	4,6	23,1	53,1	19,2			
06	العبارة رقم 06	ت	0	10	22	69	29	3,90	0,834	درجة عالية
		%	0,0	7,7	16,9	53,1	22,3			
07	العبارة رقم 07	ت	0	15	24	69	22	3,75	0,872	درجة عالية
		%	0,0	11,5	18,5	53,1	16,9			
08	العبارة رقم 08	ت	0	6	27	64	33	3,95	0,806	درجة عالية
		%	0,0	4,6	20,8	49,2	25,4			
09	العبارة رقم 09	ت	2	8	25	67	28	3,85	0,881	درجة عالية
		%	1,5	6,2	19,2	51,5	21,5			
10	العبارة رقم 10	ت	0	10	31	47	42	3,93	0,933	درجة عالية
		%	0,0	7,7	23,8	36,2	32,3			
11	العبارة رقم 11	ت	2	6	27	68	27	3,86	0,851	درجة عالية
		%	1,5	4,6	20,8	52,3	20,8			
12	العبارة رقم 12	ت	2	10	22	69	27	3,84	0,896	درجة عالية
		%	1,5	7,7	16,9	53,1	20,8			
أراء واتجاهات أفراد العينة حول عملية اتخاذ القرار الاستثماري لدى مؤسسات محل الدراسة								3,8686	0,51630	درجة عالية
الوزن النسبي للاتجاه العام								**% 77.23**		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V 25

الشكل رقم 38: نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على فقرات والمتعلق بـ: المحور 02

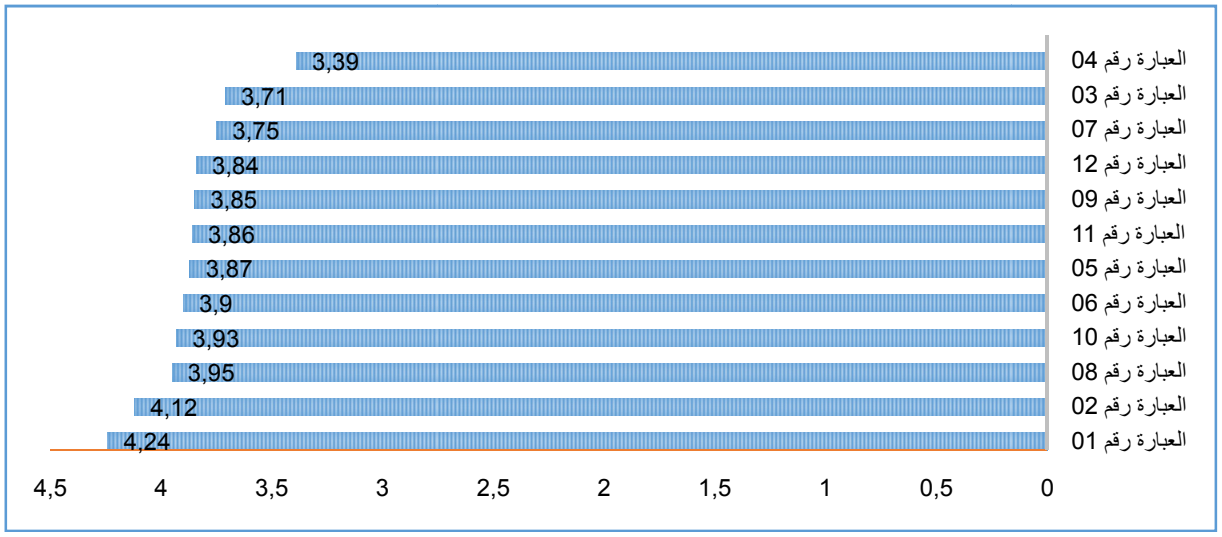

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V 25

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 02: "تعتبر وضعية المركز المالي لمؤسستكم من محددات القرار الاستثماري" نلاحظ أنها احتلت المرتبة الثانية من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ 4,12 وانحراف معياري 0,671، وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة بأنهم موافقون وبدرجة عالية في إجابتهم على العبارة رقم 02 أي أن هناك درجة عالية من المستجوبين بالمؤسسات محل الدراسة تعتبر وضعية المركز المالي لمؤسستهم من محددات القرار الاستثماري.

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 08: "يتوقف اختيار البديل الاستثماري المناسب على المكاسب التي قد يحققها" نلاحظ أنها احتلت المرتبة الثالثة من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ 3,95 وانحراف معياري 0,806، وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة بأنهم موافقون بدرجة عالية في إجابتهم على العبارة رقم 08 أي أن هناك درجة عالية بالمؤسسات محل الدراسة يتوقف فيها اختيار البديل الاستثماري المناسب على المكاسب التي قد يحققها حسب وجهة نظرهم.

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 10: "يتوقف اختياركم للقرار الاستثماري المناسب على مستوى التدفقات النقدية المتاحة لكم" نلاحظ أنها احتلت المرتبة الرابعة من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ 3,93 وانحراف معياري 0,933، وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة بأنهم موافقون بدرجة عالية في إجابتهم على العبارة رقم 10 أي أن هناك درجة عالية بالمؤسسات محل الدراسة يتوقف اختيارهم للقرار الاستثماري المناسب على مستوى التدفقات النقدية المتاحة لهم حسب وجهة نظرهم.

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 06: "يعد مدى توفر المعلومات عامل أساسي في عملية تحديد البدائل الاستثمارية" نلاحظ أنها احتلت المرتبة الخامسة من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ 3,9 وانحراف معياري 0,834، وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة تقر بأنهم موافقون وبدرجة عالية في إجابتهم على العبارة رقم 06 أي أن هناك درجة عالية بالمؤسسات محل الدراسة يعد مدى توفر المعلومات عامل أساسي في عملية تحديد البدائل الاستثمارية حسب وجهة نظرهم.

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 05: "تقوم مؤسستكم قبل اتخاذ أي قرار استثماري بتحديد كل البدائل الممكنة والملائمة" نلاحظ أنها احتلت المرتبة السادسة من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ 3,87 وانحراف معياري 0,771، وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن أفراد العينة موافقون بدرجة عالية في إجابتهم على العبارة رقم 05 أي أن المؤسسات محل الدراسة تقوم قبل اتخاذ أي قرار استثماري بتحديد كل البدائل الممكنة والملائمة وبدرجة عالية.

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 11: "تستعمل مؤسستكم مخطط استثماري لتنفيذ القرار الاستثماري وفق الأهداف المرجوة منه" نلاحظ أنها احتلت المرتبة السابعة من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ 3,86 وانحراف معياري 0,851، وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن أفراد العينة موافقون بدرجة عالية في إجابتهم على العبارة رقم 11 أي أن هناك درجة عالية بالمؤسسات محل الدراسة في استعمال مخطط استثماري لتنفيذ القرار الاستثماري وفق الأهداف المرجوة منه.

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 09: "يعد قياس المخاطر عامل أساسي في عملية اختيار القرار الاستثماري المناسب" نلاحظ أنها احتلت المرتبة الثامنة من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ 3,85 وانحراف معياري 0,881، وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن أفراد العينة موافقون بدرجة عالية في إجابتهم على العبارة رقم 09 أي أنه يعد قياس المخاطر عامل أساسي في عملية اختيار القرار الاستثماري المناسب بدرجة عالية في المؤسسات محل الدراسة.

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 12: "أنظمة معلومات المؤسسة لها القدرة على تقييم نتائج تنفيذ القرار الاستثماري" نلاحظ أنها احتلت المرتبة التاسعة من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ 3,84 وانحراف معياري 0,896، وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن أفراد العينة موافقون بدرجة عالية في إجابتهم على العبارة رقم 12 أي أن هناك درجة عالية بالمؤسسات محل الدراسة فيما يخص أن أنظمة معلومات المؤسسات لها القدرة على تقييم نتائج تنفيذ القرار الاستثماري.

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 07: "تركز مؤسستكم على الاستثمار في الأصول الثابتة بشكل كبير" نلاحظ أنها احتلت المرتبة العاشرة من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ 3,75 وانحراف معياري 0,872، وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن أفراد العينة موافقون بدرجة عالية في إجابتهم على العبارة رقم 07 أي أن هناك درجة عالية بالمؤسسات محل الدراسة في تركيزهم على الاستثمار في الأصول الثابتة بشكل كبير.

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 03: "تقوم مؤسستكم بمسح البيئة الخارجية عند اتخاذ القرارات الاستثمارية" نلاحظ أنها احتلت المرتبة الحادية عشر من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ 3,71 وانحراف معياري: 0,839، وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن أفراد العينة موافقون بدرجة عالية في إجابتهم على العبارة رقم 03 أي أن هناك درجة عالية بالمؤسسات محل الدراسة في قيامهم بمسح البيئة الخارجية عند اتخاذ القرارات الاستثمارية.

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 04: "طريقة توزيع الأرباح المتبعة بمؤسستكم تؤثر على اختيار البدائل الاستثمارية بها" نلاحظ أنها احتلت المرتبة الثانية عشر من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ 3,39 والانحراف معياري: 0,984، وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن أفراد العينة موافقون بدرجة عالية في إجابتهم على العبارة رقم 04.

- الاستنتاج العام حول أراء واتجاهات أفراد العينة فيما يتعلق بمستوى عملية اتخاذ القرار الاستثماري لدى مؤسسات محل الدراسة فمن خلال ما ذكر سابقا ومن جدول أعلاه نجد أن المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثاني والمتعلق بعملية اتخاذ القرار الاستثماري في المؤسسة بلغ ($\bar{x} = 3.868$) وبانحراف معياري بلغ ($\delta = 0.5163$) مما يشير إلى تقارب أراء الأفراد وتمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي العام للمحور هو ضمن مجال (من 3.40 إلى 4.20 درجة) أي أن اتجاهات أفراد العينة موافقون على أن مفهوم عملية اتخاذ القرار الاستثماري لدى المؤسسات محل الدراسة وهو بدرجة عالية وهذا بنسبة 77.23 % حسب وجهة نظرهم.

03.- عرض وتحليل إجابات أفراد العينة على فقرات المحور 03 من الاستبيان الموجه للأفراد: والمتعلق بـ: عملية اتخاذ القرارات التمويلية في المؤسسة؛ ومن خلال التعليق على الجدول أعلاه نجد أنه يمكن ترتيب العبارات حسب أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة كما يلي:

الجدول رقم 52: نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على فقرات والمتعلق بـ: المحور 03

رقم العبارة	العبارة		التكرارات والنسبة% لإجابات العينة على كل عبارة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
			1	2	3	4	5			
01	العبارة رقم 01	ت	0	4	35	65	26	3,87	0,761	درجة عالية
		%	0,0	3,1	26,9	50,0	20,0			
02	العبارة رقم 02	ت	4	9	43	59	15	3,55	0,898	درجة عالية
		%	3,1	6,9	33,1	45,4	11,5			
03	العبارة رقم 03	ت	4	20	46	50	10	3,32	0,934	درجة متوسطة
		%	3,1	15,4	35,4	38,5	7,7			
04	العبارة رقم 04	ت	0	10	41	59	20	3,68	0,826	درجة عالية
		%	0,0	7,7	31,5	45,4	15,4			
05	العبارة رقم 05	ت	0	6	27	74	23	3,88	0,747	درجة عالية
		%	0,0	4,6	20,8	56,9	17,7			
06	العبارة رقم 06	ت	4	4	54	44	24	3,62	0,927	درجة عالية
		%	3,1	3,1	41,5	33,8	18,5			
07	العبارة رقم 07	ت	0	2	30	64	34	4,00	0,747	درجة عالية
		%	0,0	1,5	23,1	49,2	26,2			
08	العبارة رقم 08	ت	2	12	28	62	26	3,75	0,932	درجة عالية
		%	1,5	9,2	21,5	47,7	20,0			
09	العبارة رقم 09	ت	0	4	39	64	23	3,82	0,755	درجة عالية
		%	0,0	3,1	30,0	49,2	17,7			
10	العبارة رقم 10	ت	2	8	20	82	18	3,82	0,805	درجة عالية
		%	1,5	6,2	15,4	63,1	13,8			
11	العبارة رقم 11	ت	0	6	26	74	24	3,89	0,750	درجة عالية
		%	0,0	4,6	20,0	56,9	18,5			
12	العبارة رقم 12		0	8	29	71	22	3,82	0,782	درجة عالية
			0,0	6,2	22,3	54,6	16,9			
أراء واتجاهات أفراد العينة حول عملية اتخاذ القرارات التمويلية لدى مؤسسات محل الدراسة								3,7519	0,56055	درجة عالية
الوزن النسبي للاتجاه العام								**% 75.00**		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V 25

الشكل رقم 39: نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على فقرات والمتعلق بـ: المحور 03

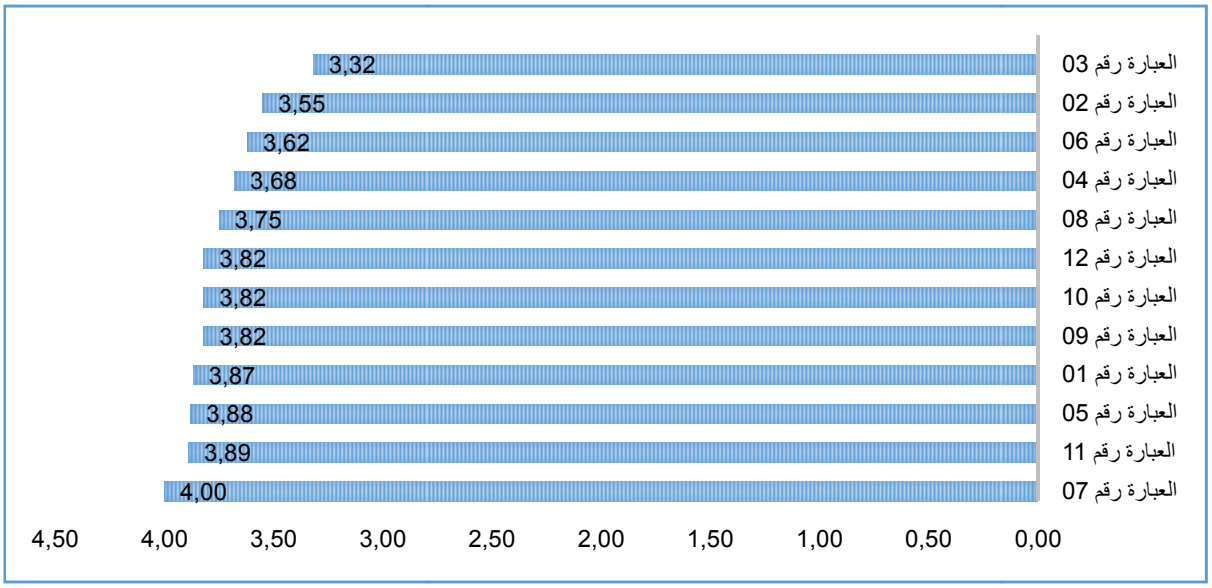

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V 25

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 07: "إن اختيار مصدر تمويلي مناسبا يتوقف على تقييم تكلفة كل مصدر تمويلي" نلاحظ أنها احتلت المرتبة الأولى من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ 4,00 والانحراف معياري 0,747، وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن أفراد العينة موافقون بدرجة عالية في إجابتهم على العبارة رقم 07 أي أن هناك درجة عالية بالمؤسسات محل الدراسة في أن اختيار مصدر تمويلي مناسبا يتوقف على تقييم تكلفة كل مصدر تمويلي.

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 11:"تقوم إدارة مؤسستكم بمتابعة تنفيذ القرار التمويلي المختار من قبل الجهات المكلفة بالتنفيذ" نلاحظ أنها احتلت المرتبة الثانية من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ 3,89 بمعنى هناك درجة عالية بالمؤسسات محل الدراسة من الموافقه على أنها يقام فيها بمتابعة تنفيذ القرار التمويلي المختار من قبل الجهات المكلفة بالتنفيذ.

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 05: "تستخدم مؤسستكم عند اتخاذ قرارات التمويل معايير مالية فعالة" نلاحظ أنها احتلت المرتبة الثالثة من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ 3,88 وانحراف معياري 0,747، وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن أفراد العينة موافقون بدرجة عالية في إجابتهم على العبارة رقم 05 أي أن هناك درجة عالية بالمؤسسات محل الدراسة فيما يخص استخدام المؤسسات عند اتخاذ قرارات التمويل معايير مالية فعالة.

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 01: "تقوم مؤسستكم بحساب النسب المالية قبل اتخاذ القرارات التمويلية" نلاحظ أنها احتلت المرتبة الرابعة من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي

بلغ: 3,87 وانحراف معياري: 0,761، وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون بدرجة عالية في إجابتهم على العبارة رقم 01 أي أن: هناك درجة عالية بالمؤسسات محل الدراسة في الموافقة على هذه العبارة.

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 09: "تأخذ مؤسستكم درجة المخاطرة كمحدد لاختيار القرار التمويلي المناسب" نلاحظ أنها احتلت المرتبة الخامسة من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ: 3,82 وانحراف معياري: 0,755، وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون بـ درجة عالية في إجابتهم على العبارة رقم 09 أي أن المؤسسات محل الدراسة تأخذ م درجة المخاطرة كمحدد لاختيار القرار التمويلي المناسب بدرجة عالية.

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 10: "يتم تنفيذ القرار التمويلي اعتمادا على مخطط تمويلي مسبق" نلاحظ أنها احتلت المرتبة السادسة من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ: 3,82 والانحراف معياري: 0,805، وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون بـ درجة عالية في إجابتهم على العبارة رقم 10 أي أنه يتم تنفيذ القرار التمويلي اعتمادا على مخطط تمويلي مسبق بالمؤسسات محل الدراسة بدرجة عالية.

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 12: "تضع مؤسستكم معايير لقياس كفاءة القرار التمويلي المنفذ" نلاحظ أنها احتلت المرتبة السابعة من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ: 3,82 وانحراف معياري: 0,782، وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة الذي يوضح أنهم موافقون بـ درجة عالية في إجابتهم على العبارة رقم 12 أي أن: هناك درجة عالية بالمؤسسات محل الدراسة تضع فيها معايير لقياس كفاءة القرار التمويلي المنفذ.

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 08: "إن ربحية مؤسستكم تؤثر بشكل كبير على مصادر تمويلها" نلاحظ أنها احتلت المرتبة الثامنة من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ: 3,75 وانحراف معياري: 0,932، وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة الذي يوضح أنهم موافقون بـ درجة عالية في إجابتهم على العبارة رقم 08 أي أن: هناك درجة عالية بالمؤسسات محل الدراسة في أن ربحية المؤسسات تؤثر بشكل كبير على مصادر تمويلها.

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 04: "تعد نوعية المشروعات الممولة عامل محدد للبدائل التمويلية لها" نلاحظ أنها احتلت المرتبة التاسعة من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ: 3,68 وانحراف معياري: 0,826، وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة الذي

يوضح أنهم موافقون بـ درجة عالية في إجابتهم على العبارة رقم 04 أي أن: هناك درجة عالية بالمؤسسات محل الدراسة في كونها تعد نوعية المشروعات الممولة عامل محدد للبدائل التمويلية لها.

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 06: "إن مواءمة توقيت استحقاق الأموال المستخدمة في تمويل أصل ما، مع توقيت التدفقات النقدية المتولدة عنه عامل أساسي في عملية اتخاذ القرار التمويلي" نلاحظ أنها احتلت المرتبة العاشرة من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ: 3,62 وانحراف معياري: 0,927، وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة الذي يوضح أنهم موافقون بـ درجة عالية في إجابتهم على العبارة رقم 06 أي أن هناك درجة عالية بالمؤسسات محل الدراسة فيما مواءمة توقيت استحقاق الأموال المستخدمة في تمويل أصل ما، مع توقيت التدفقات النقدية المتولدة عنه عامل أساسي في عملية اتخاذ القرار التمويلي حسب وجهة نظرهم.

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 02: "تدرس مؤسستكم واقع النظام المالي السائد في الجزائر قبل اتخاذ أي قرار تمويلي" نلاحظ أنها احتلت المرتبة الحادية عشر من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ: 3,55 وانحراف معياري: 0,898، وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة يوضح أنهم موافقون بـ درجة عالية في إجابتهم على العبارة رقم 02 أي أن: هناك درجة عالية بالمؤسسات محل الدراسة فيما يخص دراستهم لواقع النظام المالي السائد في الجزائر قبل اتخاذ أي قرار تمويلي.

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 03: "طريقة توزيع الأرباح في مؤسستكم تؤثر على عملية اتخاذ القرار التمويلي بها" نلاحظ أنها احتلت المرتبة الثانية عشر من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ: 3,32 وانحراف معياري: 0,934، وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة يوضح أنهم موافقون بـ درجة متوسطة في إجابتهم على العبارة رقم 03 أي أن هناك درجة عالية بالمؤسسات محل الدراسة فيما يخص أن طريقة توزيع الأرباح فيها تؤثر على عملية اتخاذ القرار التمويلي.

- الاستنتاج العام حول أراء واتجاهات أفراد العينة فيما يتعلق بمستوى عملية اتخاذ القرار التمويلي لدى مؤسسات محل الدراسة من خلال ما ذكر سابقا ومن جدول أعلاه نجد أن المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثالث والمتعلق بعملية اتخاذ القرار التمويلي في المؤسسة بلغ ($\bar{x} = 3.7519$) وبانحراف معياري بلغ ($\delta = 0.560$) مما يشير إلى تقارب أراء الأفراد وتمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي العام للبعد هو ضمن مجال (من 3.40 إلى 4.20 درجة) أي أن اتجاهات أفراد العينة موافقون على أن عملية اتخاذ القرار التمويلي لدى المؤسسات محل الدراسة هو بدرجة عالية وهذا بنسبة 75.00 % حسب وجهة نظرهم.

04- عرض وتحليل إجابات أفراد العينة على فقرات المحور 04 من الاستبيان الموجه للأفراد: والمتعلق بـ: مساهمة المعلومات المحاسبية في فعالية القرارات الإستراتيجية في المؤسسة.

الجدول رقم 53: نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على فقرات والمتعلق بـ: المحور 04

رقم العبارة	العبارة		التكرارات والنسبة% لإجابات العينة على كل عبارة					المتوسط الحسابي	انحراف المعياري	الاتجاه العام
			5	4	3	2	1			
13	العبارة رقم 01	ت	30	67	22	11	0	3,89	0,856	درجة عالية
		%	23,1	51,5	16,9	8,5	0,0			
14	العبارة رقم 02	ت	27	83	16	4	0	4,02	0,676	درجة عالية
		%	20,8	63,8	12,3	3,1	0,0			
15	العبارة رقم 03	ت	34	75	19	2	0	4,08	0,682	درجة عالية
		%	26,2	57,7	14,6	1,5	0,0			
16	العبارة رقم 04	ت	22	81	27	0	0	3,96	0,615	درجة عالية
		%	16,9	62,3	20,8	0,0	0,0			
17	العبارة رقم 05	ت	16	67	45	2	0	3,75	0,686	درجة عالية
		%	12,3	51,5	34,6	1,5	0,0			
18	العبارة رقم 06	ت	26	64	30	10	0	3,82	0,843	درجة عالية
		%	20,0	49,2	23,1	7,7	0,0			
19	العبارة رقم 07	ت	22	78	26	4	0	3,91	0,698	درجة عالية
		%	16,9	60,0	20,0	3,1	0,0			
20	العبارة رقم 08	ت	25	73	26	6	0	3,90	0,756	درجة عالية
		%	19,2	56,2	20,0	4,6	0,0			
أراء واتجاهات أفراد العينة حول مساهمة المعلومات المحاسبية في فعالية القرارات الإستراتيجية لدى مؤسسات محل الدراسة								3,9163	0,51301	درجة عالية
الوزن النسبي للاتجاه العام								**% 78,20**		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V 25

الشكل رقم 40: نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على فقرات والمتعلق بـ: المحور 04

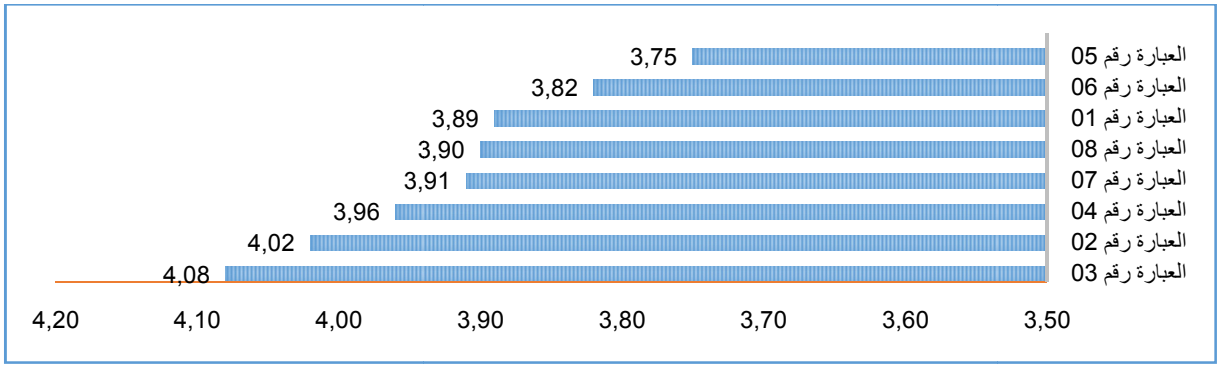

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V 25

ومن خلال التعليق على الجدول أعلاه نجد أنه يمكن ترتيب العبارات حسب أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة كما يلي:

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 03: "تمكنكم مخرجات النظام المحاسبي المالي من تقدير المخاطر التي تواجه القرارات الاستراتيجية في مؤسستكم" نلاحظ أنها احتلت المرتبة الأولى من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ: 4,08 وانحراف معياري: 0,682، وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن أفراد العينة موافقون بدرجة عالية في إجابتهم على العبارة رقم 03 أي أن هناك درجة عالية بالمؤسسات محل الدراسة فيما يخص تمكنهم باستخدام مخرجات النظام المحاسبي المالي من تقدير المخاطر التي تواجه القرارات الاستراتيجية.

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 02: "تسمح مخرجات النظام المحاسبي المالي بالمفاضلة بين البدائل الاستراتيجية المختلفة" نلاحظ أنها احتلت المرتبة الثانية من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ: 4,02 وانحراف معياري: 0,676، وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون بـ درجة عالية في إجابتهم على العبارة رقم 02 أي أن هناك درجة عالية بالمؤسسات محل الدراسة فيما يخص أن مخرجات النظام المحاسبي المالي تسمح بالمفاضلة بين البدائل الاستراتيجية المختلفة وذلك حسب وجهة نظرهم.

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 04: "تمكنكم مخرجات النظام المحاسبي المالي من تحديد عوائد القرارات الاستراتيجية الممكنة" نلاحظ أنها احتلت المرتبة الثالثة من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ: 3,96 وانحراف معياري: 0,615، وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة توضح موافقتهم بدرجة عالية على العبارة رقم 04.

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 07: "إن تقديم النظام المحاسبي المالي لجدول تدفقات الخزينة ساهم في متابعة مردودية القرارات الاستراتيجية المعتمدة" نلاحظ أنها احتلت المرتبة الرابعة من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ: 3,91 وانحراف معياري: 0,698، وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن أفراد العينة موافقون بـ درجة عالية في إجابتهم على العبارة رقم 07 أي أن هناك درجة عالية بالمؤسسات محل الدراسة إلى أن تقديم النظام المحاسبي المالي لجدول تدفقات الخزينة ساهم في متابعة مردودية القرارات الاستراتيجية المعتمدة.

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 08: "المعلومات المحاسبية تساهم في زيادة تقبل موظفي مصلحتكم للقرار الاستراتيجي الذي اتخذتموه" نلاحظ أنها احتلت المرتبة الخامسة من حيث أهميتها لدى أفراد

عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ: 3,90 وانحراف معياري: 0,756، وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن أفراد العينة موافقون بدرجة عالية في إجابتهم على العبارة رقم 08 أي أن هناك درجة عالية بالمؤسسات محل الدراسة في كون المعلومات المحاسبية تساهم في زيادة تقبل موظفي مصالح المؤسسات للقرار الاستراتيجي الذي اتخذوه.

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 01: "تساهم مخرجات النظام المحاسبي المالي في تحديد أهداف القرارات الاستراتيجية بدقة" نلاحظ أنها احتلت المرتبة السادسة من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ 3,89 وانحراف معياري 0,856، وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن أفراد العينة موافقون بدرجة عالية في إجابتهم على العبارة رقم 01 أي أن هناك درجة عالية بالمؤسسات محل الدراسة فيما يخص مساهمة مخرجات النظام المحاسبي المالي في تحديد أهداف القرارات الاستراتيجية بدقة.

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 06: "تسمح مخرجات النظام المحاسبي المالي في إبعادكم عن الذاتية والتقديرات الشخصية عند اتخاذكم للقرارات الاستراتيجية" نلاحظ أنها احتلت المرتبة السابعة من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ: 3,82 والانحراف المعياري: 0,843، وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن أفراد العينة موافقون بـ درجة عالية في إجابتهم على العبارة رقم 06 أي أن هناك درجة عالية بالمؤسسات محل الدراسة تأيد عبارة "تسمح مخرجات النظام المحاسبي المالي في إبعادكم عن الذاتية والتقديرات الشخصية عند اتخاذكم للقرارات الاستراتيجية".

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 05: "تسمح مخرجات النظام المحاسبي المالي بتحديد الوقت الذي تحتاجه عملية اتخاذ أي قرار استراتيجي بالمؤسسة" نلاحظ أنها احتلت المرتبة الثامنة من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ: 3,75 وانحراف معياري: 0,686، وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن أفراد العينة موافقون بدرجة عالية في إجابتهم على العبارة رقم 05 أي أن هناك درجة عالية بالمؤسسات محل الدراسة تأيد عبارة "تسمح مخرجات النظام المحاسبي المالي بتحديد الوقت الذي تحتاجه عملية اتخاذ أي قرار استراتيجي بالمؤسسة".

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 03: "تمكنكم مخرجات النظام المحاسبي المالي من تقدير المخاطر التي تواجه القرارات الاستراتيجية في مؤسستكم" نلاحظ أنها احتلت المرتبة التاسعة من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ 4,08 وانحراف معياري: 0,682، وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن) أفراد العينة موافقون بـ درجة عالية في إجابتهم على العبارة رقم 03 أي أن هناك درجة عالية بالمؤسسات محل الدراسة تأيد عبارة "تمكنكم مخرجات النظام المحاسبي المالي من تقدير المخاطر التي تواجه القرارات الاستراتيجية في مؤسستكم" حسب وجهة نظرهم.

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 02: "تسمح مخرجات النظام المحاسبي المالي بالمفاضلة بين البدائل الاستراتيجية المختلفة" نلاحظ أنها احتلت المرتبة العاشرة من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ: 4,02 وانحراف معياري: 0,676، وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن أفراد العينة موافقون بـ درجة عالية في إجابتهم على العبارة رقم 02 أي أن هناك درجة عالية بالمؤسسات محل الدراسة حيث تسمح مخرجات النظام المحاسبي المالي بالمفاضلة بين البدائل الاستراتيجية المختلفة حسب وجهة نظرهم.

- تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم 04: "تمكنكم مخرجات النظام المحاسبي المالي من تحديد عوائد القرارات الاستراتيجية الممكنة" نلاحظ أنها احتلت المرتبة الحادية عشر من حيث أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ: 3,96 وانحراف معياري: 0,615، وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن أفراد العينة موافقون بـ درجة عالية في إجابتهم على العبارة رقم 04 أي أن هناك درجة عالية بالمؤسسات محل الدراسة تأيد عبارة "تمكنكم مخرجات النظام المحاسبي المالي من تحديد عوائد القرارات الاستراتيجية الممكنة" حسب وجهة نظرهم.

- الاستنتاج العام حول أراء واتجاهات أفراد العينة فيما يتعلق بمستوى مساهمة المعلومات المحاسبية في فعالية القرارات الإستراتيجية لدى مؤسسات محل الدراسة فمن خلال ما ذكر سابقا ومن الجدول أعلاه نجد أن المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات أفراد العينة على عبارات المحور 04 والمتعلق بمساهمة المعلومات المحاسبية في فعالية القرارات الإستراتيجية في المؤسسة: بلغ ($\bar{x} = 3.9163$) وبانحراف معياري بلغ ($\delta = 0.5130$) مما يشير إلى تقارب أراء الأفراد وتمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي العام للبعد هو ضمن مجال (من 3.40 إلى 4.20 درجة) أي أن اتجاهات أفراد العينة تأكد أنهم موافقون على أن هناك مساهمة للمعلومات المحاسبية في فعالية القرارات الإستراتيجية لدى المؤسسات محل الدراسة هو بدرجة عالية وهذا بنسبة 78.20 % حسب وجهة نظرهم.

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات ونموذج الدراسة

سنقوم من خلال هذا المطلب بتحليل واختبار فرضيات الدراسة الرئيسية وكذا الفرعية، ومن ثم الخروج بنتائج تخدم أهداف الدراسة، مع التنويه بأن الغاية من هذا المبحث هو اختبار الفرضيتين الثالثة والرابعة من فرضيات الدراسة واللتان تنصان على:

الفرضية الثالثة: تؤثر جودة المعلومات المحاسبية الناتجة عن SCF ايجابيا على عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

1- تؤثر جودة المعلومات المحاسبية الناتجة عن SCF ايجابيا على عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

2- تؤثر جودة المعلومات المحاسبية الناتجة عن SCF ايجابيا على عملية اتخاذ القرارات التمويلية بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

الفرضية الرابعة: تساهم المعلومات المحاسبية الناتجة عن SCF في فعالية القرارات الإستراتيجية بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

أولا: اختبار الفرضية الثالثة

تؤثر جودة المعلومات المحاسبية الناتجة عن SCF ايجابيا على عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛ أي يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05\geq\alpha$) لجودة مخرجات النظام المحاسبي المالي على عملية اتخاذ القرار الاستراتيجي (الاستثماري، التمويلي) في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

الشكل رقم 41: توضيح العلاقة بين المتغيرات في النموذج

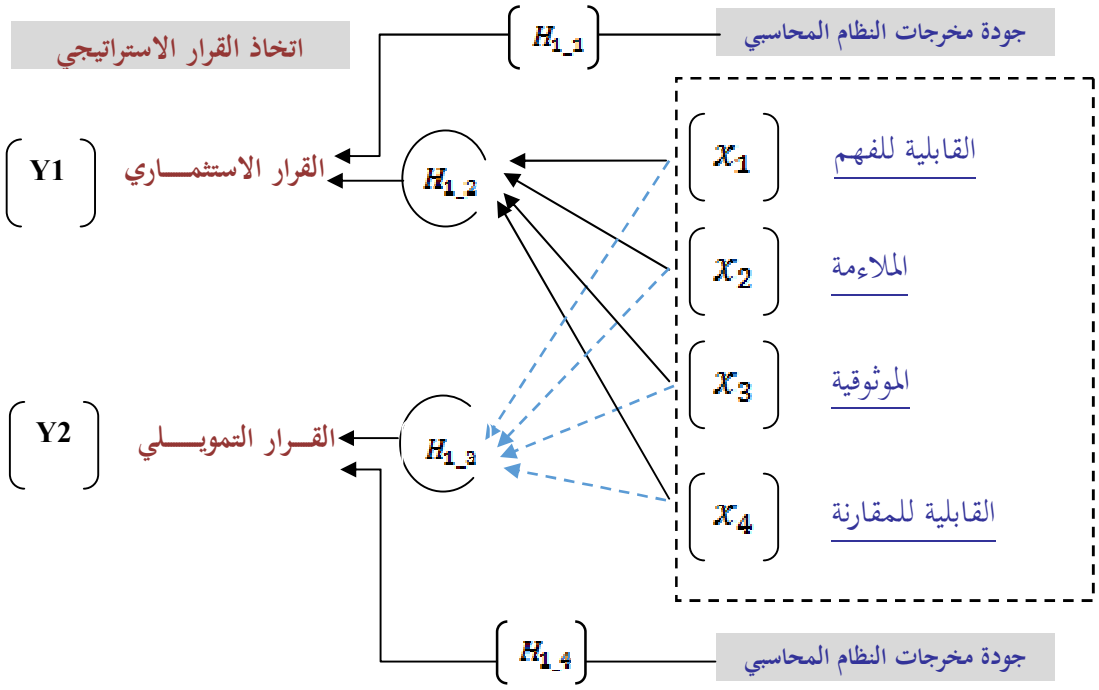

المصدر: من إعداد الطالبة

ومن الشكل أعلاه نوضح أنه سوف يتم دراسة الفرضيات التالية:

- يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05\geq\alpha$) لجودة مخرجات النظام المحاسبي المالي على عملية اتخاذ القرار الاستثماري في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

- يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05\geq\alpha$) لكل من الخصائص القابلية للفهم، الملاءمة، الموثوقية، القابلية للمقارنة على عملية اتخاذ القرار الاستثماري في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

- يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) لـجودة مخرجات النظام المحاسبي المالي على عملية اتخاذ القرار التمويلي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

- يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) لكل من الخصائص القابلية للفهم، الملاءمة، الموثوقية، القابلية للمقارنة على عملية اتخاذ القرار التمويلي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

ولاختبار صحة الفرضيات أعلاه تتاح لنا العديد من الأساليب الإحصائية من بينها تحليل الانحدار المتعدد والبسيط:

- فالنسبة لاختبار العلاقة والأثر بين المتغير المستقل (جودة مخرجات النظام المحاسبي المالي) والمتغيرين التابع (الاستثماري والتمويلي) كلا على حدا نستخدم الانحدار البسيط وهذا من أجل معرفة اتجاه وقوة العلاقة بين المتغيرين ومدى تأثير ومساهمة المتغير المستقل في التباين الذي يحدث في المتغير التابع.

- وبالنسبة لاختبار العلاقة والأثر بين المتغيرات المستقلة (القابلية للفهم، الموثوقية، الملاءمة، القابلية للمقارنة) والمتغير التابع (الاستثماري والتمويلي) كلا على حدا نستخدم الانحدار المتعدد وهذا من أجل معرفة مدى تأثير ومساهمة المتغيرات المستقلة في التباين الذي يحدث في المتغير التابع وكذا أي من المتغيرات المستقلة له تأثير أكثر من الآخر، والهدف منه هو تبيان ترتيب تأثير أبعاد الجودة حسب الأهمية على القرارات (الاستثمارية، التمويلية).

01- اختبار العلاقة بين جودة مخرجات النظام المحاسبي المالي وعملية اتخاذ القرار الاستثماري:

الفرضية الصفرية (H_{0-1}): لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) لـجودة مخرجات النظام المحاسبي المالي على عملية اتخاذ القرار الاستثماري في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

الفرضية البديلة(H_{1-1}) : يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) لـجودة مخرجات النظام المحاسبي المالي على عملية اتخاذ القرار الاستثماري في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

بناء نموذج الانحدار للفرضية:

$$y = B_0 + B_1(x_1)$$

B_0: المعامل الثابت

B_1: (x_1) المعامل الانحدار للمتغير المستقل (جودة مخرجات النظام المحاسبي المالي)

y متغير التابع (اتخاذ القرار الاستثماري)

والجدول التالي هو ملخص لجداول: (ملخص نموذج الانحدار (R^2، r)، تحليل التباين ANOVA، نتائج معاملات الانحدار (b).

الجدول رقم 54: نتائج تحليل نموذج الانحدار الخطي البسيط بين للعلاقة بين جودة مخرجات النظام المحاسبي المالي وعملية اتخاذ القرار الاستثماري في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

نموذج الانحدار y		المعاملات	T	Sig	النتيجة
معامل الارتباط r=0.494	الثابت	1.729	5.157	**0.000**	**معامل معنوي**
معامل التحديد R^2=0.244	جودة مخرجات النظام المحاسبي المالي(x)	0.539	6.429	**0.000**	**معامل معنوي**
معنوية النموذج F=41.334 Sig=0.000	**وقاعدة القرار: هي إذا كانت قيمة مستوى المعنوية (sig) والمبينة في الجدول اقل من مستوى الدلالة 0.05 المقابلة لـ قيمة ' t' المحسوبة لكل للمعامل B فإن قيمة معامل الانحدار معنوية أي (تضم إلى النموذج).**				
قاعدة القرار: قارن بين قيمة المستوى المعنوية (sig) المحسوب باستخدام برنامج Spss مع المستوى الدلالة المعتمد من طرفنا 0.05 فإذا كانت (Sig) أقل من أو تساوي مستوى الدلالة 0.05 فان نموذج الانحدار معنوي					

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V 25

من خلال النتائج الجدول أعلاه نجد أن معامل ارتباط بيرسون للعلاقة بين جودة مخرجات النظام المحاسبي المالي وعملية اتخاذ القرار الاستثماري بلغ: r = 0.494 وهو موجب ودال إحصائيا، حيث قيمة F المحسوبة: 41.334 معنوية لأن قيمة مستوى المعنوية (sig = 0.000) أقل من مستوى الدلالة 0.05.

ومنه نرفض الفرضية الصفرية (H_{0-1}) ونقبل الفرضية البديلة(H_{1-1}) : يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05\geq\alpha$) لـجودة مخرجات النظام المحاسبي المالي على عملية اتخاذ القرار الاستثماري في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

من خلال نموذج الانحدار نجد معامل التحديد بلغ قيمة R^2=0.244 أي أن جودة مخرجات النظام المحاسبي المالي فسرت ما نسبته 24.40% من التباين الحاصل في عملية اتخاذ القرار الاستثماري بالمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة في حين تعود النسبة المتبقية الى عوامل أخرى.

وتشير معلمة الميل $\boldsymbol{B_1} = 0.539$ في النموذج إلى أنه بزيادة جودة مخرجات النظام المحاسبي المالي بوحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة مستوى عملية اتخاذ القرار الاستثماري لدى المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة بمقدار 0.539 وحدة.

من خلال الانحدار البسيط وجدنا أن هناك تأثير ايجابي لجودة المعلومات على عملية اتخاذ القرار الاستثماري ومن أجل تفصيل أكثر سنستعين بالانحدار المتعدد الذي يربط بين أبعاد الجودة الأربعة وعملية اتخاذ القرار الاستثماري بهدف محاولة تحديد وترتيب هذه الأبعاد حسب تأثيرها على عملية اتخاذ القرار الاستثماري.

وكتفصيل لبيان ترتيب خصائص المعلومات المحاسبية (أبعاد الجودة) حسب أهمية تأثيرها على القرارات الاستثمارية نقوم بـ:

بناء نموذج الانحدار المتعدد:

$$y = B_0 + B_1(x_1) + B_2(x_2) + B_3(x_3) + B_4(x_4)$$

B_0: المعامل الثابت

B_1: (x_1) المعامل الانحدار للمتغير المستقل (خاصية القابلية للفهم)

B_{12}: (x_2) المعامل الانحدار للمتغير المستقل (خاصية الملاءمة)

B_3: (x_3) المعامل الانحدار للمتغير المستقل (خاصية الموثوقية)

B_4: (x_4) المعامل الانحدار للمتغير المستقل (خاصية القابلية للمقارنة)

y متغير التابع (اتخاذ القرار الاستثماري)

والجدول التالي هو ملخص لجداول: (ملخص نموذج الانحدار (R^2، r)، تحليل التباين ANOVA، نتائج معاملات الانحدار (b).

الجدول رقم 55: نتائج تحليل نموذج الانحدار الخطي المتعدد بين للعلاقة بين الخصائص (القابلية للفهم، الموثوقية، الملاءمة، القابلية للمقارنة) على عملية اتخاذ القرار الاستثماري

$y = B_0 + B_1(x_1) + B_2(x_2) + B_3(x_3) + B_4(x_4)$		المعاملات		T	Sig	النتيجة
معامل الارتباط	r=0.558	الثابت	1.891	5,630	0.000	**معامل معنوي**
معامل التحديد	R^2=0.311	القابلية للفهم(x_1)	-0.021	-0,301	0.764	**معامل غير معنوي**
معنوية النموذج	F=14.123	الملاءمـــــة(x_2)	0.144	1,490	**0.139**	**معامل غير معنوي**
	Sig=0.000	الموثوقيـــــة(x_3)	0.279	4,883	**0.000**	**معامل معنوي**
		القابلية للمقارنة(x_4)	0.122	1,278	**0.203**	**معامل غير معنوي**
قاعدة القرار: قارن بين قيمة المستوى المعنوية (sig) المحسوب باستخدام برنامج Spss مع المستوى الدلالة المعتمد من طرفنا 0.05 فإذا كانت (Sig) أقل من أو تساوي مستوى الدلالة 0.05 فان نموذج الانحدار معنوي		**وقاعدة القرار: هي إذا كانت قيمة مستوى المعنوية (sig) والمبينة في الجدول اقل من مستوى الدلالة 0.05 المقابلة لـ قيمة ' t ' المحسوبة لكل للمعامل B فإن قيمة معامل الانحدار معنوية أي (تضم إلى النموذج) والعكس يحذف لأن تأثيره غير معنوي في المتغير التابع**				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V 25

من خلال نتائج الجدول أعلاه نجد أن معامل ارتباط بيرسون للعلاقة بين خصائص (القابلية للفهم، الملاءمة، الموثوقية، القابلية للمقارنة) جودة مخرجات النظام المحاسبي المالي وعملية اتخاذ القرار الاستثماري بلغ: r = 0.558 وهو موجب ودال إحصائيا، حيث قيمة F المحسوبة: 14.123 معنوية لأن قيمة المستوى المعنوية (sig = 0.000) أقل من مستوى الدلالة 0.05.

ومنه نرفض الفرضية الصفرية (H_{0-2}) ونقبل الفرضية البديلة(H_{1-2}) يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05\geq\alpha$) للخصائص(القابلية للفهم، الملاءمة، الموثوقية، القابلية للمقارنة) على عملية اتخاذ القرار الاستثماري في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

ومن خلال نموذج الانحدار نجد معامل التحديد بلغ قيمة R^2=0.311 أي أن أبعاد (القابلية للفهم، الملاءمة، الموثوقية، القابلية للمقارنة) جودة مخرجات النظام المحاسبي المالي فسرت ما نسبته 31.10% من التباين الحاصل في عملية اتخاذ القرار الاستثماري بالمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة في حين تعود النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى.

وتشير معلمة الميل $B_3 = 0.279$ للمتغير الموثوقية في النموذج إلى أنه بزيادة خاصية الموثوقية في مخرجات النظام المحاسبي المالي بوحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة مستوى عملية اتخاذ القرار الاستثماري لدى المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة بمقدار 0.279 وحدة، (أما ميل الملاءمة وقابلية المقارنة فهو أقل).

بينما لا يوجد تأثير معنوي لكل من خاصية (القابلية للفهم، الملاءمة، القابلية للمقارنة) في عملية اتخاذ القرار الاستثماري لدى المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة لأن معاملاتها في نموذج الانحدار المتعدد غير معنوية:

إن التأصيل النظري الذي يربط بين المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظم المحاسبية وعملية اتخاذ القرارات الاستثمارية يبرز أن خواص الموثوقية والملاءمة والقابلية للمقارنة مهمين جدا لعملية اتخاذ القرارات الاستثمارية في كون أن الموثوقية تزيد من ثقة صانع القرار في الأساس الذي استند عليه في اتخاذ لقراراته، كما أن الملاءمة تبين أن المعلومات المستخدمة في اتخاذ القرار مناسبة لذلك القرار، أما القابلية للمقارنة فتجعل عملية الاختيار بين البدائل الاستثمارية سهلا؛ وكترتيب للخصائص حسب أهميتها في اتخاذ القرار الاستثماري نجد هذا الترتيب: الموثوقية، الملاءمة، القابلية للمقارنة، وهذا وفق هذه الدراسة.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الثالثة صحيحة وهي تنص على:

1- تؤثر جودة المعلومات المحاسبية الناتجة عن SCF ايجابيا على عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

02- اختبار العلاقة بين جودة مخرجات النظام المحاسبي المالي وعملية اتخاذ القرار التمويلي

الفرضية الصفرية (H_{0-3}): لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05\geq\alpha$) لـجودة مخرجات النظام المحاسبي المالي على عملية اتخاذ القرار التمويلي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

الفرضية البديلة(H_{1-3}) : يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05\geq\alpha$) لـجودة مخرجات النظام المحاسبي المالي على عملية اتخاذ القرار التمويلي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

بناء نموذج الانحدار للفرضية:

$$y = B_0 + B_1(x_1)$$

B_0: المعامل الثابت

B_1: (x_1) المعامل الانحدار للمتغير المستقل (جودة مخرجات النظام المحاسبي المالي)

y متغير التابع (اتخاذ القرار **التمويلي**)

والجدول التالي هو ملخص لجداول: (ملخص نموذج الانحدار (R^2، r)، تحليل التباين ANOVA، نتائج معاملات الانحدار (b).

الجدول رقم 56: نتائج تحليل نموذج الانحدار الخطي البسيط بين للعلاقة بين جودة مخرجات النظام المحاسبي المالي على عملية اتخاذ القرار التمويلي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

نموذج الانحدار y		المعاملات	T	Sig	النتيجة
معامل الارتباط r=0.413	الثابت	1.810	4.747	0.000	**معامل معنوي**
معامل التحديد R^2=0.171	جودة مخرجات النظام المحاسبي المالي(x_1)	0.489	5.130	0.000	**معامل معنوي**
معنوية النموذج F= 26.320 Sig= 0.000	**وقاعدة القرار: هي إذا كانت قيمة مستوى المعنوية (sig) والمبينة في الجدول اقل من مستوى الدلالة 0.05 المقابلة لـ قيمة ' t' المحسوبة لكل للمعامل B فإن قيمة معامل الانحدار معنوية أي (تضم إلى النموذج).**				
قاعدة القرار: قارن بين قيمة المستوى المعنوية (sig) المحسوب باستخدام برنامج Spss مع المستوى الدلالة المعتمد من طرفنا 0.05 فإذا كانت (Sig) أقل من أو تساوي مستوى الدلالة 0.05 فان نموذج الانحدار معنوي					

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V 25

من خلال نتائج الجدول أعلاه نجد أن معامل ارتباط بيرسون للعلاقة بين جودة مخرجات النظام المحاسبي المالي وعملية اتخاذ القرار التمويلي بلغ: r = 0.413 وهو موجب ودال إحصائيا، حيث قيمة F المحسوبة: 26.350 معنوية لأن قيمة المستوى المعنوية (sig = 0.000) أقل من مستوى الدلالة 0.05؛ ومنه نرفض الفرضية الصفرية (H_{0-3}) ونقبل الفرضية البديلة (H_{1-3}) يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05\geq\alpha$) لـجودة مخرجات النظام المحاسبي المالي على عملية اتخاذ القرار التمويلي في المؤسسات الجزائرية.

ومن خلال نموذج الانحدار نجد معامل التحديد بلغ قيمة R^2= 0.171 أي أن جودة مخرجات النظام المحاسبي المالي فسرت ما نسبته 17.10% من التباين الحاصل في عملية اتخاذ القرار التمويلي بالمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة في حين تعود النسبة المتبقية الى عوامل أخرى؛ وتشير معلمة الميل $\boldsymbol{B_1}$ = 0.489 في النموذج الى أنه بزيادة جودة مخرجات النظام المحاسبي المالي بوحدة واحدة سيؤدي غالى زيادة مستوى عملية اتخاذ القرار التمويلي لدى المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة بمقدار 0.489 وحدة.

من خلال الانحدار البسيط وجدنا أن هناك تأثير ايجابي لجودة المعلومات على عملية اتخاذ القرار التمويلي ومن أجل تفصيل أكثر سنستعين بالانحدار المتعدد الذي يربط بين أبعاد الجودة الأربعة وعملية اتخاذ القرار التمويلي بهدف محاولة تحديد وترتيب هذه الأبعاد حسب تأثيرها على عملية اتخاذ القرار التمويلي.

وكتفصيل لبيان ترتيب خصائص المعلومات المحاسبية (أبعاد الجودة) حسب أهمية تأثيرها على القرارات التمويلية نقوم بـ:

بناء نموذج الانحدار المتعدد

$$y = B_0 + B_1(x_1) + B_2(x_2) + B_3(x_3) + B_4(x_4)$$

B_0: المعامل الثابت

B_1: (x_1) المعامل الانحدار للمتغير المستقل (خاصية القابلية للفهم)

B_{12}: (x_2) المعامل الانحدار للمتغير المستقل (خاصية الملاءمة)

B_3: (x_3) المعامل الانحدار للمتغير المستقل (خاصية الموثوقية)

B_4: (x_4) المعامل الانحدار للمتغير المستقل (خاصية القابلية للمقارنة)

y متغير التابع (اتخاذ القرار التمويلي)

والجدول التالي هو ملخص لجداول: (ملخص نموذج الانحدار (R^2، r)، تحليل التباين ANOVA، نتائج معاملات الانحدار (b).

الجدول رقم 57: نتائج تحليل نموذج الانحدار الخطي المتعدد بين للعلاقة بين خصائص (القابلية للفهم، الموثوقية، الملاءمة، القابلية للمقارنة) على عملية اتخاذ القرار التمويلي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

$y = B_0 + B_1(x_1) + B_2(x_2) + B_3(x_3) + B_4(x_4)$		المعاملات		T	Sig	النتيجة
معامل الارتباط	r=0.510	الثابت	1,788	0,000	4,729	**معامل معنوي**
معامل التحديد	R^2=0.260	القابلية للفهم(x_1)	-0,157	0,051	-1,971	**معامل غير معنوي**
معنوية النموذج	F=10.961	الملاءمـــــــة(x_2)	0,187	0,089	1,714	**معامل غير معنوي**
	Sig=0.000	الموثوقيـــــــة(x_3)	0,208	0,002	3,234	**معامل معنوي**
		القابلية للمقارنة(x_4)	0,273	0,006	2,769	**معامل معنوي**
قاعدة القرار: قارن بين قيمة المستوى المعنوية (sig) المحسوب باستخدام برنامج Spss مع المستوى الدلالة المعتمد من طرفنا 0.05 فإذا كانت (Sig) أقل من أو تساوي مستوى الدلالة 0.05 فان نموذج الانحدار معنوي		**وقاعدة القرار: هي إذا كانت قيمة مستوى المعنوية (sig) والمبينة في الجدول اقل من مستوى الدلالة 0.05 المقابلة لـ قيمة ' t' المحسوبة لكل للمعامل B فإن قيمة معامل الانحدار معنوية أي (تضم إلى النموذج) والعكس يحذف لأن تأثيره غير معنوي في المتغير التابع**				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V 25

من خلال النتائج الجدول أعلاه نجد أن معامل ارتباط بيرسون للعلاقة بين خصائص (القابلية للفهم، الملاءمة، الموثوقية، القابلية للمقارنة) لجودة مخرجات النظام المحاسبي المالي وعملية اتخاذ القرار التمويلي بلغ: r = 0.510 وهو موجب ودال إحصائيا، حيث قيمة F المحسوبة: 10.961 معنوية لأن قيمة المستوى المعنوية (sig = 0.000) أقل من مستوى الدلالة 0.05، ومنه نرفض الفرضية الصفرية (H_{0-4}) ونقبل الفرضية البديلة (H_{1-4})يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05\geq\alpha$) لخصائص (القابلية للفهم، الملاءمة، الموثوقية، القابلية للمقارنة) على عملية اتخاذ القرار التمويلي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

ومن خلال نموذج الانحدار نجد معامل التحديد بلغ قيمة R^2= 0.260 أي أن خصائص (القابلية للفهم، الملاءمة، الموثوقية، القابلية للمقارنة) جودة مخرجات النظام المحاسبي المالي فسرت ما نسبته 26.00% من التباين

الحاصل في عملية اتخاذ القرار التمويلي بالمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة في حين تعود النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى؛ وتشير معلمة الميل $B_3 = 0.208$ للمتغير الموثوقية في النموذج إلى أنه بزيادة خاصية الموثوقية في مخرجات النظام المحاسبي المالي بوحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة مستوى عملية اتخاذ القرار التمويلي لدى المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة بمقدار 0.208 وحدة؛ وتشير معلمة الميل $B_4 = 0.273$ للمتغير القابلية للمقارنة في النموذج إلى أنه بزيادة خاصية القابلية للمقارنة في مخرجات النظام المحاسبي المالي بوحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة مستوى عملية اتخاذ القرار التمويلي لدى المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة بمقدار 0.273 وحدة؛ بينما لا يوجد تأثير معنوي لكل من خاصية (القابلية للفهم، الملاءمة،) في عملية اتخاذ القرار التمويلي لدى المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة لأن معاملاتها في نموذج الانحدار المتعدد غير معنوية.

إن النتائج التي تربط بين خصائص المعلومات المحاسبية وعملية اتخاذ القرارات التمويلية يبرز أهمية مختلف هذه الخواص وبدرجات متفاوتة فقد أكدت لنا هذه النتائج على أهمية خاصية الموثوقية وكذا على أهمية القابلية للمقارنة والملاءمة بدرجة أقل، ووضحت أيضا مثلها مثل نتائج العلاقة بين الخصائص وعملية اتخاذ القرار الاستثماري على إهمال خاصية القابلية للفهم فقط في هذه الدراسة؛ وكترتيب للخصائص حسب أهميتها في اتخاذ القرار التمويلي نجد هذا الترتيب: الموثوقية، القابلية للمقارنة، الملاءمة، وهذا وفق هذه الدراسة، ومنه الفرضية التالية صحيحة:

2- تؤثر جودة المعلومات المحاسبية الناتجة عن SCF ايجابيا على عملية اتخاذ القرارات التمويلية بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

وبعد اختبارنا للفرضية الثالثة وجدنا أن جودة المعلومات المحاسبية الناتجة عن SCF تؤثر ايجابيا على عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية وكذا التمويلية بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، حيث أنهما النوعين المختاران من القرارات الإستراتجية وعله يمكن القول أن الفرضية الثالثة صحيحة والتي تنص على:

الفرضية الثالثة: تؤثر جودة المعلومات المحاسبية الناتجة عن SCF ايجابيا على عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

ثانيا: اختبار الفرضية الرابعة

تنص على: تساهم المعلومات المحاسبية الناتجة عن SCF في فعالية القرارات الإستراتيجية بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أي تساهم المعلومات المحاسبية لمخرجات النظام المحاسبي المالي في فعالية القرارات الإستراتيجية لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند مستوى دلالة ($0.05\geq\alpha$).

الفرضية الصفرية (H_0): لا تساهم المعلومات المحاسبية لمخرجات النظام المحاسبي المالي في فعالية القرارات الإستراتيجية لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند مستوى دلالة ($0.05\geq\alpha$) .

الفرضية البديلة(H_1) : تساهم المعلومات المحاسبية لمخرجات النظام المحاسبي المالي في فعالية القرارات الإستراتيجية لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند مستوى دلالة ($0.05\geq\alpha$).

للتحقق من صحة الفرضية تم استخدام اختبار 'ت' (T-TEST) في حالة العينة الواحدة (one Sample t-test) ويفيد هذا الاختبار في الكشف عن ما إذا كان هناك فرق جوهري (دال إحصائيا) بين المتوسط الحسابي الحقيقي ($\overline{X}$) لإجابات أفراد العينة على إجمالي العبارات المتعلقة بقياس مساهمة المعلومات المحاسبية لمخرجات النظام المحاسبي المالي في فعالية القرارات الإستراتيجية لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والمتوسط الفرضي (x) = 3؛ وقاعدة اتخاذ القرار بخصوص اختبار الفرضية أعلاه: نقارن بين قيمة مستوى المعنوية (sig) المحسوب باستخدام برنامج Spss مع مستوى الدلالة المعتمد من طرفنا 0.05 فإذا كانت قيمة الاحتمال الخطأ (P-value أو Sig) أقل من مستوى الدلالة 0.05 فإننا نرفض الفرضية الصفرية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1).

الجدول رقم 58: يوضح الفروق بين المتوسط الحسابي $\overline{X}$ لإجابات أفراد العينة على إجمالي عبارات المحور 04 من الاستبيان والمتوسط الفرضي (x) = 3

Test Value = 3								
الدلالة الإحصائية	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفرق بين $\overline{X}$ و(x=3)	T المحسوبة	درجة الحرية	sig	القرار
لإجابات إجمالي عبارات المحور 04 من الاستبيان	**130**	**3,9163**	**0,51301**	**0,91635**	**20,366**	**129**	**0,000**	دال

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V 25

من خلال الجدول أعلاه تبين لنا أن المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على إجمالي عبارات المحور 04 المتعلق بمساهمة المعلومات المحاسبية في فعالية القرارات الإستراتيجية في المؤسسة بلغ ($\overline{x}$=3.9163) وبانحراف معياري بلغ (0.51301) = δ وهو اكبر من المتوسط الحسابي الفرضي (x=3) والفرق بينهما هو موجب 0.916 =($\overline{X}$-3) أي المستوى مساهمة المعلومات المحاسبية في فعالية القرارات الإستراتيجية بمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة يرقى إلى المستوى المطلوب ونتائج إجابات العينة دال إحصائيا حيث أن قيمة (T) المحسوبة (T_{cal}= 20.366) و(Sig =0.000) أقل من مستوى الدلالة 0.05؛ وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة: تساهم المعلومات المحاسبية لمخرجات النظام المحاسبي المالي في فعالية القرارات الإستراتيجية لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند مستوى دلالة ($0.05\geq\alpha$)، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة التي تنص على:

الفرضية الرابعة: تساهم المعلومات المحاسبية الناتجة عن SCF في فعالية القرارات الإستراتيجية بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

المبحث الثالث: دراسة تحليلية لاستخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإستراتيجية. (دراسة حالة شركة التوضيب وفنون الطباعة EMBAG)

إن الغاية من هذا المبحث هو معرفة كيفية استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإستراتيجية وهل جاء النظام المحاسبي المالي بالجديد الذي ساعد الشركات في اتخاذ قراراتها الإستراتيجية، ومن أجل انجاز ذلك لا بد لنا أن نتعمق أكثر في الجانب المحاسبي لعملية اتخاذ قرار استراتيجي قامت به شركة ما؛ كما أن هذا الجزء يمكن أن نتأكد به من نتائج المبحثين السابقين وذلك بالتعمق في دراسة مؤسسة واحدة فقط.

من أجل تحقيق هذا الهدف قمنا بإجراء دراسة حالة شركة التوضيب وفنون الطباعة فرع برج بوعريريج، (الملحق رقم 05)حيث أجرينا في البداية مقابلة مع مدير المالية بالشركة السيد روابح نجيب الذي قد قدم لنا فكرة عامة عن الشركة ثم تعمقنا أكثر في موضوع استخدام المحاسبة المالية في اتخاذ القرارات الإستراتيجية وذلك من خلال أخذ دراسة حالة قرار استثماري قامت به هذه الشركة خلال سنة 2016، وحاولنا من خلال الاطلاع على الوثائق المالية للشركة وكذا المقابلة التي تمت مع مدير مديرية المالية بهدف معرفة متى تم استخدام المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي المالي في اتخاذ هذا القرار الاستثماري وكيف تم الاستخدام، مع إبراز الاستخدامات المحاسبية الممكنة ومقارنتها مع ما تم استخدامه فعلا في اتخاذ هذا القرار الاستثماري.

ولقد تم اختيار شركة التوضيب وفنون الطباعة لعدة أسباب أهمها:

- وفرت للطالبة المناخ المناسب، وكذا قدمت المساعدة اللازمة المتمثلة في الوقت والجهد وهذا هو السبب الرئيسي؛
- ارتأينا اختيار شركة كبرى تكون فيها عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية بكثرة وبأسلوب مدروس؛
- اهتمام الشركة بالبحث العلمي، حيث أن أي باحث يريد القيام بدراسة تراسل الشركة المجمع التابعة له من خلال إرسال ملف حول الباحث وكذا المدة التي سوف يتردد فيها على الشركة (تنظيم جيد جدا).

إن الأدوات العلمية المستخدمة في هذا المبحث هي المقابلة مع مدير المالية (في الهيكل التنظيمي للشركة هناك اندماج بين المالية والمحاسبة في هذه المديرية) بالشركة وكذا الاطلاع على القوائم المالية للشركة للفترة 2010-2017، وكذا مختلف الوثائق المحاسبية والإدارية التي صاحبت عملية اتخاذ القرار الاستثماري المختار، وبما أننا في المقدمة بينا أن المنهج المتبع هو المنهج الوصفي التحليلي فقد قمنا بتحليل كل ما قدم لنا من وثائق بهدف الوصول للإجابة على بعض أسئلة الأطروحة.

أما فيما يخص مدة الدراسة الميدانية في الشركة فقد دامت شهرين (سبتمبر-أكتوبر 2018) حيث ترددنا على الشركة ثلاثة أيام في الأسبوع وقمنا أيضا بعملية تحليل المعلومات والوثائق المقدمة من قبل الشركة والتي

أخذت وقت أكثر من ذلك، مع توضيح أن الشركة سمحت لنا بالاطلاع على كل الوثائق التي طلبناها لكنها لم تسمح لنا بالحصول إلا على جزء منها فقط، وذلك نظرا لخصوصية هذه الوثائق حسبها.

المطلب الأول: تقديم عام لموضوع دراسة الحالة

في بداية هذا المطلب سوف نحاول الإحاطة بتاريخ الشركة مع تحديد أهدافها ونشاطها ثم سنقوم بالتشخيص المالي لها خلال الفترة 2010-2017، لكي تكون لنا صورة شاملة عن الشركة قبل دراسة القرار الاستثماري المختار؛ إن اختيار فترة التشخيص المالي للشركة والمتمثلة في 2010-2017، أساسه أن الشركة قامت بتطبيق النظام المحاسبي المالي وفق ما أقر به المشرع الجزائري وذلك بتاريخ 2010، أما اختيار سنة 2017 كحد أعلى يرجع لأننا نقوم بانجاز الشق التطبيقي في سنة 2018 وآخر القوائم المالية المعدة هي تلك الخاصة بسنة 2017.

أولا: تقديم عام لشركة التوضيب وفنون الطباعة

- **المجال الجغرافي والتاريخي:** تقع شركة التوضيب وفنون الطباعة بالمنطقة الصناعية لبرج بوعريريج على بعد 01 كلم جنوب المدينة على الطريق الوطني رقم 45 الرابط بين ولاية برج بوعريريج وولاية المسيلة، وتتربع على مساحة قدرها 28 هكتار، 7.5 منها مغطاة، وتم إنشاؤها من طرف المؤسسة الايطالية INGEGO حيث انطلقت الأشغال في 11 ماي 1975 وانتهت في 20 أوت 1978، وقد قامت الشركة المنجزة بتشغيل الوحدة على سبيل التجربة لمدة 03 أشهر، بعدها دخلت الوحدة فعليا في عملية الإنتاج يوم 11 جانفي 1979، ويتمحور نشاط الوحدة أساسا في تلبية متطلبات السوق الوطنية من أكياس ومواد التغليف الخاصة بالمواد الغذائية والصيدلانية، والتجميل..... الخ، إلى جانب هذا تستغل المؤسسة الفضلات من الورق في إنتاج بعض المنتجات الثانوية كالصور واليوميات الإشهارية... الخ.

الجدول رقم 59: بطاقة فنية لشركة التوضيب وفنون الطباعة

الشركات التي كانت تتبعها شركة التوضيب وفنون الطباعة: SONIC:1978 ENEPAC:1985 GIPEC :1999	طبيعة العمل: Producer شركة تابعة لمجموعة: GIPEC السجل التجاري: B046248299 الشكل القانوني: SPA رأس المال: 2.584.530.000.00 دج
عمال الشركة: 562 -عمال: 288، - إطارات متوسطة: 242، - إطارات سامية: 08، - إطارات أخرى: 24.	
-Tel: 035 87 31 38 **-Fax:** 035 87 31 39 - **E-mail** : embagdg@yahoo.fr **Adresse:** BP N°60, Zone Industrielle Route de M'sila, Bordj Bou Arreridj, 34000 Algérie	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق الداخلية للشركة، وكذا الموقع: http://elmouchir.caci.dz تاريخ الاطلاع: 2018/02/05 على 19.20 سا.

- **الهيكل التنظيمي للشركة:** تظم المؤسسة مديرية عامة للوحدة، وستة مديريات بالإضافة إلى عدة مصالح.

الشكل رقم 42: الهيكل التنظيمي لشركة التوضيب وفنون الطباعة

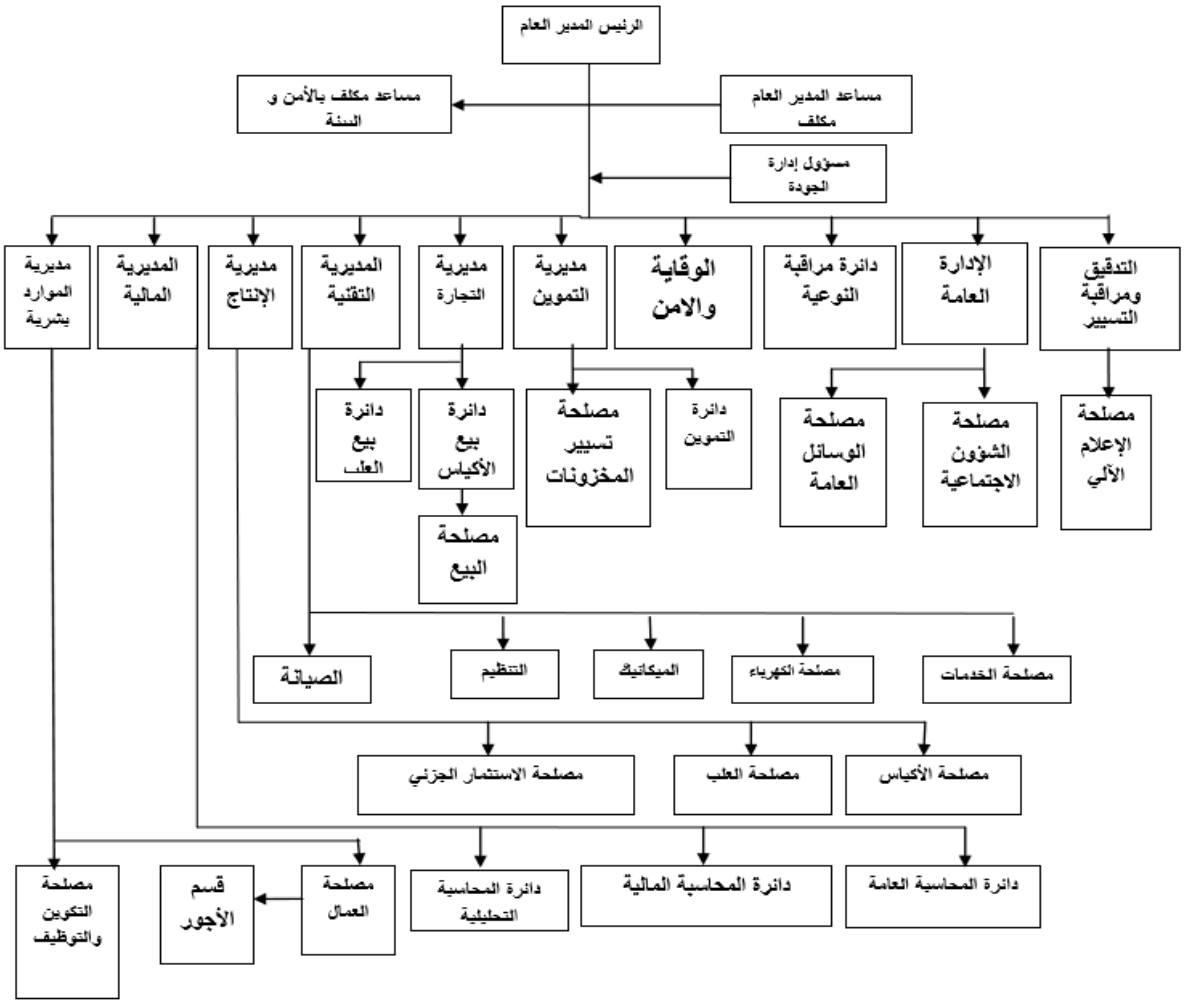

المصدر: تم إعداده بناءا على الوثائق الداخلية للشركة

من خلال الهيكل التنظيمي للشركة نلاحظ أن المديرية المالية تنقسم إلى ثلاث دوائر هي:

- دائرة المحاسبة المالية: تقوم بالمعاملات المالية؛
- دائرة المحاسبة العامة: تسجيل المعلومات المالية محاسبيا؛
- دائرة المحاسبة التحليلية: هذه الدائرة جديدة وما زالت لم تُفعل بعد.

- **أهداف الشركة:** نظرا لما تكتسبه عملية التوضيب من أهمية بالغة في تطوير معظم القطاعات الاقتصادية الوطنية، فإن الشركة تسعى للاهتمام بالمواد الأولية المتاحة على المستوى الوطني واستغلالها استغلالا عقلانيا كاستخدام التبن، الذي يعتبر من المواد الأولية المتوفرة خاصة بالهضاب العليا حيث يتحول كيميائيا إلى مادة سيليلوزية قابلة لإنتاج الورق كما تهدف إلى القضاء على التبذير باستعادة فضلات الإنتاج من الورق والاستفادة من الأوراق القديمة، اعتمادا على أرشيف الإدارات العمومية وأوراق التوضيب المستعملة والجرائد والكراريس

القديمة، كما تهتم بتطوير نوعية التغليف بشكل ملائم مع كل منتوج، نظرا للدور الذي يلعبه التغليف في رواج السلعة حيث أن إغراء المستهلك يؤدي سهولة تسويق المنتوج.

- **نشاط المؤسسة:** ينقسم نشاط الشركة حسب المنتجات التي تصنعها إلى:

- خط تصنيع أكياس ذات سعة كبيرة (sacs GS) des sacs de grands contenances: وقد تم البدء في الإنتاج بتاريخ 01 جانفي 1979، ويعد أول منتجات الشركة.

- خط تصنيع أكياس ذات سعة صغيرة ومتوسطة (sacs PMC) des sacs de petite et moyenne contenances.

- خط تصنيع علب للطي des boites pliantes.

ثانيا: التشخيص المالي للشركة خلال الفترة 2010-2017

من أجل أخذ فكرة عامة عن الشركة قمنا بإعداد الجدول أدناه للفترة الممتدة بين 2010-2017 أي من بدأ تطبيق النظام المحاسبي المالي إلى غاية 2017 (آخر سنة ممكن أن نحصل فيها على قوائم مالية باعتبار إعداد هذه الدراسة يتم في سنة 2018) والذي يحوي أهم المعلومات المحاسبية والمعبر عنها بقيم نقدية ونسب مالية، حيث من خلال هذا الجدول نلاحظ ما يلي:

- **ملخص للميزانية وجدول حسابات النتائج خلال الفترة 2010-2017:** إن الجدول أدناه يحوي أهم الأرصدة والبنود الرئيسية في كل من الميزانية وجدول حسابات النتائج، حيث نلاحظ ما يلي:

الجدول رقم 60: ملخص للميزانية وجدول حسابات النتائج للفترة 2010-2017.

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الأصول الثابتة	1588466807,43	1660384359,32	1525910865,08	1505581082,62	1491631968,72	1669744293,89	2812859638,57	2360557160,18
الأصول المتداولة	9132 111915,98	1303216861,06	1282470519,63	1297483397,28	1345197810,75	2911646682,59	1660250937,06	1689174591,84
الأموال الخاصة	2821297197,47	2777790596,71	2716118428,57	2668785812,26	2617617639,52	2546315002,21	2486932299,61	2446712609,50
الديون طويلة الأجل	13807481,34	25330153,24	23773499,21	23182167,43	11473197 8,13	17464835 21,63	17441494 16,87	13126566 59,39
الديون قصيرة الأجل	82474044 60,	16048047 0,43	68489456 66,	11109650 0,21	10448016 1,82	28859245 2,64	24202885 9,15	29036248 3,13

مجموع الأصول والخصوم	291757872 3,41	296360122 0,38	280838138 4,71	280306447 9,90	283682977 9,47	458139097 6,48	447311057 5,63	404973175 2,02
رقم الأعمال	149499456 3,35	162467520 2,02	124517881 9,67	985586076, 40	978651323, 40	991935241, 40	112521383 6,60	148388521 0,43
القيمة المضافة	412966480, 68	315589665, 19	280289785, 80	260608132, 10	190224682, 11	153826246, 09	195107311, 82	344820292, 66
نتيجة الاستغلال	16003184 3,64	10910519 39,	70600355 59,	23635832 57,	- 26813156 43,	- 69624467 09,	- 36387831 76,	36951218 29,
النتيجة الصافية	13630652 8,78	9155529, 48	54783249 11,	18213513 92,	- 32113314 87,	- 71302637 31,	- 59382702 60,	31293553 02,

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات وجداول حسابات النتائج للفترة 2010-2017 (الملحق رقم 06)

- إن مكونات أصول الشركة توضح أن الأصول الثابتة أكبر من الأصول المتداولة، وهذا الأمر طبيعي نظرا لطبيعة الشركة، لكن الأوزان النسبية لأصول الشركة (أنظر الشكل أدناه) خلال سنة 2015 يظهر أن هناك اختلال واضح بين قيمة كل من الأصول الثابتة والأصول المتداولة لصالح الأصول المتداولة، وهذا راجع إلى زيادة القيم الجاهزة (الخزينة) في تلك السنة، ومع حلول سنة 2016 رجع توزيع الأصول إلى توازنه السابق وهذا بسبب ازدياد الأصول الثابتة في الشركة (أحد أسباب ذلك الاستثمار المدروس في المطلب الموالي).

الشكل رقم 43: أصول الشركة خلال الفترة 2010-2017

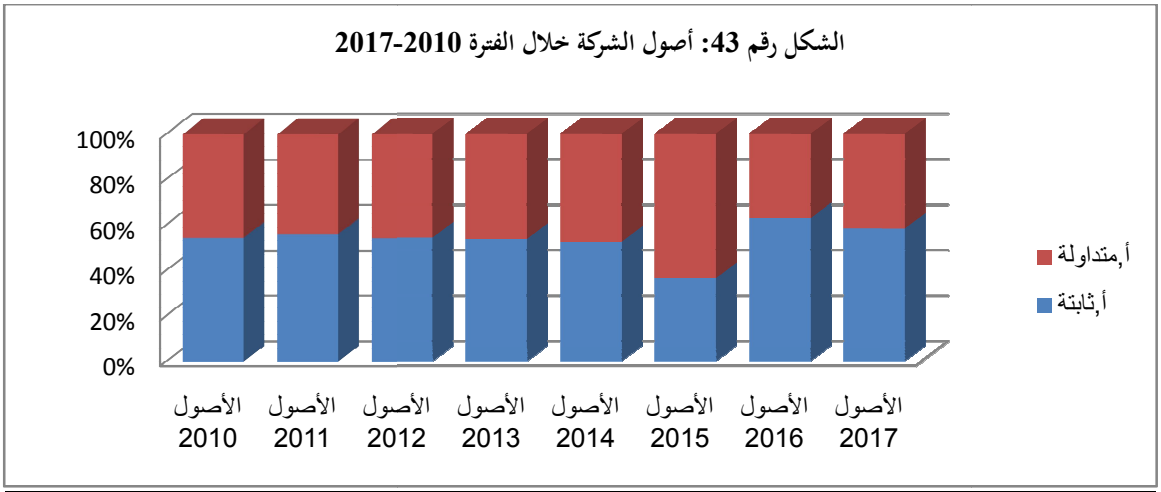

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة أ ثابتة٪	54,44	56,03	54,33	53,71	52,58	36,45	62,88	58,29
نسبة أ.متداولة٪	45,56	43,97	45,67	46,29	47,42	63,55	37,12	41,71

المصدر: من إعداد الطالبة

- إن الشكل أدناه يوضح أن الشركة تعتمد على التمويل من خلال الأموال الخاصة بالدرجة الأولى، لكن في سنة 2015 توجهت الشركة إلى التمويل بالقروض الطويلة ومتوسطة الأجل، وهذا ليس راجع لسياسة تمويلية منتهجة من قبل الشركة أكثر منه تأثر بالقرارات الحكومية التي وفرت للشركات الوطنية قروض طويلة المدى لإعادة هيكلتها.

الشكل رقم 44: خصوم الشركة خلال الفترة 2010-2017

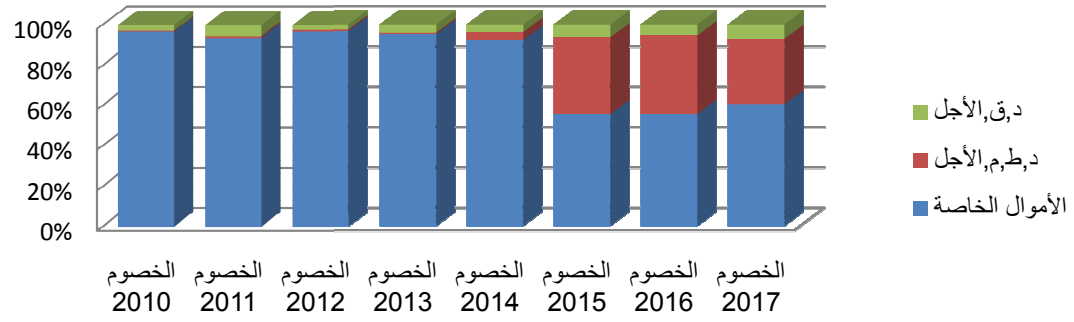

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
ن,الأموال الخاصة٪	96,70	93,73	96,71	95,21	92,27	55,58	55,60	60,42
ن,د,ط,م,الأجل٪	0,47	0,85	0,85	0,83	4,04	38,12	38,99	32,41
ن,د,ق,الأجل٪	2,83	5,42	2,44	3,96	3,68	6,30	5,41	7,17

المصدر: من إعداد الطالبة

- إن تتبع تطور رقم أعمال الشركة خلال الفترة 2010-2017 يظهر أنه قد مر بأربعة مراحل أولها مرحلة الارتفاع بين عامي 2010-2011 ثم في المرحلة الثانية بين 2012-2013 بدأ في الهبوط، وكمرحلة ثالثة بين 2014-2015 اتسم بالثبات في مستويات دنيا، ليبدأ في الارتفاع من جديد كمرحلة رابعة ابتداء من سنة 2016.

الشكل رقم 45: أهم الأرصدة الوسيطية للفترة 2010-2017

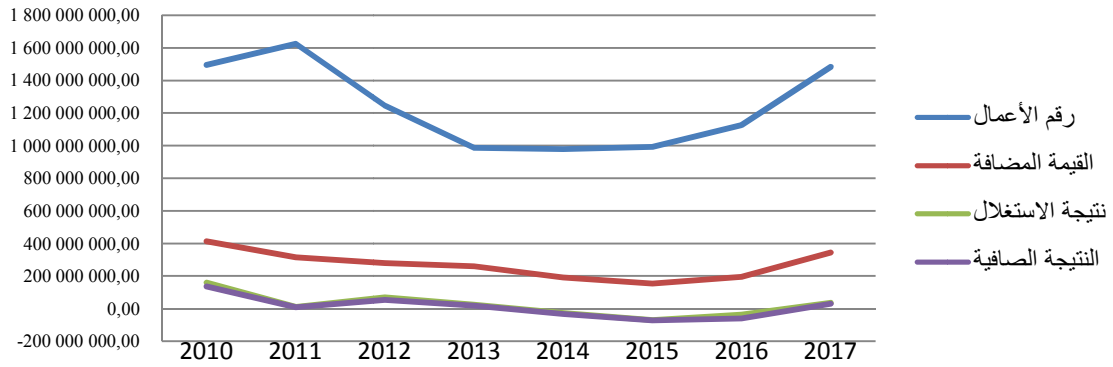

المصدر: من إعداد الطالبة

- القيمة المضافة تمثل الثروة الحقيقية التي أضافتها الشركة مهما كان نوعها بفعل عمليات استغلالها، فالقيمة المضافة تترجم ما أضافته الشركة ضمن نشاطها، وتعكس الفعالية التي تم دمج عناصر الإنتاج من رأس مال ويد

عاملة وغيرها، فهي تقيس الوزن الاقتصادي للشركة وتشكل أحسن معيار لقياس حجمها ونموها وتكامل هياكلها الإنتاجية؛ ومن الجدول السابق نجد أن القيمة المضافة تناقصت إلى غاية 2016 وفي سنة 2017 ازدادت وهذا الأمر جيد؛ ومن أجل إبراز أهمية حساب القيمة المضافة يمكن لنا ذلك من خلالها قياس نمو الشركة وفق الجدول الموالي:

الجدول رقم 61: معدل نمو الشركة للفترة 2011-2017.

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل نمو الشركة	//	-0,23579835	-0,11185372	-0,07021895	-0,27007388	-0,19134444	0,26836165	0,7673366

المصدر: من إعداد الطالبة

من الجدول أعلاه إن معدل نمو الشركة خلال الفترة 2011-2015 سالب وهذا يدل على أن الشركة لم تكن قادرة إلى تحقيق قيمة مضافة من خلال أنشطتها الرئيسية لكن ابتداء بعام 2016 بدأت الأمور تتغير للأحسن.

- تقيس نتيجة الاستغلال الفعالية الاقتصادية للمؤسسة في الظروف العادية، وتخص العناصر التي ترتبط بالعمليات الخاصة بالاستغلال العادي اليومي للمؤسسة، ومن الجدول السابق نلاحظ أنها سالبة في الفترة 2014-2016، ونفس الشيء ينطبق على النتيجة الصافية.

- **مؤشرات التوازن المالي خلال الفترة 2010-2017.**

- رأس المال العامل الدائم في الفترة الممتدة 2010-2014 في حالة متذبذبة وجيدة مقارنة مع أول سنة (2010) ليصل إلى أفضل قيمة سنة 2015 ثم يعود للنزول مجددا إلى غاية 2017 وهو ما يؤكد أن الشركة لا تمتلك هامش أمان، وأنها تجد صعوبة في تغطية أصولها الثابتة بأموالها الدائمة، وهذا الأمر يعد خطر على الشركة.

- إن الخزينة دائما موجبة لذا يمكن القول أن الشركة في وضعية تسمح لها ليس فقط بتمويل دورة الاستغلال وهذا الفائض في القيم المتاحة يمكنها من مواجهة الحالات الاستثنائية التي قد تقع فيها، لكن 2017 هناك هبوط كبير للخزينة وهذا الأمر يضع الشركة في موقف سيء.(أنظر الجدول أدناه).

الجدول رقم 62: مؤشرات التوازن المالي

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	شرط التوازن
رأس م العامل الدائم FRng	124663787 1,38	114273639 0,63	121398106 2,70	118638689 7,07	124071764 8,93	262305422 9,95	141822207 7,91	139881210 8,71	FRng>0
احتياجات ر م ع د BFR	787380276 73,	841565452 ,92	603426652 ,97	104257425 7,71	114463770 0,27	997223660 20,	971234404 45,	126721377 6,31	FRng >BFR
الخزينةTn	459257594 65,	301170937 ,71	610554409 ,73	143812639 ,36	96079948, 66	162583056 9,75	446987673 46,	131598332 40,	Tn>0

المصدر: من إعداد الطالبة

- **أهم النسب المالية خلال الفترة 2010-2017.**

– تستخدم نسب السيولة كأداة لتقييم المركز الائتماني للمؤسسة، حيث تقف هذه النسب على مدى مقدرة الأصول المتداولة للمؤسسة على مسايرة استحقاقية الديون قصيرة الأجل؛ ومن خلال نسبة السيولة العامة للشركة نلاحظ أن الأصول المتداولة كافية في حال أردنا تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة لتغطية مطالب الدائنين قصيرة الأجل، لكن هذه النسبة تدهورت جدا سنة 2017؛ أما نسبة السيولة الجاهزة فنلاحظ أن هناك نقص في القيم الجاهزة عبر الزمن وهذا دليل على ازدياد نشاط المؤسسة.(أنظر الجدول أدناه).

– أما معدل دوران إجمالي الأصول يوضح أن كل دينار مستثمر في الشركة يولد في 2017، 0.37 دينار، حيث أن هذه القيمة ارتفعت مقارن بسنة 2016 (0.25 دج)، وأفضل بكثير من أسوء قيمة (0.22 دج) والتي كانت سنة 2015، لكنها بعيدة عن أفضل قيمة (0.55 دج) والتي سجلت سنة 2011؛ أما معدل دوران الأصول الثابتة فبالنسبة لهذا المعدل يقيس قدرة الأصول الرأسمالية على خلق المبيعات، ونلاحظ أنها انخفضت تدريجيا في الفترة 2010-2016 ثم بدأت في الارتفاع سنة 2017.(أنظر الجدول أدناه).

– من خلال نسب التمويل (الاقتراض، التمويل الدائم، التمويل الخاص) نلاحظ أن الشركة لا تعتمد على الغير في التمويل، وأن أموالها الدائمة تغطي أصولها الثابتة، لكن في 2016 نسبة التمويل الخاص كانت (0.88٪) وهذا يعني أن أموالها الخاصة لم تغطي الأصول الثابتة وهذا راجع إلى زيادة اقتناء التثبيتات في ذلك العام، (وهذا ما سندرسه في المطلب القادم) .(أنظر الجدول أدناه).

– المردودية كمفهوم عام يدل على قدرة الوسائل على تحقيق النتيجة، والوسائل التي تستعملها الشركة تتمثل في رأس المال الاقتصادي وهذا يعكس المردودية الاقتصادية ورأس المال الخاص وهذا يعكس المردودية المالية؛ لكن في الفترة 2014-2016 نلاحظ أن النتيجة الصافية سالبة ومن خلال حساب المرورديتين يظهر أن إمكانيات الشركة لا تساعد في تحقيق أرباح، لكن الأمور تحسنت سنة 2017. (أنظر الجدول أدناه).

الجدل رقم 63: حساب بعض النسب المالية للشركة خلال الفترة 2010-2017.

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المعيار
السيولة العامة	16,12	8,12	18,73	11,68	12,88	10,09	6,86	5,82	1≤
السيولة الجاهزة	5.57	1.88	8.91	1.29	0.92	5,63	1,93	0.45	1≤
معدل دوران أصول	0,51	0,55	0,44	0,35	0,34	0,22	0,25	0,37	
معدل دوران أ ثابتة	0,94	0,98	0,82	0,65	0,66	0,59	0,40	0,63	
نسبة الاقتراض	0,03	0,06	0,03	0,05	0,08	0,44	0,44	0,40	
نسبة التمويل الدائم	1,78	1,69	1,80	1,79	1,83	2,57	1,50	1,59	
نسبة التمويل الخاص	1,78	1,67	1,78	1,77	1,75	1,52	0,88	1,04	
نسبة الاستقلالية المالية	0,00	0,01	0,01	0,01	0,04	0,69	0,70	0,54	1≥
المردودية المالية	0,048	0,003	0,020	0,007	-0,012	0,028-	0,024-	0,013	
مردودية اقتصادية	0,047	0,003	0,020	0,006	-0,011	0,016-	0,013-	0,008	

المصدر: من إعداد الطالبة

من خلال كل ما سبق نجد أن أصعب فترة مرت بها الشركة هي السنوات 2014، 2015، 2016 والأمور المالية سنة 2017 تحسنت.

المطلب الثاني: استخدامات المعلومات المحاسبية في مراحل عملية اتخاذ القرار الاستثماري المختار.

من خلال هذا المطلب سنحاول تقديم كل من القرار الاستثماري المختار وكذا مراحل اتخاذه مع التركيز على استخدامات المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي المالي في مراحل اتخاذه، وعليه سوف نسقط كل الخطوات أو المراحل التي استخدمت مصادر معلومات أخرى غير المعلومات المحاسبية المحتواة في القوائم المالية.

أولا: تقديم المشروع الاستثماري المدروس

1- طبيعة المشروع ودوافعه: المشروع الاستثماري عبارة عن إضافة لتحديث سلسلة إنتاج أكياس كبيرة الحجم الخاصة بالاسمنت (contenance Chaine de Fabrication de Sacs à grande)، وهذا بهدف تحسين نوعية منتجات الشركة وتعزيز القدرة الإنتاجية فيما يخص هذا النوع من المنتجات، وذلك استجابة للطلبات الجديدة الناتجة عن الاتفاق المبرم بين مجمع GIPEC ومجمع GICA.

إن الهدف من هذا المشروع الاستثمارية هو زيادة نمو الشركة بزيادة حجم الإنتاج، مع تحقيق تكاليف تنافسية أمام منافسيها، والجدول الموالي يوضح منافسين الشركة وحصصهم السوقية وفق إحصائيات 2015.

الجدول رقم 64: المنافسين وحصصهم السوقية **مليون/السنة**

المؤسسة	المكان	سنة الانشاء	القدرة الحقيقية	النسبة
SACAR	الجزائر	1977	24	٪6
SACAEH	سعيدة	1982	20	٪5
EMBAG	برج بوعريريج	1979	110	29٪
ORAN SACS	وهران	1950	05	٪1
ONYKRA	الجزائر	2001	50	13٪
COGEMPAC	تيزي وزو	2000	50	13٪
AKP	معسكر	2000	30	٪8
SACOVALVE	وهران	/	20	٪5
SASACE	تيبازة	2002	20	٪5
LAFARGE	برج بوعريريج	2001	50	13٪
المجموع			**379**	**100٪**

المصدر: بناءا على الوثائق الداخلية للشركة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الشركة لديها مكانة في السوق وإستراتيجية النمو التي تنتهجها مناسبة جدا لمكانتها الحالية، فالحصة السوقية للشركة تجعلها في مركز قوة ليس فقط مع المنافسين الخارجيين لها بل حتى مع الشركات المتواجدة في نفس المجمع مجمع GIPEC، وبالتالي اتخاذ قرارات استثمارية من شأنه أن يعزز هذه الحصة وينميها.

2- قدرة المشروع: هذا المشروع يحقق ما يلي:

القدرة العادية: 55 مليون كيس/السنة؛ أو: 300 كيس /الدقيقة.

حيث من المخطط أن ترتفع وتيرته تصاعديا كما يلي:

- 225 كيس/الدقيقة قس العام الأول؛
- 240 كيس/الدقيقة في العام الثاني؛
- 255 كيس/الدقيقة في العامين الثالث والرابع؛
- 270 كيس/الدقيقة ابتداء من العام الخامس.

3- الطلب الحالي على أكياس ذات سعة كبيرة (sacs GS) des sacs de grands contenances: إن السبب الرئيسي وراء هذا المشروع الاستثماري هو زيادة الطلب على هذا النوع من المنتجات سواء من القطاع العام والمتمثل في مجمع GICA حيث أنه في مطلع سنة 2017 سوف يزيد من وتيرة إنتاجه للاسمنت وهذا بعد انتهاج هذا المجمع إستراتيجية توسع في الإنتاج منذ سنة 2014، وبالتالي وفق التقارير فإنه سوف يزداد الطلب على هذه الأكياس بنسبة 35٪، حيث أن الطلب الحالي يقدر ب: 266 مليون كيس والطلب سيكون مستقبلا 360 مليون كيس؛ وكذا القطاع الخاص المتمثل في مجمع LAFARGE الذي زاد طلبه على هذه الأكياس نظرا للاستثمارات الجديدة التي يقوم بها منذ سنة 2014.

ثانيا: إبراز استخدامات المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرار الاستثماري المختار

من أجل معرفة كيف ومتى تستخدم المؤسسات الاقتصادية المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإستراتيجية أخذنا شركة التوضيب وفنون الطباعة كمثال من خلال دراسة أحد قراراتها الاستثمارية (نوع من القرارات الإستراتيجية) لسنة 2016؛ ولقد مر هذا القرار الاستثماري من وقت التفكير فيه إلى غاية تطبيقه على ثلاث مراحل أساسية قد وضحها لنا مدير المالية بالشركة السيد روابح؛ ويمكن توضيحها في الشكل الموالي:

الشكل رقم 46: الجدول الزمني لمراحل اتخاذ القرار الاستثماري

المصدر: من إعداد الطالبة

1- فكرة المشروع: إن فكرة المشروع (اقتناء آلة إنتاج أكياس كبيرة الحجم) وليدة سياسة التمويل التي انتهجتها الدولة لإعادة هيكلة المؤسسات الوطنية والتي وفرت المال لهذه الشركات حيث استفادت شركة التوضيب وفنون الطباعة من هذه السياسة الحكومية التي وفرت لها أموال، ومع اعتبار أن المؤشرات السوقية للشركة جيدة وكذا ازدياد طلبات العملاء فقد رأى مجلس إدارة الشركة ضرورة تلبية الطلب المتصاعد من خلال انتهاج إستراتيجية توسعية تمثلت في بروز فكرة اقتناء آلة تصنيع الأكياس كبيرة الحجم والتي ازداد عليها الطلب؛ ومن خلال إجراء مقابلة مع مدير المالية لاحظنا أن إدارة الشركة ركزت على المعلومات الكمية الناتجة عن البيئة الخارجية (كزيادة الطلب في السوق الوطنية لأكياس الاسمنت وسياسات الدولة) في وضعها لفكرة الاستثمار وليس على أساس المعلومات المحاسبية أو حتى المعلومات الداخلية بصفة عامة.

2- مرحلة التخطيط: هنا يجب أن نوضح أنه كان للشركة بدائل إستراتيجية أخرى كان يمكن أن تأخذها بعين الاعتبار لو أنها أخذت المعلومات المحاسبية بعين الاعتبار في هذه المرحلة خصوصا أن النسب المالية ومؤشرات التوازن التي تم حسابها من قبلنا في المطلب السابق توضح أن الشركة تواجه مشكلة في الفترة 2014-2015؛ وقامت الشركة بانجاز هذه المرحلة المهمة بتضافر جهود كل مصالحها ومديرياتها دون استثناء وقد كان دور المديرية المالية والمحاسبية مهم، حيث أن مجلس الإدارة اعتمد في قراره على مجموعة من المعلومات قدمت له من قبل هذه المديرية وتمثلت حسب تسلسلها الزمني في:

✓ **تقييم وضعية المؤسسة في حالة تنفيذ القرار الاستثماري (مخطط التنمية):** قام محاسب الشركة بإعداد جدول حسابات نتائج تقديري ثم قام بإضافة قيمة المبيعات المقدرة في حالة شراء الآلة وإنتاجها للأكياس وكذا إضافة تكلفة شراءها إلى مبلغ التكاليف (هذه التقديرات قدمت لدائرة المحاسبة من قبل دائرتي التجارة والتموين) ثم قام بالمقارنة بين جدول الحسابات الفعلي لدورة 2015 وجدول الحسابات التقديري لنفس الدورة مع إضافة القيم المقدرة للآلة في حالة شراءها، وقد وجد أن القيمة المضافة ازدادت، وهذا الأمر في صالح القرار؛ كما أن المحاسب وضع جدول حسابات النتائج تقديري لخمس سنوات قادمة (2016-2020) وبين مقدار القيمة المضافة التي كانت فازدياد من سنة إلى أخرى في حالة اعتماد هذا القرار الاستثماري؛

✓ **دراسة الوضعية المالية للشركة:** عند بداية التخطيط لهذا المشروع قام مجلس إدارة الشركة بالاطلاع أولا على الوضعية المالية للمؤسسة عموما، (تمت هذه الدراسة من قبل مركز تقنيات الإعلام والاتصال CETIC) وهذا من خلال دراسة تقنو–اقتصادية، وقد احتوت هذه الدراسة التي تضمنت في تقرير قدم لمجلس إدارة الشركة مرفقا بمخطط التنمية الذي أنجزه المحاسب أو مديرية المالية والمحاسبة بالشركة عدة معلومات كمية وكيفية، وأغلب المعلومات الكمية كانت ناتجة عن المعلومات المحاسبية التي استخرجها المركز من القوائم المالية التي قدمتها له مديرية المالية والمحاسبة؛ وفي ما يلي تقديم للمعلومات المحاسبية التي احتواها التقرير.

في البداية تم توضيح أهم العناصر التي قد تتأثر بهذا القرار والمتمثلة في مجموع الأصول (تم الحصول عليها من الميزانية) ورقم الأعمال ونتيجة الاستغلال (من جدول حسابات النتائج)، والجدول الموالي ويضح ذلك.

الجدول رقم 65: أهم العناصر المتأثرة بالقرار **في ألف دينار جزائري**

البيان	2011	2012	2013	2014	2015	2016
رقم الأعمال	1624674	1245178	985586	978651	1078962	1076968
نتيجة الاستغلال	10911	70600	23636	-32113	-22564	-41448
مجموع الأصول	2963601	2808380	2803063	2836630	4581391	4216809

المصدر: التقرير التقنو–اقتصادية، مركز تقنيات الإعلام والاتصال.

إن قيم 2015 و2016 هي قيم تقديرية فقط وليست حقيقية لأن عملية دراسة هذا القرار الاستثمارية تمت قبل انجاز القوائم المالية لهذين السنتين.

بعدها تم تقسيم رقم الأعمال على منتجات المؤسسة لمعرفة مساهمة كل منتوج فيه وذلك كما في الجدول الموالي:

الجدول رقم 66: تقييم كلي لمستويات النشاط للفترة 2011-2016

المنتجات	2011		2012		2013		2014		2015		2016	
Sac GC	1149414	٪71	924195	٪74	671407	٪68	734664	٪75	743105	٪69	844580	**٪78**
Sac PMC	31293	٪2	43047	٪3	40265	٪4	38347	٪4	56285	٪5	24964	٪2
Boites pliantes	396472	٪24	263606	٪21	269441	٪27	200533	٪20	274951	٪25	202292	٪19
Divers	47495	٪3	14330	٪1	4473	٪0	5108	٪1	4621	٪0	5132	٪0
رقم الأعمال	1624674		1245178		985586		978651		1078962		1076968	

المصدر: التقرير التقنو-اقتصادية، مركز تقنيات الإعلام والاتصال.

أبرز الجدول أعلاه أن منتوج الأكياس الكبيرة هو أكثر منتوج تنتجه الشركة كما أنها الشركة التي لها حصة الأسد في سوق هذا النوع من المنتجات، وهذا ما يبرز لمجلس إدارة الشركة أن للشركة فرص استثمارية لتعزيز سيطرتها على هذا المنتج في السوق الجزائرية.

بعد أن قامت الشركة بالتخطيط لهذا القرار الاستثمارية من خلال الاستعانة بعدة معلومات محاسبية ناتجة عن النظام المحاسبي المالي خصوصا **جدول حسابات النتائج** ثم **الميزانية** تم الموافقة على اتخاذ هذا القرار وبعدها تم إرسال قرار الشركة بصحبة الدراسات التي تمت إلى مجلس إدارة مجمع GIPEC الذي بدوره وافق واعتمد هذا القرار.

3- مرحلة التنفيذ والمتابعة

لقد تم تمويل المشروع من خلال الظرف المالي الذي قدمته الدولة سنة 2012 للشركات الوطنية في إطار إعادة هيكلية المؤسسات الوطنية؛ عند قيام الشركة بتطبيق القرار المعتمد استخدمت المحاسبة المالية في توفير التمويل لهذا القرار من خلال ما يلي:

- قدم مجلس الإدارة طلب من أجل الحصول على جزء من الظرف المالي لتمويل المشروع وقد تابع العملية المحاسب مع تزويده للإدارة بكل المعلومات والمستندات حول هذه العملية.
- بعد ذلك تم صب المبلغ الذي طلب في الحسابات البنكية للشركة (تمت المهمة من قبل المحاسب).
- ثم قام بالمعالجة المحاسبية للقرض، علما أن مدة القرض 07 سنوات وبمعدل فائدة قدره 07٪ في السنة.

- تمت عملية اقتناء الاستثمار عن طريق مناقصة دولية وفق قانون الصفقات العمومية الجزائري وقد اهتمت بتفاصيلها مديرية المالية وزودت الإدارة بكل ما تعلق بهذه العملية من تفاصيل، وقد تم اختيار المورد بعد مروره بـ:

- في البداية قامت الشركة بتشكيل **لجنة الصفقات** التي بدورها وضعت دفتر شروط هذه الصفقة؛

- بعدها قامت **لجنة تقييم الصفقات** بمتابعة عمل اللجنة السابقة؛

- وبعد وضع المودين عروضهم (تحوي العروض على عرضين: العرض التقني والعرض المالي) قامت **لجنة فتح الأظرف** بفتح هذه العروض؛

- ثم قامت اللجنة السابقة (لجنة تقييم الصفقات) بتقييم العروض ابتداء من العرض التقني ثم العرض المالي، وقد رست الصفقة على مورد أجنبي.

قدرت قيمة شراء الآلة من المورد الأجنبي بـ: 6.141.775.00€ وقد تم دفع مبلغ على دفعات الدفعة الأولى تمثل 15٪ من إجمالي تكلفة شراء الآلة من المورد الأجنبي بتاريخ 2014/12/31، أما الدفعة الثانية فقدرت بـ: 85٪ من إجمالي تكلفة شراء الآلة من المورد الأجنبي (ما عدا الخدمات المقدمة من قبله)، كما دفع لا حقا 85٪ من الخدمات المقدمة، ومع كل المصاريف المصاحبة لعملية الشراء فقدرت إجمالي تكاليف شراء الآلة بـ 719.492.144.39 دج، الجدول أدناه يوضح كل تلك التكاليف:

الجدول رقم 67: إجمالي تكاليف اقتناء الآلة

العلاقات بين المبالغ	البيان	المبلغ الإجمالي
A	سعر الآلة بالعملة الصعبة (اليورو)	5.849.929,00
B	مصاريف (اليورو)	61.575.00
C	خدمات (اليورو)	230.271.00
D=A+B+C	**تكلفة الشراء من المورد الأجنبي بالعملة الصعبة** (اليورو)	**6.141.775.00**
01	قيمة التسبيق 15% من تكلفة الشراء، سعر الصرف: 106.99 دج/اليورو	98.566.276,09
02	قيمة التسوية 85% من سعر الآلة والمصاريف، سعر الصرف: 117.03 دج/اليورو	588.049.816,15
03	85% من مصاريف الخدمات، سعر الصرف: 120 دج/اليورو.	23.487.642,00
03+02+01=04	**تكلفة الشراء بالدينار الجزائري**	**710.103.734,24**
05	حقوق جمركية	1.722.252,00
06	حقوق أخرى	4.808.538,14
06+05+04=07	**المجموع**	**716.634.524,38**
08	TVA	2.857.620,01
08+07=09	**المجموع الكلي دج**	**719.492.144,39**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق الداخلية للشركة

✓ **المعالجة المحاسبية لشراء الآلة:** تمت معالجة عملية الاقتناء على مراحل متعددة في فترات عديدة بين عامي 2014-2016، ويمكن تلخيص كل تلك القيود والمعالجات في القيد التالي:

2016/12/21				
215310		معدات صناعية	62.409.327.16	
215310		معدات صناعية	200.266.939.65	
215310		معدات صناعية	57.276.897.14	
215310		معدات صناعية	289.555.651.85	
215310		معدات صناعية	20.944.142.10	
215310		معدات صناعية	65.472.946.42	
215310		معدات صناعية	5.350.212.42	
445610		الرسم على القيمة المضافة	244.604.01	
2153101		قطع غيار خاصة	15.358.407.64	
445610		الرسم على القيمة المضافة	2.613.016.00	
	4040500	مورد تثبيتات شركة RFA		697.059.223.95
	4040500	مورد تثبيتات شركة RFA		13.044.510.29
	4012200	مورد خدمات RECEV DOUANES PORT BEJAI		4.290.087.00
	4040400	مورد تثبيتات شركة PRI		742.229.04
	4012400	مورد خدمات MTA BEJAI		294.785.00
	4012400	مورد خدمات MTA BEJAI		111.828.60
	4012400	مورد خدمات MTA BEJAI		11.700.00
	4012400	مورد خدمات MTA BEJAI		1.137.310.20
	4012400	مورد خدمات MTA BEJAI		1.076.400.00
	4012400	مورد خدمات MTA BEJAI		14.340.00
	4012400	مورد خدمات MTA BEJAI		8.235.52
	4012400	مورد خدمات MTA BEJAI		107.000.00
	4012200	مورد خدمات CAAR B.B.ARRERIDJ		1.594.494.79

✓ **المعالجة المحاسبية لبناء مبنى صناعي توضع فيه الآلة المقتناة:** إن شراء الشركة للآلة والتي كلفتها تطلب بناء مبنى صناعي كبير خاص بهذه الآلة والذي كلف الشركة مبلغ 38.394.676.06 دج هذا بعد أن خضع هذا المشروع للدراسة التقنية؛ فبتاريخ 2016/04/03 قام المقاول ببناء جزء من المبنى بتكلفة جزئية قدرت ب 17.106.932.70 دج، وعند الجزء الأول من المشروع قامت إدارة المحاسبة بالشركة بتسجيل القيد التالي:

2016/04/03				
213110		مبنى صناعي	14.621.310.00	
445610		الرسم على القيمة المضافة	2.485.622.70	
	4011400	مورد.....		16.251.586.07
	4040400	مورد.....		855.346.63

أما فيما يخص متابعة فقد تم ذلك بالاستعانة بالمعلومات المحاسبية من خلال قائمتين ماليتين مهمتين هما جدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة، كما أن إدارة الشركة استعانة بالملاحق للحصول على بعض الشروحات.

- **المتابعة عن طريق جدول حسابات النتائج:** تظهر جداول حسابات النتائج للسنوات قبل وبعد اعتماد القرار الاستثماري أن هناك تحسن في كل من القيمة المضافة ونتيجة الاستغلال والنتيجة الصافية وهذا يؤكد على صحة القرار الاستثماري المنفذ، ويقدم بداية لمتابعة تأثير هذا القرار في السنوات القادمة.

الجدول رقم 68: جزء من حسابات النتائج للسنوات 2015-2016-2017

البيان	2015	2016	2017
المبيعات	976894468.16	1130781277,88	1506297492,30
التكاليف	-823068222.07	-935673966,06	-1161477199,64
القيمة المضافة	153826246.09	195107311,82	344820292,66
نتيجة الاستغلال	-69624467.09	-36387831.76	36951218.29
النتيجة الصافية	-71302637.31	-59382702.60	31293553.02

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على جدول حسابات النتائج 2015-2017

وعليه فإن اعتماد الشركة على جدول حسابات النتائج في متابعة قراراتها الاستثمارية المنفذة دليل واضح على مكانة المعلومات المحاسبية في تنفيذ القرارات الاستثمارية والإستراتيجية بصفة عامة.

- **المتابعة عن طريق جدول تدفقات الخزينة:** تقوم الشركة بانجاز جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة، كما أنها بدأت في انجازه منذ أول سنة لتطبيق النظام المحاسبي المالي، ولكن طريقة انجازه لم تكن جيدة أو بالطريقة الصحيحة (حسب ما صرح به مدير المالية والمحاسبة).

إن طريقة المتابعة وفق جدول تدفقات الخزينة المطبقة بسيطة جدا وهذا من خلال المقارنة بين جداول تدفقات الخزينة لعدة سنوات، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم 69: تدفقات الخزينة للسنوات 2015-2016-2017

البيان	2015	2016	2017
صافي التدفقات النقدية التشغيلية	-99303056,18	-663918231,60	-258628162,53
صافي التدفقات النقدية الاستثمارية	-5876322.73	-494924664,69	354633958,29
صافي التدفقات النقدية التمويلية	1529750621.09	00	-431395136,82
الخزينة	1601053258.40	-1158842896.29	-335389341,06

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على جدول تدفقات الخزينة 2015-2017

الشكل رقم 47: تدفقات الخزينة للفترة 2015-2017

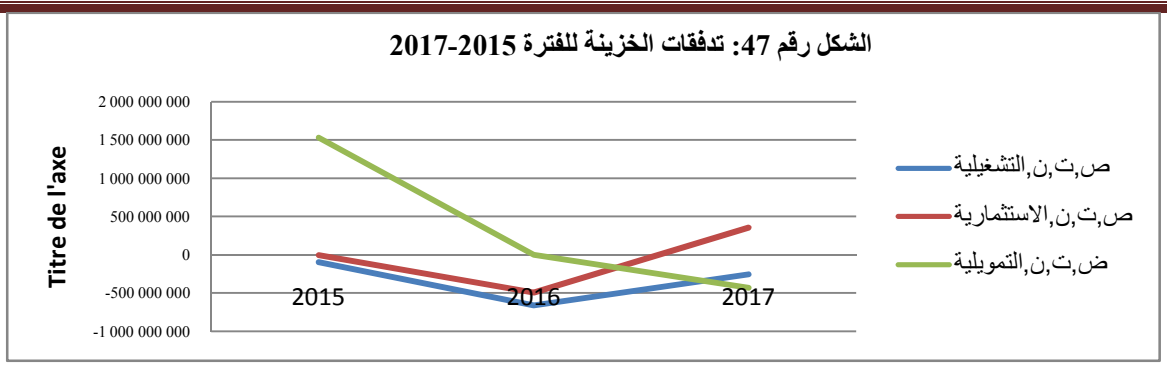

المصدر: من إعداد الطالبة

إن استخدام جدول التدفقات في الخزينة كأداة لمتابعة تنفيذ قرار استثماري تعد امتياز جاء به النظام المحاسبي المالي باعتباره هو من فرض على الشركات انجاز هذا الجدول، وبما أن الشركة تقوم بانجازه فهي قد كسبت أداة مهمة جدا تستخدمها في اتخاذ القرارات الإستراتيجية.

المطلب الثالث: تحليل نتائج دراسة الحالة واختبار الفرضيات

لقد خصصنا هذا المبحث لدراسة أحد القرارات الإستراتيجية لشركة التوضيب وفنون الطباعة وقد اخترنا قرار استثماري يتمثل في شراء آلة تدعى: Chaine de Fabrication de Sacs à grande contenance الهدف منها إنتاج أكياس للإسمنت ابتداء من تاريخ جوان 2016، على أساس أن الشركة تنتهج إستراتيجية توسعية، وقد مرت العملية بالمراحل التالية والتي استخدمت فيها المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي المالي (وهذا ما يؤكد على نتائج الفرضية الأولى القائلة بأن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تستخدم المعلومات المحاسبية الناتجة عن SCF في عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية) في بعض مراحلها:

- **فكرة المشروع**: من خلال قراءة نتائج دراسة الحالة أن نجد إدارة الشركة عندما فكرت في القيام بهذا الاستثمار الحقيقي المتمثل في شراء آلة من أجل زيادة إنتاج منتوج الأكياس الكبيرة استندت في ذلك على معلومات خارجية والتي كانت المحدد الرئيسي لبزوغ هذه الفكرة الاستثمارية، وتجاهلت أو لم تستعن بالمعلومات الداخلية خصوصا المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي المالي، وأساس فكرة هذا الاستثمار والتي استندت عليها للقيام بهذا الاستثمار هو زيادة الطلب السوقي على الأكياس الكبيرة، ولكن لو أخذت الشركة معدل نمو مبيعات كل منتوج من منتجاتها على حدا (وفق ما يبينه الجدول أدناه) ستلاحظ أن مبيعات الأكياس الصغيرة فيها تذبذب لكنه عموما ايجابي مقارنة بمعدلات نمو مبيعات الأكياس الكبيرة التي فيها تفاوتات كبيرة جدا، كما أن منتجات العلب القابلة للطي يبدو واعدا وفيه مجالات مستقبلية للاستثمار (أنظر الدول أدناه).

الجدول رقم 70: نمو لمستويات النشاط للفترة 2012-2015

المنتجات	2012	2013	2014	2015
Sac GC	%20-	%27-	%9	%1
Sac PMC	%38	%6-	%5-	%47
Boites pliantes	%34-	%2	%26-	%37
Divers	%70-	%69-	%14	%10-
رقم الأعمال	%23-	%21-	%1-	%10

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق الداخلية للشركة

- **التخطيط**: عند ما بدأ التخطيط لهذا الاستثمار طُلب من مديرية المالية تقديم جدول حسابات النتائج لخمس سنوات سابقة لمجلس إدارة الشركة، وقد تم التركيز على القيمة المضافة للسنوات الخمس الأخيرة والذي استعانت به الإدارة لتحديد إمكانية اتخاذ هذا القرار الاستثماري؛ ثم طلب من المديرية أيضا انجاز جدول حسابات نتائج تقديري في حالة شراء الآلة أي إضافة مقدار المبيعات المحققة في حالة اقتناء الآلة وتحديد ما إذا كان هناك ارتفاع في نتائج الشركة (تحسن في القيمة المضافة)، وقد جمع كل ذلك في تقرير قدم إلى مجلس الإدارة والذي وافق بدوره على هذا القرار الاستثماري بعد دراسة التقرير ثم تم إرسال تقرير شامل من قبل مجلس إدارة الشركة إلى مجلس إدارة الشركة الأم (مجمع GIPEC).

أما فيما يخص طريقة تمويل هذا القرار الاستثماري فقد استعملت الشركة جزء من الظرف المالي الذي قدمته الحكومة سنة 2012 للمؤسسات العمومية في إطار إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية وقد تابع العملية موظفي مديرية المالية والمحاسبة.

إن عملية التخطيط للقرار الاستثماري المدروس بالشركة تمت بالاعتماد على المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي المالي وهذا مقارنة بالمرحلة السابقة (وضع فكرة المشروع) وهذا يثبت من جهة أهمية المعلومات المحاسبية في التخطيط للقرارات الاستثمارية، ومن جهة أخرى على واقعية استخدام مخرجات النظام المحاسبي المالي في مراحل اتخاذ القرارات الاستثمارية (نوع من القرارات الإستراتيجية)، لكن نجد أن الشركة اعتمدت فقط على كل من قائمتي **الميزانية وجدول حسابات النتائج** في هذه المرحلة على الرغم من النظام المحاسبي المال قدم قوائم مالية أخرى مفيدة في ذلك، كما أنه يمكن أن تُقدم المعلومات المحاسبية الموجودة في القوائم المالية في شكل أكثر دلالة وتعبيرا من خلال النسب المالية، لكن الشركة لا تعتمد كثيرا على هذه النسب (يقول مدير المالية أن المدير العام للشركة متحصل على شهادة جامعية في المالية لذا يستطيع قراءة القوائم المالية دون أن يحتاج من يفسرها أو يبسطها له؟؟؟).

من خلال الفقرة السابقة سنقدم مجموعة من النسب المالية (خلال فترة التخطيط للمشروع) على غرار التي ذكرناها في المطلب الأول من هذا المبحث والتي يعد استخدامها مهم في نظرنا للتخطيط لهذا القرار الاستثماري وهي موضحة في الجدول الموالي (تم إعدادها من قبلنا):

الجدول رقم 71: حساب بعض النسب المالية للشركة خلال الفترة 2010-2015.

السنوات/النسبة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة تغطية مصاريف المستخدمين	0,52	0,74	0,08	0,77	0,95	1,15
معدل نمو رقم الأعمال	//	0,09	-0,23	-0,21	-0,01	0,01
معدل نمو النتيجة الصافية	//	-0,93	4,98	-0,67	-2,76	1,22
القدرة على التمويل الذاتي	187747546,14	56709531,24	37009810,31	40709088,49	-7969577,64	-42141935,51
نسبة تغطية تكاليف الديون	0,02	0,03	0,02	0,03	0,08	0,12

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للشركة

إن غايتنا من حساب نسبة تغطية مصاريف المستخدمين (مصاريف المستخدمين/القيمة المضافة) إلى غاية 2015 هو إبراز أنه في الشركة معظم القيمة المضافة التي تخلقها تذهب في معظمها على شكل مصاريف للمستخدمين وهذا الأمر خطر جدا، وكأن الشركة تعمل من أجل دفع مصاريف مستخدميها بالدرجة الأولى وهذا ليس الغرض من وجود أي مؤسسة اقتصادية، وفي 2015 كان الأمر أسوء بحيث أن مصاريف مستخدميها تفوق قدرتهم على تحقيق قيمة مضافة، لذا فمن وجهت نظرنا كان الأجدر وضع مخططات تعالج هذه المشكلة، وكذا كان عليها أن تأخذ بعين الاعتبار هذه النسبة عند تخطيطها للقرار الاستثماري المزمع تنفيذه لكي تتنبأ بتأثير هذا القرار على هذه النسبة؛ إن معدلي نمو كل من رقم الأعمال والنتيجة الصافية يوضحان بشكل كبير أن الشركة تتخبط في مستويات متدنية من النمو فيها وهنا نقف عند نقطة معينة ألا وهي السبب الرئيسي لهذا الاستثمار والمتمثل في زيادة الطلب السوقي لذا فالمعدلين السابقين يمكن أن يكون لهما عدة مدلولات أهمها:

- إن معدلات نمو رقم الأعمال تظهر أن تطور المبيعات غير جيد ويتجه في بعض الأحيان إلى النقصان وهذا يدل على عدم استقرار مبيعات الشركة وبالتالي كان الأجدر بالشركة محاولة معالجة هذه المشكلة بأن تعطيها أولوية بدلا من الزيادة في الإنتاج الذي سيصاحب قرار شراء تلك الآلة؛

– كان يمكن للشركة استخدام هاتين النسبتين في التنبؤ من خلال المقارنة بين الحالات قبل القيام بالقرار الاستثماري وبعد القيام به لتحديد فوائد هذا الاستثمار (حيث قمنا مثلا بحساب معدلات رقم الأعمال في سنتي 2016 و2017 فوجدناهما على التوالي 0.13 و0.32 وهذا يظهر تحسن ايجابي ناتج عن اتخاذ هذا القرار الاستثماري.

إن اختيار تمويل القرار الاستثماري المنفذ من قبل الشركة تم من خلال الاعتماد على معلومات خارجية تمثلت في قرار إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية وعليه فإن قرار التمويل الخاص باقتناء الآلة تم اعتماده وفق سياسة حكومية وليس حسب سياسة تمويلية خاصة بالشركة وعليه نجد أنها لم تقم بالدراسة المالية لقرار التمويل.

إن اتخاذ قرار تمويل مشروع استثماري في أي مؤسسة اقتصادية يعد من أصعب القرارات، فهو يحتاج لدراسة جميع الخيارات المتاحة من خلال المخاطرة والعائد وكذا تكلفة كل خيار، لذا ففي الحالة العادية كان من المفروض على الشركة أن تقوم بتحديد تكلفة كل الخيارات التمويلية الممكنة لاقتناء تلك الآلة وذلك من خلال تحديد قدرتها على التمويل الذاتي، وكذا تحديد قدرتها على تغطية المصاريف المالية في حالة الاعتماد على التمويل الخارجي المتمثل في القروض طويلة الأجل؛ لذا قمنا بحساب القدرة على التمويل الذاتي للشركة في الجدول أعلاه والذي وضح لنا أن الشركة فقدت قدرتها على التمويل الذاتي في السنتين الأخيرتين وهذا الأمر يجعل من فكرة استخدام التمويل الذاتي لتمويل القرار الاستثماري خيار مستبعد، أما فيما يخص نسبة تغطية مصاريفها المالية فنلاحظ أن النسبة مقبولة نوعا ما (يرى الباحثون أن هذه النسبة يجب أن تكون أقل من 10٪)، لذا فإن خيار التمويل الخارجي ملائم أكثر، هنا يجب توضيح أن السياسة الحكومية التي نصت على تقديم قروض للشركات الوطنية هي التي ساعدت على حصول الشركة على تمويل لأنه في الحالة العادية كانت عملية حصول قرض للشركة من أي بنك صعبة نظرا لنتائجها الموضحة في المطلب الأول من هذا المبحث.

- **التنفيذ:** بعد ما وافق مجلس إدارة الشركة الأم على القرار الاستثماري قامت شركة التوضيب وفنون الطباعة بتقديم طلب من أجل صب قيمة الآلة في حسابات الشركة وهذا ما تم بالفعل وتم شراء الآلة في جوان 2016، وقد تابع هذه العملية موظفي مديرية المالية والمحاسبة، وقد استعانوا في ذلك على كل المعلومات المحاسبية المساعدة، ويجدر بالذكر أنه في مرحلة التنفيذ لا تظهر بوضوح عملية استخدام المعلومات المحاسبية ففي ما يخص القرار الاستثماري المدروس قام مدير المالية بشرح دور مديريته في تطبيق هذا القرار فقط، أما كيف استخدمت الإدارة المعلومات المحاسبية في التنفيذ فبقيت مبهمة لدينا.
- **المتابعة:** إن متابعة القرار الاستثماري المطبق في الشركة لم يتعدى حدود مقارنة صافي التدفقات النقدية قبل وبعد تنفيذ القرار الاستثماري وكذا مقارنة الأرصدة الوسيطية في جدول حسابات النتائج، وباعتبار أن الشركة لا تعتمد كثيرا على النسب المالية كأداة لقراءة القوائم المالية فهي بذلك تفوت فرصة جيدة لمتابعة التطورات المالية

والحقيقية التي قد تقع بالشركة جراء تنفيذ القرار الاستثماري؛ ومن بين النسب التي كان من الممكن استخدامها لمتابعة القرار الاستثماري هي نسب المخاطر والتي أعطتها الدراسات الحديثة أهمية بالغة ويمكننا حساب هذه المخاطر كما يلي:

الجدول رقم 72: حساب المخاطر للشركة خلال الفترة 2015-2017

السنة/الخطر	2015	2016	2017
الخطر المالي	0,69	0,70	0,54
الخطر الاقتصادي	45,30	-6,80	6,23

المصدر: من إعداد الطالبة

حيث من خلال حساب الخطر المالي للشركة نلاحظ أن هناك انخفاض فيه في سنة 2017 مقارنة بـ 2016، أما الخطر الاقتصادي فقط ارتفع قليلا من سنة 2016 إلى سنة 2017 مقارنة بسنة 2015 وهذا يدل أنه أصبح للشركة قدرة على تمويل دورة استغلالها بمواردها الخاصة.

من خلال كل المعلومات المقدمة أعلاه نستنتج أن شركة التوضيب وفنون الطباعة تستخدم المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي المالي في اتخاذ القرارات الاستثمارية وبالضبط في بعض مراحل تلك العملية (وهذا ما يؤكد أكثر الفرضية الثانية القائلة: تستخدم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المعلومات المحاسبية الناتجة عن SCF في مراحل عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية وبمستويات متفاوتة من مرحلة إلى أخرى) ولكن هذا الاستخدام يبقى كلاسيكي فقط وهذا لأنها تستخدم قائمتي الميزانية وجدول حسابات النتائج والتي تعدان قائمتان موجودتان في المخطط المحاسبي السابق، وهذا مرده إلى أن الشركة رغم تطبيقها للنظام المحاسبي المالي في الأجل المحدد ألا وهو 2010 إلا أن هذا التطبيق كان شكلي خصوصا أنها وجدت صعوبة في انجاز جدول تدفقات الخزينة (وفق ما صرح به المدير المالي)، وهذا التطبيق السطحي أفقد الشركة امتياز استخدام النظام المحاسبي المالي في اتخاذ القرارات الإستراتيجية بصفة جيدة، حيث وجدنا أن الشركة **استفادت** من جدول تدفقات الخزينة في متابعة القرار الاستثماري فقط لكن **لم تستفد** منه مرحلة التخطيط أو التنفيذ أو حتى في تحديد المشكلة (وضع الفكرة للمشروع).

يجب أن نوضح أننا لم نتكلم على قائمة مالية ألا وهي جدول حركة رؤوس الأموال والسبب أننا لم نجد أي استخدام لها في القرار المدروس، أما الملاحق فقد استخدمت لتقديم بعض التوضيحات حول الآلة المقتناة.

إن استخدام المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ أي قرار إداري يحتاج إلى أداة مساعدة لتسهيل هذا الاستخدام وهذه الأداة هي النسب المالية، فالدراسات النظرية تأكد على أهمية هذه الأداة باعتبارها وسيلة وسيطية تحول المعلومات المحاسبية إلى علاقات مالية لها دلالة تمكن المسيرين أو حتى غيرهم على قراءة أفضل

للمعلومات المحاسبية، لكن في واقع الشركة التي نقوم بدراسة حالتها النسب المالية لا تستخدم كثيرا والأسباب المقدمة من قبلها لهذا الأمر غير مقنعة ونرجح أسباب عدم استخدامها إلى:

- إما تكون المشكلة في أن مديرية المالية لا تعي أهمية هذه النسب أو الأسوأ أن ترى أن انجازها ليست من مهامها، لأن هذه المديرية يقع على عاتقها توعية كل المسيرين حول أهمية هذه النسب؛
- أن تكون إدارة الشركة بحد ذاتها غير مهتمة بالنسب المالية وعليه يتم إعدادها ولكن لا تلقي الإدارة لها أي بال.

من أجل معرفة هل تستفيد المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من محتوى النظام المحاسبي المالي في اتخاذ القرارات الإستراتيجية وكذا معرفة كيفية استخدامها لمخرجاته في اتخاذ القرارات الإستراتيجية، قمنا باختيار شركة التوضيب وفنون الطباعة التي لم تبخل علينا بالمعلومات التي أردناها لتحقيق أهدافنا المسطرة، فقمنا باختيار إحدى قراراتها الإستراتيجية والمتمثلة في قرار استثماري تم خلال سنة 2016 والذي هو عبارة عن استثمار حقيقي تجسد في اقتناء آلة لإنتاج الأكياس كبيرة الحجم، ثم قمنا بتتبع هذا القرار من بداية التفكير فيه إلى غاية تنفيذه وحاولنا في كل مرحل أن نبرز استخدامات المعلومات المحاسبية فيها وكذا مصدر هذه المعلومات من بين القوائم المالية المختلفة؛ وقد تم التوصل إلى أن هناك استفادة من تطبيق النظام المحاسبي المالي في اتخاذ قرار اقتناء الآلة وتمثل في توفير جدول تدفقات الخزينة الذي الذي يعد قائمة مالية تسمح بإظهار أسباب تغير الخزينة وكذا مكونات هذا التغير بطريقة مفصلة من خلال ثلاث وظائف أساسية (الاستغلال، الاستثمار، التمويل) والذي قدم لمعلومات تم استخدامها فعلا، كما أن الشركة تستخدم المعلومات المحاسبية كما هي من خلال أخذها من القوائم المالية مباشرة، وفي بعض الأحيان تستخدم النسب المالية مع ملاحظة أنه في حالة احتياج الإدارة إلى النسب المالية تلجأ إلى المراكز الخارجية إعدادها وليس مديرية المالية والمحاسبة؛ ومن خلال نتائج هذا المبحث الذي يبرز أن شركة التوضيب وفنون الطباعة تقوم بالتحليل المالي للقوائم المالية لاستخدامها في اتخاذ القرارات الإستراتيجية لكن ليس بالدرجة الكافية مقارنة بما قدمه النظام المحاسبي المالي من مساعدات أكبر ومنه تم تأكيد صحة الفرضية الخامسة من الأطروحة القائلة بأن:

الفرضية الخامسة: إن التحليل المالي للقوائم المالية بواسطة النسب المالية يسمح بتوظيف أحسن للمعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية.

خلاصة الفصل:

لقد قسمنا هذا الفصل التطبيقي إلى ثلاث أجزاء في جزء حاولنا فيه جس نبض المؤسسات الجزائرية من حيث مدى استخدامها لمخرجات النظام المحاسبي المالي في مراحل عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية وقد وجدنا ما يلي:

تستخدم المؤسسات الجزائرية المعلومات المحاسبية في معظم قراراتها الإستراتيجية، وأكثر مرحلة تستخدم فيها المعلومات المحاسبية هي مرحلة تحديد البدائل الإستراتيجية ثم مرحل اختيار البديل المناسب ثم مرحلة تحديد المشكلة وأخيرا مرحلة التنفيذ والمتابعة والتي لاحظنا أنه بعيدة كل البعد على استخدامها لمخرجات النظام المحاسبي المالي.

أما الجزء الثاني فقد أعددنا استبيان لدراسة أثر جودة المعلومات المحاسبية على عملية اتخاذ القرارات الإستراتجية ووجدنا أن هناك أثر ايجابي لجودة المعلومات المحاسبية على كل من عمليات اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية، كما أن المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي المالي تساهم في فعالية القرارات الإستراتيجية.

في الجزء الثالث قمنا بدراسة حالة شركة التوضيب وفنون الطباعة فيما يخص اتخاذها لأحد قراراتها الاستثمارية، وقد بينا كيف استخدمت الشركة مخرجات النظام المحاسبي المالي في عملية اتخاذ القرار الاستثماري.

الخاتمة العامة

❖ تمهيد	❖ مقترحات الدراسة
❖ نتائج الدراسة	❖ آفاق الدراسة

- **تمهيد:**

إن مواضيع ربط المحاسبة المالية بعناصر الإدارة بأنواعها قديمة نسبيا في الفكر العالمي لكن في الجزائر تعد حديثة نسبيا، والذي فتح المجال لهكذا دراسات هو تبني الجزائر لنظام محاسبي مالي يقدم مخرجات يمكن الاعتماد عليها مقارنة بالمخطط السابق، وهذا الأمر أثبتته العديد من الدراسات في الماجستير والدكتوراه، ليُنتقل بذلك من الاهتمام بدراسة ماهية هذا النظام ومدى جودة مخرجاته إلى دراسة مدى تأثير هذه المخرجات على كل مستخدميها سواء الداخليين أو الخارجيين، ونحن من خلال هذه الأطروحة قمنا بدراسة أثر تطبيق هذا النظام المحاسبي من خلال مخرجاته على عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية.

لقد بينا في تحليلنا للأصول النظرية بأن النظام المحاسبي المالي في إطاره النظري يخدم كل الأفراد ذات العلاقة بالمؤسسة من خلال تزويدهم بكل المعلومات التي يحتاجونها، والأهم أنه أداة مفيدة جدا لإدارة المؤسسة خصوصا ما تعلق بعملية اتخاذ القرارات بها، ولقد بّينا في دراستنا بأن الرهان الحقيقي للمؤسسات الجزائرية هو تجاوز العوائق التي تواجههم في الاستفادة المثلى من هذا النظام، لاسيما طبيعة الاقتصاد الوطني وكذا المشاكل الخاصة بالجانب البشري الممارس لمهنة المحاسبة، إضافة إلى ذلك الجمود في الجانب التنظيري.

من جهة أخرى، تعتبر القرارات الإستراتيجية تلك القرارات ذات المدى الطويل من حيث التنفيذ وكذا التأثير في المؤسسات، واخترنا للدراسة نوعين من القرارات الإستراتيجية هما قرار الاستثمار وقرار التمويل لارتباطهما الكبير بالمعلومات المحاسبية وميدان المحاسبة ككل وقد قمنا بتبني نموذج شبيه بنموذج Mintzberg لإبراز مراحل اتخاذ القرارات الإستراتيجية والمتكون من المراحل التالية: تحديد المشكلة، تحديد البدائل الإستراتيجية الممكنة، تقييم البدائل واختيار البديل المناسب، وأخيرا تنفيذ ومتابعة القرار الاستراتيجي؛ إن انتقال المؤسسات الاقتصادية الجزائرية إلى نظام محاسبي جديد يفترض تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وهو ما يفترض أن يحمل تأثيرا على فعالية القرارات الإستراتيجية، لاسيما قرار التمويل وقرار الاستثمار لاعتمادها في كل مراحلها من الإعداد إلى المتابعة على هذه المعلومات المحاسبية.

- **نتائج الدراسة:**

كان الهدف من الأطروحة هو معرفة أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ومن أجل تحقيق هذه الهدف والإجابة عن الإشكالية والتمكن من اختبار كل فرضيات الدراسة، فقد اعتمدنا وعلى ثلاثة مراحل بتبني ثلاث منهجيات بحث في الدراسة الميدانية حيث قمنا في البداية بدراسة استكشافية لمعرفة مدى استخدام مخرجات النظام المحاسبي المالي في مراحل عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية؛ ثم قمنا بإجراء دراسة كمية بتحليل معطيات متحصل عليها عبر استبيان موزع على

مجموعة من المؤسسات الاقتصادية يتمحور حول أثر جودة المعلومات المحاسبية على عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية وذلك بالتركيز على القرارات الاستثمارية والقرارات التمويلية؛ وإضافة لكل ذلك قمنا باعتماد دراسة حالة كأسلوب ثالث وذلك بدراسة تحليلية معمقة لموضوع الدراسة في أحد كبريات الشركات الاقتصادية ببرج بوعريرج؛ وعلى ضوء نتائج الدراسة الميدانية في أبعادها الثلاث والتي تم مناقشتها في الفصل الرابع من الأطروحة، فإنه يمكن تلخيصها مع ابراز نتائج اختبار الفرضيات فيما يلي:

– تعد عملية اتخاذ القرار الاستراتيجي من أهم وأعقد القرارات التي يمكن أن تتخذها أي مؤسسة؛

– تتصف القرارات الإستراتيجية بأنها ذات بعد زمني طويل من حيث التنفيذ أو التخطيط أو حتى التأثير؛

– من بين أهم أنواع القرارات الإستراتيجية هما قرار الاستثمار وقرار التمويل؛

– تعد القرارات الاستثمارية والقرارات التمويلية من أكثر القرارات حساسية اتجاه المعلومات المحاسبية؛

– تستخدم المؤسسات الجزائرية المعلومات المحاسبية الناتجة عن SCF في عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية، **(الفرضية الأولى صحيحة)**؛

– المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تقوم باستخدام المعلومات المحاسبية في معظم مراحل عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية، ولكن بمستويات متفاوتة من مرحلة إلى أخرى حيث أن أكثر المراحل التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية هي مرحلة تحديد البدائل، ومرحلة اختيار البديل المناسب، أما آخر مرحلة فهي مرحلة التنفيذ والمتابعة، **(الفرضية الثانية صحيحة)**؛

– تؤثر جودة المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي المالي ايجابيا في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية، **(الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الثالثة صحيحة)**؛

–تؤثر جودة المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي المالي ايجابيا في عملية اتخاذ القرارات التمويلية، **(الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الثالثة صحيحة)**؛

–تساهم مخرجات النظام المحاسبي المالي في فعالية القرارات الإستراتيجية، **(الفرضية الرابعة صحيحة)**؛

– تقوم المؤسسة الاقتصادية الجزائرية (شركة التوضيب وفنون الطباعة) باستخدام المعلومات المحاسبية في كل قراراتها الإستراتيجية؛

– تقوم المؤسسة الاقتصادية الجزائرية (شركة التوضيب وفنون الطباعة) باستخدام المعلومات المحاسبية في كل قراراتها الاستثمارية؛

– تقوم المؤسسة الاقتصادية الجزائرية (شركة التوضيب وفنون الطباعة) باستخدام المعلومات المحاسبية في تحديد مشاكلها وكذا فرصها الاستثمارية؛

– تقوم المؤسسة الاقتصادية الجزائرية (شركة التوضيب وفنون الطباعة) باستخدام المعلومات المحاسبية في تحديد بدائلها الاستثمارية؛

– تقوم المؤسسة الاقتصادية الجزائرية (شركة التوضيب) باستخدام المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الإستراتجية من خلال قراءتها كما هي وفي بعض الأحيان تستخدم النسب المالي، (**الفرضية الخامسة صحيحة**).

- **التوصيات:**

من خلال أطروحتنا خرجنا بجملة من التوصيات متعلقة بكل من الجانب الأكاديمي والجانب التطبيقي وهي كالتالي:

– يجب الاهتمام أكثر من قبل الأكاديميين بفوائد المحاسبة المالية واستخداماتها، خصوصا في ظل الاهتمام الكبير الذي تحضا به المحاسبة الإدارية مقارنة بالمحاسبة المالية؛

– يجب على المؤسسات الجزائرية استخدام المحاسبة المالية ليس كأداة جبائية وإنما كأداة تسييرية.

– يجب أن تقوم المؤسسات الجزائرية بتحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية لكي تكون مفهومة للجميع؛

– يمكن للمؤسسات الجزائرية الاستعانة بمكاتب الدراسات الاقتصادية لمساعدتها في استخراج المعلومات المفيدة في اتخاذ القرار من القوائم المالية في حالة عدم قدرة موظفيها على القيام بهذه الوظيفة؛

– التركيز على البعد الإستراتيجي للنظام المحاسبي المالي خصوصا أن أغلب التركيز يهتم بالبعد التشغيلي له.

- **آفاق الدراسة:**

عند قيامنا بمعالجة إشكالية الأطروحة ظهرت لنا جوانب عديدة متعلقة بالموضوع لم نتطرق لها في دراستنا، من خلال جوانب النقص هذه يمكن استخراج المواضيع المستقبلية التالية:

– دور النظام المحاسبي المالي في اتخاذ القرارات التسويقية الإستراتيجية؛

– دور التقارير المالية القطاعية في اتخاذ القرارات الإستراتيجية؛

– أهمية الإفصاح عن القوائم المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين؛

– دور النظام المحاسبي المالي في التنبؤ بالمخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛

– ضرورة تبني المؤسسات الجزائرية للتقنيات الحديثة في التحليل المالي المعتمد على المعلومات المحاسبية؛

– أهمية تبني التقنيات الحديثة للتسيير التي تعتمد على المعلومات المحاسبية لاسيما في حساب المخاطرة.

قائمة المراجع

طبيعة المرجع	نوع المرجع	العدد	طبيعة المرجع	نوع المرجع	العدد	طبيعة المرجع	العدد
المراجع باللغة العربية	الكتب	59	المراجع باللغة الأجنبية	الكتب	53	المواقع الالكترونية	14
	المذكرات	08		المذكرات	04		
	المقالات والمداخلات	25		المقالات	94		
	القوانين	04					
	المجموع	96		المجموع	151		
مجموع المراجع المستخدمة: 261							

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

- **الكتب:**

01- أحمد بلقاوي، **نظرية المحاسبة**، تعريب رياض عبد الله، ج 01، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

02- أحمد بوراس، **تمويل المنشآت الاقتصادية**، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2008.

03- أحمد حلمي جمعة، **نظرية المحاسبة المالية: النموذج الدولي الجديد**، ط1، دار الصفاء، عمان، 2010.

04- أمين السيد أحمد لطفي، **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.

05- أوما سيكارن، **طرق البحث في الإدارة**، ترجمة إسماعيل علي بسيوني وعبدالله بن سليمان العزاز، النشر العلمي ومطابع جامعة الملك سعود، السعودية، 1998.

06- أيمن الشنطي، عامر شقر، **الإدارة والتحليل المالي**، دار البداية، عمان، الأردن، 2004.

07- ثناء قباني، **المحاسبة الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

08- جازية زعتر، **أصول التنظيم والإدارة**، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1977.

09- جاسم محمد الذهبي، نجم عبد الله، **مبادئ الإدارة العامة "منظور استراتيجي شامل"**، الجزيرة للطباعة، بغداد، 2005.

10- جمال لعشيشي، **محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي الجديد**، الأوراق الزرقاء، الجزائر، 2010.

11- حسين بلعجوز، **المدخل لنظرية القرار**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 02، بن عكنون، 2017.

12- حسين حريم وآخرون، **أساسيات الإدارة**، ط 01، دار حامد، عمان، الأردن، 1998.

13- حسين عطا غنيم، **دراسات في التمويل**، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، مصر، 2001.

14- حمزة محمود الزبيدي، **أساسيات الإدارة المالية**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

15- حنيفة بن ربيعة، **الواضح في المحاسبة المالية وفق SCF والمعايير الدولية IFRS/IAS**، الجزء الثاني، ط1، منشورات كليك، الجزائر، 2013.

16- خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية 2007**، ط1، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

17- رجاء محمود أبو علام، **مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية**، دار النشر للجامعات، مصر، 2007.

18- رضوان حلوه حنان، **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

19- رضوان وليد العمار، **أساسيات في الإدارة المالية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 1997.

20- زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 03، بن عكنون، 2017

21- سفيان خليل المناصير، **القرارات المالية وأثرها في تحديد الخيار الإستراتيجي باستخدام إستراتيجية النمو**، دار الجليس الزمان للنشر وتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009.

22- شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**، الجزء الثاني، المكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2009.

23- شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية**، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008.

24- شعيب شنوف، **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للابلاغ المالي IFRS**، دار زهران للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن، 2013.

25- طارق الحاج، **مبادئ التمويل**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط01، عمان، 2010.

26- طاهر محسن منصور الغالبي، وائل محمد صبحي إدريس، **الإدارة الإستراتيجية (منظور منهجي متكامل)**، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007.

27- عاطف وليم اندراوس، **التمويل والإدارة المالية للمؤسسات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.

28- عبد الحليم كراجة وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.

29- عبد الرحمان عطية، **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي**، دار النشر جيطلي، برج بوعريريج، 2009.

30- عبد الرحمن عطية، **المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي**، ط1، دار النشر جيطلي، برج بوعريريج، 2011.

31- عبد الغفار حنفي، **إدارة المالية المعاصرة**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1993.

32- عبد الغفار حنفي، **أساسيات التحليل المالي ودراسة الجدوى**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

33- عبد المجيد قدي، **أسس البحث العلمي في العلوم الاقتصادية والإدارية–الرسائل والأطروحات–**، ط1، دار الأبحاث، 2009.

34- عثمان الكيلاني وآخرون، **مدخل إلى نظام المعلومات الإدارية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.

35- عدنان النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، **الإدارة المالية المتقدمة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

36- غانم شطاط، **المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS**، مكتبة نوميديا، قسنطينة، 2009.

37- فتحي إبراهيم محمد أحمد، **مذكرات في مبادئ التمويل والإدارة المالية**، دار النشر بجامعة أسيوط، مصر، 2007.

38- قاسم إبراهيم الهيبي، زياد يحيا السقا، **نظام المعلومات المحاسبية**، الحرباء للطباعة والنشر، الموصل، 2003.

39- قاسم نايف علوان، **إدارة الاستثمار (بين النظرية والتطبيق)**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2009.

40- كمال الدين مصطفى الدهراوي، **المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المالية**، ط2، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007.

41- مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2004.

42- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية والعملية**، المكتبة الوطنية، عمان، 2008.

43- محمد إسماعيل بلال، **نظم المعلومات الإدارية**، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005.

44- محمد الصيرفي، **القرار الإداري ونظم دعمه**، ط 01، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007.

45- محمد المبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.

46- محمد أيمن عزت الميداني، **الإدارة التمويلية في الشركات**، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، الظهران، السعودية، 1993.

47- محمد حافظ حجازي، **دعم القرارات في المنظمات**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2006.

48- محمد سويلم، **الإدارة المالية في ظل الكوكبة**، دار الهاني للطباعة، المنصورة، 1997.

49- محمد صالح الحناوي، **بورصة الأوراق بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، مصر، 2002.

50- محمد مطر، موسى السويطي، **التأصيل النظري للممارسات المحاسبية في مجالات: القياس والعرض والإفصاح**، ط2، دار وائل للنشر،عمان، 2008.

51- محمود السيد الناغي، **دراسات في نظرية المحاسبة والمعايير المحاسبية**، ط1، المكتبة العصرية، المنصورة، 2002.

52- محمود صبح، **الإدارة المالية طويلة الأجل**، كلية التجارة جامعة عين شمس، مصر، 2000.

53- مطر محمد تيم فايز، **إدارة المحفظة الاستثمارية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005.

54- منير إبراهيم هندي، **الإدارة المالية :مدخل تحليلي معاصر**، الطبعة 4، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2000.

55- مؤيد عبد الحسين الفضل، **المنهج الكمي في إدارة الأعمال نماذج قرار وتطبيقاتها عملية**، ط 01، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2006.

56- نواب زهير، **العوامل المؤثرة على جذب الاستثمارات**، المناهج للطباعة والنشر، الرياض، السعودية، 2005.

57- هيثم محمد الزعبي، **الإدارة والتحليل المالي**، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، 2000.

58-أمين السيد أحمد لطفي، **دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية**، الدار الجامعية، القاهرة، 2005.

59-دريد كامل أل شيب، **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة**، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط01، عمان، الأردن، 2007.

- **المذكرات:**

60- أمال أولا قادة، **جودة المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد قرارات التمويل والاستثمار في المؤسسات الاقتصادية (دراسة حالة لعينة من المؤسسات الجزائرية)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2017، ص 130.

61- ثامر بن صوشة، **الإفصاح المحاسبي ودوره في ترشيد القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية (دراسة حالة بورصة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2017.

62- رفيق يوسفي، **النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق**، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة تبسة، 2011/2010.

63- صلاح حواس، **التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية**، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.

64- علاء بوقفة، **الإصلاح المحاسبي في الجزائر وأثره في تفعيل الممارسة المحاسبية: دراسة تحليلية تقييميه خلال الفترة 2010-2012**، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012/2011.

65- فضيلي سمية، **واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الاقتصادية (دراسة مجموعة من المؤسسات بولاية المسيلة)**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم تجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبية، جامعة المسيلة، 2014.

66- مخوخ رزيقة، **استخدام الأساليب الكمية في ترشيد قرارات المؤسسة الاقتصادية، دراسة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017.

67- موسيلم حسين، **أنواع برمجة الخطية بالأهداف المبهمة، دراسة حالة بين BDL بمغنية**، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2013.

- **المقالات والمداخلات والتقارير:**

68- الزين منصوري، **متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر**، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد NSCF في ظل معايير المحاسبة الدولية، تجارب، تطبيقات وآفاق، جامعة الوادي، 17-18 جانفي 2010.

69- السلمي علي، **مهمة الإدارة**، مجلة عالم الفكر، المجلد 20، العدد 02، الكويت، 1989.

70- أمينة بوفرح، دليلة دادة، **النظام المحاسبي المالي ومدى توافقه مع معايير المحاسبة الدولية**، الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية IAS–IFRS، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، يومي 14/13 جانفي 2013.

71- جمال عمورة، **الاهتلاكات وتدهور قيم التثبيتات في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF)**، ملتقى دولي حول الإصلاح المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير الحاسبية الدولية IAS/IFRS، جامعة سعد دحلب، البليدة، 13-15 أكتوبر 2009.

72- جمام محمود أميرة دباش، **أثر عدالة الإفصاح المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية (دراسة حالة عينة من المستثمرين ببورصة الجزائر)**، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 26،جامعة زيان عاشور الجلفة، مارس 2017.

73- دادن عبد الغني، **قرار التمويل تحت تأثير الضرائب وتأثير تكلفة التمويل**، مجلة الباحث، العدد 06، جامعة ورقلة، 2001.

74- سليمان بن بخمة، برحال عبد الوهاب، **جودة المعلومة المالية وفق النظام المحاسبي، وإشكالية الوصول إلى مستويات جودة الإعلام المالي داخل البيئة المؤسسية الجزائرية**، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادي، العدد الثاني، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2017.

75- شعيب حمزة، عمر غاليب، **التنظيم المحاسبي في المدرستين الفرنسية والأمريكية**، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية (IFRS-IAS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA): التحدي، جامعة البليدة، 13-14 ديسمبر 2011.

76- علي عبد الغني وآخرون، **أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة التقرير المالية**، مجلة التقني، المجلد السادس والعشرون، العدد الرابع، 2013.

77- عماد زياد رمضان، صالح خليل العقدة، **محددات هيكل رأس المال في الشركات المساهمة العامة الأردنية، "دراسة من واقع سوق الأوراق المالية الأردني" للفترة 2000-2006**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 07 العدد 02، 2011.

78- فاطمة الزهراء رقايقية، **إصلاح وتكييف النظام المحاسبي في الجزائر في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية**، الملتقى الوطني حول معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية: متطلبات التوافق والتطبيق، المركز الجامعي سوق أهراس، 25-26 ماي 2010.

79- مالك منير أبو عفيفة منال سليمان أبو غنيم، **حساسية الافصاحات المحاسبية والمعبر عنها من خلال النسب المالية في التأثير على القرارات الاستثمارية (دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية)**، المؤتمر العلمي الدولي التاسع: الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل، جامعة الزرقاء، محافظة الزرقاء، الأردن، أفريل 2013.

80- محمد حسن محمد عبد العظيم، **دور المعلومات المحاسبية في تفعيل الإدارة الإستراتيجية في المنظمات**، مجلة العلوم الاقتصادية والرادارية، المجلد 21، العدد 01، جامعة الإمارات العربية المتحدة، الإمارات العربية المتحدة، جوان 2005.

81- محمد لعربي، **المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة**، الملتقى الدولي حول الإصلاح المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير الحاسبية الدولية IAS/IFRS، جامعة سعد دحلب، البليدة، 13-15 أكتوبر 2009.

82- محمد مهدي ضيف الله، **الاتجاهات الحديثة لتطوير وظيفة الإفصاح في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية**، المؤتمر الدولي الأول حول المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، جامعة المسيلة، 04-05 ديسمبر 2012.

83- مختار مسامح، **النظام المحاسبي المالي الجزائري وإشكالية تطبيق المعايير المحاسبية في اقتصاد غير مؤهل**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد 4، 2008.

84- مداني بن بلغيث، **إشكالية التوحيد المحاسبي" تجربة الجزائر"**، مجلة الباحث، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2002.

85- معمر قربة، **بودربالة سارة، فرق الاقتناء (الشهرة) من منظور معايير المحاسبة الدولية**، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد NSCF في ظل معايير المحاسبة الدولية: تجارب، تطبيقات وآفاق، جامعة الوادي، 17-18 جانفي 2010.

86- مقداد أحمد يحي الجليلي، **الإطار المفاهيمي للمحاسبة الإستراتيجية وتطبيقاتها في البيئة العراقية**، مجلة تنمية الرافدين، العدد 86، جامعة الموصل، العراق، 2007.

87- مليكة زغيب، نظيرة قلادي، **دراسة علاقة السياسة الجبائية بالهيكل التمويلي للمؤسسة حالة مؤسسة سيجيكو SJICO بسكيكدة**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 01، سكيكدة، ديسمبر 2011.

88- منور أوسرير، محمد مجبر، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية: حالة جدول حساب النتائج**، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد NSCF في ظل معايير المحاسبة الدولية: تجارب، تطبيقات وآفاق، جامعة الوادي، 17-18 جانفي 2010.

89- نصر الدين بن نذير، عمار بوشناف، **جدول تدفقات الخزينة**، الملتقى الدولي حول الإصلاح المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير الحاسبية الدولية IAS/IFRS، جامعة سعد دحلب، البليدة، 13 -15 أكتوبر 2009.

90- نهال فريد مصطفى، **دراسة تحليلية للبيانات المؤثرة على سلوك أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني، جامعة عين الشمس، مصر، 1994.

91- نور الدين مزياني، محمد الصالح فروم، **المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية: مقومات ومتطلبات التطبيق**، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد NSCF في ظل معايير المحاسبة الدولية، تجارب، تطبيقات وآفاق، جامعة الوادي، 17-18 جانفي 2010.

92- ياغي محمد عبد الفتاح، **عملية اتخاذ القرارات**، المجلة العربية للعلوم الإدارية، العدد 02، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، الأردن، 1983.

- **القوانين:**

93- القانون رقم 07-11، المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية الصادرة في 2007/11/25، العدد 74.

94- القرار المؤرخ في 02 جوان 1975، المتعلق بكيفية تطبيق المخطط الوطني للمحاسبة، الجريدة الرسمية، العدد 24، الصادر في 23 مارس 1976.

95- القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 المحدد لقواعد التقييم المحاسبي ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية الصادرة 2009/03/25.

96- المرسوم التنفيذي رقم 08-156، المؤرخ في 26 ماي 2008 والمتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11، الجريدة الرسمية الصادرة 2008/05/28، العدد 27.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- **الكتب:**

97- Anthony Rice, **Accounts Demystified: How to understand financial accounting and analysis**, Pearson Education, London, 2003.

98- Baumet R., Wiliam H., **Economics Principles and Policy**, Jon Wiley, USA, 2000.

99- Belverd E. Needles, Marian Powers, **Principles of Financial Accounting**, 11 Edition, Cengage Brain, South-Western, USA, 2011.

100- Bernard Colasse, **Comptabilité Générale: PCG 1999 et IAS**, Economica, Paris, 2001.

101- Bernard colasse, **Harmonisation Comptable Internationale, Encyclopédie de Comptabilité de Contrôle de Gestion et d'Audit**, Economica, paris, 2000.

102- Brian Coyle, **Capital Structuring**, Taylor & Francis, Chicago, 2006.

103- Bruno Bachy, Michel Sion, **Financière des Comptes Consolidés Normes IFRS**, 2 éditions, Dunod, Paris, 2009.
104- Charles H. Gibson, **Financial Reporting &Analysis: Using Financial Accounting Information**, 11th Edition, Cengage Learning, South-Western, USA, 2009.
105- Chavas, Jean Paul, **Risk analysis in theory and practice**, Elsevier Academic Press, USA, 2004.
106- Claude Laroche et al, le gestionnaire et les états financiers, 5ème édition, Québec, Canada, 2006.
107- David Alexander, Christopher Nobes, **Financial Accounting, An International Introduction**, 04 Edition, Pearson Education Limited, London, 2010.
108- Dhénin, JF Brigitte F, **50 Thèmes d'initiation à L' économie D'entreprise**, Ed. Breal, Paris.
109- Douglas R. Sease and John A. Prestbo.- Rev, **Barron's guide to making investment decisions**, Prentice Hall, London, 1998.
110- Erich A. Helfert, **Financial Analysis: Tools And Techniques, A Guide for Managers**, McGraw-Hill, the United States of America, 2001.
111- France A., Jack M., **Investment Analysis Portfolio Management**, New York, USA, 2002.
112- Gary A. Porter, Curtis L. Norton, **Using Financial Accounting Information, The Alternative to Debits and Credits**, 7 edition, South-Western Cengage Learning, USA, 2011.
113- Glen Arnold, **The Handbook Of Corporate Finance, A Business Companion to Financial Markets, Decisions and Techniques**, Pearson Education Limited, Great Britain, 2005.
114- H. Kent Baker and Gerald S. Martin, **Capital Structure and Corporate Financing Decisions, Theory, Evidence, and Practice**, John Wiley & Sons, Inc, New Jersey, 2011.
115- Harold Bierman and Seymour Smidt, **The Capital Budgeting Decision**, Macmillan, NewYork, 1971.
116- Henry Lunt, **C2 Fundamentals of Financial Accounting**, CIMA Publishing, Burlington, USA, 2009.
117- Ian Alexander, Clive Harris, The **Regulation of Investment in Utilities-Concepts and Applications**, The World Bank, USA, 2005.
118- Jerry J. Weygandt, and all, **Financial Accoonting**, 9th edition, Wiley, USA, 2014.
119- Jock R, Anderson H, **Economics Analysis of Investment operation**, Jon Wiley, USA, 2007.
120- Jonathan E. Duchac, James M. Reeve, Carl S. Warren, **Financial Accounting: An Integrated Statements Approach**, 2edition, Thomson South-Western, USA, 2007.
121- Kenneth H. Marks, Larry E. Robbins, Gonzalo Fernández, and John P. Funkhouser, **The Handbook of Financing Growth, Strategies and Capital Structure**, John Wiley & Sons, Inc., New Jersey.
122- Kent A, **Information Analysis and Retrieval**, Becker & Hayes, New York, 1971.
123- Kieso Weygandt, **Intermediate Accounting**, 10 édition, United States of America, 2006.
124- Leonard J. Savage, **The foundations of statistics**, John Wiley and Sons, New York, 1954.
125- M. P. Narayanan Vikram K. Nanda, **Finance for Strategic Decision Making What Non-Financial Managers Need to Know**, John Wiley & Sons, San Francisco, 2004.
126- Nandakumar Ankarath and others, **Understanding IFRS Fundamentals, International Financial Reporting Standards**, John Wiley & Sons, New Jersey, 2010.
127- Naresh Malhotra, **Etude Marketing Avec SPSS**, Traduction Jean Marc Decaudin & al, Pearson Education, Cinquième Edition, Paris, France, 2007.
128- Nathalie Taverdet-Popiolek, **Guide du choix d'investissement, Préparer le choix Sélectionner l'investissement Financer le projet**, Éditions d'Organisation, Groupe Eyrolles, Paris, 2006.
129- Patrick Mykita, Chérif Jacques Allali**, Comptabilité des Sociétés: conforme au SCF et Normes Comptables Internationales IAS/IFRS**, Berti éditions, Alger, 2010.
130- Paul M. Collier, **Accounting for Managers: Interpreting accounting information for decision-making**, John Wiley & Sons Ltd, England, 2003.
131- Pauline Weetman, **Financial Accounting An Introduction**, 05 edition, Pearson Education Limited, England, 2011.
132- Peter Atrill, Eddie McLaney, **Financial Accounting for Decision Makers**, 6 Edition, Pearson Education Limited, London, 2011.
133- Peter drucker**, the practice of management**, harper & row, new york, 1954.
134- Pierre Batteau, **Investissement Et Financement De L'entreprise**, De boeck, Business school, Marseille, 2015.
135- Pierre Cabane, **L'essentiel de la finance à l'usage des managers**, 2 édition, Groupe Eyrolles, Paris, 2008.
136- Richard J. Briston, Jack Liversidge, **A Practical Approach to Business Investment Decisions**, Softcover reprint of the hardcover, 1st edition, London, 1979.

137- Richard Lewis, David Pendrill, **Advanced Financial Accounting**, 7th edition, Pearson Education Limited, London, 2004.
138- Richard Pike, Bill Neale, **Corporate Finance and Investment Decisions & Strategies**, Sixth Edition, Pearson Education Limited, Great Britain, 2009.
139- Robert Kast, **La théorie de la décision**, Éditions La Découverte, Paris, 2002.
140- Robert N. Anthony, Jamess Reece, **Management Accounting**, Five Edition, New York, 1975.
141- Robert OBERT, **Pratique des Normes IAS/IFRS, comparaison avec les règles française et USGAAP**, Dunod, Paris, 2003.
142- Robert Obert, **Pratique des Normes IAS/IFRS**, Dunod, Paris, 2008.
143- Stéphan Brun, **L'essentiel des Normes comptables internationales IAS/IFRS**, 3édition, Gualino éditeur, paris, 2006.
144- Stephen E.Hargitay, Shi-Ming Yu, **Property Investment Decisions, A quantitative approach**, an imprint of Chapman & Hall, London, London, 2005.
145- T.P. Ghosh, Yass A. Alkafaji, **Understanding Fundamentals IFRS, International Financial Reporting Standards**, John Wiley & Sons, Canada, 2010.
146-Thomas L. Wheelen .and J. David Hunger, **Strategic Management and Business Policy**, 13Edition, Pearson Education Inc, Upper Saddle River, NEW Jersey, 2012.
147- William J. Bruns, Jr, **Accounting Information and Decision-Making: Some Behavioral Hypotheses**, The Accounting Review, Vol. 43, No. 3, Jul 1968.
148- Wolfgang Gänswein, **Effectiveness of Information Use for Strategic Decision Making**, 1st Edition, Gabler Verlag, Deutsche, 2011.
149- Zeynep Copur, **Handbook of Research on Behavioral Finance and Investment Strategies: Decision Making in the Financial Industry**, IGI Global, USA, 2015.

- **المذكرات:**

150- Guy Djongoué. **Qualité perçue de l'information comptable et décisions des parties prenantes**, Thèse De Doctorat, Gestion et management. Université de Bordeaux, Français, 2015.
151- Samir Merouani, **Le Projet du Nouveau Système Comptable et Financier Algérien: Anticiper Et Préparer Le Passage Du PCN 1975 Aux Normes IFRS**, mémoire de magistère en sciences de gestion, option management, école supérieur de commerce, Alger, 2007.
152- Jérémy Aldrin, **Etude Des Processus De Décision Dans Une Organisation Complexe: Le Cas D'une CCI**, Thèse de doctorat; École doctorale de Sciences Juridiques, Politiques, Économiques et de Gestion, Université de Lorraine, 2012, p18.
153- Bénédicte Naudan, **La Prise De Décision Stratégique L'investissement Direct**, Maîtrise en sciences de l'administration, Faculté Des Sciences De L'administration, Université Laval, 2008.

- **المقالات:**

154- A Langley, **Formal Analysis and Strategic Decision Making,** OMEGA Int. J. of Mgmt Sci., Vol. 19, No. 2/3, 1991.
155- Abbott. L.J, **Financing, Dividend and Compensation Policies Subsequent to a Shift in the Investment**, Opportunity Set. Managerial Finance, Vol 27, 2001.
156- Agnes Virlics, **Investment Decision Making and Risk**, Procedia Economics and Finance, v 6, 2013.
157- Alexandra-Daniela Socea, Managerial decision-making and financial accounting information, 8th International Strategic Management Conference, Procedia - Social and Behavioral Sciences 58, 2012.
158- Alina Teodora Ciuhureanu, **Accounting Information Integration In The Triangle Financing-Investment-Dividend. Options Within Economic Entities In Central Region**, Revista Economică, vol 69:4, 2017.
159- Ana Maria Malaescu, Virgil Ion Popovici, **The Role Of Accounting Information In Modern Managemant**, Constantin Brâncuşi, University of Târgu Jiu, Economy Series, Issue 1, volume II, 2015.
160- Anaja Blessing & Emmanuel E. Onoja, **The Role Of Financial Statements On Investment Decision Making: A Case Of United Bank For Africa PLC (2004-2013)**, European Journal of Business, Economics and Accountancy, UK, Vol. 3, No. 2, 2015.
161- Andrei Stanculescu and others, **Financing Decision And Corporate Governance**.
162- Anu Riya K.J, Sreejith P.R, A. Ananth, **A Research Paper on Impact of Dividend Policy Determinants of Listed Companies on Indian Capital Market**, Journal of Finance and Accounting, 2017, Vol. 5, No. 2.
163- Anwar Ahmed, Henry M. Bwisa, **Strategic Decision Making: Process, Models, and Theories**, Business Management and Strategy, Vol. 5, No. 1 2014.

164- Bahaa Aldeen Hussein, Ruhanita Maelah & Amizawati Mohd Amir, **Strategic Management Accounting Information, Cost Management Knowledge And Performance Of Healthcare Organizations: A Research Framework**, 8th International Management and Accounting Conference (IMAC8), 2018.

165- Berkovitch, E. and Narayanan, M, **Timing of Investment and Financing Decisions in Imperfectly Competitive Financial Markets**, Journal of Business, 66, 1993.

166- Beverley R. Lord, **Strategic management accounting: the emperor's new clothes?,** Management Accounting Research, 1996.

167- Bill Nixon, John Burns, **The paradox of strategic management accounting**, Management Accounting Research, volume 23, 2012.

168- Boghean Florin, **Development of Decision Making by Managers with Financial and Accounting Information**.

169- Boni Mihaela Straoanu, **Financial-Accounting Information: A Genuine Factor of Power in The Capital Market Investment Gain-Loss Ratio**, Annals of the Constantin Brâncuşi University of Târgu Jiu, Economy Series, Special Issue, 2014.

170- Bromwich M, **Managerial accounting: definition and scope–from a managerial view**, Management Accounting, UK, vol 66, 1988.

171- Bromwich, M, **The case for strategic management accounting: the role of accounting information for strategy in competitive markets**, Accounting, Organizations and Society, Vol 15(1), 1990.

172- Caraiman Adrian-Cosmin, **Accounting Information System: Qualitative Charactristics And The Impotance Of Accounting Information At Trade Entities,** Constantin Brâncuşi, University of Târgu Jiu, Issue 1, volume II, 2015.

173- Carmen Mihaela Scorte, Adina Cozma, Luminiţa Rus, **The Importance Of Accounting Information In Crisis Times**, Annales Universitatis Apulensis Series Oeconomica, Vol 11, N 01, 2009.

174- Castanias, R, **Bankruptcy Risk and Optimal Capital Structure**. The Journal of Finance, Vol 38, 1983.

175- Charles R. Schwenk, **Strategic Decision Making, Journal of Management**, Vol. 21, No. 3, Indiana University, 1995.

176- Conseil national de la comptabilité, **Rapport des travaux de la commission PCN**, Alger, 2000.

177- Daniel Kahneman and Amos Tversky, **Prospect Theory: An Analysis of Decision under Risk**, Econometrica, Vol. 47, No. 2, Mar 1979.

178- David F. Larcker, **The Perceived Importance of Selected Information Characteristics for Strategic Capital Budgeting Decisions**, The Accounting Review, Vol. 56, No. 3, Jul 1981.

179- David H. Jonassen, **Designing for decision making, Educational Technology Research and Development**, Vol. 60, No. 2, April 2012.

180- Davidson, H. J. & Trueblood, R. M, **Accounting for Decision-Making, in A. Rappaport (ed.), Information for Decision-Making**, Englewood Cliffs, Prentice-Hall, 1970.

181- Degos J.G, **Evaluer l'information comptable pour anticiper la valeur financière des actions**, La Revue du Financier, Vol. 27 n° 156, 2005.

182- Dirk Ulrich Gilbert, Michael Behnam, **Strategy process management in multinational companies: status quo, deficits and future perspectives**, Problems and Perspectives in Management, Volume 7 ssue 1, 2009.

183- Farhad Hanifi, and Asgar Taleei**, Accounting information system and management's decision making process,** Management Science Letters 5 ,2015.

184- Fred C. Lunenburg, **The Decision Making Process**, National Forum Of Educational Administration And Supervision Journal Volume 27, November 4, 2010.

185- Fred Nickols**, Strategy, Strategic Management, Stategic Planningc And Strategic Thinking**, 2016.

186- Gencia Adrian Daniel**, A Consensus on Commonly used Financial Ratios**, Young Researchers, 2015.

187- Georgescu N, **Balance Sheet Analysis**, Economic Publishing House, 1999.

188- Hall M, **Accounting information and managerial work. Accounting**, Organizations and Society, vol. 35, no 3, 2010.

189- Harendra Kariyawasam, **Relationship between Accounting Information and Decision Making in the Sri Lankan Manufacturing Sector**, International Journal of Business and Management Invention, Volume 5 Issue 12, December 2016.

190- Hopwood, Anthony, **Accounting and Human Behavior**, Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1976.

191- Jaffe A.J and Sirmans, C.F, **Improving real estate investment analysis**, The Appraisal Journal, Jan 1988.

192- János Fülöp, **Introduction to Decision Making Methods**, Hungarian Academy of Sciences.

193- Jaroslava Kádárová, **Investment And Financing Decision Making In The Industrial Company**, Transfer inovácií, Vol 32/2015, 2015.

194- Jensen, Michael C., and William H. Meckling, **Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure**, Journal of Financial Economics 3, 1976.

195- Jerry D. Dermer, **Cognitive Characteristics and the Perceived Importance of Information**, The Accounting Review, Vol. 48, No. 3, Jul., 1973.
196- Jordan, J., J. Lowe and P. Taylor, **Strategy and Financial Policy in U.K. Small Firms**, Journal of Business Finance and Accounting, 25(1), 1998.
197- Kaaro, H, **Investment Decision and Dividend Policy as Determinants of Financing Decision**, Journal of Accounting, Management and Economic Research, 2, 2002.
198- Kaplan S, Pourciau S, And Reckers P, **An Examination Of The Effect Of The Presidents Letter And Stock Advisory Service Information On Financial Decisions**, Behovioral Research In Accounting, 1990.
199- Katarina Zager, Lajos Zager, **The Role of Financial Information in Decision Making Process**, Journal "Innovative Marketing ", Business Perspectives, 2006.
200- Kathleen M. Eisenhardt and Mark J. Zbaracki, **Strategic Decision Making**, Strategic Management Journal, Vol. 13, Special Issue: Fundamental Themes inStrategy Process Research, 1992.
201- Ladislav Miko, **Accounting Management Information Used for Strategic Decisions**, Zbornik radova, Volume 22, Number 1998.
202- Langfield-Smith, K, **Strategic management accounting: how far have we come in 25 years?**, Accounting, Auditing & Accountability Journal, V21, July 2008.
203- Lawrence A. Gordon, David F. Larcker, Francis D. Tuggle, **Strategic Decision Processes and The Design of Accoounting Information Systems: Conceptual Linkages**, Accounting, Organizations and Society, Vol. 3, No. 314, 1978.
204- Lino Cinquini & Andrea Tenucci**, Is the adoption of Strategic Management Accounting techniques really "strategy-driven"? Evidence from a survey**, MPRA, Trento, Italy, June 2007.
205- M. Hossain and A.R. Rahman**, Voluntary disclosure in the annual reports of New Zealand Copanies**, Journal of Internation Financial Management and Accounting, 1995.
206- Manamba Epaphra & Samson S. Nyantori, **Analysis of the determinants of dividend policy: Evidence from manufacturing companies**, 2018.
207- Mans Nilsson and Holger Dalkmann, **Decision Making And Strategic Environmental Assessment**, Journal of Environmental Assessment Policy and Management, Vol. 3, No 3, Special Issue: Strategic Assessment Tools, September 2001.
208- Maria Berheci, Alexandru Ioan, **The Annual Reports and Financial Decisions**.
209- Mark McNeilly, **Gathering information for strategic decisions, routinely**, Strategy & Leadership, Vol. 30, Iss 5, 2002.
210- Mark McNeilly, **Gathering information for strategic decisions, routinely**, Strategy & Leadership, Vol. 30 Iss 5, 2002.
211- Melles Tewolde, **Investment Decisions in a Firm as the Part of Business Financial Decision System**.
212- Michael Bradley, Gregg A. Jarrell and E. Han Kim, **On the Existence of an Optimal Capital Structure: Theory and Evidence**, The Journal of Finance, Vol. 39, No. 3, 1983.
213- Michael Bradley, Gregg A. Jarrell and E. Han Kim, **On the Existence of an Optimal Capital Structure: Theory and Evidenc**e, The Journal of Finance, Vol. 39, No. 3, Papers and Proceedings, Forty-Second Annual Meeting, American Finance Association, San Francisco, December 28-30, 1983.
214- Mihaylova, L., Papazov, E, **Using accounting information for strategic decision-making in a multi segmented company**, Copernican Journal of Finance & Accounting, V 7(1), 2018.
215- Mike. Wirght, and Robbie. Ken, **Venture capitalists, unquoted equity investment appraisal and the role of accounting information**, Accounting and Business Research, 1996.
216- Mirela Monea, **Financial Ratios–Revel How A Business Is Doing?**, Annals of the University of Petroşani, Economics, V 9(2), 2009.
217- Mohammed Nuhu, **Role of Ratio Analysis in Business Decisions: A Case Study NBC Maiduguri Plant**, Journal of Educational and Social Research, Rome-Italy, Vol 4, No.5, July 2014.
218- Mohanad Fayiz Saleem & Mohmoud Ibrahim Nour, **A Structural Equation Model for Analyzing the Impact of Strategic Management Accounting Techniques on Quality of Financial**; International Journal of Economics and Finance; Vol. 10, No. 4; 2018.
219- Mokadam Abirat, Yahia Djekidel, **L'adoption des Normes Comptables Internationales: une évolution majeure du référentiel comptable en Europe et en Algérie**, Séminaire International "Le nouveau système comptable financier selon les normes comptables internationales", Centre Université d'El-oued, Algérie, 17 et 18 janvier 2010.
220- Needles, **Belverd E. et al, Principles of Accounting**, 6th ed, Houghton Miffin company, Boston, 1996.
221- Nicoleta Barbuta Misu, **The Profitability Risk Relationship and Financing Decision,** MPRA, 2007.
222- Nikolaos G. Theriou, **Strategic Management Process and the Importance of Structured Formality, Financial and Non-Financial Information,** European Research Studies, Volume XVIII, Issue (2), 2015.
223- Norhayati Hussin, Adnan Jamaludin**, Information Behavior of Managers (IBM) and Strategic Information Use (SIU) in Malaysian Industries, International Journal of Engineering & Technology**, 7, 2018.

224- Omer Faruk Genc, **A Historical Perspective of Mergers and Acquisitions in Turkey: Trends, Patterns and Directions**, September 2018.
225- Pandey, N. S. & Ashvini, N, **A Study on determinants of dividend policy: Empirical evidence from FMCG sector in** India, Pacific Business Review International, 1(1), 2016.
226- Prince, Thomas R., **Information Systems for Management Planning and Control**, Homewood, Ill: Irwin, 1975.
227- R. Srinivasan, **Strategic Business Decisions, A Quantitative Approach**, Springer, India, 2014.
228- Raghuram G. Rajan; Luigi Zingales, **What Do We Know about Capital Structure? Some Evidence from International Data**, The Journal of Finance, Vol. 50, No. 5, Dec 1995.
229- Raman Noordin and Others, **Performance Outcomes of Strategic Management Accounting Information Usage in Malaysia: Insights from Electrical and Electronics Companies**, Procedia 31, 2015.
230- Roslen.R, S.Hart and J.Ghosh, **Strategic Management Accounting Refocusing The Agenda**, Management Accounting, December, 1998.
231- S_rac Ionu. Pavel, **Accounting Information: a Basis for Achieving the Decision for the Realization of Public Investment Project**.
232- Safdar Husain Tahir, Muhammad Rizwan Ullah, Sajid Mahmood, **Banks Dividend Policy and Investment Decision as Determinants of Financing Decision: Evidence from Pakistan**, American Journal of Industrial and Business Management, 2015.
233- Said Elbanna, **Strategic decision making: Process perspectives**, International Journal of Management Reviews, Volume 8, USA, 2006.
234- Said Elbanna, **Strategic Decision Making: Procss perspectives**, International Journal of Management Reviews, February 2006.
235- Shazalina Mohamed Shuhidan et al, **Accounting Information System and Decision Useful Information Fit Towards Cost Conscious Strategy in Malaysian Higher Education Institutions**, Procedia Economics and Finance, V 31, 2015.
236- Sidney L. Barton and Paul J. Gordon, Corporate **Strategy and Capital Structure**, Strategic Management Journal, Vol. 9, No. 6, Nov- Dec, 1988.
237- Simmonds, K, **Strategic management accounting**, Management Accounting, UK, Vol 59, 1981.
238- Siyanbola, Trimisiu Tunji, **Accounting Information As An Aid To Management Decision Making**, International Journal of Management and Social Sciences Research (IJMSSR), Volume 1, No. 3, 2012.
239- SM Turpin, MA Marais, **Decision-making: Theory and practice**, Orion, Volume 20, N2.
240- Smith Molcolm and Richard Taffler, **The Incremental effect of Narrative accounting information in Corporate annual reports**, Journal of Business Finance & Accounting, Dec 1995.
241- Stanley F. Slater and Thomas J. Zwirlein, **The Structure of Financial Strategy: Patterns in Financial Decision Making**, Managerial and Decision Economics, Vol. 17, No 3, May-Jun 1996.
242- Titman, S. and R. Wessels, **The Determinants of Capital Structure Choice**, Journal of Finance, Vol 43, No 01, 1988.
243- Titman, S. and R. Wessels, **The Determinants of Capital Structure Choice**, Journal of Finance, Vol 43, No 01, 1988.
244- Tulai Constantin, Popovici Ioana, **Premises For A Model Of Decision Making On The Financing Of A Project**.
245- Wang, C.-P., Huang, H.-H. and Wang, D.-Y, **Investment, Dividend, Debt Decisions and Business Life Cycle**, Journal of Statistics and Management Systems, 13, 2010.
246- Zuzana Papulova, Andrea Gazova, **Role of Strategic Analysis in Strategic Decision-Making**, 3rd Global Conference on Business, Economics, Management and Tourism, 26-28 November 2015, Procedia Economics and Finance 39,Rome, Italy, 2016.
247-Martha Mador, **Strategic Decision Making: Opportunities for Research**, Kingston Business School Working Paper Series No 11, Kingston University, July 2000.

ثالثا: المواقع الإلكترونية

248-http://www.sgbv.dz
249-http://www.cosob.org
250-www.ccomptes.org.dz
251- www.sciencedirect.com.
252- http://www.scirp.org
253- www.researchgate.net
254- www.jstor.org
255- www.idpublications.org
256- http://booksc.xyz
257- www.pdfdrive.com
258- ideas.repec.org
259- www.asjp.cerist.dz
260- www.ifrs.org
261-http://elmouchir.caci.dz

الملاحق

المباحث الخاصة بكل ملحق	أرقام الملاحق
ملاحق المبحث الأول من الفصل الرابع	الملحق رقم: 01
ملاحق المبحث الثاني من الفصل الرابع	الملاحق رقم: 02+03+04
ملاحق المبحث الثالث من الفصل الرابع	الملاحق رقم: 05+06

دليل المقابلة

❖ **السلام عليكم:**

في إطار تحضير أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، بعنوان "أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية اتخاذ القرار الاستراتيجي في المؤسسة الاقتصادية (دراسة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية)"؛ جئت لمحاورتكم حول استخدام المعلومات المحاسبية المالية في مراحل عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية بمؤسستكم، لذا فإنني سأطرح عليكم عددا من الأسئلة، ونرجو منكم الإجابة بكل مصداقية وجدية قدر ما أمكن.

❖ **شكرا على وقتك وجهودك**

المكان:.....	**التاريخ:**...../...../**2018**.
المنصب:.....	**الساعة: من**.....**إلى**.....
المصلحة التابع لها:.....	

❖ القسم الأول: معرفة مدى استخدام المؤسسة للمعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإستراتيجية:

1- هل تقومون باستخدام المعلومات المحاسبة في عملية اتخاذ القرار الاستراتيجي (طويلة الأجل)؟

2- لماذا تستخدم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإستراتيجية؟

❖ القسم الثاني: معرفة مدى استخدام المؤسسة للمعلومات المحاسبية في مراحل عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية

من أجل معرفة هل تستخدم مؤسستكم المعلومات المحاسبية في مراحل عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية؟ نرجو منكم أن تحددوا لنا آخر ثلاث قرارات إستراتيجية تم اتخاذها في مصلحتكم في السنة الماضية ومن ثم سوف نقوم بإسقاط الأسئلة التالية على كل قرار:

1-كم قرار من بين القرارات الإستراتجية الثلاث الأخير استخدمتم فيها القوائم المالية كأداة لاتخاذ القرار؟

2- عند تحديد المشكلة أو الاحتياج الذي على أساسه اتخذتم القرار هل كانت القوائم المالية أحد الأسباب المؤدية لتحديد هذه المشكلة؟

3- هل قمتم بالاستعانة بالقوائم المالية عند تحديد البدائل والخيارات الإستراتيجية الممكنة لهذا القرار الاستراتيجي؟

4- عند تقييمكم للبدائل المتاحة واختياركم للبديل الاستراتيجي الذي رأيتموه ملائما هل كانت القوائم المالية أحد الوسائل المساعدة في ذلك؟

5- عند تطبيقكم لهذا القرار الاستراتيجي هل استعنتم بالقوائم المالية أثناء تطبيقه كأداة لمتابعة هذا التطبيق؟

الملحق 02: الاستبيان

استبيان علمي حول أثر جودة مخرجات النظام المحاسبي المالي على عملية اتخاذ القرارات الإستراتجية.

تعد الاستمارة التي بين أيديكم جزءا من بحث يندرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، بعنوان "**أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية اتخاذ القرار الاستراتيجي في المؤسسة الاقتصادية (دراسة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية)**"، والمعلومات التي يحتويها هذا الاستقصاء تعتبر ضرورية، لهذا نرجو من سيادتكم الإجابة عن جميع هذه الأسئلة بكل عناية ووضوح، ونحيطكم علماً أن إجابتكم لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

الأطروحة تحت إشراف: أ.د. دبي علي

الرجاء وضع دائرة ○ على الإجابة المناسبة

الرقم	العبارات	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
المحور الأول: مدى توفر خصائص الجودة في مخرجات النظام المحاسبي المالي						
A1	إن مخرجات النظام المحاسبي المالي SCF بمؤسستكم يحتوي على معلومات محاسبية مفهومة من قبلكم.	5	4	3	2	1
A2	إن القوائم المالية الناتجة عن النظام المحاسبي المالي سهلة القراءة.	5	4	3	2	1
A3	المعلومات الناتجة عن النظام المحاسبي المالي واضحة ولا تحتاج إلى من يفسرها لكم.	5	4	3	2	1
A4	مخرجات النظام المحاسبي المالي تحوي معلومات محاسبية ملائمة لأغراض استخدامها في اتخاذكم للقرارات.	5	4	3	2	1
A5	يمكنكم استخدام المعلومات الناتجة عن النظام المحاسبي المالي كأداة للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية بمؤسستكم.	5	4	3	2	1
A6	يمكنكم عند اتخاذ القرار الاعتماد على المعلومات المحاسبية في تصويب أو تعديل توقعاتكم السابقة.	5	4	3	2	1
A7	تصلكم المعلومات المحاسبية في التوقيت المناسب لاتخاذ القرارات.	5	4	3	2	1
A8	المعلومات المحاسبية الناتجة عن SCF لديها القدرة على التأثير في القرارات المتخذة في مؤسستكم.	5	4	3	2	1
A9	المعلومات المحاسبية كاملة وتتصف بالتمثيل الصادق لوضعية مؤسستكم.	5	4	3	2	1
A10	المعلومات المحاسبية الناتجة عن SCF خالية من الأخطاء المادية.	5	4	3	2	1
A11	المعلومات المحاسبية الناتجة عن SCF محايدة أي خالية من التحيز.	5	4	3	2	1
A12	إن القوائم المالية تتصف بقابلية مقارنتها مع قوائم مالية أخرى من أجل تحديد الاتجاهات في الوضع المالي والأداء المالي لمؤسستكم.	5	4	3	2	1
A13	تمكنكم المعلومات المحاسبية من مقارنة أداء مؤسستكم بين الفترات الزمنية المختلفة.	5	4	3	2	1
A14	تمكنكم المعلومات المحاسبية من التعرف على أوجه التشابه والاختلاف بين أداء المؤسسة وأداء المؤسسات الأخرى خلال فترة زمنية معينة.	5	4	3	2	1
المحور الثاني: عملية اتخاذ القرار الاستثماري في المؤسسة						
	العبارات	**موافق تماما**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق تماما**

B1	تقوم مؤسستكم عند اتخاذ أي قرار استثماري بدراسة الوضعية المالية الحالية لها.	5	4	3	2	1
B2	تعتبر وضعية المركز المالي لمؤسستكم من محددات القرار الاستثماري.	5	4	3	2	1
B3	تقوم مؤسستكم بمسح البيئة الخارجية عند اتخاذ القرارات الاستثمارية.	5	4	3	2	1
B4	طريقة توزيع الأرباح المتبعة بمؤسستكم تؤثر على اختيار البدائل الاستثمارية بها.	5	4	3	2	1
B5	تقوم مؤسستكم قبل اتخاذ أي قرار استثماري بتحديد كل البدائل الممكنة والملائمة.	5	4	3	2	1
B6	يعد مدى توفر المعلومات عامل أساسي في عملية تحديد البدائل الاستثمارية.	5	4	3	2	1
B7	تركز مؤسستكم على الاستثمار في الأصول الثابتة بشكل كبير.	5	4	3	2	1
B8	يتوقف اختيار البديل الاستثماري المناسب على المكاسب التي قد يحققها.	5	4	3	2	1
B9	يعد قياس المخاطر عامل أساسي في عملية اختيار القرار الاستثماري المناسب.	5	4	3	2	1
B10	يتوقف اختياركم للقرار الاستثماري المناسب على مستوى التدفقات النقدية المتاحة لكم.	5	4	3	2	1
B11	تستعمل مؤسستكم مخطط استثماري لتنفيذ القرار الاستثماري وفق الأهداف المرجوة منه.	5	4	3	2	1
B12	أنظمة معلومات المؤسسة لها القدرة على تقييم نتائج تنفيذ القرار الاستثماري.	5	4	3	2	1

المحور الثالث: عملية اتخاذ القرارات التمويلية في المؤسسة

الرقم	العبارات	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
C1	تقوم مؤسستكم بحساب النسب المالية قبل اتخاذ القرارات التمويلية.	5	4	3	2	1
C2	تدرس مؤسستكم واقع النظام المالي السائد في الجزائر قبل اتخاذ أي قرار تمويلي.	5	4	3	2	1
C3	طريقة توزيع الأرباح في مؤسستكم تؤثر على عملية اتخاذ القرار التمويلي بها.	5	4	3	2	1
C4	تعد نوعية المشروعات الممولة عامل محدد للبدائل التمويلية لها.	5	4	3	2	1
C5	تستخدم مؤسستكم عند اتخاذ قرارات التمويل معايير مالية فعالة.	5	4	3	2	1
C6	إن مواءمة توقيت استحقاق الأموال المستخدمة في تمويل أصل ما، مع توقيت التدفقات النقدية المتولدة عنه عامل أساسي في عملية اتخاذ القرار التمويلي.	5	4	3	2	1
C7	إن اختيار مصدر تمويلي مناسبا يتوقف على تقييم تكلفة كل مصدر تمويلي.	5	4	3	2	1
C8	إن ربحية مؤسستكم تؤثر بشكل كبير على مصادر تمويلها.	5	4	3	2	1
C9	تأخذ مؤسستكم درجة المخاطرة كمحدد لاختيار القرار التمويلي المناسب.	5	4	3	2	1
C10	يتم تنفيذ القرار التمويلي اعتمادا على مخطط تمويلي مسبق.	5	4	3	2	1
C11	تقوم إدارة مؤسستكم بمتابعة تنفيذ القرار التمويلي المختار من قبل الجهات المكلفة بالتنفيذ.	5	4	3	2	1
C12	تضع مؤسستكم معايير لقياس كفاءة القرار التمويلي المنفذ.	5	4	3	2	1

المحور الرابع: مساهمة المعلومات المحاسبية في فعالية القرارات الإستراتيجية في المؤسسة

الرقم	العبارات	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
D1	تساهم مخرجات النظام المحاسبي المالي في تحديد أهداف القرارات الإستراتيجية بدقة.	5	4	3	2	1
D2	تسمح مخرجات النظام المحاسبي المالي بالمفاضلة بين البدائل الإستراتيجية المختلفة.	5	4	3	2	1
D3	تمكنكم مخرجات النظام المحاسبي المالي من تقدير المخاطر التي تواجه القرارات الإستراتيجية في مؤسستكم.	5	4	3	2	1

الملحق 02: الاستبيان

D4	تمكنكم مخرجات النظام المحاسبي المالي من تحديد عوائد القرارات الإستراتيجية الممكنة.	5	4	3	2	1
D5	تسمح مخرجات النظام المحاسبي المالي بتحديد الوقت الذي تحتاجه عملية اتخاذ أي قرار استراتيجي بالمؤسسة.	5	4	3	2	1
D6	تسمح مخرجات النظام المحاسبي المالي في إبعادكم عن الذاتية والتقديرات الشخصية عند اتخاذكم للقرارات الإستراتيجية.	5	4	3	2	1
D7	إن تقديم النظام المحاسبي المالي لجدول تدفقات الخزينة ساهم في متابعة مردودية القرارات الإستراتيجية المعتمدة.	5	4	3	2	1
D8	المعلومات المحاسبية تساهم في زيادة تقبل موظفي مصلحتكم للقرار الاستراتيجي الذي اتخذتموه.	5	4	3	2	1

معلـــومات عـــــامة			
ضع علامة × على الخانة المناسبة:			
معلومات حول المؤسسة	**القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة**	**عمومي**	
		خاص	
		مختلط	
	عمر المؤسسة	**أقل من 5 سنوات**	
		بين 5-10 سنوات	
		بين 11-15 سنوات	
		أكثر من 15 سنة	
	طبيعة نشاط المؤسسة	**صناعي**	
		تجاري	
		خدمي	
	عدد عمال المؤسسة	**10-49**	
		50-250	
		أكثر من 250	
أجب على الأسئلة التالية:			
معلومات حول المستجوب	**المركز الوظيفي**	.....	
	اسم المصلحة أو القسم التابع له	.....	
	عدد سنوات الخبرة	.....	
	المؤهل العلمي	.....	
	التخصص	.....	

شكرا على تعاونكم ووقتكم

فضيلي سمية، الهاتف: .....، **البـــريد الإلكتروني:** .....

الملحق رقم 03: قائمة المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة

الرقم	اسم المؤسسة	المقر الاجتماعي
01	مطاحن الحضنة	المسيلة
02	الحضنة حليب	
03	حضنة METAL	
04	Algal^{+}	
05	مؤسسة النسيج	
06	المؤسسة العمومية للنقل الحضري	
07	Maghreb PIP	
08	ACI	
09	تعاونية الحبوب والخضر الجافة	
10	وحدة تغذية الأنعام بالمسيلة	
11	وحدة التسيير للمناطق الصناعية	
12	EMBAG	برج بوعريريج
13	COOBRA	
14	Geant	
15	Gipates	
16	Saim tesctilses	
17	Condor	
18	Sarl MCA	
19	Groupe-ATTIA	
20	Falco	
21	المؤسسة التجارية divindus	
22	Sarl harizi For	
23	RAHMA trading company	
24	Bisco Star	
25	البسكرية للاسمنت	بسكرة
26	Lafarge	الجزائر
27	المؤسسة الوطنية للصناعات الالكترونية ENIE	سطيف

الملحق رقم 04: قائمة المحكمين

اسم المحكم	الرتبة العلمية	الجامعة
عبد الغني عكة	أستاذ محاضر أ	جامعة الجزائر 01
أحمد بن يوسف	أستاذ محاضر أ	جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف
زوينة بن فرج	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج

الملحق رقم 05: وثيقة إجراء تربص ميداني

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
RépubliqueAlgérienneDémocratiqueetPopulaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieure et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

Université Mohamed boudiaf - M'SILA
Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences deGestion
Département Sciences de Gestion

الرقم: 2018/094 المسيلة في: 2018/05/08

الموضوع: مساعدة الطلبة لإجراء التربصات الميدانية لربط الجامعة بالمحيط

في إطار ربط الصلة بين الجامعة و المحيط فإنه يشرفنا نحن رئيس قسم علوم التسيير أن نطلب من سيادتكم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتمكين الطلبة(ة) المذكور(ة) بمؤسستكم وشكرا.

لطالب (ة) غضباني سعيدة

موضوع البحث

أحد أهم المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية

اسم المؤسسة المقترحة للتربص

شركة التوضيب وفنون الطباعة

اسم ولقب الأستاذ (ة) المشرف (ة)

أ.د. دهيمي عليه

المسيلة: 2018/05/08

رئيس القسم

الهيئة المستقبلة
شركة التوضيب وفنون الطباعة
مديرية المالية
EMBAG Spa
ROUABAH Med Nadjib
Directeur des Finances & Comptabilité

SERVICE FORMATION ET RECRUTEMENT
EMBAG Filiale GIPEC

الأستاذ المشرف

GROUPE GIPEC
EPE EMBAG SPA
Zone Industrielle route de M Sila BP N° 60 B.B.A

BILAN (ACTIF)

LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET 2017	NET 2016
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		1 541 853.34	947 896.37	593 956.97	490 416.67
Immobilisations corporelles					
Terrains		1 305 326 411.50		1 305 326 411.50	1 305 326 411.50
Bâtiments		554 446 502.80	465 722 379.31	88 724 123.49	115 945 888.69
Autres immobilisations corporelles		1 295 568 323.72	421 181 935.77	874 386 387.95	897 506 197.98
Immobilisation hors service					
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		65 000 000.00		65 000 000.00	35 693 000.00
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		6 860 040.00		6 860 040.00	438 819 340.00
Impôts différés actif		19 666 240.27		19 666 240.27	19 078 383.73
TOTAL ACTIF NON COURANT		**3 248 409 371.63**	**887 852 211.45**	**2 360 557 160.18**	**2 812 859 638.57**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		300 040 070.37	3 626 800.38	367 220 060.99	426 665 124.72
Créances et emplois assimilés					
Clients		861 066 680.50	13 827 729.19	847 238 951.31	597 767 569.73
Autres débiteurs		140 951 335.40		140 951 335.40	142 307 070.36
Impôts et assimilés		12 165 911.74		12 165 911.74	26 523 498.79
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants		200 000 000.00		200 000 000.00	
Trésorerie		131 598 332.40		131 598 332.40	466 987 673.46
TOTAL ACTIF COURANT		**1 706 629 130.41**	**17 454 538.57**	**1 689 174 591.84**	**1 660 250 937.06**
TOTAL GENERAL ACTIF		**4 955 038 502.04**	**905 306 750.02**	**4 049 731 752.02**	**4 473 110 575.63**

Ali FARES
Expert- comptable Diplômé
Commissaire aux Comptes

GROUPE GIPEC
EPE EMBAG SPA
Zone Industrielle route de M Sila BP N° 60 B.B.A

BILAN (PASSIF)

LIBELLE	NOTE	2017	2016
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		2 584 530 000.00	2 584 530 000.00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidés		80 439 875.60	80 448 606.38
Ecart de réévaluation			6 411.50
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		31 293 553.02	-59 382 702.60
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-249 550 819.12	-118 670 015.67
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		**2 446 712 609.50**	**2 486 932 299.61**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		1 298 913 260.72	1 733 500 000.00
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		13 743 398.67	10 649 416.87
TOTAL II		**1 312 656 659.39**	**1 744 149 416.87**
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		248 707 464.30	220 868 692.97
Impôts		11 543 629.00	888 802.00
Autres dettes		30 111 389.83	20 271 364.18
Trésorerie passif			
TOTAL III		**290 362 483.13**	**242 028 859.15**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**4 049 731 752.02**	**4 473 110 575.63**

Ali FARES
Expert- comptable Diplômé
Commissaire aux Comptes

GROUPE GIPEC
EPE EMBAG SPA
Zone Industrielle route de M Sila BP N° 60 B.B.A

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

LIBELLE	2017	2016
Ventes et produits annexes	1 483 885 210.43	1 125 213 836.60
Variation stocks produits finis et en cours	22 412 281.87	5 567 441.28
Production immobilisée		
Subventions d'exploitation		
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE	**1 506 297 492.30**	**1 130 781 277.88**
Achats consommés	-1 065 813 003.50	-858 090 596.07
Services extérieurs et autres consommations	-95 664 196.14	-77 583 369.99
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE	**-1 161 477 199.64**	**-935 673 966.06**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)	**344 820 292.66**	**195 107 311.82**
Charges de personnel	-203 941 665.00	-183 287 443.06
Impôts, taxes et versements assimilés	-24 540 420.00	-13 148 442.92
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	**116 329 207.66**	**-1 328 574.16**
Autres produits opérationnels	3 967 258.50	6 357 358.87
Autres charges opérationnelles	-4 447 030.23	3 293 189.16
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs	-78 897 308.64	-42 049 438.15
Reprise sur pertes de valeur et provisions		3 926 311.14
V- RESULTAT OPERATIONNEL	**36 951 218.29**	**-36 387 831.76**
Produits financiers	6 732 905.24	730 304.99
Charges financières	-12 978 127.05	-24 168 655.73
VI-RESULTAT FINANCIER	**-6 245 521.81**	**-23 438 350.74**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)	**30 705 696.48**	**-59 826 182.50**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires	587 856.54	443 479.90
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	**1 516 997 656.04**	**1 141 795 252.88**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	**-1 485 704 103.02**	**-1 201 177 955.48**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	**31 293 553.02**	**-59 382 702.60**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE		
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE	**31 293 553.02**	**-59 382 702.60**

ROUABAH Abdel Nadjib
Directeur des Finances & Comptabilité

Ali FARES
Expert- comptable Diplômé
Commissaire aux Comptes

GROUPE GIPEC
EPE EMBAG SPA
Zone Industrielle route de M Sila BP N° 60 B.B.A

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE

LIBELLE	NOTE	2017	2016
Flux de trésorerie provenant des acitivités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		1 470 860 493.51	1 259 653 897.29
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-1 501 978 170.05	-1 896 243 821.35
Intérêts et autres frais financiers payés		-29 667 642.80	-28 399 708.50
Impôts sur les résultats payés		-19 000.00	-19 000.00
Opérations en attente de classement (47) !!!!		**1 227 940.00**	**139 053.46**
Comptes financiers (50;55;56;57)!!!!		-200 000 000.00	
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		-259 576 379.34	-664 869 579.10
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		948 216.81	951 347.50
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		**-258 628 162.53**	**-663 918 231.60**
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-55 723 311.67	-87 019 384.06
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		1 404 227.18	26 550 651.38
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières		-720 147 042.46	-435 791 100.00
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières		1 122 537 180.00	604 860.00
Intérêts encaissés sur placements financiers		6 482 905.24	730 304.99
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)		**354 633 958.29**	**-494 924 664.69**
Flux de trésorerie provenant des activités de financements			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuées			
Encaissements provenant d'emprunts		1 299 017 076.72	
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		-1 730 412 213.54	
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		**-431 395 136.82**	
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi liquidités			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		**-335 389 341.06**	**-1 158 842 896.29**
Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période		**466 987 673.46**	**1 625 830 569.75**
Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période		**131 598 332.40**	**466 987 673.46**
Variation de la trésorerie de la période		**-335 389 341.06**	**-1 158 842 896.29**

ROUABAH Abdel Nadjib
Directeur des Finances & Comptabilité

Ali FARES
Expert- comptable Diplômé
Commissaire aux Comptes

EMBAG 2016
BP 60 ZI BBA B.B.A
N° D'IDENTIFICATION:099934046248203000000

EDITION_DU:16/03/2018 12:29
EXERCICE:01/01/16 AU 31/12/16

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2016			2015
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		1 331 313,00	840 896,33	490 416,67	60 000,00
Immobilisations corporelles					
Terrains		1 305 326 411,50		1 305 326 411,50	1 305 326 411,50
Bâtiments		554 446 503,56	438 500 614,87	115 945 888,69	103 636 027,71
Autres immobilisations corporelles		1 271 397 664,23	373 891 466,25	897 506 197,98	234 856 490,85
Immobilisation hors service		9 097 714,24	9 097 714,24		
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		35 693 000,00		35 693 000,00	693 000,00
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachees					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		436 819 340,00		436 819 340,00	6 537 460,00
Impôts différés actif		19 078 383,73		19 078 383,73	18 634 903,83
TOTAL ACTIF NON COURANT		3 635 190 330,26	822 330 691,69	2 812 859 638,57	1 669 744 293,89
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		436 584 150,74	9 919 002,02	426 665 124,72	820 178 675,55
Créances et emplois assimilés					
Clients		616 417 256,66	18 649 686,93	597 767 569,73	407 833 961,46
Autres débiteurs		142 307 070,36		142 307 070,36	284 220 380,65
Impôts et assimilés		26 523 498,79		26 523 498,79	64 585 095,18
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		466 987 673,46		466 987 673,46	1 625 830 569,75
TOTAL ACTIF COURANT		1 688 819 656,01	28 568 718,95	1 660 250 937,06	2 911 648 682,59
TOTAL GENERAL ACTIF		5 324 009 986,27	850 899 410,64	4 473 110 575,63	4 581 390 976,48

EMBAG 2016
BP 60 ZI BBA B.B.A
N° D'IDENTIFICATION:099934046248203000000

EDITION_DU:16/03/2018 12:29
EXERCICE:01/01/16 AU 31/12/16

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2016	2015
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		2 584 530 000,00	2 584 530 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		80 448 606,38	80 448 606,38
Ecart de réévaluation		6 411,50	6 411,50
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		-59 382 702,60	-71 302 637,31
Autres capitaux propores - Report à nouveau		-118 670 015,67	-47 367 378,36
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		2 486 932 299,61	2 546 315 002,21
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		1 733 500 000,00	1 733 500 000,00
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		10 649 416,87	12 983 521,63
TOTAL II		1 744 149 416,87	1 746 483 521,63
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		220 868 602,07	272 201 913,79
Impôts		888 802,00	860 541,00
Autres dettes		20 271 364,18	15 529 997,85
Trésorerie passif			
TOTAL III		242 020 059,15	288 592 452,64
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		4 473 110 575,63	4 581 390 976,48

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés

EMBAG 2016
BP 60 ZI BBA B.B.A
N° D'IDENTIFICATION:099934046248203000000

EDITION_DU:17/04/2018 14:21
EXERCICE:01/01/16 AU 31/12/16

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2016	2015
Ventes et produits annexes		1 125 213 836,60	991 935 241,40
Variation stocks produits finis et en cours		5 567 441,28	-15 040 773,24
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**1 130 781 277,88**	**976 894 468,16**
Achats consommés		-858 090 596,07	-748 512 101,18
Services extérieurs et autres consommations		-77 583 369,99	-74 556 120,89
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-935 673 966,06**	**-823 068 222,07**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**195 107 311,82**	**153 826 246,09**
Charges de personnel		-183 287 443,06	-176 916 800,83
Impôts, taxes et versements assimilés		-13 148 442,92	-14 589 905,32
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**-1 328 574,16**	**-37 680 460,06**
Autres produits opérationnels		6 357 358,87	1 717 668,91
Autres charges opérationnelles		-3 293 489,46	-4 500 974,14
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-42 049 438,15	-34 051 364,68
Reprise sur pertes de valeur et provisions		3 926 311,14	4 890 662,88
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**-36 387 831,76**	**-69 624 467,09**
Produits financiers		730 304,99	16 564 515,76
Charges financières		-24 168 655,73	-18 973 730,93
VI-RESULTAT FINANCIER		**-23 438 350,74**	**-2 409 215,17**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		**-59 826 182,50**	**-72 033 682,26**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		443 479,90	731 044,95
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**1 141 795 252,88**	**1 000 067 315,71**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-1 201 177 955,48**	**-1 071 369 953,02**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-59 382 702,60**	**-71 302 637,31**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**-59 382 702,60**	**-71 302 637,31**

EMBAG 2016
B.B.A

EDITION_DU:01/02/2017 1:13
EXERCICE:01/01/16 AU 31/12/16

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE -copie provisoire

	NOTE	2016	2015
Flux de trésorerie provenant des acitivités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		1 259 653 897,29	1 101 700 545,62
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-1 896 243 821,35	-1 160 497 414,12
Intérêts et autres frais financiers payés		-28 399 708,50	-40 607 149,56
Impôts sur les résultats payés		-10 000,00	-1 403 751,00
Opérations en attente de classement (47) !!!!		**139 053,46**	
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		-664 869 579,10	-100 807 769,06
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		951 347,50	1 504 712,88
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		**-663 918 231,60**	**-99 303 056,18**
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-87 019 384,06	-5 069 084,80
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		26 550 654,38	
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières		-435 791 100,00	-3 600 000,00
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières		604 860,00	492 840,00
Intérêts encaissés sur placements financiers		730 304,99	2 299 922,07
Dividendes et qoute-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)		**-494 924 664,69**	**-5 876 322,73**
Flux de trésorerie provenant des activités de financements			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuées			
Encaissements provenant d'emprunts			1 833 535 900,00
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées			-198 605 900,00
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)			**1 634 930 000,00**
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasiliquidités			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		**-1 158 842 896,29**	**1 529 750 621,09**
Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période		**1 625 830 569,75**	**96 079 948,66**
Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période		**466 987 673,46**	**1 625 830 569,75**
Variation de la trésorerie de la période		**-1 158 842 896,29**	**1 529 750 621,09**
Rapprochement avec le résultat comptable		**-1 099 460 193,69**	**1 601 053 258,40**

Ali FARES
Expert Comptable et
Commissaire aux Comptes
14, Rue Abou Nouas - HYDRA ALGER

EMBAG 2015
BP 60 Z.I B.B.A
N° D'IDENTIFICATION:099934046248203000000

EDITION_DU:20/04/2018 10:35
EXERCICE:01/01/15 AU 31/12/15

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2015			2014
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		796 313,00	736 313,00	60 000,00	186 990,00
Immobilisations corporelles					
Terrains		1 305 326 411,50		1 305 326 411,50	1 305 326 411,50
Bâtiments		515 559 442,50	411 923 414,79	103 636 027,71	124 573 196,00
Autres immobilisations corporelles		614 012 501,61	379 156 010,76	234 856 490,85	36 883 452,34
Immobilisation hors service		9 097 714,24	9 097 714,24		
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		693 000,00		693 000,00	693 000,00
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		6 537 460,00		6 537 460,00	6 065 060,00
Impôts différés actif		18 634 903,83		18 634 903,83	17 903 858,88
TOTAL ACTIF NON COURANT		2 470 667 746,68	800 913 452,79	1 669 744 293,89	1 491 631 988,72
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		538 751 121,94	9 574 446,39	529 176 675,55	649 996 329,04
Créances et emplois assimilés					
Clients		426 466 663,53	18 632 702,07	407 833 961,46	347 887 963,31
Autres débiteurs		284 220 380,65		284 220 380,65	189 414 765,62
Impôts et assimilés		64 585 095,18		64 585 095,18	60 667 559,14
Autres créances et emplois assimilés					1 151 244,08
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		1 625 830 569,75		1 625 830 569,75	96 079 948,66
TOTAL ACTIF COURANT		2 939 853 831,05	28 207 148,46	2 911 646 682,59	1 345 197 810,75
TOTAL GENERAL ACTIF		5 410 511 577,73	829 120 601,25	4 581 390 976,48	2 836 829 779,47

EMBAG 2015
BP 60 Z.I B.B.A
N° D'IDENTIFICATION:099934046248203000000

EDITION_DU:20/04/2018 10:35
EXERCICE:01/01/15 AU 31/12/15

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2015	2014
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		2 584 530 000,00	2 584 530 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		80 448 606,38	80 448 606,38
Ecart de réévaluation		6 411,50	6 411,50
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		-71 302 637,31	-32 113 314,87
Autres capitaux propores - Report à nouveau		-47 367 378,36	-15 254 063,49
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		2 546 315 002,21	2 617 617 639,52
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		1 733 500 000,00	98 570 000,00
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		12 983 521,63	16 161 978,13
TOTAL II		1 746 483 521,63	114 731 978,13
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		272 201 913,79	89 460 704,95
Impôts		860 541,00	1 434 441,00
Autres dettes		15 529 997,85	13 585 015,87
Trésorerie passif			
TOTAL III		288 592 452,64	104 480 161,82
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		4 581 390 976,48	2 836 829 779,47

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés

EMBAG 2015
BP 60 Z.I B.B.A
N° D'IDENTIFICATION:099934046248203000000

EDITION_DU:20/04/2018 10:35
EXERCICE:01/01/15 AU 31/12/15

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2015	2014
Ventes et produits annexes		991 935 241,40	978 651 323,40
Variation stocks produits finis et en cours		-15 040 773,24	-22 587 951,04
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**976 894 468,16**	**956 063 372,36**
Achats consommés		-748 512 101,18	-695 790 392,36
Services extérieurs et autres consommations		-74 556 120,89	-70 048 297,89
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-823 068 222,07**	**-765 838 690,25**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**153 826 246,09**	**190 224 682,11**
Charges de personnel		-176 916 800,83	-180 098 216,76
Impôts, taxes et versements assimilés		-14 589 905,32	-15 923 749,37
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**-37 680 460,06**	**-5 797 284,02**
Autres produits opérationnels		1 717 668,91	7 225 173,06
Autres charges opérationnelles		-4 500 974,14	-4 097 308,24
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-34 051 364,68	-61 617 902,11
Reprise sur pertes de valeur et provisions		4 890 662,88	37 474 164,88
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**60 624 467,09**	**-20 013 150,43**
Produits financiers		16 564 516,76	7 635 077,16
Charges financières		-18 973 730,93	-14 549 879,14
VI-RESULTAT FINANCIER		**-2 409 215,17**	**-6 914 801,98**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		**-72 033 682,26**	**-33 727 958,41**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		731 044,95	1 614 643,54
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**1 000 067 315,71**	**1 008 397 787,46**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-1 071 369 953,02**	**-1 040 511 102,33**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-71 302 637,31**	**-32 113 314,87**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**-71 302 637,31**	**-32 113 314,87**

EMBAG 2015
BP 60 Z.I B.B.A
N° D'IDENTIFICATION:099934046248203000000

EDITION_DU:24/04/2018 10:10
EXERCICE:01/01/15 AU 31/12/15

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE -copie provisoire

	NOTE	2015	2014
Flux de trésorerie provenant des acitivités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		1 101 700 545,62	1 041 712 875,69
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-1 160 497 414,12	-1 391 246 458,04
Intérêts et autres frais financiers payés		-40 607 149,56	-23 301 081,06
Impôts sur les résultats payés		-1 403 751,00	-9 081 076,00
Comptes financiers (50;55;56;57)!!!!			250 000 000,00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		-100 807 769,06	-131 915 739,41
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		1 504 712,88	428 858,75
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		**-99 303 056,18**	**-131 486 880,66**
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-5 069 084,80	-8 970 667,20
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières		-3 600 000,00	-2 700 000,00
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières		492 840,00	219 780,00
Intérêts encaissés sur placements financiers		2 299 922,07	7 635 077,16
Dividendes et qoute-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)		**-5 876 322,73**	**-3 815 810,04**
Flux de trésorerie provenant des activités de financements			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuées			-11 000 000,00
Encaissements provenant d'emprunts		1 833 535 900,00	98 570 000,00
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		-198 605 900,00	
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		**1 634 930 000,00**	**87 570 000,00**
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi liquidités			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		**1 529 750 621,09**	**-47 732 690,70**
Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période		**96 079 948,66**	**143 812 639,36**
Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période		**1 625 830 569,75**	**96 079 948,66**
Variation de la trésorerie de la période		**1 529 750 621,09**	**-47 732 690,70**
Rapprochement avec le résultat comptable		**1 601 053 258,40**	**-15 619 375,83**

EMBAG 2013

BILAN (ACTIF)

LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	N	N-1
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles	R1S2L1	796 313.00	482 333.00	313 980.00	440 970.00
Immobilisations corporelles					
Terrains	R1S3L1	1 305 326 411.50		1 305 326 411.50	1 305 326 411.50
Bâtiments	R1S3L2	511 388 242.50	361 607 406.09	149 780 836.41	174 958 999.79
Autres immobilisations corporelles	R1S3L3	391 021 842.71	363 551 144.88	27 470 697.83	23 301 796.95
Immobilisations en concession					
immobilisation hors services		9 097 714.24	9 091 412.70	6 301.54	6 301.54
Immobilisations encours	R1S4L1	693 000.00		693 000.00	693 000.00
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants	R1S5L4	5 847 160.00	146 520.00	5 700 640.00	5 006 523.00
Impôts différés actif		16 289 215.34		16 289 215.34	16 176 862.30
TOTAL ACTIF NON COURANT		2 240 459 899.29	734 878 816.67	1 505 581 082.62	1 525 910 865.08
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	R2S1L1	520 899 967.76	10 871 966.51	510 028 001.25	376 264 914.57
Créances et emplois assimilés					
Clients	R2S2L1	268 324 361.73	17 719 414.07	250 604 947.66	171 230 389.06
Autres débiteurs		94 693 572.44	2 000.00	94 691 572.44	89 467 108.92
Impôts et assimilés	R2S2L3	48 346 236.57		48 346 236.57	34 953 697.08
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants		250 000 000.00		250 000 000.00	
Trésorerie		143 812 639.36		143 812 639.36	610 554 410.00
TOTAL ACTIF COURANT		1 326 076 777.86	28 593 380.58	1 297 483 397.28	1 282 470 519.63
TOTAL GENERAL ACTIF		3 566 536 677.15	763 472 197.25	2 803 064 479.90	2 808 381 384.71

EMBAG 2013

BILAN(PASSIF)

LIBELLE	NOTE	N	N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)	R1L01	2 584 530 000.00	2 584 530 000.00
Capital non appelé			
Primes et réserves(Réserves consolidés)		79 537 930.69	134 299 493.26
Ecart de réévaluation		6 411.50	6 411.50
Ecart d'équivalence			
Résultat net (Résultat net du groupe)	R1L06	18 213 513.92	54 783 249.11
Autres capitaux propores - Report à nouveau	R1L07	-13 502 043.85	-57 500 725.30
TOTAL I (N)		**2 668 785 812.26**	**2 716 118 428.57**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avances		23 182 167.43	23 773 499.21
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**23 182 167.43**	**23 773 499.21**
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés	R3L01	88 673 544.20	23 313 960.28
Impôts		6 559 876.64	15 134 338.74
Autres dettes		15 863 079.37	30 041 157.64
Trésorerie passif			
TOTAL PASSIFS COURNATS III		**111 096 500.21**	**68 489 456.66**
TOTAL GENERAL PASSIF		**2 803 064 479.90**	**2 808 381 384.71**

EMBAG 2013

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

LIBELLE	NOTE	N	N-1
Ventes et produits annexes		985 586 076.40	1 245 178 819.67
Variation stocks produits finis et en cours		91 145 371.78	555 867.70
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**1 076 731 448.18**	**1 245 734 687.37**
Achats consommés		-744 193 889.59	-895 009 979.38
Services extérieurs et autres consommations		-71 929 426.49	-70 434 922.19
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-816 123 316.08**	**-965 444 901.57**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**260 608 132.10**	**280 289 785.80**
Charges de personnel		-199 455 424.82	-210 306 027.12
Impôts, taxes et versements assimilés		-13 833 480.05	-19 078 814.65
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**47 319 227.23**	**50 904 944.03**
Autres produits opérationnels		531 753.78	4 499 489.50
Autres charges opérationnelles		-1 719 573.87	-2 577 816.74
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-61 215 064.36	-59 869 948.26
Reprise sur pertes de valeur et provisions		38 719 489.79	77 643 387.06
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**23 635 832.57**	**70 600 355.59**
Produits financiers		6 128 985.94	3 164 276.22
Charges financières		-7 004 487.52	-4 232 481.54
VI-RESULTAT FINANCIER		**-875 501.58**	**-1 068 205.32**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		**22 760 330.99**	**69 532 150.27**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-4 659 170.11	-13 436 013.74
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		112 353.04	-1 312 887.42
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**1 122 111 677.69**	**1 331 042 140.15**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-1 103 898 163.77**	**-1 276 258 891.04**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**18 213 513.92**	**54 783 249.11**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE		**18 213 513.92**	**54 783 249.11**
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**18 213 513.92**	**54 783 249.11**

EMBAG 2012

BILAN (ACTIF)

LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	N	N-1
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwil positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles	R1S2L1	796 313.00	355 343.00	440 970.00	567 960.00
Immobilisations corporelles					
Terrains	R1S3L1	1 305 326 411.50		1 305 326 411.50	1 305 326 411.50
Bâtiments	R1S3L2	511 388 242.50	336 429 242.71	174 958 999.79	212 590 294.15
Autres immobilisations corporelles	R1S3L3	379 534 411.42	356 232 614.47	23 301 796.95	126 248 057.25
Immobilisations en concession	R1S3L4				
immobilisation hors services		9 097 714.24	9 091 412.70	6 301.54	6 301.54
Immobilisations encours	R1S4L1	693 000.00		693 000.00	693 000.00
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants	R1S5L4	5 153 043.00	146 520.00	5 006 523.00	10 614 714.00
Impôts différés actif		16 176 862.30		16 176 862.30	4 337 620.88
TOTAL ACTIF NON COURANT		2 228 165 997.96	702 255 132.88	1 525 910 865.08	1 660 384 359.32
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	R2S1L1	388 741 738.71	12 476 824.14	376 264 914.57	359 360 035.07
Créances et emplois assimilés					
Clients	R2S2L1	192 821 650.48	21 591 261.42	171 230 389.06	438 015 625.83
Autres débiteurs		92 831 681.38	3 364 572.46	89 467 108.92	108 959 128.11
Impôts et assimilés	R2S2L3	34 953 697.08		34 953 697.08	35 711 134.34
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					60 000 000.00
Trésorerie		610 554 410.00		610 554 410.00	301 170 937.71
TOTAL ACTIF COURANT		1 319 903 177.65	37 432 658.02	1 282 470 519.63	1 303 216 861.06
TOTAL GENERAL ACTIF		3 548 069 175.61	739 687 790.90	2 808 381 384.71	2 963 601 220.38

EMBAG 2012

BILAN(PASSIF)

	NOTE	N	N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)	R1L01	2 584 530 000.00	2 584 530 000.00
Capital non appelé			
Primes et réserves(Réserves consolidés)	R1L03	134 299 493.26	134 299 493.26
Ecart de réévaluation		6 411.50	6 411.50
Ecart d'équivalence			
Résultat net (Résultat net du groupe)	R1L06	54 783 249.11	9 155 529.48
Autres capitaux propores - Report à nouveau	R1L07	-57 500 725.03	49 799 162.47
TOTAL I (N)		**2 716 118 428.84**	**2 777 790 596.71**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)			14 074 162.63
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avances		23 773 499.21	11 255 990.61
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**23 773 499.21**	**25 330 153.24**
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés	R3L01	23 313 960.28	134 868 715.86
Impôts		15 134 338.74	4 873 622.00
Autres dettes		30 041 157.64	20 738 132.57
Trésorerie passif			
TOTAL PASSIFS COURNATS III		**68 489 456.66**	**160 480 470.43**
TOTAL GENERAL PASSIF		**2 808 381 384.71**	**2 963 601 220.38**

EMBAG 2012

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

LIBELLE	NOTE	N	N-1
Ventes et produits annexes		1 245 178 819.67	1 624 675 202.02
Variation stocks produits finis et en cours		555 867.70	-3 078 672.25
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**1 245 734 687.37**	**1 621 596 529.77**
Achats consommés		-895 009 979.38	-1 224 713 195.65
Services extérieurs et autres consommations		-70 434 922.19	-81 293 668.93
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-965 444 901.57**	**-1 306 006 864.58**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**280 289 785.80**	**315 589 665.19**
Charges de personnel		-210 306 027.12	-234 961 808.77
Impôts, taxes et versements assimilés		-19 078 814.65	-22 801 514.03
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**50 904 944.03**	**57 826 342.39**
Autres produits opérationnels		4 499 489.50	5 169 984.43
Autres charges opérationnelles		-2 577 816.74	-4 531 805.67
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-59 869 948.26	-53 144 897.25
Reprise sur pertes de valeur et provisions		77 643 687.06	5 590 895.49
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**70 600 355.59**	**10 910 519.39**
Produits financiers		3 164 276.22	6 438 483.64
Charges financières		-4 232 481.54	-8 048 910.70
VI-RESULTAT FINANCIER		**-1 068 205.32**	**-1 610 427.06**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		**69 532 150.27**	**9 300 092.33**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-13 436 013.74	-2 611 614.00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-1 312 887.42	2 467 051.15
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**1 331 042 140.15**	**1 638 795 893.33**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-1 276 258 891.04**	**-1 629 640 363.85**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**54 783 249.11**	**9 155 529.48**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**54 783 249.11**	**9 155 529.48**

EMBAG 2011

BILAN (ACTIF)

LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	N	N-1
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles	R1S2L1	796 313.00	228 353.00	567 960.00	0.00
Immobilisations corporelles					
Terrains	R1S3L1	1 305 326 411.50		1 305 326 411.50	1 305 326 411.50
Bâtiments	R1S3L2	511 388 242.50	298 797 948.35	212 590 294.15	234 565 401.41
Autres immobilisations corporelles	R1S3L3	371 935 732.78	245 687 675.53	126 248 057.25	29 643 975.58
Immobilisations en concession	R1S3L4				
immobilisation hors services		9 097 714.24	9 091 412.70	6 301.54	0.00
Immobilisations encours	R1S4L1	693 000.00		693 000.00	693 000.00
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants	R1S5L4	10 793 763.09	179 049.09	10 614 714.00	16 058 982.00
Impôts différés actif		4 337 620.88		4 337 620.88	2 179 036.94
TOTAL ACTIF NON COURANT		**2 214 368 797.99**	**553 984 438.67**	**1 660 384 359.32**	**1 588 466 807.43**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	R2S1L1	373 723 277.77	14 363 242.70	359 360 035.07	308 477 183.49
Créances et emplois assimilés					
Clients	R2S2L1	482 100 587.85	44 084 962.02	438 015 625.83	338 386 473.60
Autres débiteurs		122 323 814.57	13 364 586.46	108 959 128.11	113 265 183.99
Impôts et assimilés	R2S2L3	35 711 134.34		35 711 134.34	9 725 480.25
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants		60 000 000.00		60 000 000.00	100 000 000.00
Trésorerie		301 170 937.71		301 170 937.71	459 257 594.65
TOTAL ACTIF COURANT		**1 375 029 752.24**	**71 812 391.18**	**1 303 216 861.06**	**1 329 111 915.98**
TOTAL GENERAL ACTIF		**3 589 398 550.23**	**625 797 329.85**	**2 963 601 220.38**	**2 917 578 723.41**

EMBAG 2011

BILAN(PASSIF)

	NOTE	N	N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)	R1L01	2 584 530 000.00	2 584 530 000.00
Capital non appelé			
Primes et réserves(Réserves consolidés)	R1L03	134 299 493.26	86 071 636.38
Ecart de réévaluation		6 411.50	6 411.50
Ecart d'équivalence			
Résultat net (Résultat net du groupe)	R1L06	9 155 529.48	136 306 528.78
Autres capitaux propores - Report à nouveau	R1L07	49 799 162.47	14 382 620.81
TOTAL I (N)		2 777 790 596.71	2 821 297 197.47
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)		14074162.63	2 929 648.70
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avances		11 255 990.61	10 877 832.64
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		25 330 153.24	13 807 481.34
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés	R3L01	134 868 715.86	38 370 327.76
Impôts		6 752 385.70	25 562 760.39
Autres dettes		18 859 368.87	18 540 956.45
Trésorerie passif			
TOTAL PASSIFS COURNATS III		160 480 470.43	82 474 044.60
TOTAL GENERAL PASSIF		2 963 601 220.38	2 917 578 723.41

EMBAG 2011

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

LIBELLE	NOTE	N	N-1
Ventes et produits annexes		1 624 675 202.02	1 494 994 563.35
Variation stocks produits finis et en cours		-3 078 672.25	-77 590 694.71
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		1 621 596 529.77	1 417 403 868.64
Achats consommés		-1 224 713 195.65	-931 494 525.79
Services extérieurs et autres consommations		-81 293 668.93	-72 942 862.17
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-1 306 006 864.58	-1 004 437 387.96
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		315 589 665.19	412 966 480.68
Charges de personnel		-234 961 808.77	-215 532 330.21
Impôts, taxes et versements assimilés		-22 801 514.03	-21 301 328.90
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		57 826 342.39	176 132 821.57
Autres produits opérationnels		5 169 984.43	40 235 746.61
Autres charges opérationnelles		-4 531 805.67	-4 895 707.18
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-53 144 897.25	-51 441 017.36
Reprise sur pertes de valeur et provisions		5 590 895.49	
V- RESULTAT OPERATIONNEL		10 910 519.39	160 031 843.64
Produits financiers		6 438 483.64	4 623 467.77
Charges financières		-8 048 910.70	-6 963 308.43
VI-RESULTAT FINANCIER		-1 610 427.06	-2 339 840.66
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		9 300 092.33	157 692 002.98
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-3 611 614.00	-30 960 767.39
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		2 467 051.15	-967 655.55
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 638 795 893.33	1 462 263 083.02
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-1 629 640 363.85	-1 326 448 802.98
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		9 155 529.48	135 814 580.04
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			491 948.74
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			491 948.74
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		9 155 529.48	136 306 528.78

ثم بحمد الله

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وذلك من خلال الاستعانة بعدة أدوات أولها المقابلة التي استخدمناها في الدراسة الاستكشافية وذلك من خلال إجراء مقابلات مع مدراء خمس مؤسسات جزائرية لمعرفة مدى استخدامهم للمعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي المالي في عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية وأي المراحل في هذه العملية أكثر تأثرا بهذه المعلومات، واستعنا أيضا بالاستبيان كأداة لمعرفة أثر جودة مخرجات النظام المحاسبي المالي على عملية اتخاذ القرارات الإستراتجية (بالتركيز على القرارات الاستثمارية والتمويلية) وكذا مساهمة هذه المخرجات في فعالية القرارات الإستراتيجية، كما قمنا بدراسة حالة شركة اقتصادية لمعرفة كيف تقوم هذه الشركة باستخدام المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجي وذلك بدراسة أحد قراراتها الاستثمارية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تستخدم المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي المالي في مراحل اتخاذ معظم قراراتها الإستراتيجية، كما أنها تستخدمها بنسب متفاوتة في هذه المراحل، وتوصلت أيضا إلى أن جودة المعلومات المحاسبية لها الأثر الإيجابي على كل من القرارات الاستثمارية والتمويلية، وأن المعلومات المحاسبية تساهم في فعالية القرارات الإستراتيجية،كما خلصت إلى أن المؤسسة الاقتصادية الجزائرية تقوم باستخدام مخرجات النظام المحاسبي المالي في عملية اتخاذ قراراتها الإستراتيجية وذلك بالاستعانة بالتحليل المالي لقراءة محتوى قوائمها المالية.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي، المعلومات المحاسبية، القرارات الإستراتيجية، القرارات الاستثمارية، القرارات التمويلية.

Résumé:

Cette thèse a pour objectif de montrer l'impact de l'application du système financier et comptable sur le processus de prise des décisions stratégiques dans les entreprises économiques algérienne, en se basant sur plusieurs méthodes de recherche. Nous avons réalisé une étude exploratoire en utilisant l'entretien avec des responsables de cinq entreprises pour explorer les niveaux d'exploitation des informations comptables issues du système comptable et financier dans le processus de prise des décisions stratégiques, et à quel niveau du processus stratégique. Ensuite, nous avons utilisé le questionnaire pour montrer l'impact de la qualité des outputs du système financier et comptable sur le processus et la performance des décisions stratégiques (en particulier les décisions de financement et d'investissement). Ainsi, une troisième étude a été menée dans une entreprise économique pour traiter les modes d'exploitation des informations financières et comptables dans la prise de décision stratégique, en étudiant une décision d'investissement prise par cette entreprise.

Ce travail a pu montrer que les entreprises économiques algériennes exploitent les informations comptables issues du système comptable et financier dans les différents stades du processus stratégique, mais de façon diversifiée. Il a montré aussi que la qualité des informations financières et comptables a un impact important sur la qualité des décisions stratégiques d'investissement et de financement. Enfin, nous avons montré que l'entreprise économique algérienne exploite les outputs du système financier et comptable dans le processus de prise des décisions stratégiques, à travers l'analyse financier des états financiers.

Mots clés: SCF, les informations comptables, les décisions stratégiques, les décisions d'investissement, les décisions de financement.

Abstract:

The aim of this study is to know the effect of the application of the financial accounting system on the strategic decision-making process in the Algerian economic Companies through the use of several tools, the first of which we used in the exploratory study, through interviews with managers of five Algerian institutions to determine their use of accounting information resulting from the system Financial accounting in the strategic decision-making process and any stages in this process are more affected by this information, and also used the questionnaire as a tool to know the impact of the quality of the outputs of the financial accounting system on the decision-making process The strategy focuses on investment and financing decisions, as well as the contribution of these outputs to the effectiveness of strategic decisions. We also studied the case of an economic company to find out how this company uses accounting information in the strategic decision-making process by studying one of its investment decisions.

The study concluded that Algerian Companies use accounting information resulting from the financial accounting system in the stages of taking most of their strategic decisions and use them at different rates in these stages. It also concluded that the quality of the accounting information has a positive impact on both investment and financing decisions. Accounting information contributes to the effectiveness of strategic decisions, and concluded that the Algerian economic company is using the outputs of the financial accounting system in the process of making strategic decisions, using the financial analysis to read The content of their financial statements.

Key words: financial accounting system, accounting information, strategic decisions, investment decisions, financing decisions.